الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–

كلية: الشريعة والاقتصاد

القسم: الاقتصاد والإدارة

رقم الإيداع: ...../ .....

الرقم التسلسلي: .....

أهمية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي في تخصيص وتسيير الموارد المائية والطاقوية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ل.م.د شعبة علوم التسيير

تخصص: إدارة الأوقاف

إعداد الطالبة: فريفط وردة

إشراف: أ.د/ حسيبة سميرة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة
أ.د/ السعيد دراجي	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
أ.د/ حسيبة سميرة	مشرفا ومقررا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
أ.د/ موسى كاسحي	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
د/ كنزة ثنيو	عضوا	أستاذ محاضر أ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
أ.د/ شهرزاد الوافي	عضوا	أستاذ التعليم العالي	جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 02
د/ نونة بن حملاوي	عضوا	أستاذ محاضر أ	جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 02

السنة الجامعية: 1446 – 1447 هـ الموافق لـ: 2025 – 2026 م

شكر وعرفان

أشكر الله عزّ وجلّ أن منّ عليّ بنعمة العقل والعلم وأسأله السّداد في القصد وحسن التوكّل والنّجاح في أعمال علمية مستقبلية بإذنه؛ ثمّ أتقدم بجزيل الشكر لأستاذتي المشرفة الفاضلة: **أ/د سميرة حسيبة** التي أكنّ لها كل الاحترام والتقدير، على التوجيهات والنصائح القيّمة التي قدّمتها لي خلال سنوات الإشراف على هاته أطروحة، وأتّقدم بأسمى عبارات الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذا العمل وتقييمه وإثرائه، كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لكلّ من قدم لي يد العون وأرشدني بالنصائح البناءة لأقدم عملا في المستوى المطلوب.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ– ح
الفصل الأول: البنية الهيكلية للقطاع الطاقوي والمائي في الجزائر	**70-01**
المبحث الأول: أسس القطاع العام بالجزائر	**03**
المطلب الأول: ماهية القطاع العام	03
الفرع الأول: تصنيف القطاعات حسب النشاط الاقتصادي	03
الفرع الثاني: تصنيف القطاعات حسب الملكية	05
الفرع الثالث: خصائص القطاع العام ومميزاته	07
المطلب الثاني: هيكلة وتمويل القطاع العام بالجزائر	08
الفرع الأول: هيكلة القطاع العام بالجزائر	08
الفرع الثاني: نظام تمويل القطاع العام	10
المبحث الثاني: السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد والتوجه نحو الطاقات المتجددة	**11**
المطلب الأول: ماهية الطاقات المتجددة وغير المتجددة	12
الفرع الأول: الفرق بين المورد الطاقوي المتجدد وغير المتجدد	12
الفرع الثاني: أثر الموارد الطاقوية على النمو الاقتصادي	15
المطلب الثاني: المراحل التي مر بها قطاع الطاقة في الجزائر	17
الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستعمار مباشرة 1962 -1970	17
الفرع الثاني: مرحلة ما بعد تأميم المحروقات 1971 إلى غاية 2014	22
الفرع الثالث: فترة ما بعد 2014 وبداية التوجه نحو الطاقات البديلة	26
المطلب الثالث: الوضعية الحالية للموارد الطاقوية بالجزائر	32
الفرع الأول: الطاقات المتجددة التي تزخر بها الجزائر	32
الفرع الثاني: الموارد الطاقوية الأحفورية الناضبة بالجزائر	37
المبحث الثالث: واقع تسيير الموارد المائية المتاحة بالجزائر	**40**
المطلب الأول: ماهية المورد المائي وأهميته	40
الفرع الأول: مفهوم المورد المائي	41
الفرع الثاني: أهمية الإدارة المتكاملة للمورد المائي	43
المطلب الثاني: مراحل تطور قطاع المياه في الجزائر	44
الفرع الأول: المرحلة الأولى ما بعد الاستقلال إلى غاية 1980	45
الفرع الثاني: المرحلة الثانية من 1980 إلى 2000	47
الفرع الثالث: المرحلة الثالثة من 2000 إلى الوقت الحالي	54

المطلب الثالث: الوضعية الحالية للموارد المائية بالجزائر	64
الفرع الأول: واقع المورد المائي بالجزائر	64
الفرع الثاني: منهجية اقتصاد المياه في الجزائر	68
خلاصة الفصل	**70**
الفصل الثاني: سياسة تسيير القطاع الوقفي بالجزائر	71
المبحث الأول: تسيير قطاع الأوقاف بالجزائر	**73**
المطلب الأول: ماهية الوقف وأساسياته	73
الفرع الأول: المضمون الاقتصادي للوقف	74
الفرع الثاني: المضمون الاجتماعي والثقافي للوقف	75
الفرع الثالث: أركان الوقف	77
المطلب الثاني: ماهية تسيير الأعيان الوقفية	79
الفرع الأول: أنواع الأوقاف	80
الفرع الثاني: مفهوم الوقف كمؤسسة إسلامية	82
الفرع الثالث: النظارة الوقفية	83
المطلب الثالث: مراحل إدارة الأوقاف في الجزائر	85
الفرع الأول: مرحلة مابعد الاستقلال مباشرة	86
الفرع الثاني: مرحلة ضبط الأسس الوقفية من الناحية القانونية والتسييرية (1991-2000)	89
الفرع الثالث: مرحلة تنمية الوقف واستثماره (2000- إلى الوقت الحالي)	91
المبحث الثاني: آفاق استثمار الوقف	**97**
المطلب الأول: ماهية الاستثمار	98
الفرع الأول: تعريف الاستثمار لغة واصطلاحا	98
الفرع الثاني: أهداف الاستثمار	100
الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للاستثمار	101
المطلب الثاني: أسس استثمار الوقف	103
الفرع الأول: استثمار الوقف وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية	103
الفرع الثاني: استثمار الوقف وفقا لمبادئ الإدارة الفعالة	105
الفرع الثالث: استثمار الوقف وفقا لمبادئ العمل الخيري	107
المطلب الثالث: أساليب استثمار الوقف	108
الفرع الأول: مجالات استثمار الأوقاف	109
الفرع الثاني: إستراتيجيات استثمار الوقف	112
الفرع الثالث: صيغ استثمار الوقف	114
المبحث الثالث: علاقة استثمار الوقف بالتنمية الاقتصادية	**117**

المطلب الأول: حوكمة الأوقاف بالجزائر	118
الفرع الأول: ماهية الحوكمة الوقفية	118
الفرع الثاني: محددات الحوكمة الوقفية	120
الفرع الثالث: أسس حوكمة الأوقاف بالجزائر	121
المطلب الثاني: علاقة الأوقاف بالمؤشرات الاقتصادية	123
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية حسب مربع كالدور	124
الفرع الثاني: علاقة استثمار الوقف بمعدل النمو الاقتصادي والاستقرار العام للأسعار	126
الفرع الثالث: علاقة استثمار الوقف بارتفاع معدل التشغيل ومعدل التوازن الخارجي	128
المطلب الثالث: استثمار الوقف عن طريق الشراكة الوقفية	130
الفرع الأول: مفهوم الشراكة الوقفية	130
الفرع الثاني: الأهداف التنموية للشراكة الوقفية	131
خلاصة الفصل	**132**
الفصل الثالث: الشراكة الوقفية وعلاقتها بتحقيق أمن الموارد	**190–133**
المبحث الأول: أساليب شراكة القطاع الوقفي مع القطاعات الأخرى	**135**
المطلب الأول: ماهية الشراكة بين القطاعات	135
الفرع الأول: تعريف عقد الشراكة	135
الفرع الثاني: أنواع الشراكة بين القطاعات	137
الفرع الثالث: أهمية الشراكة بين القطاعات	140
المطلب الثاني: أسس الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي	142
الفرع الأول: مميزات القطاع الوقفي	142
الفرع الثاني: أساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي	144
الفرع الثالث: مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي	146
المطلب الثالث: نماذج عن الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام	148
الفرع: تجربة وقف الملك عبد العزيز لخدمة الحرمين الشريفين بالمملكة العربية السعودية	149
الفرع الثاني: تجربة الإسكان الوقفي الماليزية شراكة بين القطاع العام والقطاع الوقف	151
الفرع الثالث: تجربة شراكة الأوقاف البحرينية مع شركة (سولار1) للطاقة المتجددة	154
المبحث الثاني: أسس تحقيق التنمية المستدامة	**157**
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	157
الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها	157
الفرع الثاني: أهمية التنمية المستدامة	159
المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة	161
الفرع الأول: الأهداف البيئية	161

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية	163
الفرع الثالث: الأهداف الاقتصادية	164
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بأمن الموارد	165
الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد المائية (الهدف 6)	165
الفرع الثاني: : مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد الطاقوية(الهدف 7)	168
المبحث الثالث: مؤشرات العلاقة بين استدامة الوقف وأمن الموارد	**169**
المطلب الأول: الأمن المائي واستدامة المياه بالجزائر	170
الفرع الأول: مؤشر الأمن المائي	170
الفرع الثاني: برنامج تعزيز الأمن المائي بالجزائر	172
الفرع الثالث: آفاق استدامة المياه بالجزائر	174
المطلب الثاني: استراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي بالجزائر	175
الفرع الأول: مؤشر الأمن الطاقوي	176
الفرع الثاني: أسس تعزيز الأمن الطاقوي بالجزائر	177
الفرع الثالث: مضمون البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بالجزائر رؤية 2030	179
المطلب الثالث: استدامة الوقف كآلية للمحافظة على الموارد المائية والطاقوية	182
الفرع الأول: مؤشرات استدامة الوقف	182
الفرع الثاني: التحديات التي تواجه استدامة الوقف	185
الفرع الثالث: سبل استغلال الوقف لتحقيق الأمن المائي والطاقوي	187
خلاصة الفصل	**190**
الفصل الرابع: أثر شراكة الوقف مع القطاع العام في تحقيق أمن الموارد الطاقوية والمائية	**191**
المبحث الأول: تحليل خصائص عيّنة الدراسة	**193**
المطلب الأول: عرض أدوات جمع وتحليل البيانات	193
الفرع الأول: تحديد مجتمع الدراسة والعينة	193
الفرع الثاني: الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات وعناصرها	195
المطلب الثاني: عرض البيانات الشخصية للعينة المدروسة	197
الفرع الأول: دراسة البيانات المتعلقة بالفئات العمرية والمستوى التعليمي	197
الفرع الثاني: دراسة البيانات المتعلقة بالخبرة المهنية ومجال النشاط	200
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لإجابات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS 22.0	**203**
المطلب الأول: عرض المقاييس الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان	204
الفرع الأول: اختبار ثبات وتجانس إجابات الاستبيان	204
الفرع الثاني: اختبار الارتباط البيني للإجابات	207
الفرع الثالث: تحليل التباين الكلي لإجابات الاستبيان ANOVA	210

المطلب الثاني: تحليل الانحدار والانحدار المتعدد	212
الفرع الأول: ماهية دالة الانحدار	213
الفرع الثاني: فترة الثقة لمعاملات الانحدار	214
المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمؤشرات الدراسة التطبيقية	**217**
المطلب الأول: التحليل الإحصائي لمؤشرات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي	217
الفرع الأول: مؤشر تعزيز مصادر التمويل	218
الفرع الثاني: مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية	222
الفرع الثالث: مؤشر الشفافية والثقة	226
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمؤشرات تخصيص وتسيير الموارد الطاقوية والمائية في الجزائر	230
الفرع الأول: مؤشر الأمن المائي	231
الفرع الثاني: مؤشر الأمن الطاقوي	234
المطلب الثالث: التحليل الإحصائي للتحديات التي تواجه شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام	238
الفرع الأول: تحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر	238
الفرع الثاني: تحدي مصادر التمويل	242
الفرع الثالث: تحدي حوكمة الوقف في الجزائر	245
المبحث الرابع: تحليل أثر الشراكة الوقفية على أمن الموارد الطاقوية والمائية	**249**
المطلب الأول: تحليل أثر مؤشرات الشراكة الوقفية والتحديات التي تواجهها على تحقيق الأمن المائي	250
الفرع الأول: تحليل ارتباط الأمن المائي بمؤشرات الشراكة وتحدياتها	251
الفرع الثاني: تحليل نموذج الانحدار المتعدد لمؤشر الأمن المائي	252
المطلب الثاني: تحليل أثر مؤشرات الشراكة والتحديات التي تواجهها على تحقيق الأمن الطاقوي	254
الفرع الأول: تحليل ارتباط الأمن الطاقوي بمؤشرات الشراكة وتحدياتها	255
الفرع الثاني: تحليل نموذج الانحدار المتعدد لمؤشر الأمن الطاقوي	256
خلاصة الفصل	**258**
الخاتمة	**265-261**

فهرس الآيات والأحاديث

1- فهرس الآيات:

الآية	السورة والرقم	الصفحة
أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ	الأنبياء – 30	40
مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	الحشر – 07	72
يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ	البقرة – 278	103
مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ	البقرة – 261	259

2- فهرس الأحاديث:

الحديث	تخريجه	الصفحة
"إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"	حديث صحيح، أخرجه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه	73
"اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: وماهن يا رسول الله؟ قال: الشرك بالله، السحر، قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، أكل الربا، أكل مال اليتيم، التولي يوم الزحف، قذف المحصنات"	حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه	103
"يد الله مع الشريكين مالم يتخاونا"	حديث ضعيف، يجوز الاستدلال به في المعاملات	135

الجدول	العنوان	الصفحة
01	جدول توزيع محطات الطاقة الكهروضوئة في الجزائر منذ سنة 2015 إلى 2018	**30**
02	المؤسسات المكلفة بتسيير واستغلال شبكات المياه الشروب والصرف الصحي	**48**
03	السدود التي تم وضعها حيز الخدمة خلال الفترة 1980-1985	**49**
04	قائمة السدود التي تم وضعها حيز الخدمة خلال الفترة 1985-1989	**50**
05	قائمة السدود التي تم إنجازها ما بين سنة 1994-2000	**53**
06	السدود المنجزة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014	**58**
07	المشاريع المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2016-2017	**60**
08	السدود المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2017-2021	**61**
09	حصيلة توزيع الأوقاف على كامل التراب الوطني	**93**
10	بعض الاستثمارات الوقفية بالجزائر	**96**
11	حوصلة المشاريع المنجزة في إطار مبادرة الإسكان الوقفي	**153**
12	جدول سلم ليكرت الرباعي	**205**
13	جدول تصنيف الإتساق وفقا لمعامل ألفاكرونباخ	**207**
14	جدول ترميز إجابات ليكرت	**217**
15	جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر تعزيز مصادر التمويل	**218**
16	مصفوفة الارتباط بين عناصر مؤشر تعزيز مصادر التمويل	**219**
17	جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر تعزيز مصادر التمويل	**220**
18	جدول تحليل الفروق لمؤشر تعزيز مصادر التمويل	**221**
19	جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية	**223**

20	مصفوفة الارتباط بين عناصر مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية	**223**
21	جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية	**224**
22	جدول تحليل اختبار الفروق لمؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية	**225**
23	جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر الشفافية والثقة	**227**
24	جدول مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لمؤشر الشفافية والثقة	**228**
25	جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر الشفافية والثقة	**228**
26	جدول تحليل الفروق بين المجموعات لمؤشر الثقة والشفافية	**229**
27	جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر الأمن المائي	**231**
28	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لمؤشر الأمن المائي	**232**
29	جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر الأمن المائي	**232**
30	جدول تحليل اختبار الفروق بين المجموعات لمؤشر الأمن المائي	**233**
31	جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر الأمن الطاقوي	**235**
32	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لمؤشر الأمن الطاقوي	**235**
33	جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر الأمن الطاقوي	**236**
34	جدول اختبار الفروق بين المجموعات لمؤشر الأمن الطاقوي	**237**
35	جدول إحصائيات الموثوقية تحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر	**239**
36	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لتحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر	**239**
37	جدول الإحصائيات التلخيصية لتحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر	**240**
38	جدول اختبار الفروق بين المجموعات لتحدي الثقافة الاقتصادية للوقف بالجزائر	**241**
39	تحليل الموثوقية لتحدي مصادر التمويل	**242**

40	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لتحدي مصادر التمويل	**243**
41	جدول الإحصائيات التلخيصية لتحدي مصادر التمويل	**244**
42	جدول اختبار الفروق بين المجموعات لتحدي مصادر التمويل	**244**
43	جدول تحليل الموثوقية لتحدي حوكمة الوقف في الجزائر	**246**
44	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لمؤشر حوكمة الوقف في الجزائر	**246**
45	جدول الإحاصاءات التلخيصية لتحدي حوكمة الوقف في الجزائر	**247**
46	جدول تحليل الفروق بين المجموعات لتحدي حوكمة الوقف في الجزائر	**248**
47	جدول الإحصائيات التلخيصية	**251**
48	جدول معاملات الارتباط مؤشر الأمن المائي بالمؤشرات الأخرى	**252**
49	جدول الإحصائيات الوصفية لمؤشر الأمن الطاقوي	**253**
50	جدول معاملات الارتباط مؤشر الأمن المائي بالمؤشرات الأخرى	**255**
51	جدول معاملات الانحدار للأمن الطاقوي	**256**
52	جدول توزيع محطات الطاقة الكهروضوئة في الجزائر منذ سنة 2015 إلى 2018	**257**

فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور عائدات القطاعات الاقتصادية بالجزائر (2000– 2014).	24
02	تطور أسعار البترول بالدولار	25
03	تغيرات متوسط سعر البترول خلال الفترة الممتدة من 2015 – 2022	27
04	خريطة حقول الرياح في الجزائر	34
05	خريطة التدفق الجيوحراري بالجزائر	35
06	خريطة المياه الجوفية في الجزائر	65
07	خريطة الأودية والأنهار بالجزائر	66
08	خريطة محطات تحلية مياه البحر بالجزائر	67
09	الرسم التخطيطي لمربع كالدور	124
10	استراتيجية تطور استخدام الموارد المتجددة في انتاج الطاقة	180
11	التمثيل البياني لنسبة الذكور والإناث في عينة الدراسة	197
12	التمثيل البياني للفئات العمرية للعينة محل الدراسة	198
13	التمثيل البياني لنسبة المستوى التعليمي للعينة محل الدراسة	199
14	التمثيل البياني لنسبة الأفراد ذوو الخبرة المهنية في العينة محل الدراسة	200
15	التمثيل البياني لنسبة المناصب المشغولة لأفراد العينة محل الدراسة	201
16	التمثيل البياني لقطاع النشاط الذي يشكل العينة محل الدراسة	202

مقـدّمـة

مقدمة:

تعتبر الموارد الطبيعية الناضبة من أكبر التحديات التي تواجهها الدول، كون كل الصناعات مرتبطة بالطاقة واستغلال الطاقة، مما يؤدي لاحقا إلى مشكلة الندرة في حالة الاستغلال المستمر دون الأخذ بعين الاعتبار مفهوم التنمية المستدامة وضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة، ذلك بسبب اعتماد الدول على الموارد الطاقوية الناضبة التي لا تتجدد والمعرضة عاجلا أم آجلا للزوال.

فالبترول أو الماء أو الغاز وغيرها من هاته الموارد التي يتم التنقيب عليها واستخراجها من باطن الأرض، تعتبر ثروات متناهية غير متجددة ولذلك أصبح من الضروري البحث على مصادر أخرى للموارد والعمل على ابتكار طرق حديثة للمحافظة عليها، ونظرا لأهمية الموارد الطاقوية والمائية فإن استغلال الموارد في بلد كالجزائر يعتبر ضرورة حتمية، كون أن الاقتصاد الجزائري مبني بدرجة كبيرة على تصدير الموارد البترولية والذي يمثل تقريبا 98 بالمئة من الصادرات، مما يجعل الاقتصاد مرتبطا دائما بأسعار البترول وتذبذبها ، الأمر الذي يستوجب التنويع في الطاقات والتركيز خاصة على الموارد الطاقوية المتجددة، أما بالنسبة للموارد المائية والتي تشكل ثروة مهمة لكل بلد تساهم بشكل كبير في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي فإن الجزائر وعلى غرار البلدان الأخرى بدأت في البحث عن مصادر أخرى للمياه دون الاعتماد الكلي على مياه الأمطار أو المياه الجوفية التي تعتبر متناهية، ولهذا فإن الوزارة المكلفة بتسيير هذا المورد الحيوي في الجزائر تسعى الى انتهاج سياسة جديدة من أجل الحد من مشاكل ندرة المياه ومحاولة تلبية حاجيات المواطنين وضمان الاكتفاء من حيث الثروة المائية.

من جهة أخرى وبالنظر إلى مفهوم التنمية المستدامة والذي يتمحور حول ضمان استمرارية الموارد إلى الأجيال القادمة، فإن التوجه نحو الموارد الطاقوية المتجددة والتي تتميز بأنها غير ناضبة هو الحل الأمثل، كذلك لتنويع الثروات والابتعاد شيئا فشيئا عن الاقتصاديات المعتمدة على تصدير البترول وبالتالي تنويع مصادر الدخل لدولة الجزائر، كذلك واقع تسيير الموارد في الجزائر يستوجب التطوير وإعادة النظر في هذه السياسة لأنه أصبح من الضروري استغلال هذه الموارد سواء الطاقوية أو المائية استغلالا عقلانيا بتحديد استراتيجية تضمن حسن استغلال الموارد؛ استمراريتها؛ وكذا تطويرها.

انطلاقا إذن من كون أن مؤسسة الوقف تشكل أساسا متينا في تاريخ الحضارة الإسلامية، لأنها كانت بمثابة الممول الرئيسي لكثير من المشاريع التي تفيد المجتمع، وعلى الرغم من كثرة الأعيان الوقفية في العديد من البلدان على غرار الجزائر نجد أن مساهماتها في التطور الاقتصادي مازالت محدودة بسبب التهميش الذي قد مسها بشكل أو بآخر، ومن ثم فإن الدمج بين القطاع الوقفي باعتباره قطاع خيري يتميز بالتمويل الجماعي؛ والقطاعين الطاقوي والمائي اللذان يعتبران ضمن القطاع العام، يعد أمرا ذو أهمية خصوصا أن الدولة الجزائرية تعد دولة إسلامية وتعتمد نظاما معينا للأوقاف منذ الاستقلال ،كما تحظى بإمكانيات معتبرة من الموارد الطاقوية، ومع تزايد المخاوف من نضوب هذه الموارد أصبح من الضروري اعتماد إستراتيجية واضحة من طرف الدولة لتحديد كيفية تسييرها والمحافظة عليها قدر الإمكان، وفي هذه الحالة يمكن الاعتماد على القطاع الوقفي باعتباره يعتمد على الأملاك الوقفية في تمويل وتسيير هذه الموارد الطاقوية من أجل ضمان استمراريتها.

- **إشكالية البحث**: لأجل ما تقدم وباعتبار أن العلاقة بين المؤسسات الوقفية ومؤسسات القطاعات الأخرى تعتبر مؤشرا لتقييم النشاط الوقفي ومساهمته في التنمية الاقتصادية فإن الإشكال الرئيسي الذي يطرح في هذه الدراسة هو كالآتي:

كيف تؤثر الشراكة الوقفية مع القطاع العام في تسيير وتخصيص الموارد الطاقوية والمائية بالجزائر؟

ولتفسير الإشكالية الرئيسية والإلمام بجميع جوانب الموضوع نقترح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هي محددات القطاع الوقفي في الجزائر؟
- ما هو واقع القطاع العام بالجزائر خصوصا قطاع الموارد المائية والطاقوية؟ وإلى أي مدى تصل مساعي تحقيق الأمن المائي والطاقوي في الجزائر؟
- ما أثر الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام في تحقيق الاستدامة الطاقوية والمائية بالجزائر؟

- **الفرضيات**: يقوم هذا البحث على فرضيات جوهرية مفادها أنّ:

- الشراكة بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الوقفي تمثل خيارا استراتيجيا من أجل دعم النمو الاقتصادي.

- الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام تحقق الأمن المائي والأمن الطاقوي وتزيد من إيرادات القطاع الوقفي.
- توظيف الموارد الوقفية في المشاريع التنموية يحقق التنمية الاقتصادية.
- ترتبط الشراكة الوقفية بتحقيق التسيير الأمثل للموارد من خلال مؤشر تنويع مصادر التمويل.
- لا تؤثر الحوكمة في تحقيق الشراكة الوقفية مع القطاع العام.
- تسهم الشراكة الوقفية مع القطاع العام في تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية.

- **منهجية البحث:** لمعالجة جوانب الموضوع وحل الإشكالية المطروحة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي من أجل ضبط المفاهيم والأساسيات المتعلقة بعناصر البحث وكذا لوصف سلوك بعض المؤشرات والبيانات المدرجة في الدراسة، كما اعتمدنا المنهج التحليلي من أجل تحليل جوانب الإشكالية المطروحة وكذا المنهج الإحصائي من أجل معالجة بيانات الدراسة التطبيقية وتحويلها إلى معلومات تفيدنا في استنباط نتائج نهائية تحل الإشكال الرئيسي والإشكالات الفرعية المرتبطة به المطروحة آنفا.

- **الدراسات السابقة:** فيما يخص هذا العنصر فبعد البحث لاحظنا أن هناك إقبال على معالجة مواضيع متعلقة بالأوقاف وبالطاقات المتجددة وغير المتجددة في الجزائر، أما من حيث التخصص المتعلق بموضوع مشروع البحث فلم نجد دراسة توافق المطلوب وتتحدث عن الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام ودورها في تخصيص وتسيير الموارد الطاقوية والمائية في الجزائر، ولهذا السبب سنعتمد كدراسات سابقة ما يلي:

- مقال بعنوان "**السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة (دراسة قياسية)**"، للباحثين: **محمد شيخي** و**بن محاد سمير** منشور بمجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة جامعة المسيلة (المجلد 01، العدد 01، 2016)؛ تناولت الدراسة عرضا لمقومات الجزائر في المجال الطاقوي من الطاقات المتجددة والطاقات القابلة للنضوب، وكيفيات جعل استخدامها أمثلا بما يخدم الحفاظ عليها والتوجه تدريجيا نحو الطاقات المتجددة البديلة للموارد البترولية القابلة للنضوب. خلصت الدراسة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين استهلاك الطاقات الأحفورية والتأثير السلبي على المحيط البيئي، مما يستدعي تبني نظام قائم على أساس التطور في ظل الاعتماد على الطاقات النظيفة والمتجددة استجابة لتلبية مبدأ استدامة الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية

المنشودة، تشترك هاته الدراسة مع دراستنا في ضرورة التحول نحو الطاقات المتجددة النظيفة حفاظا على البيئة من التلوث.

- مقال بعنوان "**دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة (دراسة برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في الجزائر)**"، للباحث **توات نصر الدين** منشور بمجلة العلوم الإنسانية والآداب – جامعة البليدة 02 (المجلد08، العدد 02، 2015)؛ تناول فيه الباحث موضوع الطاقات المتجددة التي تعتبر من أهم البدائل الطاقوية المتاحة في العالم حاليا وعنصر رئيس في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وحاول توضيح العلاقة بين استغلالها وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر التي سعت للاستثمار في هذه الموارد. خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية الذي يهدف إلى تطوير الاعتماد على الطاقات المتجددة في مختلف القطاعات، وهذا من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في ظل الحفاظ على البيئة، تتقاطع هاته الدراسة مع دراستنا في سبل التحول من الطاقات الأحفورية الناضبة إلى الطاقات المتجددة التي تحقق التنمية المستدامة.

- أطروحة دكتوراه بعنوان "**الإصلاح الإداري لنظام الأوقاف في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي)**"، للباحث **زكريا بن تونس**، نوقشت سنة 2014 بجامعة البويرة؛ تناول فيها الباحث تطور النظام الوقفي في الجزائر إضافة إلى أهم عناصر الهيكل التنظيمي للأوقاف كما اقترح جملة من الإصلاحات التي تستند إلى مرتكزات عملية على الصعيد التنظيمي والمالي والقانوني من أجل النهوض بمساهمة قطاع الأوقاف في التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا. خلصت الدراسة إلى أن استثمارات الوقف في مفهوم النظام القانوني للأوقاف في الجزائر لا تزال حبيسة النصوص القانونية ولابد لتفعيلها من تبني منظومة قانونية ومالية وتنظيمية متكاملة تتيح تكوين الكوادر البشرية القادرة على رفع التحدي بما يخدم المجتمع الجزائري على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، تتقاطع هاته الدراسة مع دراستنا في نقطة التشريعات التي تعنى باستثمار الأوقاف في الجزائر.

- رسالة ماجستير بعنوان "**دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة**"، للباحثة **صباح براجي**، نوقشت يوم 07 ماي 2013 بجامعة سطيف 01؛ حيث اقترحت الدراسة تصورا فكريا لمفهوم حوكمة الموارد يمكن من خلاله رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري والانطلاق

نحو تنويعه خارج قطاع المحروقات؛ وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد الطاقوية التقليدية باعتماد سياسة طاقوية تكرس الأنماط السلوكية الانتاجية والاستهلاكية المستدامة، إدماج الطاقات المتجددة ضمن توليفة الإمداد والمضي قدما في تطوير التكنولوجيات النظيفة وتطبيقات الطاقات المتجددة، واعتماد استراتيجية ابتكارية بعيدة المدى لاستثمار العوائد الطاقوية بما يحقق الفعالية البيئية، العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، مما يؤسس لتنمية اقتصادية متوازنة قطاعيا وجهويا، ويمكنها من الاستفادة من الإمكانيات المتاحة، ويمكن أن ترتبط هاته الدراسة مع دراستنا في نقطة ضرورة التحول إلى الطاقات المتجددة ودمجها في مزيج النمو الاقتصادي الجزائري.

- مقال بعنوان "**سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر تشخيص واقع وآفاق التطوير**" منشور بمجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية جامعة الشلف (المجلد 01، العدد 02، 2009)، للباحث **محمد بلغالي**؛ تناول في هذه الدراسة تشخيصا مفصلا لواقع الجزائر فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية في ظل المقومات الهائلة التي تتمتع بها، خصوصا مع تزايد الاستخدامات المائية الصناعية والزراعية والمنزلية. وقد تضمنت إشكالية هذا البحث العلاقة بين تزايد الاستهلاك المائي والقدرة على الحفاظ عليه كمورد ثمين لضمان مستقبل الأجيال القادمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الحلول العملية والاستراتيجيات الواجب تنفيذها في هذا الصدد لابد أن تكون مبنية على مبدأ تحقيق استدامة هذا المورد من جهة، ووضع سياسة فعالة لإدارة المياه تسمح بمعالجة الإشكالات الحاضرة ومواجهة التحديات المستقبلية، وتتقاطع هاته الدراسة مع دراستنا في محاولة إيجاد الحلول العملية وتنفيذها من أجل إدارة المورد المائي بأمثلية.

تتميّز دراستنا هذه عن باقي الدراسات السابقة التي أدرجناها أعلاه، بكونها تحاول الربط بين المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة والأوقاف أين تتقاطع مع هذه الدراسات، وتتفرّد بكونها تحاول إسقاط مفاهيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي على استدامة الموارد الاستراتيجية القابلة للنضوب خصوصا الموارد الطاقوية والمائية في إطار مسعى تحقيق الأمين المائي والطاقوي في الجزائر، ويعتبر هذا التفرّد لبّ الإضافة العلمية التي نحاول تقديمها من خلال هذا البحث.

- **الهدف من البحث:** أردنا بهذا البحث محاولة دراسة الأثر الذي ستضيفه الشراكة الوقفية مع القطاع العام في تحقيق استدامة الموارد الطاقوية، حيث يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية تعزيز الشراكة كآلية فعالة

لتعبئة الموارد وتوجيهها نحو تحقيق التنمية المستدامة في مجال إقتصاد الموارد. من ناحية أخرى نهدف إلى الخروج من دراسة هاته الشراكة نظريا إلى دراسة آراء الباحثين والناشطين في مجال الأوقاف والربط بينها وبين واقع القطاع الوقفي وواقع تسيير الموارد في الجزائر. إذ نهدف كذلك إلى تحليل علاقة الشراكة الوقفية مع قطاعات المياه والموارد الطاقوية للوقوف على طبيعة وشدة التأثير المتبادل بينهما مما سيمكننا من تقديم توصيات واقتراحات عملية تفيد في وضع استراتيجيات كفيلة بتحقيق الأمن المائي والطاقوي والنهوض بهاته القطاعات.

- **خطة البحث:** من أجل معالجة الموضوع سنقوم بتقسيم البحث إلى أربعة فصول؛

في الفصل الأول المعنون بـ "**البنية الهيكلية للقطاع الطاقوي والمائي في الجزائر**" سنعرض واقع القطاع العام بالجزائر وما يميّزه من مؤسسات اقتصادية وعمومية، ثم نعرج على السياسات الناظمة للموارد الطاقوية والموارد المائية في الجزائر من خلال دراسة أهم خصائص وتحديات قطاعي الموارد المائية والطاقوية في ظل ما تتوفر عليه البلاد من مصادر تقليدية للطاقة وكيفية الانتقال الطاقوي لضمان أمن هاته الموارد، وكذا في ظل شح المياه الذي تعاني منه الجزائر وجملة الحلول المعتمدة للخروج من أزمة المياه وتحقيق الأمن المائي.

أمّا الفصل الثاني الذي خصصنا له عنوان "**سياسة تسيير القطاع الوقفي بالجزائر**" فإنّنا سنتناول من خلاله المراحل التي مر بها تاريخ الوقف في الجزائر خصوصا المجهودات التي بذلتها الحكومة من أجل إصلاح منظومة الوقف بعد الاستقلال وإعادة إحياء هذا القطاع، كما سنتطرق خلال هذا الفصل إلى الآليات المهمة التي تعتمدها الجزائر في تسيير الأوقاف والمحافظة عليها من الاندثار وكذا آفاق استثمار الوقف وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

وبالنسبة للفصل الثالث، فقد خصصنا له عنوان "**الشراكة الوقفية وعلاقتها بتحقيق أمن الموارد**" فقد تناولنا فيه أساليب الشراكة الوقفية مع القطاعات الأخرى وأسس تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها وكذا مؤشرات العلاقة بين استدامة الوقف وأمن الموارد التي تعتبر أساسا مؤشرات لقياس أداء وفعالية الشراكة الوقفية.

أما الفصل الأخير الذي عنوناه بـ " **أثر شراكة الوقف مع القطاع العام في تحقيق أمن الموارد الطاقوية والمائية**" كدراسة تطبيقية ندعم بها بحثنا، فقد أوردنا فيه تحليل استبيان قمنا بتوجيهه للفئات التي تمارس وظائف في القطاع الوقفي وكذا الباحثين في مجال الأوقاف واستثمارها والمهتمين بالتنمية الاقتصادية عن طريق تثمير الوقف، وسنعتمد في بناء هذا الاستبيان على محاور نعالج من خلالها المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في دراستنا هاته، حيث سنعتبر

الشراكة الوقفية مع القطاع العام كمتغير مستقل، وتسيير الموارد المائية والطاقوية كمتغير تابع لكي نقيس في الأخير أثر تطبيق الشراكة الوقفية مع القطاع العام في تحقيق تسيير وتخصيص الموارد المائية والطاقوية بالجزائر مع ربط كل متغير من المتغيرات السابقة بمؤشرات تسمح بقياس هذا الأثر بطريقة إحصائية.

الفصل الأول:

البنية الهيكلية للقطاع الطاقوي

والمائي في الجزائر

تمهيد:

تقوم السياسات الاقتصادية الناجعة على أعمدة أساسية لتحافظ على توازن وثبات الدول والاقتصاديات الإقليمية والدولية في خضم التحديات التي تواجه العالم، ومن أبرز هاته الأعمدة نجد الأطر القانونية والتنظيمية والتشريعات التي يتم من خلالها تسيير تلك الأنظمة والربط بين عناصرها بإحكام للوصول إلى نظام محكم ومتين داخليا ويعكس صورة إيجابية خارجيا. يشكّل القطاع العام في هاته الدول والاقتصاديات محورا أساسيا لتحقيق التنمية المحلية والمستدامة، ممّا يجعله محل اهتمام دائم بتحسين وتطوير استراتيجيات جديدة تهدف إلى تحسين كفاءته وجودته وتعزيز حوكمته وتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة من خلاله.وتسعى الجزائر كدولة تزخر بثروات طبيعية ومقومات استراتيجية كبيرة إلى تعزيز قطاعها العام من خلال تطوير السياسات التسييرية لمكوّنات هذا القطاع، حيث أضحت تركز في تنظيم اقتصادها على ضرورة تحقيق التنمية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة في آن واحد، الأمر الذي جعل الحكومات المتعاقبة تتبنى سياسات متجددة لتسيير وتنظيم الموارد المتاحة، ولمعالجة موضوع هذا الفصل قمنا بالتركيز على السياسة الطاقوية وسياسة تسيير الموارد المائية بالجزائر متبنين مقاربة تاريخية لفهم المحطات المتعاقبة التي مرت بها هاتان السياستان.

لقد ركّزنا خلال هذا الفصل على تحليل أسس القطاع العام وكذا الوضع العام في الجزائر من ناحية تسيير الموارد المائية والطاقوية ثم، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث عالجنا فيها واقع القطاع العام في الجزائر؛ ثم تطرقنا إلى واقع تسيير الموارد الطاقوية في الجزائر أين تحدثنا عن التوجه من استغلال الموارد الطاقوية الناضبة إلى سياسة استغلال الموارد الطاقوية المتجددة بغرض تحقيق التنمية المستدامة، بعدها انتقلنا إلى واقع تسيير الموارد المائية بالجزائر وكيف أصبحت الجزائر مضطرة كباقي الدول لمواجهة ندرة المياه بأساليب مبتكرة، وتمثلت الخطة التي عالجنا من خلالها هذا الفصل في:

- **المبحث الأول: أسس القطاع العام بالجزائر**
- **المبحث الثاني: السياسة الطاقوية في الجزائر**
- **المبحث الثالث: واقع تسيير الموارد المائية بالجزائر**

المبحث الأول: أسس القطاع العام بالجزائر

يمثل القطاع العام بالنسبة للجزائر ركيزة أساسية، ذلك لما يتميز به من مبادئ تخص ملكية الدولة للموارد والمرافق الأساسية، وتمتعها بالسلطة فيم يخص التخطيط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة في الدولة، كذلك يعتبر هذا القطاع كأساس لقيام الحكومات لأنه الجهة المسؤولة عن ضبط حوكمة القطاعات الأخرى وضمان الشفافية والمساءلة وضمان الحقوق الاجتماعية وتعزيز المساواة.

تشمل الخدمات العمومية التي يقدمها القطاع العام، كل الخدمات التي تحسن جودة حياة المواطنين وتعزز الرفاه للمجتمع، ويتم تمويل هاته الخدمات من خلال عدة تقنيات سنتحدث عنها خلال هاته الجزئية، كما سنتطرق لهيكلة القطاع العام لنتعرف على الأنظمة الأساسية التي يعتمد عليها هذا القطاع في تنفيذ الاستراتيجيته التنموية، وأيضا سنقوم بتوضيح خصائص التي ستقودنا إلى معرفة درجة مرونته وقابليته للتفاعل مع القطاعات الأخرى.

المطلب الأول: ماهية القطاع العام

تهدف كل دولة من دول العالم إلى تحسين مستواها الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، وذلك بتحسين الظروف المعيشية وتطوير الأنظمة التسييرية في كل المجالات، فتلجأ هاته الدول غالبا إلى وضع استراتيجيات وخطط تنموية لتأمين التمويل المناسب واللازم، ليتسنى لها تمويل المشاريع المختلفة وانتهاج نظام معين يحقق التنمية المحلية، هاته الأخيرة التي تعتبر جزءا من التنمية المستدامة، والتي تعتبر كنتيجة تظافر الجهود بين القطاعات من أجل رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد[1]، إذن فالتنمية المحلية هي عملية تشارك القطاعات والمجتمع من أجل تحسين جودة الحياة، وتتطلب هاته العملية أغلفة مالية لتمويلها كما تتطلب هيكلة و تخطيطا محكمين لإنجاحها واستدامتها.

الفرع الأول: تصنيف القطاعات حسب النشاط الاقتصادي

تتميز الأنظمة بتقسيمات معينة ضمن الاقتصاد والمجتمع تعرف بمصطلح القطاع، تساهم هاته القطاعات في تحقيق الأهداف التي تسعى لها السياسات العامة لكل دولة، ويعتبر القطاع من الناحية الاقتصادية مجموعة

[1] عيد رشاد عبد المجيد، "دور اللامركزية المالية في تحقيق التنمية المحلية في مصر"، مذكرة ماجيستير في الاقتصاد ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 2012، ص48

المؤسسات التي تمارس الأنشطة التي تنتمي إلى مجال واحد[1]، وعادة ما تصنف القطاعات اقتصاديا إلى ثلاث قطاعات يشتمل كل منها على مؤسسات تعمل في مجالات اقتصادية متشابهة؛ تتمثل فيم يلي[2]:

- **القطاع الأولي**: يعتبر القطاع الأساسي في القطاعات التي تشكل النشاط الاقتصادي، حيث يقوم أساسا على تسيير الموارد الأولية المتواجدة في الطبيعة ويتولى مبدأ الاستغلال الأمثل للموارد باعتباره القطاع الذي تعتمد عليه باقي القطاعات في التموين بالموارد الخام، أما من ناحية أهميته في الاقتصاد فتتبلور حول الأنشطة الحساسة التي تدار تحت نطاقه، فنجده يضم الزراعة والصيد والتعدين وتسيير الغابات، وهي أنشطة متواجدة في الطبيعة وتوفر أساسيات العيش للمجتمع، لكن هذا القطاع يتأثر كثيرا بالعوامل البيئية لأن أي تغير في البنية البيئية يمس النشاط الانتاجي لهذا القطاع، وعليه فإن القطاع الأولي هو القطاع الذي يوفر الموارد الخام للقطاعات الأخرى.
- **القطاع الثانوي**: يتمثل هذا القطاع في مجموعة المؤسسات التي تمارس الأنشطة الصناعية والتحويلية، ويتميز بالتنوع في الأنشطة وباستخدام التكنولوجيا، باعتباره القطاع الذي يستمد الموارد الأولية من القطاع الأولي، ويقوم بتصنيعها وتحويلها إلى منتجات قابلة للاستخدام، كإنشاء المباني وتهيئة البنية التحتية، وتحويل الموارد الأحفورية إلى طاقوية، وغيرها من الصناعات والأنشطة التحويلية، يسهم هذا القطاع في خلق مناصب شغل والقضاء على البطالة، كما يسهم في تنويع الاقتصاد وتوفير المنتجات لتلبية احتياجات السوق وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، لكن هذا القطاع يتطلب مواكبة التكنولوجيا وتحديث وسائل الإنتاج، من أجل ضمان نجاح استراتيجيات استدامة وفعالية القطاع.
- **القطاع الثالث**: يعرف هذا القطاع بقطاع الخدمات، حيث يشتمل على مجموعة المؤسسات التي تمارس الأنشطة الخدمية، كالبنوك والتأمينات، والمؤسسات الخدمية بأنواعها كالصحة والتعليم، والسياحة والإدارات العامة والحكومية، يتميز هذا القطاع بعدم التخزين، فالمؤسسات التي تنتمي إلى هذا القطاع لا تنتج منتجات مادية وإنما تقدم خدمات فورية تستهلك في الحين ويتم تقييمها من طرف المستهلك في نفس الوقت، ولذلك فجودة الخدمات

[1] "Activités économiques par secteur et par branche", P78, document pdf dans le web : file:///C:/Users/User/Downloads/ENTFRA17_f9_FTL01%20(1).pdf le 08/01/2024

[2] Club du sahel ; "union européenne ; tableau de bord de l'économie local" ; 1996 ; P12 dans le site web : https://www.oecd.org/content/dam/oecd/fr/publications/reports/2002/12/profil-de-l-economie-locale-de-sikasso_g1gh2ed6/9789264063051-fr.pdf le 08/01/2024

عنصر مهم للنهوض بالقطاع الثالث وتحقيق النمو الاقتصادي من خلاله، إضافة إلى ذلك يعد القطاع الثالث داعما مهما للقطاعات الأخرى لأنه يسهم بشكل كبير في تسويق وتوزيع وإيصال مخرجات القطاعين الأولي والثاني للمجتمع.

ويضاف في بعض التصنيفات **القطاع الرابع** الذي يضم مؤسسات البحث والتطوير، التي تشكل تصميم وانتاج التكنولوجيا الحديثة، أو المؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي وتطوير البرامج[1]، ويشكل هذا القطاع في الاقتصاد الحديث دورا مهما، يظهر من خلال تحسين جودة الحياة وتطويرها، وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال المداخيل التي يحققها جراء تصدير التكنولوجيا للخارج، إضافة إلى القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل للباحثين في هذا المجال، ودعم القطاعات الأخرى بالتكنولوجيا التي تساهم في تطوير الصناعة والزراعة وغيرها من الأنشطة.

الفرع الثاني: تصنيف القطاعات حسب الملكية

تختلف تصنيفات القطاعات حسب الخاصية التي يتم من خلالها هذا التصنيف، حيث تركز خاصية الملكية على تصنيف المؤسسات حسب ملكيتها للدولة أو للخواص، وعليه فتصنيف القطاعات حسب الملكية يختلف على ماهو عليه في التصنيف الاقتصادي، لذلك تصنف القطاعات حسب الملكية إلى قطاع عام وقطاع خاص وقطاع خيري[2]، وتمارس المؤسسات التابعة لكل قطاع أنشطة اقتصادية مختلفة لكنها يمكن أن تنتمي إلى نفس القطاع في حالة قمنا بتصنيفها حسب الملكية.

ويعرف القطاع العام بأنه جزء مهم من الاقتصاد، يضم المؤسسات التي تقع تحت ملكية الدولة وتسير من طرف الحكومة مهما كان نشاطها، فالهدف من تشكيل قطاع تحت هاته التسمية هو في الأساس تقديم خدمات للمواطنين تسهل لهم العيش وتحسن من جودة حياتهم، فنجد المؤسسات التي تنتمي لهذا القطاع تكون معظمها ذات طابع خدماتي؛ كالصحة والتعليم والأمن وغيرها من المؤسسات التي تقدم خدمات عمومية للمجتمع، وتتميز بعدم التنافسية

[1] ASMAE BOU ; « les quatre secteurs économiques » ; fichier pdf sur internet : https://fr.scribd.com/document/441722344/les-quatre-secteurs-economiques le 16-12-2025

[2] مهدي ميلود، "دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة-مع التركيز على التجربة الأمريكية-" ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، السنة 2022، ص 114

فيم بينها[1]، وعليه فإن هذا القطاع لا يهدف إلى تحقيق الربح بقدر ما يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في تحسين البنية التحتية والمشاريع التنموية، أما عن تمويل هذا القطاع فيتم من خلال بعض التقنيات سنتحدث عنها لاحقا.

أما القطاع الخاص فيعرف بأنه القطاع الذي يتكون من مجموعة المؤسسات المملوكة للخواص والتي تم تأسيسها بغرض تحقيق أرباح على المدى البعيد، تنشط هاته المؤسسات في مجالات عديدة من أجل سد الطلب المتزايد في السوق، وبغرض عرض منتجاتها أو خدماتها مقابل أسعار تنافسية، يتم تمويل هاته المؤسسات من خلال التمويل الذاتي؛ أي تشكيل رؤوس أموال من خلال الأرباح المتراكمة، أو من خلال الاقتراض من البنوك أو باتباع التمويل عن طريق الأسهم والسندات، أو بالشراكة مع مستثمرين أجانب أو محليين ، وهناك كذلك تقنيات أخرى للتمويل كالشراكة مع القطاع العام مثلا[2] ، وعليه فإن القطاع الخاص يشكل جزءا مهما في النمو الإقتصادي لما يسهم به في خلق فرص العمل والقضاء على البطالة، إضافة إلى ما يسهم به في تنويع الأنشطة الاقتصادية وزيادة تدفق رؤوس الأموال، الأمر الذي يحسن المداخيل ويزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تعريف القطاع الخيري على أنه القطاع الذي يضم المؤسسات غير الهادفة للربح[3]، حيث يركز هذا القطاع على تحقيق الأهداف الاجتماعية وتحقيق العدالة بين طبقات المجتمع، كما يلعب دورا مهما في دعم الفئات الهشة من المجتمع، من خلال مبادرات تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعائلات المعوزة وتحسين مستواهم المعيشي، ويعتمد هذا القطاع في تمويله على تبرعات بعض الفئات من المجتمع، أو من خلال منح دولية، أو في بعض الأحيان تحصل على تمويل من الحكومة في حالة سعيها لمشاريع بناءة تخدم المجتمع كإنشاء دار أيتام مثلا، ولا تنحصر المؤسسات في هذا القطاع فقط حول الجمعيات الخيرية التي تقدم الدعم للفئات الضعيفة في

[1] Abid nabila ; « Le service public algérien à l'ère de la gouvernance et de la performance Titre: L'entreprise publique entre la mission de Service public et l'impératif de la performance économique Cas: Sonelgaz » ; Ecole Superieure De Commerce Alger ; Colloque National Sur Le Management Public Esc Alger ; (LE 20 ET 21 OCTOBRE 2015) ; P05 ; le lien : https://www.researchgate.net/publication/324774170_Le_service_public_algerien_a_l'ere_de_la_gouvernance_et_de_la_performance

[2] شريط عابد، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد06، العدد 10، 2016، ص 241

[3] موسى كاسحي، "طرق وأساليب تمويل القطاع الثالث والمنظمات الخيرية" ، المؤتمر الدولي الافتراضي حول دور القطاع الثالث والمؤسسات الوقفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في التجارب الحديثة ، 03 أفريل 2021، ص06

المجتمع، وإنما تمتد إلى مؤسسات تنشط في حماية البيئة وتسعى لتحقيق التنمية المستدامة، كذلك المؤسسات الثقافية التي لا تهدف إلى الربح وتسعى لنشر العلم والثقافة كالمتاحف والمكتبات... الخ.

الفرع الثالث: خصائص القطاع العام ومميزاته

إن تبعية القطاع العام لسلطة وتسيير الحكومة، يجعل منه وحدة إقتصادية تهتم بكل الأنشطة الاقتصادية العامة وتخضع للاستراتيجية العامة للدولة، حيث تضع الحكومة الخطط التسييرية والتمويلية لهذا القطاع، كما تقيم النتائج المتحصل عليها، وتمارس على هاته المؤسسات مبدأ الرقابة وتقييم الآداء من أجل الوصول لآداء أمثل لهذا القطاع، ويتميز هذا القطاع عن غيره بعدة خصائص سنذكرها فيم يلي[1]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير الخدمات الأساسية للعيش مثل التعليم والصحة، والقضاء على البطالة من خلال خلق فرص العمل بالإستثمار في المؤسسات التابعة للقطاع العام.
- تعزيز المساواة بين الأفراد من خلال التوزيع العادل للموارد، ودعم المنتجات ذات الإستهلاك الأساسي وإيصالها للمستهلكين دون فوارق اقتصادية واجتماعية.
- السعي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الاستثمار في تحسين البنية التحية، وكذلك من خلال فتح أبواب التعاون مع القطاعات الأخرى، خصوصا في مجال الابتكار والتطوير التكنولوجي.
- الموازنة بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الناتج عن كون القطاع العام لا يهدف إلى زيادة الأرباح، وإنما يسعى إلى بناء مجتمع ذو مستوى معيشي جيد.
- يسعى هذا القطاع إلى تحقيق التنمية المستدامة بدرجة كبيرة، باعتباره القطاع الذي يتحكم في توزيع الموارد ويقوم بتسييرها وهو المسؤول عن أمثلية هذا التسيير وعن حماية هاته الموارد.

إذن نستخلص مما سبق أن تحسين آداء هذا القطاع يرتبط بتحسين الاستراتيجية العامة للدولة، من خلال تحديد أهداف قابلة للقياس والتقييم، مع وضع الوسائل والموادر البشرية المناسبة لتنفيذ هاته الاستراتيجية بإحكام، بالاضافة إلى تعزيز حوكمة القطاع العام بتطوير آليات المساءلة والشفافية واتخاذ القرار، ويظهر مما سبق أيضا أن تصنيف

[1] دليل إحصاءات مالية الحكومة، "تغطية القطاع العام وتقسيمه القطاعي"، صندوق النقد الدولي، 2001، ص 01-02 من خلال الرابط https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/ara/cova.pdf

القطاعات مرتبط إما بالأنشطة الإقتصادية أو بالملكية للدولة، وأنه يمكن للقطاع العام أن يضم عدة قطاعات اقتصادية، لذلك نجد في الجزائر قطاع الطاقة مثلا ينتمي للقطاع العام، كما استنتجنا أن آداء القطاع العام مرتبط بمراعاة خصائصه كقطاع يضم الثروات الطبيعية للدولة الجزائرية، وتحديد استراتيجية تسييره على ذلك الأساس مع تطوير آليات الرقابة عليه لضمان استدامة موارده.

المطلب الثاني: هيكلة وتمويل القطاع العام بالجزائر

إن أنظمة القطاع العام بالجزائر مرت بكثير من التجارب والتعقيدات بعد الاستقلال حتى وصلت إلى الهيكلة الحالية، وقبل أن نخوض في توضيح هيكلة القطاع العام والأنظمة السائدة فيه، ارتأينا أن نوضح أولا الفرق بين الهيكلة والنظام، حيث يعتبر النظام مجموعة من العناصر تتلخص في الاجراءات والقوانين والآليات وكذا الوسائل التي تتفاعل فيم بينها لتحقق هدفا معينا، وما يميز النظام على وجه الخصوص هو إمكانية تغييره وتكييفه حسب الظروف السائدة، مما يجعله يتحلى بصفة المرونة مقارنة بالهيكلة التي تعكس الإطار الذي تنشط فيه هاته الأنظمة، حيث نجد أن الهيكلة هي البنية التي يتم على أساسها توزيع المسؤوليات وتحديد العلاقات التي تسير النظام، بمعنى أدق الهيكلة هي التسلسل الهرمي الذي يحدد مركز كل عنصر في منظومة معينة.

وعليه فالقطاع العام كمنظومة حكومية يتميز بهيكلة محددة تشكل التسلسل الهرمي لهذا القطاع، حيث يرتبط كل عنصر من هاته الهيكلة بالقوانين والقواعد التي تضعها الحكومة، كما يتميز بعدة أنظمة تشكل طريقة تسيير هذا القطاع وتشمل كل العناصر التابعة له، وسنقوم خلال هذا المطلب بتحديد هيكلة القطاع العام والأنظمة التي يسير وفقها، كما سنقوم بتوضيح أسس تمويل القطاع العام لتسيير أنشطته المختلفة.

الفرع الأول: هيكلة القطاع العام بالجزائر

تشتمل هيكلة القطاع العام بالجزائر على مجموعة من المؤسسات والمنظمات التي تعمل تحت إشراف الحكومة وتكون تابعة لها في تسييرها، وكذلك عوائدها وانجازاتها تنسب لها، تتكون من وزارات وإدارات محلية تعمل جاهدة

لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء[1]، وقد ارتأينا تقسيم هيكلة القطاع العام وفقا للترتيب التالي:

- **الحكومة المركزية:** هي السلطة العليا في البلاد والتي تعمل على إدارة الشؤون العامة وتحديد السياسات التي يتم من خلالها تسيير البلاد، تضم رئاسة الجمهورية والوزارات التابعة لها، والتي تتولى مسؤولية تسيير مجالات معينة وتنفيذ السياسات المسطرة لكل مجال.
- **الهيئات الحكومية:** توجد في القطاع العام الجزائري هيئات تعنى بتحقيق الحوكمة في هذا القطاع، تتلخص هاته الهيئات الحكومية في الهيئات المستقلة؛ والتي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة وتقوم بتعزيز الشفافية والمسائلة عن طريق ما تمارسه من مهام، ومن بين هاته الهيئات المستقلة نجد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أما النوع الثاني من هاته الهيئات الحكومية فهو الهيئات الرقابية التي تتولى الرقابة على الآداء الحكومي، واستغلال الموارد العامة وتلعب دورا كبيرا في مكافحة الفساد وضمان الاستغلال الأمثل لثروات البلاد، ومن أبرز هاته الهيئات نجد مجلس المحاسبة الذي يقوم بمراقبة الحسابات العامة والميزانية.
- **المؤسسات العمومية:** تتولى هاته المؤسسات إدارة أنشطة مختلفة تحت إشراف الدولة، وتعمل على تقديم منتجات مختلفة من سلع أو خدمات معينة تساهم بها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تكون هاته المؤسسات ملكا للدولة وتحت تصرفها وتتفرق بين مؤسسات عمومية اقتصادية تقدم منتجات وتحقق إيرادات ضخمة، وأخرى عمومية إدارية تقدم خدمات اجتماعية للمواطنين كمؤسسات الصحة والتعليم مثلا، مما يجعلها تلعب دورا رئيسيا في تطوير الاقتصاد الوطني وتطوير الحياة الاجتماعية وتحقيق الرفاه للمجتمع.ذ
- **السلطات المحلية:** هي جزء أساسي في النظام الإداري الجزائري باعتبارها الهيئات التي تعزز التنمية المحلية من خلال الصلاحيات الموكلة لها، وكذلك تقوم بإدارة الشؤون المحلية عن طريق التسيير اللامركزي ثم التنسيق مع السلطات العليا للبلاد، وتتشكل هاته السلطات المحلية من مجموع الهيئات والمنظمات التي تنشط على مستوى الولايات والبلديات، وتتلخص هاته السلطات في المجالس الولائية ورؤساءها والمجالس البلدية ورؤساءها.

[1] رياض مهدي كريم،" مدخل لدراسة القطاع العام" ، مواضيع إدارية على الرابط : https://www.riadhkraiem.com/administrative-topics/public-sector-management/introduction-to-public-sector-management في 2025/01/17

ويتمحور الدور الأساسي للأنظمة المعتمدة في القطاع العام بالجزائر حول تنظيم وتسيير الأنشطة الحكومية والتي تتلخص في الهياكل التي سبق وذكرناها، ويمكن إدراج هاته الأنظمة في استراتيجية القطاع العام والوصول في الأخير إلى الأهداف المسطرة في الاستراتيجية العامة للبلاد، ولتحسين كفاءة هاته الهياكل يجب تحديد نوع النظام الذي يتناسب مع إدارتها ، حيث توجد عدة أنظمة كالنظام المالي والنظام الرقابي والنظام القانوني وغيرها من الأنظمة التي تسهم في تحسين كفاءة وآداء المؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام.

الفرع الثاني: نظام تمويل القطاع العام

إن الحديث عن الأنظمة عادة ما يسوقنا نحو ذكر مدخلات ومخرجات النظام، وعن الآليات المعتمدة في تسيير ذلك النظام، وعليه فإن نظام التمويل سيقودنا نحو مدخلات هذا النظام ومخرجاته، والتي تعني بتعبير آخر مصادر التمويل والنفقات، أي أن هذا النظام يعتمد في الأساس على مصادر محددة تتكفل بخلق الأغلفة المالية لتمويل القطاع العام، وتتلخص آليات ومصادر تأمين الموارد المالية اللازمة لسير القطاع العام في الميزانية العامة وعناصرها، حيث تعرف الميزانية العامة على أنها الخطة المالية التي تضعها الدولة محددة فيها الإيرادات والنفقات التي تتوقعها خلال فترة زمنية معينة[1]،حيث تسطر من خلالها كيفية تخصيص الموارد المالية لإدارة شؤون الدولة في تلك الفترة وتتكون إيرادات الميزانية العامة من[2]:

- **الضرائب**: تتمثل في جملة المبالغ التي تفرض في شكل دوري على الأفراد أو الشركات بغرض قانوني وبنسب محددة، تستخدم هاته الضرائب في تمويل أنشطة القطاع العام التي ذكرناها مسبقا، وتتميز الضرائب كوسيلة تمويلية بثباتها لأنها تكون بنسب محددة قانونيا لا يمكن تجاوزها وبالتالي فهي وسيلة تحقق ايرادات مضمونة نوعا ما.
- **الإيرادات الجبائية البترولية**: تشير هاته الإيرادات إلى مجموع العوائد التي تحققها المحروقات سواء من التصدير أو من بيعها في السوق المحلية أو من خلال الاستثمار في مجال الطاقة، تعتبر هاته الإيرادات الأكثر نصيبا في ايرادات الميزانية العامة للجزائر منذ الاستقلال لأنها دولة تعتمد على المحروقات في تنمية اقتصادها، لكن المحروقات كمصدر

[1] حمدي محمد، "تشخيص الميزانية العامة ومكانتها في التشريع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد02 ، 2023، ص526

[2] كرمين سميرة، "أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014 "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 09، 2018، ص 05-06.

تمويلي يعتبر نوعا ما متذبذب وغير مستقر، نتيجة لعدم ثبات سعر المحروقات في السوق وبالتالي يجب تنويع مصادر التمويل وتشجيع الاستثمار في مجالات أخرى من القطاع العام من أجل تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

- **الإيرادات غير الضريبية:** هي مداخيل تعتمد عليها الدولة وعادة ما تكون من مصادر مختلفة بعيدة عن الضرائب، ويمكننا أن نذكر منها الرسوم والغرامات المالية، والعوائد التي تحققها الدولة من مؤسسات إقتصادية تابعة لها تنشط في مجالات بعيدة عن المحروقات، أو عوائد الدولة من الاستثمارات في الأسهم والسندات، بمعنى عام هي مجموع الإيرادات التي تحققها الدولة من المؤسسات الإقتصادية التابعة للقطاع العام.
- **الإقتراض:** تلجأ الحكومة عادة إلى هاته الوسيلة في حالة تسجيلها عجزا في الميزانية العامة ولا يكون هناك حلول أخرى، فتقوم الحكومة إما بالاقتراض المحلي كإصدار سندات مثلا لسد العجز، أو الإقتراض الخارجي حيث تقوم الحكومة باقتراض قروض الدعم الاقتصادية من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولى.

أما فيم يخص مخرجات هذا النظام فهي عبارة عن النفقات العامة التي تقع على عاتق القطاع العام[1]، والتي تشتمل نفقات التشغيل التي تتلخص في رواتب الموظفين في هذا القطاع ونفقات تسيير المؤسسات العمومية التي لا تحقق إيرادات، كذلك نفقات الاستثمار في البنية التحتية والتنمية، ونفقات الدعم الاجتماعي التي تحاول من خلالها الدولة ضمان العيش الكريم للفئات الهشة في المجتمع.

لقد تعرفنا إذن على هيكلة القطاع العام والمؤسسات التابعة له، وعلى مؤسساته التي تحقق مداخيل معتبرة تضاف لإيرادات الميزانية العامة، ومؤسساته التي تشكل جزءا من النفقات في هاته الميزانية، وتوصلنا إلى أن النظام المالي للقطاع العام يتلخص في إيردات ونفقات الميزانية العامة، هاته الأخيرة التي تعتمد على مصادر معينة لتجميع إيراداتها، وفي حالة تسجيلها لعجز في الإيرادات فإن الحكومة تلجأ للاقتراض كوسيلة تسد بها ذلك العجز.

المبحث الثاني: السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد والتوجه نحو الطاقات المتجددة

تعتبر الجزائر من الدول الإفريقية الغنية بالثروات الأحفورية على غرار الغاز والبترول وغيرها من الموارد الطاقوية الناضبة، فبالنظر إلى السياسة المنتهجة لاستغلال الموارد الطاقوية بالجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نجد أن

[1] زرواط فاطمة الزهراء، "تطور النفقات العامة بالجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي في الفترة 1999-2014" ، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01، 2015، ص07

التركيز على استغلال الموارد الناضبة كبير جدا، وأن التوجه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة يتطور بشكل بطيء، على الرغم من وجود نماذج عديدة من دول أخرى نجحت في استغلال الموارد المتجددة واستطاعت تحقيق التنمية المستدامة من خلال ذلك، يقينا منها أن الطاقة الأحفورية مورد يؤول لا محالة إلى الإنتهاء وأنها من المسببات الرئيسية للتلوث البيئي وأنه من الصعب تحقيق التنمية المستدامة مادامت هذه الموارد غير قابلة للتجديد. وبالنسبة للجزائر فإنها ومنذ بداية ظهور الموارد الطاقوية المتجددة سعت إلى تحقيق الاستقلالية الطاقوية عن النفط والبترول وغيرها من الموارد الأحفورية، وباشرت في وضع استراتيجيات وبرامج لتنتهج سياسة الاستغلال الأمثل للموارد غير الناضبة من أجل المحافظة على الموارد الناضبة.

المطلب الأول: ماهية الطاقات المتجددة وغير المتجددة

إن الموارد الطاقوية في كثير من الدول ومن بينها الجزائر، تعتبر العصب الذي تقوم عليه جل القطاعات، ويعتبر المورد بالمعنى الاقتصادي ذلك المفهوم الذي يستغل من أجل اشباع حاجة معينة وتحقيق منفعة؛ حيث تقاس في النهاية عن طريق مبدأ العرض والطلب، فالمورد الطاقوي هنا لا يمثل القيمة في حد ذاته وانما استغلاله في تشغيل التكنولوجيا هو من يخلق لنا القيمة في النهاية، فالكهرباء والغاز أساس البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع خصوصا مع التطور التكنولوجي المستمر، حيث نجد أنه من الضروري استغلال الطاقة من أجل الوصول إلى استغلال التكنولوجيا بشكل صحيح، لكن خطر نفاذ هذه الطاقة سيؤدي حتما إلى توقف استغلال التكنولوجيا، الأمر الذي حتم على العالم التوجه إلى حلول بديلة تحت مسمى الموارد المتجددة لضمان التنمية المستدامة والحفاظ على الطاقات غير المتجددة من النضوب.

الفرع الأول: الفرق بين المورد الطاقوي المتجدد وغير المتجدد

إنّ المورد بصفة عامة هو كل عنصر متواجد في الطبيعة يتم إستغلاله من أجل الحصول على منفعة معينة، حيث يعتبر المورد في حياة البشر جملة من الظروف؛ الأهداف؛ الخصائص؛ الوسائل أو حتى صفات اجتماعية أو مادية إيجابية يمكن أن يستخدمها الإنسان لتلبية حاجياته الحياتية والسعي إلى تحقيق أهدافه اليومية[1]، هذا المفهوم البسيط

[1] Franz-christian et alban knecht ; « ressources-caractéristiques théories et concepts en un coup d'œil », 2021, site : https://www.researchgate.net/publication/351626591_Ressources_-

للمورد يعتبر أن للإنسان احتياجات لا بد من إشباعها عن طريق استغلال الموارد المتاحة في الطبيعة وتحقيق منفعة معينة، بتحليل هذا المفهوم اقتصاديا يصبح مفهوم المورد عبارة عن مجموعة مدخلات تستغل في إنتاج منتجات تشبع احتياجات المجتمع وتكون إما موارد مادية مثل التكنولوجيا، الموارد المالية وحتى الموارد الخام المستخرجة من الطبيعة، أو موارد بشرية تساهم في تسيير العملية الانتاجية، هذه المدخلات التي تنسجم فيم بينها لتحقق القيمة الاقتصادية في النهاية والتي هي تعبر عن مخرجات العملية الانتاجية التي تباع في الأخير نتيجة توفر عنصر العرض والطلب الذي يخلق القيمة الاقتصادية لعنصر المورد، فالمورد إذن هو أساس قيام العملية الانتاجية.

عموما ينقسم المورد الطاقوي إلى قسمين: مورد طاقوي ناضب ومورد طاقوي متجدد، حيث يمثل النوع الأول الطاقات الأحفورية محدودة الكمية التي لا تحقق التنمية المستدامة واستهلاكها المستمر يؤدي إلى نفاذها ونجد من بينها البترول والغاز الطبيعي، والنوع الثاني يمثل الطاقات البديلة للطاقات الأحفورية والمتواجدة بكميات غير محددة لأنها تتجدد باستمرار مثل الطاقة الشمسية وغيرها[1]. لا يمكن للطاقة الأحفورية أن تحقق مبدأ التنمية المستدامة والمحافظة على الثروات لتوريثها للأجيال القادمة لأن كمية تواجدها في باطن الأرض تتناقص بمجرد استهلاكها ومعدل تجديدها وتعويضها مرة أخرى ضئيل جدا أي بمجرد استهلاك كمية معينة فإن الثروة الباطنية من تلك المادة تتناقص كما أن استغلالها بمعدلات كبيرة باستمرار يؤدي إلى نفاذها كليا، وتنقسم الموارد الطاقوية الناضبة عموما إلى نوعين؛ طاقة أحفورية تشتمل على البترول والغاز الطبيعي والفحم والغاز الصخري وغيرها من الرواسب الطاقوية المتواجدة في طبقات الأرض كلها موارد تشهد استهلاك مكثف، وطاقة نووية تتشكل من رواسب اليورانيوم والتي تعتبر نوعا ما غير ناضبة لكثرة تواجد اليورانيوم في باطن الكرة الأرضي.

أما عن الموارد الطاقوية المتجددة فهي تشتمل الموارد التي لا تنفذ وتتجدد باستمرار وبالتالي تحقق مبدأ التنمية المستدامة، فهي تتواجد بكثرة وكذلك غير ملوثة تحافظ على البيئة ولا تسبب انبعاثات تخرب طبقة الأوزون، كما أنها اقتصاديا تعتبر المنفذ الذي ينقذ الاقتصاد من التبعية لإيرادات النفط خصوصا للدول التي تعتمد على ذلك

Caracteristiques_theories_et_concepts_en_un_coup_d'oeil/link/60a25523299bf15ca390e872/download , le 08-11-2022 à 09 :57.

[1] Alix willemez, «exploitation durable des ressources énergétiques et minérale marines aspect juridiques », Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2018, p 27-28, site : https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01905059 le 23-11-2022 à 10 :27

بشكل كبير وتواجه انخفاض سعر النفط، فالتوجه نحو استغلال الموارد المتجددة في إنتاج الطاقة سيفتح أمامها مجالات كثيرة في تصدير الطاقة بالعملة الصعبة. تنقسم الموارد الطاقوية إلى عدة أنواع[1]:

- **الطاقة الشمسية:** تتمثل في الطاقة التي يتم انتاجها من أشعة الشمس عن طريق تكنولوجيا الألواح الشمسية، وهنا يجب أن نميز بين الطاقة الكهروضوئية والطاقة الحرارية، حيث تكمن الأولى في انتاج الكهرباء عن طريق استخدام الخلايا الكهروضوئية التي تستقبل أشعة الشمس وتحولها إلى كهرباء، أما النوع الثاني فيحول حرارة الشمس إلى مورد حراري يستخدم كبديل للغاز في المنازل مثلا، كما يمكن استخدامها أيضا في إنتاج الكهرباء بالاعتماد على ألواح تحول الحرارة إلى كهرباء، وتعد الأشعة الشمسية موردا طاقويا مهما خاصة للدول التي تتميز بالمناخ الصحراوي.
- **طاقة الرياح:** تتمثل في الطاقة التي يمكن انتاجها أثناء هبوب الرياح عن طريق تكنولوجيا التوربينات الهوائية التي تولد الطاقة الكهربائية أثناء دورانها جراء ملامسة أجنحتها للرياح.
- **طاقة المياه:** هي الطاقة الكهربائية التي يتم انتاجها بالاعتماد على الثروة المائية ونميز في هذا النوع طاقة المد والجزر؛ طاقة الضغط الناتج عن نسبة ملوحة مياه البحر؛ طاقة تحريك التوربنات الناتجة عن تدفق المياه من السدود.
- **طاقة الكتلة الحيوية:** هي عبارة عن مورد طاقوي يعتمد على تحويل المواد العضوية إلى طاقة باستخدام تكنولوجيا معينة، لكن هذا النوع من الطاقات لا يعتبر متجددا بصفة كلية لأنه مرتبط أساسا بالمواد العضوية وكذلك لأن معدل استهلاكها يفوق معدل تجديدها.
- **الطاقة الحرارية الأرضية:** هي مورد طاقوي مستمد من استخراج الطاقة الموجودة في التربة، حيث يتم استخراج الحرارة التي تنتج عن التحلل الإشعاعي للذرات الانشطارية الموجودة في الصخور بواسطة تكنولوجيا معينة تحول هاته الحرارة إلى كهرباء.

مما سبق نلاحظ أن الطاقة المتجددة تعتبر غير ناضبة لأن معدل تجديدها يساوي معدل استهلاكها أو يفوق ذلك في بعض الأحيان، كما نلاحظ أنّها تنقسم إلى قسمين منها ما هو مرتبط بالأرض ومنها ماهو مرتبط بالغلاف

[1] Abdelouahab zaatri, «introduction aux énergies renouvelables », constantine , 2018 , p 16-18, site : https://www.researchgate.net/publication/348135476_Introduction_aux_Energies_Renouvelables le 25-11-2022 à 17 :20

الجوي والشمس، وكلها طبيعية تتجدد يوما بعد يوم وتحقق مبدأ التنمية الطاقوية المستدامة وهي القضية التي تشغل العالم حاليا.

الفرع الثاني: أثر الموارد الطاقوية على النمو الاقتصادي

من المتعارف ومنذ زمن بعيد أن الطاقة بشكل عام تساهم في النمو الاقتصادي بشكل كبير، فالكثير من الدول ومن بينها الجزائر تعتمد في اقتصادياتها على مداخيل الصادرات من الموارد الطاقوية الأحفورية، خصوصا وأنها غنية جدا بهاته الموارد، فبفضل هاته الموارد استطاعت الجزائر الخروج من أزمة الاقتصاد المنهار بسبب الاستعمار، واستطاعت تجاوز ذلك وبناء دولة جزائرية مستقلة، حيث كان القطاع الطاقوي هو الممول الرئيسي للقطاعات الأخرى لكي تستمر في الإنتاج على غرار القطاع الصناعي والزراعي؛ مما يؤكد لنا أنه لاشك في عدم مساهمة الموارد الطاقوية الأحفورية في بناء اقتصاد متين، وعليه فالدور الحقيقي للمحروقات في بناء الإقتصاد الجزائري يظهر من خلال علاقة تغير سعر المحروقات في السوق الدولية بتغير المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، حيث يتعلق انتعاش الاقتصاد دائما بارتفاع سعر المحروقات في السوق الدولية[1]، لذلك يمكن أن يؤثر هذا الارتباط الوطيد للنمو الاقتصادي بتصدير الطاقات الأحفورية سلبيا على اقتصاد الجزائر في حالة ما إذا تخلت الدول تماما على الطاقات الأحفورية واتجهت نحو الطاقات البديلة والمتجددة، كون أن صادرات المحروقات تكاد أن تكون هي العامل الوحيد لإدخال العملة الصعبة للجزائر، ويمكن توضيح تأثر المؤشرات الاقتصادية بأسعار المحروقات في السوق العالمية في الجزائر من خلال[2]:

- **الإيرادات الحكومية**: إن ارتفاع سعر المحروقات يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية الناتجة عن الضرائب والرسوم المفروضة على قطاع النفط، إذن فالدولة من خلال هاته الإيرادات تستطيع تمويل القطاعات الأخرى للنهوض بالاقتصاد الوطني؛

[1] خشمان الخنساء، "دور الطاقة في تنمية الاقتصاد الجزائري في ظل الريع النفطي وتحديات التحول الطاقوي" مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية العدد02، سنة 2022، ص65

[2] DRAOU Ismahane et MEHOR Ahmed, « impact de la baisse des prix de pétrole sur l'économie des pays producteurs (le cas de l'Algérie) et les pays importateurs (cas de la France), revue Nour des études économique, vol05, N° 2, décembre 2019, p188-195

- **عجز الميزانية:** إنّ هذا المؤشر مرتبط بانخفاض أسعار المحروقات الذي يؤدي إلى العجز في الميزانية في حالة ما إذا كانت الدولة تعتمد كليا على إيرادات النفط وبالتالي يؤدي إلى لجوء الدولة إلى المديونية، وبالنظر إلى وضعية الدولة الجزائر فإن التخوف من انخفاض الأسعار بسبب التوجه نحو الطاقات المتجددة والتخلي عن المحروقات؛ يحتم على الحكومة الجزائرية أن تتجه نحو زيادة الإيرادات من قطاعات أخرى وزيادة الاستثمارات في مجالات أخرى بعيدا عن قطاع المحروقات؛
- **سعر العملة:** إن ارتفاع أسعار البترول يمكن أن يؤدي إلى تقوية العملة المحلية نتيجة تدفق العملات الأجنبية من صادرات النفط، لأن تصدير النفط يساهم بشكل كبير في إدخال العملة الصعبة للجزائر وبالتالي في حالة ما إذا توقف تصدير النفط ستنهار العملة الوطنية؛
- **التضخم:** بالنسبة لحالة الجزائر فإن ارتفاع اسعار النفط يؤدي إلى انخفاض التضخم كون أن الجزائر بلد مصدر والأسعار المرتفعة تزيد من الإيرادات، أما بالنسبة للدول المستوردة فإن زيادة سعر البترول تزيد من التضخم لأن هاته الدول ستتجه نحو رفع سعر البترول لمواجهة تكلفة الاستيراد المتزايدة؛
- **الاستثمارات:** إن علاقة الاستثمارات بأسعار النفط علاقة متوازية، حيث يؤدي انخفاض أسعار المحروقات إلى تقليص الاستثمارات في هذا المجال ذلك لانخفاض الإيرادات في هذا المجال وتحول المستثمرين إلى المجالات التي تكون فيها نسبة الإيرادات مرتفعة؛
- **التوازن الاقتصادي:** تتحكم أسعار البترول في القدرة على تحقيق التوازن في الميزانية والمحافظة على استقرار الاقتصاد، وذلك إذا تمت إدارة الإيرادات بشكل فعال وتوجيهها إلى تحقيق التنوع الإقتصادي، لكن إذا حصل عكس ذلك فسيؤدي ذلك إلى مشكلات اقتصادية.

من خلال هاته المؤشرات نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري فعلا يتأثر بسعر البترول، فما لاحظناه خلال السنوات التي انخفض فيها سعر البترول في السوق العالمية هو تأثر هاته المؤشرات حيث انخفض سعر العملة الوطنية ، وازدادت نسبة التضخم، كما انخفضت الايرادات الوطنية بسبب انخفاض إيرادات البترول، ولذلك يجب أن تصل الدولة إلى حلول اقتصادية للتخلص من التبعية للبترول قبل سنة 2030 لأنها السنة التي وضعت كحد أقصى للتخلي عن

المحروقات في برنامج التنمية المستدامة[1]، وبالتالي فالجزائر أمام تحد كبير، إلا إذا انتهجت سبلا وأفكارا استثمارية تعوض إنخفاض إيرادات البترول حينها ستتمكن من تفادي انهيار الاقتصاد الوطني.

أمّا عن تأثير التوجه نحو الطاقات المتجددة على اقتصاد الجزائر، فيمكن أن يكون بادرة خير لأنه سيؤدي بدرجة أولى إلى توليد فرص عمل والتخفيف من نسبة البطالة، كما يمكن أن يزيد من انجذاب الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقات المتجددة خصوصا بعد تعديل قانون الاستثمار في الجزائر[2] مما يساهم في تعزيز الاقتصاد من خلال تدفق رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: المراحل التي مر بها قطاع الطاقة في الجزائر

لقد مرت كل القطاعات في الجزائر بمراحل مهمة لتصل إلى ما هي عليه اليوم، ولعل أصعب مرحلة هي الفترة التي تلت خروج الاستعمار الفرنسي من أراضي الوطن، حيث وجد المسؤولون حينها أنفسهم أمام ثروات نهبت واتفاقيات أبرمتها فرنسا بغرض النهب بعد الاستقلال، أين بدأ البحث عن حلول لاسترجاع الثروات المنهوبة وبناء جزائر جديدة مستقلة سياسيا واقتصاديا، وسنقوم خلال هذا المطلب بتحديد كل مرحلة مر بها قطاع الطاقة وتعداد أهم مميزاتها.

الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستعمار مباشرة 1962 –1970

إن الاستقلال السياسي للجزائر الذي أتى بعد صراعات عديدة مع المستعمر، لم يكن إلا بداية لثورة من نوع آخر، حيث وجد الشعب الجزائري نفسه آن ذاك في مواجهة الجهل والفقر ونقص في الكفاءات التي تسير البلد اقتصاديا أو سياسيا أو حتى اجتماعيا بسبب الانهيار الذي تركته فرنسا وراءها، لكن وعلى الرغم من كل الصعوبات والتحديات كانت هناك مؤتمرات وبرامج واستراتيجيات ترسم من أجل النهوض بالبلد واستعادة الثروات المنهوبة وتنظيم الدولة سياسيا ثم اقتصاديا واجتماعيا وكذا ثقافيا، وفي هذا الصدد تم ابرام عدة مؤتمرات وضعت من

[1] "what are the Sustainable Development Goals?" , site: www.undp.org, le 26/03/2023

[2] الكاهنة ارزيل، "نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022" المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد17، العدد02 من سنة 2022 ص 49-50

خلالها برامج للتخلص من التدهور الذي كانت عليه الجزائر وكذا للاستغلال الأمثل للثروات التي كانت موجودة آن ذاك ولا تزال إلى يومنا هذا مطمعا للكثيرين.

فبالحديث عن البرامج التي سطرت في تلك الفترة، يجرنا الحديث نحو برنامج طرابلس الذي سطر خلال المؤتمر الذي انعقد حينها في دولة ليبيا وتحديدا بطرابلس الليبية في جوان 1962، لدراسة التوجه الذي ستسلكه السياسة الجزائرية بعد الاستعمار الفرنسي، أين تم تحديد المعالم الكبرى للجزائر والمتعلقة بنظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذا الثقافي، وكان فحوى البرنامج أن الوصول إلى التنمية الاقتصادية يتطلب السيادة على الثروات الوطنية والاستقلالية في تسيير الحقول البترولية، بمعنى ليست السيادة الوطنية بخروج فرنسا من الجزائر فقط بل بمراجعة العلاقات الاقتصادية معها ومراجعة الاتفاقيات التي ابرمت مع فرنسا أثناء التفاوض على الاستقلال، وتحقيق السيادة الوطنية باستفادة الشعب الجزائري من ثروات بلده باعتباره المالك الأصلي والوحيد لهذه الأرض.

كان من أبرز ما تم النقاش حوله في ذلك المؤتمر هو إعادة بناء اقتصاد الجزائر الذي كان أساسا يدور حول الثروات الطبيعية والطاقوية المتواجدة في صحراءها، وكيفية استغلالها لبناء القطاعات الأخرى، لذلك نص برنامج طرابلس على ضرورة تأميم الثروات المنجمية والطاقوية واستخدامها لصالح التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولقد تم ادراج هذا البند على الرغم من يقين المسؤولين آن ذاك بأن هذا القرار لن يتم تطبيقه إلا في الأجل الطويل لافتقار البلد للكفاءات المسيرة مما يستدعي العمل على تكوين مهندسين وتقنيين في مجال المناجم والمحروقات[1] ، كما خلص المؤتمر لعدة قرارات أهمها استراتيجيات بناء الاقتصاد الوطني، وقد تم التركيز على هذه النقطة بالذات لأن الاقتصاد الجزائري حينها كان يعلق أملا كبيرا على المحروقات من أجل بناء اقتصاد صلب لدولة ناشئة تعاني من اقتصاد مختل التوازن وغير متناسق بسبب ما مرت به ثروات البلاد من استنزاف من طرف المستعمر، وكما كان يعرف آن ذاك بأنه اقتصاد استعماري تحت سيطرة أيادي استعمارية، وبالتالي كانت مبادئ السياسة الاقتصادية للجزائر المستقلة متعلقة بالقضاء على هيمنة المستعمر التي مست الثروات المحلية وكذا التخلص من الرأسمالية التي لو استمرت لورثت الطبقية واحتكار البرجوازية للثروات الوطنية وسيطرة الفقر والجوع على المجتمع الجزائري، كما كانت معتمدة على مبدأ التوجه نحو

[1] أ.د/عسال نورالدين ، سياسة الجزائر البترولية بعد الاستقلال 1962-1970(تحديات ونتائج)،المجلة الجزائرية للدراسات والبحوث التاريخية المتوسطية، مجلد 7 ، عدد 1 ، جوان 2021، ص 245.

الاشتراكية واشراك الشعب في العمل من أجل النهوض باقتصاد البلاد وتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استثمار كل الثروات المادية وكذا البشرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

لقد كان هذا الأمر يمثل تحديا كبيرا لعدم توفر الرأسمال الكافي لقلب الهياكل الحالية إلى أسس جديدة، إلا أن حزب جبهة التحرير الوطني وضع مهاما اقتصادية للثورة الشعبية الديمقراطية، تمثلت في عدة نقاط أهمها[1]:

- **الثورة الزراعية:** إن الثورة الاقتصادية للجزائر كانت مرتبطة بثورة زراعية تغير مفاهيم استغلال الأراضي الزراعية وادخالها نوعا ما في مفهوم الاشتراكية بطريقة تمكن من استرجاع الأراضي الزراعية من أجل استغلالها استغلالا أمثل، ويرتبط التخطيط لهذه العملية بالاستصلاح الزراعي الذي شكل عبئا كبيرا خصوصا بالقضاء على القواعد الاقتصادية للمستعمر وتحديد الملكية العقارية، وقد تم التخطيط لإقامة نظام تعاوني من أجل الوصول الى استصلاح الأراضي وتقسيمها واتباع مبدأ الأرض لمن يخدمها، كما جر الإصلاح الزراعي وراءه كذلك تطويرا للفلاحة حيث تم التخلص شيئا فشيئا من الفلاحة التقليدية والتوجه نحو الأساليب الزراعية الحديثة بتوسيع نطاق الأراضي المستصلحة واقتناء أدوات فلاحية حديثة، وانتهى مخطط الثورة الزراعية بثروة زراعية وعقارية أخرجت الدولة من الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها بعد الاستقلال.
- **تطوير البنية التحتية:** كانت الاستراتيجية الاستعمارية تعتمد على توسيع أكبر لشبكات الطرقات لكي تتمكن من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المناطق الجزائرية، فقامت خلال مدة استعمارها للجزائر بتشييد شبكات سكك حديدية وشبكات طرقات ليسهل على المستعمر التنقل والتوغل في أرجاء الوطن، بعد خروج المستعمر أصبحت هذه الطرقات ميزة تسهل المبادلات التجارية الداخلية ولذلك قام حزب جبهة التحرير الوطني إبان المؤتمر بوضع خطة لتأميم وسائل النقل وإقامة مواصلات برية بين المناطق وكذلك تجديد شبكات السكك الحديد والطرقات التي تهالكت مع مرور الزمن.
- **تأميم القرض والتجارة:** واقتضى تأميم شركات التأمين والمصارف مراقبة حركة الأموال، تأميم الفروع الرئيسية للتجارة الوطنية والخارجية وكذا مراقبة الاستيراد والتصدير.

[1] Déclaration du congrès du TRIPOLI 1962 ; projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire ; tripoli ; 1962 ; p 30-33

- **تأميم الثروات المعدنية والطاقوية:** لقد وضع حزب جبهة التحرير الوطني هذه الجزئية بالذات في برنامج طرابلس وأكد على أن هذا الهدف سيتحقق على المدى الطويل باعتبار الجزائر تفتقر للكفاءات التسييرية في مجال المحروقات وبالتالي وجب تكوين الكوادر التي اعتمد عليها لاحقا في تسيير الثروات المعدنية والطاقوية للبلاد، لكن وعلى الرغم من ذلك تم وضع مخطط لتوسيع شبكات الغاز والكهرباء لكافة المناطق في الجزائر ليستفيد الجزائريون من ثروات بلادهم المكنونة.
- **التصنيع:** لقد كان تفكير الحزب آن ذاك يكمن في تطوير قطاع الصناعة في الجزائر الناشئة، من أجل بناء قاعدة اقتصادية متينة، لكن تم التخطيط لتنفيذ ذلك على المدى الطويل باعتبار المورد البشري لم يكن مهيئا بعد ليقوم بتسيير مصانع ضخمة خاصة المتعلقة منها بالمناجم والاسمنت وهذا النوع من الصناعات الثقيلة، فالصناعة بعد الاستقلال كانت تنحصر في الصناعات التقليدية ولذلك كان التخطيط لبناء قاعدة صناعية ثقيلة في البلد والاستثمار في هذا المجال وجذب الاستثمارات الأجنبية من أولويات الحزب آنذاك.

كانت هذه أهم البرامج الاقتصادية التي سطرت خلال برنامج طرابلس للنهوض بالجزائر المستقلة الناشئة، وتحسين المستوى المعيشي للشعب الذي عانى كثيرا إبان الثورة التحريرية من الفقر والجوع وسوء الصحة والأمية وغيرها من الظروف الصعبة. كما هو معروف فإن التوجه نحو قطاع الطاقة والاعتماد عليه من أجل النهوض مجددا والخروج من الحالة المزرية التي خلفها الاستعمار كان أمرا حتميا، لأنه وبكل بساطة كان حينها القطاع الزراعي متدهورا والقطاع الصناعي متراجعا كثيرا لافتقار الجزائر للكفاءات التسييرية القادرة على مواصلة الصناعة وتسيير المصانع التي تركتها فرنسا والتي كان عددها قليلا في الأصل، إذن كانت الموارد الأحفورية هي الحل الأمثل من أجل الخروج من الأزمة، ولذلك أول ماتم إنشاؤه في قطاع الطاقة سنة 1963 هو مؤسسة سونطراك والتي كان تخصصها في بداية الأمر نقل وتسويق المحروقات، وجاء ذلك بعد مفاوضات دولية تمت بين دولتي الجزائر وفرنسا مفادها أن الموارد البترولية ليست موارد عادية وإنما هي منتجات استراتيجية وملك للجزائر مادامت متواجدة في صحراءها،كما كان الهدف من انشائها حينها محاولة السيطرة على الثروة الأحفورية للجزائر واستغلالها من أجل تحسين التنمية الاقتصادية ووضع حد لفرنسا أمام استغلالها للثروات الداخلية لبلد مستقل[1].

[1] SARA ADJEL-DEBBICH; "la SONATRACH et la diplomatie énergétique algérienne (une diplomatie parallèle au service du développement Algérien 1962-1971" ; revue les cahiers Sirice ; N°25 ; 2020 ; p 43

كانت سوناطراك هي أول خطوة تخوضها الجزائر في مجال الطاقة التي كانت تقتصر على البترول والغاز، إلى جانب مؤسسة سونلغاز التي كانت في تلك الفترة تعرف باسم EGA اختصارا لجملة كهرباء وغاز الجزائر التي أسسها الاستعمار الفرنسي سنة 1947 والتي انحصرت مهمتها في انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز، مقيدة حينها باتفاقية ايفيان التي كانت تشكل عائقا كبيرا لأن بنودها المتعلقة بالحقول النفطية في الجزائر تنص على منح امتيازات وأولويات لفرنسا في استغلال الثروات الأحفورية في الصحراء الجزائرية.

في بداية الأمر اقتصرت مهمة سونطراك في نقل وتسويق البترول، وكانت مهمة النقل والتوزيع هي المهمة الوحيدة التي تمارسها الجزائر في مجال الطاقة، إلى أن تم الاتفاق على إنشاء وحدة لتمييع الغاز بشراكة جزائرية أوروبية سنة 1964 لتكون الانطلاقة في مجال انتاج الطاقة، حيث تمكنت الجزائر من خلال هذه الاتفاقية أن تغتنم قدرا أكبر في تسيير المحروقات وتضع يدها نوعا ما على الثروات الأحفورية المتواجدة في الصحراء، ومن هنا توسعت مهمة سونطراك من النقل والتوزيع إلى استكشاف الحقول البترولية وتمييع الغاز وغيرها من الأنشطة المتعلقة بانتاج الموارد الأحفورية.

بقي قطاع الطاقة في الجزائر الناشئة مقتصرا على شركة سونطراك والوحدات التابعة لها، التي كانت مهمتها وهدفها آنذاك استكشاف أكبر عدد ممكن من الحقول البترولية، والاستفادة بقدر الإمكان من كفاءات الشركاء الأوروبيين في مجال الطاقة الأحفورية، إلى أن تم انضمام الجزائر إلى الأوبيك (The Organisation of the Petroleum Exporting Countries) سنة 1969[1]، كان هذا الانضمام نتيجة المجهودات التي قامت بها الجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال في مجال المحروقات من استكشافات للحقول البترولية ومكنونات الغاز الطبيعي مما جعلها من أكبر الدول المصدرة للبترول والغاز، وفي هذه الفترة باشرت الجزائر مهمة تسيير مخزوناتها الطبيعية المتواجدة في الصحراء والتي كانت مطمعا للعديد من الدول الأجنبية.

[1] Le site de l'OPEC https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد تأميم المحروقات 1971 إلى غاية 2014

إنّ شراكة الجزائر مع الطرف الأمريكي وانضمامها لمنظمة الدول المصدرة للبترول كان خطوة مشجعة لاتخاذ قرارات أخرى تتعلق بالقطاع الطاقوي، باعتبار أن انضمام الجزائر للأوبيك كان أرضية صلبة اعتمد عليها لاحقا للتخلص من الهيمنة الفرنسية على الحقول النفطية، ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تنسيق وتوجيه سياسات تجارة النفط بين الدول الأعضاء لضمان أسعار عادلة ومستقرة لمنتجي النفط وبالتالي ضمان جني أرباح عادلة للدول المستثمرة في هذه الصناعة. إذن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة ضمن تصديرها للبترول وبالتالي تخلصت من احتكارها لصالح جهة واحدة فقط وإنما تعددت الأسواق التي تم تصدير البترول نحوها لاحقا بعد ما كانت فرنسا هي الزبون الرئيسي، كذلك احتكاكها بالدول الأعضاء جعلها تستفيد من خبرات تلك الدول في مجال المحروقات، إضافة إلى أن الشراكة مع الطرف الأمريكي أتاحت الفرصة لتكوين مهندسين جزائريين على يد مستشارين أمريكيين في مجال المحروقات، مما يبين أن تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 لم يأتي صدفة أو دون تخطيط، بل جاء نتيجة تخطيط استراتيجي محكم من طرف الحكومة في تلك الفترة[1]، كانت الفترة الممتدة بين انضمام الجزائر للأوبيك وتأميم المحروقات كافية للاستعداد من أجل استقلال اقتصادي محض عن فرنسا وتسيير الحقول البترولية دون الحاجة إلى فرنسا ومهندسيها، وبالتالي التخلص من نهب فرنسا للثروات الجزائرية، ومع تأميم المحروقات توصلت الجزائر إلى نهاية معركة استرجاع الثروات الوطنية.

يتبين إذن أن تأميم المحروقات في الجزائر هو في الواقع تأمين للإقتصاد الجزائري الذي لطالما اعتمد على مداخيل النفط والغاز، إلى ذلك الحين مازالت الجزائر تبني قطاع الطاقة على أسس صحيحة لأنه هو العصب الرئيسي الذي سيساهم في تأسس القطاعات الأخرى من فلاحة وصناعة وتعليم، باعتبار أن النظام الاشتراكي المعتمد في تلك الفترة كان مبنيا على أساس استثمار مداخيل المحروقات في بناء القطاعات الأخرى.

على مدار تلك الفترة الممتدة ما بين 1971 إلى سنوات الألفين، ارتبط مفهوم الطاقة في الجزائر بالموارد الأحفورية الناضبة والتي انحصرت آنذاك في الثنائي الحيوي" البترول الخام/ الغاز الطبيعي" إضافة إلى أنه يعتمد عليه بشكل كبير

[1] بن الشيخ عصام، "قرار تأميم النفط الجزائري24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 04، العدد 06، 2012، ص 190-193

في توليد الطاقة الكهربائية وكذلك انتاج مشتقات بيتروكيماوية يتم تصديرها والاستفادة من عوائدها،كما تميزت تلك الفترة بتذبذبات في أسعار البترول والغاز، حيث أنه في حرب أكتوبر 1973 شهدت تلك الفترة موقفا عظيما من الدول العربية على رأسها الجزائر، التي اتحدت بإيقاف تصدير البترول لتعجيز المحتل والدفاع عن الشرف العربي مما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول بعدها وبلغ نسبا خيالية مقارنة لما كان عليه في السنوات السابقة[1]، وانتعش خلالها الاقتصاد الجزائري أين بدأت مشاريع النظام الاشتراكي التي كانت حبرا على ورق تجسد على أرض الواقع من صناعة وفلاحة وتحسين المستوى المعيشي للجزائريين، لكن ما لبثت إلا وتلتها أزمة انخفاض سعر البترول عام 1986التي أثرت على الاقتصاد الجزائري والمستوى المعيشي للشعب[2]، تلتها أزمة الأمن التي أكملت إنهيار الاقتصاد الوطني ليتوقف طموح الحكومة في تطوير اقتصاد الوطن وأصبح كل الاهتمام منصبا حول كيفية تهدئة الأوضاع السياسية وكيفية إرجاع الأمن للوطن الذي عانى كثيرا من الحرب الأهلية وأزمة الإرهاب وقتها.

مع نهاية التسعينات بدأ نور الأمل يسطع مجددا، بارتفاع سعر المحروقات في السوق الدولية وبدأت مداخيل البترول والغاز تنعش الاقتصاد الوطني إضافة إلى سعي الحكومة وراء تحقيق الأمن بشتى الطرق، وفعلا نجحت معاهدة الأمن والسلم الوطني في إخماد نار الحرب الأهلية حينها، وعادت المشاريع تلوح في الأفق لكن كل المشاريع كانت متعلقة بتحسين البنية التحتية للوطن وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، دون التركيز في حلول تنهي التبعية لمداخيل النفط لأن الحكومة آنذاك لم تضع انهيار أسعار النفط في الحسبان مرة أخرى.

إذن خلال كل الفترة السابقة كان الاعتماد متمحورا حول عائدات النفط والغاز دون الاهتمام بإحياء القطاعات الأخرى وجعلها مصدرا للمداخيل لتحقيق الأمن الاقتصادي، ودون التحول نحو الطاقات البديلة المتجددة للمحافظة قليلا على الثروات الناضبة وتحقيق التنمية المستدامة، كما هو موضح في (**الشكل 01**):

[1] ميسوم ميلود، "الأمة العربية وتداعيات حرب أكتوبر 1973" ، مجلة روافد للبحوث والدراسات، العدد 04، جوان 2018، ص 139-141

[2] بن علي بن عزوز، "أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2013، ص 194

الشكل (01): تطور عائدات القطاعات الاقتصادية بالجزائر(2000- 2014).

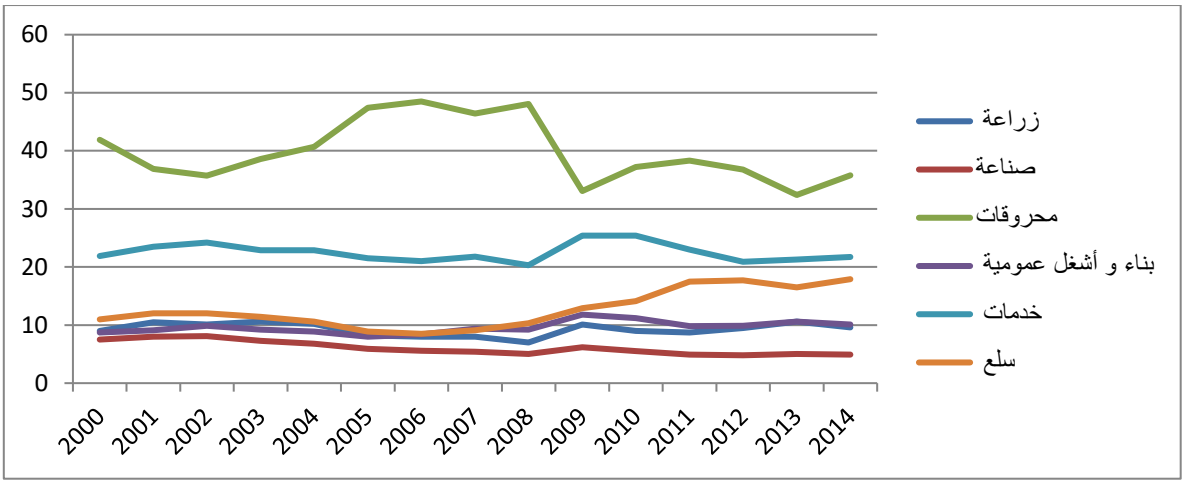

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع: www. https://caus.org.lb/ar/home/ 2022/06/30 11.52 وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال المنحنيات البيانية المتواجدة في **الشكل (01)**، نلاحظ تنوعا في العناصر التي تساهم في بناء الإقتصاد الوطني، حيث يتشكل المزيج الاقتصادي في الجزائر من عائدات المحروقات، الزراعة،الصناعة،الخدمات والسلع، وأخيرا البناء والأشغال العمومية، كما نلاحظ أن الاقتصاد في الفترة الممتدة بين 2000 و2014 يعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات كونها تمثل أعلى نسبة مساهمة في الاقتصاد الوطني مع الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على عائدات قطاع الطاقة منذ الاستقلال، كما نلاحظ التذبذب الذي حصل في نسبة المداخيل من صادرات المحروقات والتفاوت بين سنة وأخرى الذي حدث بسبب تذبذب سعر البترول، لكن وعلى الرغم من خطر تذبذب الأسعار لم يتم بناء القطاعات الأخرى وجعلها ركيزة إقتصادية للتقليل من خطورة انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الوطني، بل منذ الاستقلال يتم صرف المداخيل على مشاريع البنية التحتية التي لا تحقق مداخيل حقيقة أو تحقق مداخيل على المدى الطويل، كما نلاحظ من خلال **الشكل (01)** أن ثاني قطاع ناشط في الاقتصاد الوطني هو قطاع الخدمات بسبب نشاط البنوك والمؤسسات الخدمية التي أممت سابقا (في المرحلة التي تلت الاستقلال) فقد بقي تأثيرها واضحا في بناء الاقتصاد الوطني، لكن مساهمة عائداتها تظهر أنها أقل درجة من مساهمة قطاع المحروقات.

أمّا عن قطاعات الصناعة، الزراعة، الأشغال العمومية والسلع، فنلاحظ من خلال **الشكل (01)** أنها جد ضعيفة من حيث مساهمتها في بناء وتطوير الاقتصاد الجزائري ولم يطرأ عليها أي تحسن في الفترة الممثلة في الشكل ولا في

الفترات السابقة (منذ الاستقلال) وبالتالي الاقتصاد الجزائري إلى غاية هذه الفترة مازال يعتمد كل الاعتماد على عائدات الغاز والبترول ولذلك يعتبر هشا رغم تحقيقه للمداخيل، لأنه وبمجرد انهيار سعر المحروقات سينهار الاقتصاد كليا، ما أوجب فعلا النظر في حلول اقتصادية خارج دائرة تصدير الغاز والبترول.

أما **الشكل (02)** فيوضح متوسط أسعار البترول بالدولار للبرميل الواحد ما بين سنة 2000 وسنة 2014:

الشكل (02): تطور أسعار البترول بالدولار

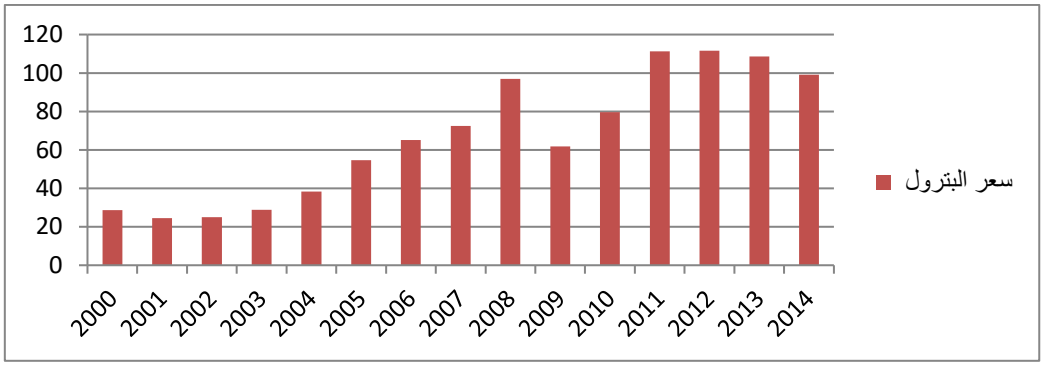

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع: www.prixdubaril.com في 2022/07/05 16:00.

وبالنظر إلى **الشكل (02)** فإننا نلاحظ أن سعر البترول من سنة 2000 إلى 2002 كان في انخفاض وهذا ما يترجم إنخفاض عائدات تصدير البترول في الجزائر، لترتفع العائدات مجددا إلى أقصى حد (ما يقارب 50%)، وخلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 نلاحظ ارتفاع أسعار البترول وبلوغها الذروة في 2008 حيث بلغ سعر البرميل 96,64 دولار للبرميل، كذلك يرجع هذا الارتفاع إلى أن الجزائر حققت اكتشاف عدد 106 مصدر للغاز والبترول[1] مما أدى إلى ارتفاع امكانيات الانتاج لديها، ثم حصل الإنخفاض الحاد لسعر البترول فأدى إلى إنخفاض كذلك في نسبة عائدات تصدير البترول خلال سنة 2009.

ممّا سبق يمكننا ربط تطور عائدات تصدير المحروقات بتطور أسعار البترول مثلما هو مبين في **الشكلين (01)** و**(02)**، وعليه كان من المفترض استغلال المداخيل الناتجة عن تصدير المحروقات في النهوض بالقطاعات الأخرى التي لم يطرأ عليها تحسن منذ سنة 2000 كما هو مبين في **الشكل (01)** أو بالأحرى منذ الاستقلال، على الرغم من أن هذا الأمر كان مخططا له منذ مؤتمر طرابلس.

[1] " ارتفاع عائدات الجزائر من النفط والغاز"، من الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/ ، 2022/07/06، 10:00

ما لاحظناه خلال هذه الفترة أن المحروقات مازالت تلعب دورا كبيرا في تحقيق مداخيل للجزائر، وأن باقي القطاعات لم تشهد أي تحسن أو تطور لأنها لم تجد الاهتمام الكافي من طرف الدولة، كما لاحظنا أن الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة لبناء الاقتصاد في فترة ما بعد الاستقلال والتي كانت تهدف إلى تحقيق مداخيل من تصدير الغاز والبترول واستغلالها في بناء الصناعة والزراعة وغيرها من القطاعات، لم تجني ثمارها بعد ولم تبلغ الأهداف التي وضعت من أجلها أساسا ،وبالتالي فالاقتصاد الجزائري وبعد 50 سنة من الاستقلال مزال يعاني التبعية لمداخيل قطاع الطاقة على الرغم من الخطورة التي تهدد الاسقرار الاقتصادي جراء احتمالية انهيار أسعر المحروقات في السوق الدولية، الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى البحث عن سبل طاقوية أخرى سنتحدث عنها لاحقا.

الفرع الثالث: فترة ما بعد 2014 وبداية التوجه نحو الطاقات البديلة

نظرا للوضعية الاقتصادية المتذبذبة التي آلت إليها الجزائر بسبب تراجع أسعار المحروقات وخاصة أسعار البترول خلال السنوات الأخيرة، كذلك المخاوف التي تهدد الأمن الطاقوي من استنزاف للموارد الطاقوية الأحفورية غير المتجددة وعدم تحقيق التنمية المستدامة في هذا النطاق، بدأت السلطات الجزائرية بوضع خطط من أجل التوجه نحو بدائل للطاقة تكون متجددة لتحقيق الأمن الطاقوي وبالتالي الأمن الاقتصادي على المدى الطويل.

وتميزت آخر فترة (من 2014 إلى 2021) بالبحث عن مصادر جديدة للطاقة، بهدف تنويع مصادر الطاقة وكذلك تنويع مصادر الدخل من الصادرات، فاتخذت الجزائر منحى آخر للبحث في الموارد الأحفورية بتوجهها نحو الغاز الصخري والذي يعتبر ثروة هائلة تزخر بها الجزائر تجعلها تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث إحتياطي الغاز الصخري المقدر ب 707ترليون متر مكعب[1]، مما يمكن الجزائر من أن تكون رائدة في هذا النوع من الموارد الأحفورية التي تعتبر غير تقليدية وكذلك تتميز بأنها أقل تأثيرا على التلوث البيئي (مصدر طاقة نظيف مقارنة بالموارد الطاقوية الأخرى) إضافة إلى سعره الذي اقترب إلى 140 دولار للبرميل في صيف 2014[2]، في حقيقة الأمر كان سعر الغاز الصخري مغريا جدا ليدفع بالسلطات خلال تلك الفترة للتفكير في انتاجه وتصديره من أجل تحقيق مداخيل

[1] الحدي نجوية وآخرون «عصر الغاز الصخري »، منشور بمجلة البديل الإقتصادي، عدد الثاني، ص 120، الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/400/1/2/36682 .

[2] PATICK CKRIQUI ; « le gaz de schiste américain nouveau prix directeur des énergies ? » ; https://www.latribune.fr/ ; consulté le 16/07/2022 à 14:22 .

تنقذ الاقتصاد الذي بدأ في الانهيار بسبب تذبذب سعر المحروقات حينها، لكن أكبر العوائق التي واجهت السلطات في انتاج هذا المورد هي التكاليف المرتفعة والوسائل التكنولوجية المتطورة الخاصة بالتنقيب والانتاج وكذلك الكميات الكبيرة من المياه التي تستغل في انتاج الغاز الصخري إضافة إلى معارضة الرأي العام لفكرة التنقيب عنه وانتاجه بسبب مخاوفهم من حدوث جفاف أو وجود تأثيرات على البيئة جراء استخراج هذا المورد، وكذلك بسبب خطورته على صحة المواطنين.

أدّت هذه العوائق وخاصة المرتبطة برفض المواطنين لفكرة انتاج الغاز الصخري إلى تخلي الحكومة عن الخطة تماما، والتي مازالت غير معتمدة إلى أ جل غير معلوم، على الرغم من انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية والتي أثرت بشكل كبير على اقتصاد البلد حيث انخفض سعر البترول في السنوات الأخيرة انخفاضا غير مشهود، كما هو موضح فيم يلي:

الشكل(03): تغيرات متوسط سعر البترول خلال الفترة الممتدة من 2015 – 2022

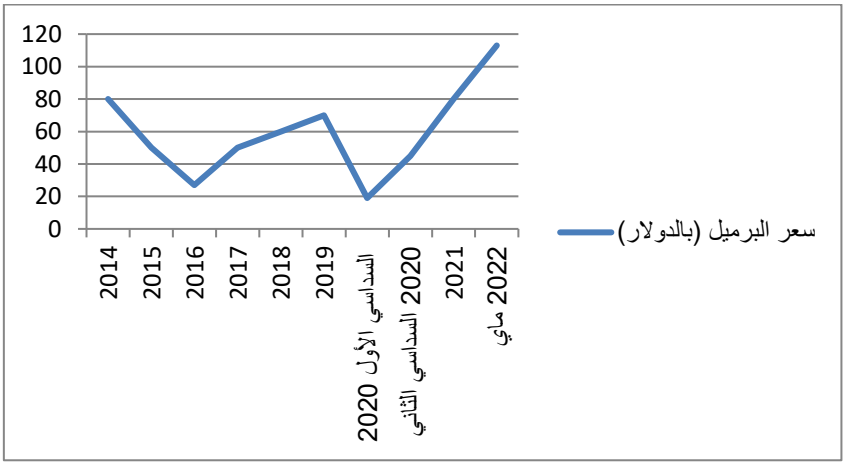

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من موقع: https://prixdubaril.com/comprendre-petrole-cours-industrie/70858-cours-petrole-mai-2022.html في: 2022/07/16 على 16:03.

من المنحنى البياني يظهر حجم التذبذب في الأسعار والتي تؤثر فعلا في مداخيل الصادرات من البترول وبالتالي هذا اللاإستقرار الملحوظ يعد سببا أساسيا في اللاأمن الاقتصادي الذي شهدته الجزائر في هذه الفترة، حيث نلاحظ في الفترة الممتدة بين 2015 و2016 إنهيار كلي للأسعار بانخفاض متوسط الأسعار إلى 30 دولار للبرميل، الأمر الذي حدث بسبب زيادة العرض في السوق نتيجة زيادة الولايات المتحدة الأمريكية لحجم انتاجها آنذاك.

وعليه فارتفاع العرض في السوق يؤدي إلى انخفاض السعر وبالتالي تراجع المداخيل من صادرات البترول في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تقليص العرض حيث سعت منظمة الأوبك في اجتماعاتها العديدة أواخر سنة 2016 إلى تقليص العرض وتحقيق أسعار عادلة للنفط، هذه الاجتماعات التي نتج عنها ارتفاع طفيف في السعر مقارنة بما كان عليه سابقا أين وصل سعر البترول في نهاية 2019 إلى حوالي 70 دولار للبرميل، لكن ما لبث إلا وأتت أزمة الكورونا التي هوت بسعر البرميل إلى حوالي 19 دولار للبرميل، خلال السداسي الأول لسنة 2020 أين توقفت كل الأنشطة الصناعية والاقتصادية في العالم بسبب أزمة كورونا والحجر الصحي، مما أدى إلى تراكم الانتاج من النفط وركود السوق، بعدها وخلال السداسي الثاني من سنة 2020 نلاحظ من خلال **الشكل (03)** بداية ارتفاع الأسعار تدريجيا وذلك بسيطرة الدول نوعا ما على الوضعية الوبائية وعودة النشاط الصناعي والاقتصادي إلى طبيعته تدريجيا، واستمر ذلك الارتفاع تدريجيا إلى أن وصل إلى ذروته في ماي 2022 وذلك بسبب الحرب الروسية ضد أوكرانيا وما خلفته من تغيرات اقتصادية.

ونظرا للتذبذب الحاصل في الأسعار وباعتبار أن النفط والغاز وغيرها من الموارد الطاقوية الأحفورية تعد ناضبة، فإن الجزائر فكرت كذلك في التوجه نحو الطاقات المتجددة وذلك في سنة 2011، أين قامت الجزائر بالمصادقة على البرنامج الوطني لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة[1] ، حيث اعتبرت أول خطوة رسمية نحو التوجه إلى الطاقات غير الناضبة بغرض المحافظة على الطاقات الأحفورية وتحقيق التنمية المستدامة من جهة، والتطور في الجانب الطاقوي من جهة أخرى.

ويكمن الهدف من هذا البرنامج في تحقيق 40% من طاقة توليد الكهرباء المتجددة بحلول عام 2030 بطاقة إجمالية تبلغ 22000 ميجاوات منها 10000 ميجاوات مخصصة للتصدير، ومن خلال هذا البرنامج كانت الجزائر حينها تطمح إلى[2]:

[1] سارة جدي، طارق جدي : 'واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر' ، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلد 10، عدد20، سنة 2015، ص 44

[2] Site du ministère de l'énergie et des mines : https://www.energy.gov.dz/?article=programme-de-developpement-des-energies-renouvelables ; le 12-10-2022 à 15 :23

- انتاج الكهرباء من الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح، حيث يتم ذلك بدمج الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والطاقة الحرارية الأرضية؛
- توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الحرارية بداية من عام 2021؛
- تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية كمشاريع مزارع الرياح وكذا مشاريع تجريبية في مجال الحرارة الأرضية والتوليد المشترك، وقد تم التخطيط لذلك على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تمتد ما بين 2015 إلى 2020، خطط فيها لتحقيق قدرة 4010 ميجاوات بين الطاقة الكهروضوئية والرياح، وكذلك 515 ميغاواط بين الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والحرارة الأرضية.
- **المرحلة الثانية:** تمتد ما بين 2021 إلى 2030، خطط فيها لتطوير الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب الصحرائي للجزائر وذلك بتركيب محطات كبيرة للطاقة المتجددة ودمجها في النظام الوطني للطاقة.

إنّ توفر الجزائر على خاصية تنوع المناخ في أراضيها كان حافزا لقيام مثل هذه المشاريع، ولتنفيذ هذه المشاريع الطاقوية تمّ حينها وضع ميزانية ضخمة، كون هاته الإستراتيجية تحتاج في تجسيدها إلى معدات وتقنيات وتكنولوجيا باهضة الثمن،كما تم فتح باب الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة أمام المستثمرين وكذا دعم هذا المخطط بقاعدة للأبحاث والدراسات من أجل تطوير الطاقات المتجددة مثل: الشركة المختصة في تطوير الطاقات المتجددة التي تضم عدة وحدات تطوير قائمة على كفاءات المهندسين في مجال الطاقة المتجددة، يتم على مستواها إقامة أبحاث ودراسات لاستغلال أنواع الطاقات المتجددة المتوفرة باقليم الجزائر، وكذا متابعة المشاريع الطاقوية التي سيتم إنجازها.

ولقد عرف البرنامج منذ بدايته في 2011 إنجاز وتحقيق خطوات مهمة نذكر منها[1]:

- محطة طاقة هجينة تعمل بالغاز الشمسي بقدرة 150 ميجاواط، تم إنجازها في جويلية 2011، بحاسي الرمل ولاية الأغواط تحتوي على تكنولوجيا نظام ISCC (**INTEGRATED SOLAR COMBINNED CYCLE**) بقدرة 120 ميجاواط دورة مجمعة و30 ميجاواط حرارية شمسية، ونظام HTF (**HEAT TRANSFERT FLUIDE**) وكذا نظام تعقب الشمس؛

[1] Ibid. Site du ministère de l'énergie et des mines ; le 28-10-2022 à 14 :08

- مزرعة الرياح بقدرة 10 ميجاواط بأدرار تحتوي على تكنولوجيا (**GAMESA 850 kw**) تم تأسيسها في جوان 2014؛
- المحطة الرائدة في مجال الطاقة الكهروضوئية بقدرة 1,1 ميجاواط بواد النشو، تحتوي على تقنيات جد متطورة (**Monocristallin, poly-cristallin, amorphe et couche mince CdTe**) تم تأسيسها ووضعها حيز الخدمة في جوان 2014؛
- مشروع محطات الطاقة الكهروضوئية 343 ميجاواط المتعلق بالمراكز الكهروضوئية والتي توزعت على مختلف ولايات الجزائر كما هي موضحة في **الجدول (01)**:

الجدول (01): جدول توزيع محطات الطاقة الكهروضوئة في الجزائر منذ سنة 2015 إلى 2018

الولاية	الموقع	القدرة بالميجاواط	سنة الدخول حيز الخدمة
إليزي	جانيت	03	2015
أدرار	أدرار	20	2015
أدرار	كابرطان	03	2015
تمنراست	تمنراست	13	2015
تندوف	تندوف	09	2015
أدرار	زاوية كونطة	06	2016
أدرار	رقان	05	2016
أدرار	تيميمون	09	2016
تمنراست	إن صالح	05	2016
أدرار	أولاف	05	2016
الاغواط	الخناق1	20	2016
الاغواط	الخناق2	40	2017
الجلفة	عين البال 1	20	2016
الجلفة	عين البال 2	33	2017

سوق اهراس	واد الكبريت	15	2016
النعامة	سدرة الغزال	20	2016
سعيدة	عين السخونة	30	2016
سيدي بلعباس	تلاغ	12	2016
البيض	بيوض سيدي الشيخ	23	2016
مسيلة	عين الملح	20	2017
ورقلة	الحجيرة	30	2017
باتنة	واد الما	02	2018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والمناجم https://www.energy.gov.dz/

كانت هذه أبرز الخطوات المنجزة في المرحلة الأولى من البرنامج المسطر لتطوير الطاقات المتجددة بالجزائر، لكن هذا لا يكفي لبلوغ أهداف البرنامج الذي يصبو إلى ربط الشمال بالجنوب كهربائيا عن طريق محطات للطاقة المتجددة وإدماجها في نظام الطاقة الوطني، وكذا تطوير صناعة طاقة متجددة لاشباع السوق المحلية وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية، مع المحافظة على مصادر الطاقة الناضبة من الاندثار، لكن ما يجب التركيز عليه هو توفير الوسائل اللازمة لقطاعات المستهلكين مستقبلا من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وتتمثل القطاعات التي تعتمد أساسا على الطاقة في :

- **قطاع البناء**: حسب برنامج الطاقة 2011 ينتظر أن يتمّ توفير استهلاك الطاقة بحوالي 30 مليون (TEP) وذلك من خلال التقنيات التي ستستغل مستقبلا في مجال البناء على سبيل المثال العزل الحراري، سخانات المياه بالطاقة الشمسية، المصابيح الاقتصادية وكذا الإضاءة العامة المعتمدة على الطاقة الشمسية...الخ،
- **قطاع النقل**: تقدر مكاسب توفير الطاقة من هذا القطاع على حسب ما جاء في تقديرات البرنامج الطاقوي بحوالي 16 مليون (TEP)، وذلك من خلال اتباع تعزيز أنواع الوقود الأكثر توفرا والأقل تلوثا مثل : GPL (غاز البترول السائل) الأقل تكلفة في السوق الجزائرية.

- **قطاع الصناعة:** إن توفير الطاقة في هذا القطاع يعتبر تحديا كبيرا، وحسب ما جيء به في البرنامج المتعلق بالطاقات المتجددة فإنه من المرجح توفير حوالي 30 مليون (TEP) خلال سنة 2030 وما بعدها، أي بعد انجاز المشاريع الطاقوية المقررة في البرنامج.

وبالنظر إلى المراحل التي مر بها مجال الطاقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نلاحظ أن هناك اهتماما حقيقيا بهذا المجال نتيجة مساهمته في التنمية الاقتصادية، كما نلاحظ أن نشاط هذا القطاع كان مرتبطا بالبترول والغاز الطبيعي فقط ولكن بعد ظهور الطاقات البديلة أصبح التحول الطاقوي بالنسبة للجزائر ضرورة حتمية أقرتها التغيرات التي طرأت في مجال الطاقات الأحفورية الناضبة، من تراجع في احتياطي النفط والغاز وزيادة الطلب المحلي على الطاقة إضافة إلى تذبذب سعر البترول في السنوات الأخيرة الذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: الوضعية الحالية للموارد الطاقوية بالجزائر

إنّ السياسة الطاقوية في الجزائر مبنية على تحسين البنية التحتية للطاقة الكهربائية والغازية، لإيصال هذا المورد الحيوي للمواطنين من أجل الاستفادة منه وتحسين المستوى المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى تحسين المستوى الاقتصادي للبلاد، وقد عملت الجزائر على التوجه نحو الطاقات المتجددة نتيجة الوضع الذي آل إليه عدم ثبات سعر المحروقات، وكذلك بسبب توجه العالم نحو استغلال الطاقات البديلة الأمر الذي حتم على الحكومة ركوب عجلة التطور واللحاق بما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية في انتاج الطاقات المتجددة؛ مع محاولة تحقيق استدامة الطاقة عن طريق الطاقات المتجددة التي تتميز بها الجزائر خصوصا وأنها بلد إفريقي يتميز بمساحة كبيرة ثلثيها صحراء، وعلى هذا الأساس سنقوم بتقديم حوصلة عن المزيج الطاقوي الذي ترتكز عليه الجزائر في مجال الطاقة.

الفرع الأول: الطاقات المتجددة التي تزخر بها الجزائر

إنّ الأبعاد الجغرافية التي تقع فيها الجزائر تتميز بأنها تتوسط المغرب العربي الذي يمتد على مدى شمال القارة الافريقية، إضافة إلى مساحتها الكبيرة التي تقدر ب 2381741 كم^2 ، أي حوالي 08 % من مساحة القارة الافريقية، إضافة إلى الاختلاف المناخي بين شمال الجزائر وجنوبيها يجعلها تتميز بكثير من أنواع الطاقة المتجددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية حيث تغطي صحراء الجزائر 2 مليون كلم^2 من مساحة الجزائر الكلية مما يجعل حجم

الطاقة الشمسية التي يمكن انتاجها كبير جدا، إضافة إلى مصادر أخرى من الموارد الطاقوية غير الناضبة والتي تم حصرها في أطلس الطاقات الجزائري سنة 2019 والتي سنقوم بتلخيصها فيم يلي[1]:

- **الطاقة الشمسية Solar Energy** : يعتبر هذا النوع من الطاقات المتجددة الأكثر شيوعا لأن مصدره الأشعة التي تصدرها الشمس باتجاه الأرض، فيمكن إذن التقاط تلك الإشعاعات بواسطة ألواح شمسية أو خلايا كهروضوئية وتحويلها إلى طاقة كهربائية، حيث تفصل الخلايا المتواجدة على هذه الألواح الإلكترونات عن ذراتها لتمر تلك الإلكترونات عبر الخلية وتولد الكهرباء مباشرة، وفي هذا الصدد فإن الجزائر وضعت أربع مصانع حيز الخدمة مهمتها إنتاج هذا النوع من الألواح وذلك لتتمكن من توفير الألواح الشمسية والخلايا الكهروضوئية لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية، إذ تم إنشاء مصنع بورقلة قدرته 200 ميجاواط؛ مصنع برج بوعريريج قدرته 130 ميجاواط؛ مصنع بميلة قدرته 100 ميجاواط ، ومصنع بباتنة قدرته 30 ميجاواط، إذن الأمر الإيجابي في هاته المصانع التي توفر الخلايا الكهروضوئية والألواح الشمسية أنها تساهم كذلك في انخفاض تكاليف انتاج الطاقة مقارنة بتكلفة استيراد الألواح والخلايا من دول أخرى وكذلك تقوم بتوفير مناصب شغل تفيد بها المجتمع. أما عن قدرة الجزائر من الطاقة الشمسية فإن الجزائر تعتبر من أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم حيث تصل ساعات الإشعاع من 2000 إلى 3000 ساعة سنويا مع إمكانية انتاج 2500 كيلواط للمتر المربع الواحد[2]، وبالنظر إلى مساحة الجزائر الشاسعة يمكننا القول أنّ برنامج التطوير الطاقوي الذي تحدثنا عنه سابقا، مرتكز على أساس قوي وسيأتي بنتائج إيجابية مستقبلا.
- **طاقة الرياح Wind Energy**: إن مصدر هذه الطاقة هو قدرة الرياح على تحريك الأشياء، ومن هنا جاءت فكرة تحريك التوربينات وهي الوسيلة التي من خلال تحريك أذرعها يتم توليد الطاقة الكهربائية، إذن فالأماكن التي تستغل في توليد هذا النوع من الطاقة يجب أن تتوفر على كمية هائلة من هبوب الرياح، وفي هذا الصدد فإن الجزائر تتوفر على مناطق تتراكم فيها الرياح وقد تم حصرها وقياس نسبة الرياح ومواسمها من خلال تجميع

[1] أطلس الطاقات المتجددة الجزائري، الطبعة 2019، ص (04؛25)، من الرابط https://www.cder.dz/spip.php?article4444
[2] الفدرالية الجزائرية للمستهلكين، "الجزائر عملاق الطاقة النائم"، حرر في 17 ماي 2022، من خلال الرابط: http://fac-dz.org/ ، في 2022/12/27، 10:42 .

معلومات على مدار 10 سنوات من 70 نقطة قياس، وتمثل الخريطة في **الشكل(04)** هذه النقاط التي تعتبر حقولا للرياح تم قياسها على بعد 10 متر من سطح الأرض:

الشكل (04) : خريطة حقول الرياح في الجزائر

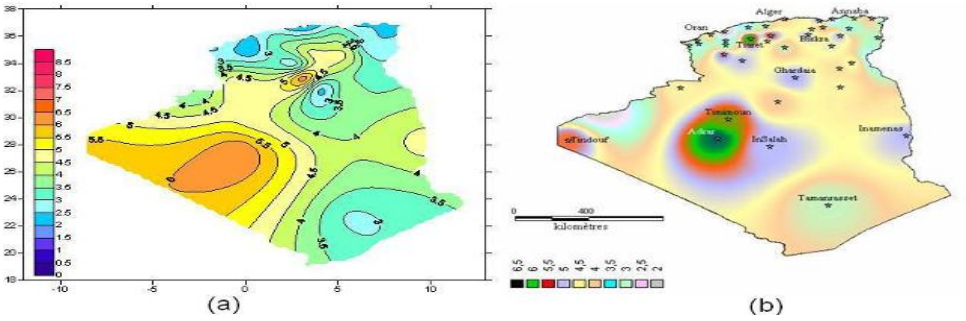

المصدر: موقع مركز تنمية الطاقات المتجددة https://www.cder.dz/spip.php?article1446 في 2022/01/04 على 17:18

من خلال الخريطة (a) نلاحظ أن أقسى سرعة رياح يمكن تسجيلها 6.5 كم/سا تتواجد في مناطق الجنوب الغربي للجزائر وكذلك ولايات بوابة الصحراء، وكما هو مبين في الخريطة (b) فإن هاته المناطق متواجدة بولاية غرداية وأدرار وما جاورها، كما نلاحظ أن معظم مناطق الصحراء لا تقل سرعة الرياح فيها عن 3 كم/سا، هذا ما يجعل السلطات تعتمد على هاته المناطق في إنشاء مزارع التوربينات لتوليد الطاقة الكهربائية، وبناءا دراسات عديدة والتي من بينها أطلس الطاقات المتجددة الذي تم طرحه في سنة 2019، تطمح الجزائر لإنتاج 5000 ميغاواط طاقة كهربائية من الرياح من خلال برنامج الطاقات المتجددة 2030، وفي هذا الصدد تم إنشاء مزرعة توربينات نموذجية بقدرة 10,2 ميغاواط كنموذج يعبر عمّا يمكن إنشاؤه مستقبلا في هذا المجال، إذن لتحقيق هدف انتاج 5000 ميغاواط يتوجب على الحكومة الجزائرية إنشاء مزارع ضخمة بقدرة انتاجية كبيرة أو الاستمرار في إنشاء مزارع عديدة مشابهة للمزرعة النموذجية، أي إنشاء ما يقارب 500 مزرعة لتحقيق الهدف المذكور أعلاه، وبالنظر إلى تكلفة إنتاج الكهرباء من الرياح فإنها أقل بكثير من تكلفة انتاج الكهرباء من الغاز حسب ما ورد عن باحثين في مركز تنمية الطاقات المتجددة، وعليه فإن استغلال طاقة الرياح في انتاج الكهرباء ستحقق ميزة اقتصادية باعتبار أن التكلفة منخفضة مما سيحقق وفورات في تكلفة انتاج الكهرباء، وميزة بيئية للجزائر لأنها طاقة نظيفة، كما ستصل

الجزائر إلى تحقيق ما يعرف بالأمن الطاقوي إذا ما تم تطبيق الاستراتيجية التنموية للطاقات المتجددة التي وضعت في برنامج الطاقات المتجددة 2011-2030.

- **الطاقة الجيوحرارية Géothermal Energy**: تتولد هذه الطاقة من الحرارة النابعة من جوف الأرض، حيث يتم استغلال هذه الحرارة في توليد الكهرباء عن طريق التوربينات التي تحول طاقة البخار إلى طاقة كهربائية، وفي هذا النطاق تتميز الجزائر بأكثر من 240 ينبوع حراري[1]،كما هو موضح في **الشكل (05)**:

الشكل (05): خريطة التدفق الجيوحراري بالجزائر

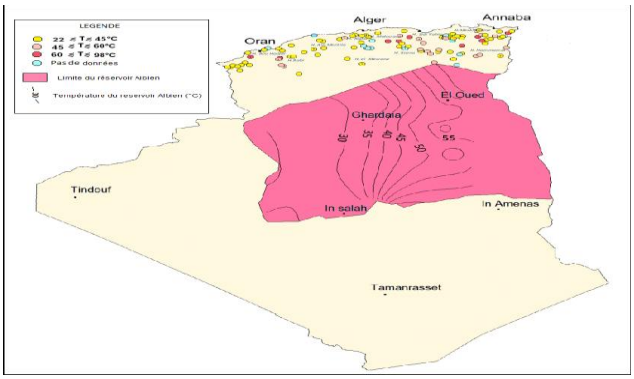

المصدر: من خلال الرابط https://www.researchgate.net/figure/Localisation-et-temprature-des-ressources-gothermiques-de-lAlgrie-Le-Centre-de_fig3_327270022 في 2023/01/05 على 20:50.

من خلال **الشكل (05)** يتضح أن المناطق التي تنشط فيها الحرارة الأرضية بشكل كبير تمتد من بوابة الصحراء نحو الجنوب الشرقي للوطن، ويمتد متوسط التدرج الحراري على مستوى تلك المناطق ما بين 45 درجة/كم و80 درجة/كم، مما يجعل إمكانيات إنتاج الكهرباء عن طريق الحرارة الأرضية تصل إلى ما بين 90 ملي واط/م^2، و100 ملي واط/ م^2 ، هذا ما يجعل استغلال هذه الطاقة لا يقل أهمية عن استغلال الرياح أو الشمس في إنتاج الطاقة الكهربائية سواءا من حيث التكلفة أو من حيث أنها تعتبر طاقة نظيفة ومتجددة[2].

- **الطاقة الحيوية Biomass Energy** : تشتق هذه الطاقة من الكتلة الحيوية، التي هي في الأصل عبارة عن مواد عضوية لبقايا حيوانية ونباتية ونفايات منزلية ومخلفات الصرف الصحي وغيرها من المخلفات التي

[1] Nour Eddine Yassaa ; Algerian Renewable Energy Resource Atlas; centre de développement des énergies renouvelables ; 1er édition ; 2019 ; p 35.
[2] IBID. P 36

يمكن تحويلها بطرق كيميائية إلى طاقة حيوية تستغل في انتاج الطاقة الكهربائية وغيرها من المواد الطاقوية، وبما أن الجزائر مكتضة في الشمال فإن أغلبية الطاقة الحيوية ستتمركز بشمال الوطن على أساس الاكتضاظ السكاني وكثرة الاستهلاك للمواد الذي يخلف نفايات يمكن استغلالها ككتلة حيوية وتحويلها إلى طاقة[1]، إذن يمكن الجزم بأن هاته المناطق يمكن أن تحتوي على مراكز لتحويل هاته النفايات إلى طاقة واعادة تدوير تلك النفايات والمخلفات من الكتلة الحيوية واستغلالها في جوانب إيجابية، حيث تحافظ هاته الطريقة على البيئة من التلوث وفي نفس الوقت تشكل مورد طاقوي متجدد، وهنا يجدر الإشارة إلى أنه يمكن انتاج الطاقة الكهربائية من خلال الغاز الحيوي الناتج عن طريق التحول الكميائي للكتلة الحيوية كما يمكن انتاج وقود عن طريق الزيوت الناتجة عن هاته العملية، إضافة إلى غاز الميثان والفحم.

على الرغم من مكنونات الموارد الطاقوية المتجددة التي تزخر بها الجزائر، وكمية المشاريع التي تطمح الحكومة لتطبيقها، إلا أنها تبقى تحت التخطيط دونما تجسيد[2] ، هذا راجع ربما للسنوات التي توقفت فيها المشاريع بسبب الحراك السياسي الذي حصل في الوطن ودام ما يقارب سنة، وكذلك الجائحة التي أصابت العالم بأسره ودامت أكثر من سنة، كما يمكن أن ننسب ذلك لعدم وجود تكنولوجيا انتاج هذا النوع من الطاقة ولذلك لاحظنا أن الحكومة باشرت مشاريع إنجاز مصانع مختصة في إنتاج هذه المعدات التكنولوجية مثلما سبق وذكرناها، كما نرجح سبب التماطل في تجسيد المخططات راجع إلى ارتفاع سعر البترول في السنتسن الأخيرتين، إضافة إلى الحقول الجديدة التي تمّ اكتشافها مؤخرا مما يزيد من رصيد البترول في الجزائر ويطيل عمر نفاذه، ربما هذا ما جعل الحكومة نوعا ما تجسد مخططات التحول نحو الطاقات المتجددة في أريحية زمنية دونما تسرع.

[1] Nour Eddine Yassaa ; Algerian Renewable Energy Resource Atlas; centre de développement des énergies renouvelables ; 1er édition ; 2019 ; p 46.

[2] سهيل شاتيلا ورامي العشماوي، "توقعات استثمار الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للأعوام 2022-2026"، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 48، عدد 108، سنة 2022 ، منظمة الأقطار العربية المتحدة للبترول أوبك، ص 191

الفرع الثاني: الموارد الطاقوية الأحفورية الناضبة بالجزائر

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالموارد الأحفورية باعتبار أنها تقع بالقارة الافريقية وهي أغنى القارات بالموارد الطاقوية الأحفورية والمعادن، وكذلك باعتبارها تتربع على مساحة كبيرة وعلى حجم كبير من الموارد الأحفورية، ويحتوي المزيج الطاقوي الأحفوري بالجزائر على العناصر التالية:

- **الفحم**: هو عبارة عن مورد طاقوي غير متجدد يتشكل من خلال ترسبات ذات مصدر عضوي تحتوي على الكربون، ممّا يؤدي إلى انبعاث ثاني أكسيد الكربون عند احتراقها، فالفحم كطاقة أحفورية يستخدم في عدة صناعات من بينها انتاج الكهرباء، كما يوجد نوعان من الفحم يتم تحديدها على أساس القيمة الطاقوية[1]؛ حيث يتوفر النوع الأول على حجم كبير من الطاقة الحرارية ويستخدم في صناعة الصلب، أما النوع الثاني فيتوفر على طاقة حرارية ضئيلة ويستخدم في توليد الكهرباء في محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم، وتتوفر الجزائر على هذا النوع من الموارد الأحفورية لكن تم إيقاف انتاج الفحم حسب ما ورد في بيان عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بسبب ما يشكله من خطر على البيئة كونه المسبب الرئيسي للاحتباس الحراري، على الرغم من أن انتاج الطاقة الكهربائية من خلال الفحم يعتبر أقل تكلفة من إنتاجها بالطرق أخرى لكن بالجزائر لا يتم الاعتماد عليه كمورد لإنتاج الطاقة الكهربائية.

- **النفط**: يعتبر هذا المورد سائلا معدنيا يتكون من العديد من المركبات العضوية مما يجعله مصدرا للطاقة الأحفورية، وعلى الرغم من أن دول العالم قد توجهت نحو الطاقات المتجددة لتنمية الاقتصاد الصناعي إلا أن الجزائر لازالت تعتمد بشكل كبير على النفط كونها مازالت تضع الركائز لتحقيق التحول الطاقوي، فمازال النفط بالنسبة للجزائر يعتبر العمود الفقري للاقتصاد، وتتوفر الجزائر على كميات وفيرة من النفط في صحرائها، حيث وفي سنة 2020 تم إنتاج 838,5 (ألف برميل/ اليوم) حسب ما ورد في التقرير الاحصائي لسنة 2021 الذي تنجزه منظمة الأوبك سنويا، كما وصل إنتاج مشتقات النفط إلى 585 (ألف برميل/ اليوم) حسب ذات المصدر، اذن هذا الحجم من الانتاج مرتبط بمعدل تسقيف الانتاج الذي تضعه منظمة الأوبك وكذا مرتبط بقدرة الجزائر الانتاجية من حيث

[1] CLAIRE TOMASELLA , « qu'est-ce que le charbon », GEO magazine, 15 /06/2012, le site : https://www.geo.fr/environnement/charbon-41657 le 16-01-2023 à 14 :05

المعدات ومن حيث الحقول التي تم استغلالها والتي لم يتم استغلالها بعد، وهذا ما يؤكده احتياطي الجزائر من النفط الذي قدر في سنة 2020 ب 12,02 (مليار برميل) [1] ، لكن بما أن هذه الثروة الأحفورية ناضبة فيجب الالتزام باستغلالها بطريقة عقلانية للمحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة بترشيد استغلال الموارد الأحفورية والتوجه نحو الموارد المتجددة التي تم ذكرها سابقا.

- **الغاز الطبيعي**: يعتبر كمورد طاقوي أحفوري يتشكل من تحلل المواد العضوية وامتصاصها من قبل الأرض حيث يتم تشكله بمحاذاة حقول البترول ويحتوي على نسبة من غاز الميثان وغازات أخرى منها ثاني اكسيد الكربون، يتم استخدامه لإنتاج الطاقة الكهربائية وكذا الطاقة الحرارية بواسطة حرقه، وباتجاه العالم نحو الطاقات النظيفة فإن الغاز الطبيعي أقل تلوثا مقارنة بالفحم والبترول وأقل تكلفة مقارنة بالطاقة الشمسية، لذلك فإن هذا المركب الطبيعي يعد موردا ذو قيمة اقتصادية كبيرة كونه يستخدم في انتاج عدة أشكال من الطاقة الضرورية في الحياة اليومية للانسان وكذا يدخل في نشاطات المصانع الكبرى، كما يتم تصديره بشكل كبير للدول التي لا تتوفر على مثل هذا النوع من الموارد الطبيعية في أراضيها، وتتميز الجزائر بتواجد إحتياطي غاز طبيعي قدر ب 4504 (مليار متر مكعب) [2] في سنة 2020، كما أن صادرات الغاز الطبيعي بلغت خلال نفس السنة 84,8 (مليار متر مكعب) حسب ذات المصدر، إضافة إلى تواجد اكتشافات حقول الغاز الطبيعي خلال تلك السنة، لكن حسب الاحصائيات لم نجد هناك تغيرا في معدل الاحتياطي وهذا راجع ربما لعدم توفر أساليب لتحديد كمية الغاز الطبيعي المتواجدة في تلك الحقول المكتشفة، إضافة إلى أن حجم الغاز المسوق يعتبر ضئيلا نوعا ما مقارنة بالاحتياطي المتاح من الغاز الطبيعي وهذا راجع حسب رأينا إلى نقص في شبكات نقل الغاز مما يؤدي إلى صعوبة تصديره، أو من المرجح أن الحكومة لا تريد استنزاف ثرواتها من الغاز الطبيعي من أجل المحافظة عليها للأجيال القادمة وبالتالي تحبذ ترشيد تصدير هذا المورد لهذا الغرض.

[1] ORGANISATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES , "annual statistical report 2021" , p 8 , site: https://www.oapecorg.org/media/f529c4bc-4c2c-4925-a152-57539be37c95/2038371578/Annual%20Statistical%20Report/Statistical%20Report%202021%20.pdf le 18-01-2023 à 19:00

[2] IBID, p 11

- **الغاز الصخري:** تعد هذه المادة كمورد طاقوي أحفوري يتم استخراجه من خلال التكسير الهيدروليكي للصخور المتواجدة في عمق الأرض حيث يقدر ذلك العمق بحوالي 2 كيلومتر أو أكثر، يتم حفر بئر ثم تضخ من خلاله كميات كبيرة من الماء المختلط ببعض المواد الكميائية لينتج عن ذلك انفجار في الصخور مما يؤدي إلى تدفق غاز يعرف بالغاز الصخري، يتم استخدامه في عدة مجالات كما أنه يتواجد في عدة دول من العالم من بينها الجزائر بقيمة إحتياطي قدر ب 707 (تريليون متر مكعب)[1]، وقد كان من المفترض إقامة مشاريع استخراج الغاز الصخري بالجزائر خلال سنة 2011 مثلما سبق وذكرنا، لكن تم إلغاؤها بسبب رفض الرأي العام لذلك لأن استخراج الغاز الصخري يسبب استنزاف كميات كبيرة من المياه إضافة إلى أنه خطير على البيئة ويلوث الجو ويسبب أمراض مزمنة، كما أن مخلفات التكسير تلوث المياه الجوفية وتسبب اشعاعات نووية تظهر نتائجها مستقبلا خصوصا في مجال الزراعة، كما نرجح أيضا أن سبب إلغاء انتاج الغاز الصخري يعود لعدم توفر التكنولوجيا التي تساعد في استخراجه ونقله واستغلاله أو تصديره للدول الأخرى، إضافة إلى ندرة المياه في المناطق الصحراوية الجنوبية وصعوبة نقل كميات كبيرة من المياه إلى تلك المنطقة بغرض إستخراج الغاز الصخري، ويجدر القول أن قرار الحكومة المتعلق بالتخلي عن إنتاج هذا المورد الأحفوري لم يكن بالهين لأنه يتكبد خسارة مداخيل كانت ستحل الأزمة المالية حينها خصوصا بعد انهيار أسعار المحروقات وتأثر الاقتصاد الوطني بذلك، لكنه قرار صائب يحمي البيئة من التلوث بما أن العالم بأسره يتوجه حاليا إلى الطاقات النظيفة.

تتميز الجزائر إذن بالعديد من الثروات الأحفورية التي تتواجد في صحرائها بكميات كبيرة لكن هذه الموارد ستزول بعد فترات زمنية معينة لأنها غير متجددة تنتهي بمجرد استهلاكها، كما أنها تدمر البيئة جراء الغازات السامة المنبعثة منها وبالتالي فاللجوء إلى الطاقة النظيفة يعد أحسن بكثير من استغلال هذه الثروات مهما توفرت، لكن ما نلاحظه هو أن الحكومة ستعود إلى انتاج الفحم خلال سنة 2023 على الرغم من توقف الانتاج منذ ما قارب سنتين إضافة إلى تخصيص مبالغ مالية توضع في حيز استكشافات جديدة لحقول البترول والغاز مما يدل على أن الاعتماد على

[1] US ENERGY INFORMATION ADMINISTRATION, analyses et projections, site : https://web.archive.org/web/20191014174032/https://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/ le 20-01-2023 à 01 :35

الطاقات الأحفورية مازال ساري المفعول ومهما توجهت الجزائر نحو استغلال الطاقات المتجددة فلن تتخلى تماما عن الغاز والبترول.

عموما يمكننا القول أن المورد الأحفوري المستخرج من أعماق الأرض هو في الأصل مواد عضوية امتصتها الأرض وتحولت عبر ملايين السنين إلى نفط وغاز وفحم ومواد كيميائية أخرى تستغل في انتاج الطاقة، ولذلك هو مورد يؤول للنفاذ، لكن على الرغم من خاصية نضوبه إلا أنه كان ومازال له أهمية بالغة سواء من حيث تحسين المستوى المعيشي للجزائريين من خلال توفير الغاز والكهرباء اللذان يعتبران ضروريان للحياة أو من حيث المستوى الاقتصادي كونه حقق ومازال يحقق مداخيل بالعملة الصعبة في غاية الأهمية، لكن هذا المورد على الرغم من أهميته لكنه يسبب مشاكل بيئية عديدة ويشكل خطرا على الغلاف الجوي وطبقة الأوزون، الأمر الذي حتم على دول العالم بأسره ومن بينها الجزائر أن تستبدل هذا المورد بموارد طبيعية نظيفة ومتجددة غير قابلة للنفاذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: واقع تسيير الموارد المائية المتاحة بالجزائر

يعتبر قطاع الموارد المائية بالجزائر قطاعا جدّ حساس بسبب التخوف الدائم من مشكل المياه العذبة وندرتها، على الرغم من أن المورد المائي متجدد ولكن معدل استهلاكه يفوق معدل تجدده نظرا للتغيرات المناخية المستمرة، إضافة إلى أن المياه لا تقتصر فقط على الاستخدام اليومي من شرب وتنظيف وإنما هي تعتبر ركيزة القطاع الصناعي والفلاحي، وكذلك تعد المياه موردا طاقويا نستطيع من خلاله إنتاج الطاقة الكهربائية وبالتالي هذا المورد المتجدد والنادر في آن واحد يساهم بشكل كبير في بناء الاقتصاد الوطني، ولذلك يستلزم إيجاد حلول جذرية لتوفير المياه بشتى الطرق المتاحة.

المطلب الأول: ماهية المورد المائي وأهميته

يعدّ المورد المائي كباقي الموارد الضرورية للعيش على سطح الكرة الأرضية، فلولا توفر عنصر المياه فوق سطح الأرض لما نشأت الكائنات الحية وتطورت أنواع مختلفة من أشكال الحياة على متنه، بدليل قوله تعالى في الأية 30 من سورة الأنبياء " **أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ(30)** " [الأنبياء 30]، بمعنى أن الماء سبب مهم لنشأة الحياة فوق الأرض واستمرارها وتطوّرها.

الفرع الأول: مفهوم المورد المائي

يطلق على الكرة الأرضية اسم الكوكب الأزرق لكثرة تواجد المياه بها، إلا أنها تحتوي فقط على 3% من المياه العذبة الصالحة للاستهلاك منها ماهو مجمد أصلا[1]، والباقي كله مياه مالحة، وبالتالي هنا نلتمس الندرة الحقيقية للمياه، هذا المورد الذي يعد ضروريا للحياة ذلك لما يحتويه على عناصر حيوية ضرورية للكائنات الحية، كما يعتبر عنصرا أساسيا في كثير من الصناعات، ما يجعله يعتبر ثروة حقيقية إذا ما توفر في دولة معينة.

إنّ تواجد المياه على سطح الكرة الأرضية يكون على عدة أشكال قد يكون سائلا أو غازيا أو حتى صلبا في شكل جليد، كما يوجد إما على سطح الأرض أو في جوفها[2]، وسنتطرق إلى أنواع المياه ومصادرها فيم يلي:

- **المياه المتواجدة على سطح الأرض**: وهي المياه التي تتواجد في البحيرات والأنهار والسدود، والتي تتراكم نتيجة تساقط الأمطار الفصلية والثلوج في فصل الشتاء، ميزتها أنها يسهل الوصول إليها لانها فوق سطح الماء لا تتطلب الحفر والتنقيب، في الحقيقة هي مياه عذبة لكنها تحتاج إلى جهد كبير لمعالجتها وتحويلها إلى مياه صالحة للاستخدام البشري كونها تحتوي على شوائب صعبة الإزالة وهنا نحتاج إلى معدات متطورة لمعالجتها، كما يمكننا إضافة مياه البحر إلى المياه المتواجدة على سطح الأرض لأنها في النهاية مياه يمكن تحويلها إلى مياه صالحة للشرب عن طريق تقنيات تحلية مياه البحر.
- **المياه المتواجدة في باطن الأرض**: ونقصد بها المياه الجوفية المتواجدة في الطبقة التي تحقق تخزين المياه طبيعيا لمدة طويلة، وأساس هاته المياه الأمطار والثلوج التي تمتصها الشقوق المتواجدة على سطح الأرض، ميزة المياه الجوفية أنها ذات تركيبة نقية بيولوجيا ليست متعكرة وكذا تركيبتها مستقرة كيميائيا، معالجتها سهلة وأحيانا لا تحتاج للمعالجة، لكن الوصول إليها صعب ولذلك يستلزم توفير معدات لاستخراجها من باطن الأرض.

ولقد توصلت بعض الدول إلى تصفية مياه الصرف الصحي وإعادة تدويرها واستغلالها في القطاع الصناعي وفي هذه الحالة تسمى بالمياه المصفاة، كما توصل البعض إلى مرحلة أكثر تطورا أين يتم معالجة المياه المصفاة لتصبح صالحة

[1] Hanafi Radwan ; « ressources mondiales en eau » ; conférence Pella sur l'eau ; institut de recherche en génie agricole ; Jordanie ; septembre 2010 ; p2

[2] Lara Fabrisi , «l'eau souterraines » , LENNTECH , https://www.lenntech.fr/eaux-souterraines/definitions.htm , le 09-05-2023 à 14 :00.

للشرب والاستعمال اليومي وتسمى هذه الأخيرة بالمياه المعالجة، وهنا يمكننا إضافة عنصر المياه المستعملة (مياه الصرف الصحي) إلى مصادر المياه، بشرط أن تتم إعادة معالجتها وتدويرها حسب معايير معينة من أجل تجنب التلوث الذي ينتج عن البكتيريا والمواد الكيميائية المنبثقة من هذه المياه، ويمكن كذلك الاستفادة من مخلفات التصفية (الحمأة) كأسمدة لتحسين جودة المزروعات، وبالنسبة للجزائر وكيفية استغلالها لمياه الصرف الصحي فإن معالجة هاته المياه تتم عن طريق تصفيتها في محطات التصفية ثم توجيهها إلى الأودية والبحار حيث لا يتم استغلالها لا في الزراعة ولا في الصناعة ولا كمياه صالحة للشرب وذلك لعدم توفرها على المعايير المطابقة للسلامة البيئية، كما أن النفايات الناتجة عن هاته المياه بعد تصفيتها يتم التخلص منها عوض استغلالها وتحقيق مداخيل مادية من خلال بيعها كأسمدة، أو من خلال استغلالها كطاقة حيوية تمكننا من إنتاج الطاقة كما سبق وذكرنا في الجزئية السابقة.

إن أهمية تواجد عنصر المياه في الحياة البشرية لا يقل أهمية عن ضرورة الهواء والغذاء لما يلعبه من دور في المحافضة على الحياة فوق سطح الكرة الأرضية، كما أن المورد المائي يعتبر من الناحية الاقتصادية ثروة تتسابق لاكتسابها الدول، وتواجه في ذلك ثلاث أساسيات مهمة متمثلة في الفعالية الاقتصادية؛ العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة[1]، إذا توصلت الدول في تسييرها للمورد المائي إلى تحقيق المحددات السابقة فإنها تتغلب على مشكل ندرة المياه التي أضحت تمثل عائقا أمام الأنشطة الإنمائية في دول العالم.

فبالنسبة للفعالية الاقتصادية يمكننا القول أنّ جلّ دول العالم تواجه أساسا إشكالية جودة الموارد التي تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد والتي من بينها ومن أهمها المورد المائي، فالفعالية الاقتصادية تتحقق باستخدام كمية مناسبة من مورد معين لتحقيق منفعة معينة بجودة عالية وبأقل التكاليف، وبالنسبة للمورد المائي فالفعالية الاقتصادية تتحقق باستغلال القطاعات الأخرى لهذا المورد وتحقيق منفعة معينة دون الخوض في تبذيره، خصوصا وأن الدول تسعى لتحقيق الأمن المائي الذي سنتحدث عنه لاحقا.

أمّا فيم يخص العدالة الاجتماعية فالمورد المائي مهم جدا في استمرار حياة البشر فوق سطح الأرض، باعتباره يسخدم في الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة، ناهيك عن أنه يعتبر ضرورة ملحة لصحة الانسان ورفاهيته، فهو حق أساسي

[1] محسن زوبيدة و وصاف سعيدة، "الموارد المائية في الجزائر وأدوات تسييرها المتكامل لمياه الشرب"، مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية، جامعة أدرار، نوفمبر 2006، ص 36.

من حقوق الأفراد في المجتمع كما أن ضمان الحصول عليه يعد هدفا مهما للعديد من المجتمعات والحكومات في جميع أنحاء العالم، وللبيئة قسط من هاته التحديات الأساسية التي تواجه الدول، فالمحافظة على البيئة قضية مهمة أصبحت كل الدول تسعى لتحقيقها، وتكمن أهمية الماء بيئيا في أن هذا المورد ضروري لبقاء جميع الكائنات الحية فوق سطح الأرض، ويلعب دورا حاسما في الحفاظ على التوازن البيئي من خلال تنظيم درجة حرارة كوكب الأرض، ودعم نمو النباتات التي توازن الأكسجين في الغلاف الجوي للكوكب، كما يقلل توفره من استغلال المياه المعالجة وتوفير الطاقة المستخدمة في ذلك، وبالتالي الحفاظ على النظم البيئية المتمثلة في الأنظمة الإيكولوجية التي تتمحور حول المسطحات المائية والأراضي الرطبة والتي بدورها تدعم مفهوم الحياة على سطح الأرض.

الفرع الثاني: أهمية الإدارة المتكاملة للمورد المائي

إنّ تقييم المورد المائي اقتصاديا يتعدى المعنى البسيط؛ حيث لا يمكن تقييم هذا المورد في حد ذاته وإنما يتم تقييم القيمة المضافة التي يحققها هذا المورد بالنسبة للزراعة والصناعة والطاقة[1]، ويكمن تأثير المياه اقتصاديا في دورها الأساسي الذي تلعبه في مختلف المجالات، الزراعي والصناعي والاستهلاك المحلي والانتاج الطاقوي، من خلال مساهمته في العمليات الانتاجية ولذلك يؤدي عنصر المياه دورا مهما في الجودة والقيمة الاقتصادية للمنتجات.

وعليه فالتسيير الأمثل للمياه له تأثير كبير على القطاعات الإقتصادية للدول، وتعتبر الإدارة المتكاملة للمورد المائي إستراتيجية شاملة للتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم من أجل استخدام المياه بشكل فعال ومستدام، حيث تهدف هاته الاستراتيجية إلى تحقيق توازن بين احتياجات المياه المتعددة والمصادر المتاحة[2]، وتكمن مبادئ الإدارة المتكاملة للمياه في:

- **الشمولية:** حيث تعتمد الإدارة المتكاملة للمياه على حصر جميع موارد المياه المتاحة من أجل معرفة كمية المياه الموضوعة تحت التصرف والتي يتم تسييرها؛

[1] « La valeur de l'eau pour l'économie », rapport mondial sur la mise en valeur des ressources en eau, le site web de l'UNESCO : www.unesco.org , le 02/03/2023

[2] « Integrated water resources management plans », training manual and operational guide, , march2005, from the global water partnership web site: www.gwp.org , le 02/03/2023

- **المشاركة المجتمعية**: تشجع الإدارة المتكاملة للمياه على إشراك أصحاب المصالح (مستهلكي المورد المائي) في عملية الاستغلال الأمثل للمياه والمحافظة على هذا المورد الحيوي؛
- **التنسيق والتعاون**: ويقصد بالتنسيق هنا، الربط المعلوماتي بين جميع القطاعات فيم يخص استغلال مورد المياه بغرض ضبط استهلاك المياه؛
- **الاستدامة**: وهي خطة طويلة الأجل تسعى إليها الإدارة المتكاملة للمياه من أجل تحقيق استدامة المياه للأجيال القادمة وسنتحدث عنها في الجزئيات اللاحقة؛
- **التقنيات والابتكار**: تعتمد الإدارة المتكاملة على تقنيات وابتكارات في مجال الادارة ومن أهمها نظام معلومات متكامل حتى تستطيع ضبط الاستهلاك وتقليل تبذير المورد المياه وضياعها؛
- **التقييم المستمر**: تتضمن الإدارة بشكل عام التقييم المستمر لتصحيح الانحرافات؛ وتعتمد الإدارة المتكاملة على تقييم آداء أنظمة المياه من أجل تحسينه بناءًا على النتائج؛
- **توعية المستهلكين**: يجب فهم أهمية المياه من قبل المستهلكين وتوجيههم للتصرف بشكل مسؤول تجاه الموارد المائية.

من خلال هاته المبادئ يتبين لنا أن الهدف الرئيسي للإدارة المتكاملة للمياه هو تحقيق التوازن بين الاحتياجات المتعددة للمياه وتوفير المياه بكفاءة واستدامة للأجيال القادم، بمعنى آخر تسعى الإدراة المتكاملة للمياه إلى الاستغلال الأمثل للمياه مع ضمان استدامته والمحافظة عليه.

المطلب الثاني: مراحل تطور قطاع المياه في الجزائر

يعدّ قطاع المياه مجالا مهما لتطبيق مبدأ التنمية المستدامة، ولندرة المورد المائي في العالم أصبح من الضروري إدارة هذا القطاع بشكل مسؤول وضمان حصول الجميع على مياه الشرب النظيفة، حيث تشتمل هذه الإدارة على حماية مصادر المياه والاستثمار في البنية التحتية لمعالجة المياه ووضع سياسات لتشجيع الاستخدام المسؤول للمياه، وتعد الجزائر من بين الدول التي لطالما سعت لحسن تسيير قطاع الموارد المائية، وتحسين خدمة توفير المياه الصالحة للشرب منذ استقلالها، وعليه انتهجت الجزائر عدة سياسات سعت كلها إلى تحسين مستوى المعيشة للشعب

الجزائري، فكان تركيز الحكومة منصبا على تحسين قطاعات الزراعة والصناعة، هاته القطاعات التي يعتبر الماء عصبها الحساس وبالتالي اهتمت الحكومة بهذا الجانب كذلك ومازالت إلى غاية اليوم مهتمة بتحسين خدمة المياه على الرغم من شحّ الأمطار وزيادة النمو الديمغرافي.

الفرع الأول: المرحلة الأولى ما بعد الاستقلال إلى غاية 1980

كما سبق وذكرنا في الجزئية الخاصة بالمراحل التي مر بها القطاع الطاقوي في الجزائر، فإن القطاع المائي وعلى غرار القطاعات الأخرى في تلك المرحلة كان يعاني من مشاكل عديدة أهمها المشاكل المادية التي تقف أمام تسيير هذا القطاع، ففي البداية لم تكن الظروف المناخية والجغرافية هي فقط المشكلة؛ بل حتى الكفاءات والإمكانات التي يتم من خلالها تسيير هذا المورد وتوفيره للمواطنين من جهة، وكذا توفيره لكل من القطاع الزراعي والصناعي من جهة أخرى، وبالتالي وجدت الحكومة نفسها آن ذاك أمام مشكلة ندرة المياه تصاحبها مشكلة ندرة المورد المالي وندرة الخبرة في تسيير هذا المورد.

فقد كان الاحتلال الفرنسي إبان الفترة الاستعمارية يعتمد في تسيير الموارد المائية على مبدأ إدارة المياه وفقا للاحتياجات، بمعنى قنوات توفير المياه كانت مضبوطة وفقا للأماكن التي كان يتواجد فيها المعمرين على أساس توفير حياة الرفاه لهم ، وبالتالي قنوات توزيع المياه لم تكن تمس كامل التراب الوطني بل كانت متواجدة في مناطق معينة، كما أنهم لم يقوموا بتطويرات في هذا المجال مثلما قاموا في مجال الطاقة كما سبق وذكرنا، لأن حجم المياه الذي كان متوفرا كان كافيا بالنسبة لهم فلم يضطروا للبحث عن مصادر أخرى، أو بمعنى آخر لم تكن المياه تمثل لهم مصدرا من مصادر الثروة كما كان الأمر بالنسبة للنفط، وبالتالي لم تعره اهتماما كبيرا، وهنا نلتمس الصعوبات التي واجهتها الحكومة بعد الاستقلال، والتي من أبرزها توفير كميات الماء وتحسين شبكات توزيعه لإيصاله إلى أكبر عدد ممكن من القرى والمدن الجزائرية.

إنّ مباشرة تطوير هذا القطاع بعد الاستقلال كانت صعبة، فخلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1969 كان توزيع المياه مرتبطًا بمؤسسات خلفتها فرنسا، والتي كانت عبارة عن مؤسسات أجنبية خاصة تقوم بتسيير وتوزيع المياه على غرار مؤسسة SODEXUR التي كانت تنشط في صحراء الجزائر ومؤسسة SNA des Eaux التي

كانت تنشط في العاصمة وغيرها من المؤسسات الصغيرة[1]، كان الإنجاز الذي تم تحقيقه في تلك الفترة هو محطة تحلية مياه التي أنشأت من طرف المؤسسة الفرنسية (veolia sidem) سنة 1965حيث تم انجازها أساسا من أجل تلبية احتياجات المنطقة الصناعية أرزيو بوهران من المياه، وكذا محطة تحلية بنفس المنطقة تم انشاؤها في 1969 من قبل شركة (weir tchna) لنفس الغرض[2].

بعد هاته الفترة أتت فترة السبعينات التي قامت فيها الدولة بإطلاق خطتين سميتا بالخطة الرباعية الأولى1970، والخطة الرباعية الثانية 1974 وقد ارتبطتا بشكل وطيد مع تحسين البنى التحتية لكل القطاعات ومن بينها القطاع المائي، حيث بدأت الحكومة بوضع مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تحت تسمية SONADE وكانت آنذاك بمثابة SONELGAZ في قطاع المحروقات، وكانت هي المخرج الوحيد من تحكم المؤسسات الأجنبية في تسيير المياه، حيث تم توكيل مهمة توزيع المياه كمًّا ونوعًا على كامل ربوع الوطن لهاته المؤسسة، وتحميلها مسؤولية إيصال المياه للمواطنين العاديين وللمناطق الصناعية والسياحية، ومن بين انجازاتها إعادة تهيئة سد FERGOUG المتواجد بولاية معسكر حاليا، كما تم توجيه الاهتمام إلى الصناعات الناشئة بعنابة وسكيكدة وأرزيو، وربطها بقنوات توزيع المياه وتوفير المعدات المائية بتلك المناطق الصناعية على غرار ما تم بمركب الحجار بعنابة ، بعدها تم تأسيس هيئة مسؤولة عن قطاع الموارد المائية والري تعنى بقضايا المياه[3]، قامت هاته الهيئة خلال هاته الفترة بالتخطيط لبناء عدة سدود على مساحات كبرى وفي مناطق مختلفة من ربوع الوطن[4]، والهدف هنا كان يتلخص في جمع المياه السطحية الناتجة عن تهاطل الأمطار لأنها الطريقة الأسهل في الحصول على المياه الصالحة للاستغلال، كون أن التنقيب عن المياه الجوفية كان صعبًا في تلك الفترة لما يتطلبه من تقنيات تكنولوجية وكفاءات بشرية، وقد نجحت كذلك في إنشاء ثلاثة سدود تمثلت في[5]:

- سدّ بن عودة 1978 بسعة 241 مليون م^3

[1] M.O.BELLOUL , « rétrospective relative aux aspects juridiques et institutionnels de service public de l'eaux » , Revue IDARA, volume 06, N°01, 1996 ; sur site www.asjp.cerist.dz le 12/07/2023 à 00 :40 , p 114

[2] كمال بوعظم وأمال ينون، "تحلية مياه البحر في الجزائربين توفير مياه الشرب وحماية البيئة"، مجلة الباحث، عدد 16، سنة 2016، ص325

[3] Décret N° 71-55 du 4 février 1971 portant organisatio
n de l'administration centrale du secrétariat d'Etat à l'hydraulique , p 170

[4] Malika Amzert Ibid , p 37

[5] Benfetta, « perte de capacité dans les barrages situes dans les zones arides et semi arides », larhyss journal, mars 2016, www.researchgate.net le 10/07/2023 à 14 :30

- سدّ كصب 1977 بسعة 80 مليون م^3
- سدّ زردازة 1977 بسعة 18.6 مليون م^3

وفي سنة 1977 كانت من أهم إنجازات الأمانة الدولية للري أنها قامت بإنشاء مؤسسة SEDAL مكلفة بتسيير خدمة تزويد المياه والتطهير في الجزائر العاصمة[1]. وعلى ما يبدو؛ ففي تلك الفترة كانت الحكومة منشغلة بدراسة البيئات الهيدروليكية وذلك من أجل وضع بنية تحتية مبنية على أسس صحيحة من أجل تفادي أزمة المياه مستقبلا، لكن التحديات التي واجهتها حالت دون إنجاز كل تلك السدود، وتمثلت هاته التحديات في الزيادة الديمغرافية وزيادة الطلب على المورد المائي بمقابل الجفاف ونقص تساقط الأمطار وكذا عدم القدرة على تخزين المياه لأن السدود كانت آن ذاك في صدد الإنجاز، إضافة إلى صعوبة توفير الأموال لإتمام هاته المشاريع المائية التنموية، ومن جهة أخرى مشكل شبكات الصرف الصحي يزداد كذلك مع الزيادة الديمغرافية وزيادة استهلاك المياه.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية ما بين 1980 – 2000

خلال هاته الفترة وبعد ماواجهته الحكومة من تحديات في تسيير قطاع الموارد المائية، ارتأت هذه الأخيرة مجددا أنه من الضروري تحديد وتنفيذ إطار تنظيمي لإدارة هذا القطاع الحساس انتاجيا واستهلاكيا على حد سواء، وبدأت أول خطوة والتي تمثلت في تخصيص وزارة تعنى بمشاكل قطاع المياه، وبقيت طوال تلك الفترة تتخبط وتتنقل من تسمية وزارية إلى أخرى، وكلما تغيرت التسمية كلما تغيرت مهام تلك الوزارة لكنها ارتبطت دائما بالقطاع المائي ومشاكله التي كان أساسها ارتفاع الطلب على المياه بمقابل ندرة هذا المورد الأساسي للعيش.

لقد تمثلت مهام الوزارات التي مر بها تنظيم قطاع الموارد المائية في[2]:

- **وزارة الري (1980–1985)**: لقد تمّ خلال هاته الفترة وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 80-173 المؤرخ في 21 جوان 1980 تخصيص وزارة تعنى بتنظيم الإدارة المركزية لوزارة الري؛ حيث عملت هاته الوزارة فور إنشائها على ضمان توزيع المياه وذلك بمعالجة المياه قبل توزيعها وضمان مكافحة الأمراض التي تنتقل عبر المياه،

[1] M.O.BELLOUL , « rétrospective relative aux aspects juridiques et institutionnels de service public de l'eaux » , sur site www.asjp.cerist.dz, p 118

[2] "تاريخ وزارة الري" موقع وزارة الري www.mh.gov.dz في 2023/07/08 ، 00:52

وكذلك اهتمت هاته الوزارة بالتخلص من مياه الصرف الصحي بطريقة صحية، وفي هذا الصدد تم وضع 13 مؤسسة وطنية مكلفة بتسيير واستغلال شبكات توزيع المياه الشروب ومياه الصرف الصحي وذلك في 17 ماي1983، والتي تم توزيعها على 13 منطقة[1] سنقوم بتلخيصها في **الجدول (02)**:

الجدول (02): المؤسسات المكلفة بتسيير واستغلال شبكات المياه الشروب والصرف الصحي

المؤسسة	المنطقة	المهام المنوطة إلى هاته المؤسسات
E.P.E.L	الأغواط	– إنتاج المياه ومعالجتها؛ – إمدادات المياه للتجمعات الخاضعة – لكل ولاية إقليمية؛ – ترشيد استغلال الموارد المائية ؛ – إدارة وصيانة شبكات الصرف الصحي؛ – إدارة وصيانة شبكة توزيع المياه الشروب؛ – تطبيق تسعيرة استهلاك المياه؛ – إنجاز الدراسات التقنية والتكنولوجية – والمالية بغرض تحسين تسيير الموارد المائية؛ – تطوير الوسائل والتقنيات داخل كل مؤسسة؛ – تطبيق بنود دفتر الشروط المتفق عليها من – وزراة الري ووزارة المالية ووزارة الداخلية.
E.P.B.A	باتنة	
E.P.E.B	بشار	
E.P.E.T	تيارت	
E.P.E.T.I	تيزي وزو	
E.P.E.AL	الجزائر العاصمة	
E.P.E.S	سطيف	
E.P.E.A	عنابة	
E.P.E.CO	قسنطينة	
E.P.E.M	المدية	
E.P.E.OU	ورقلة	
E.P.E.OR	وهران	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المتواجدة بالجريدة الرسمية Décret n°83-328 à 340 du 14 mai 1983

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسات السابقة موزعة على كامل ربوع الوطن ليتم من خلالها التكفل فعليا بتسيير واستغلال الموارد المائية بإنتاج المياه وتوزيعها على المناطق التابعة لكل مؤسسة، كما نلاحظ من خلال المهام أن تسيير مياه الصرف الصحي كذلك من مهام هاته المؤسسات وبالتالي هاته المؤسسات معنية باستغلال الوسائل التي وضعتها الحكومة لصالحها آنذاك لتحسين خدمة المياه.

[1] Décret n°83-328 à 340 du 14 mai 1983

من بين إنجازات هاته الوزارة كذلك وضع بعض السدود حيز الخدمة مما يسهل عملية تخزين مياه الأمطار وبالتالي تحقيق مكنونات من الثروة المائية لتلبية حاجيات المواطنين من المياه الشروب وكذا احتياجات قطاعي الزراعة والصناعة من هذا المورد المهم؛ وتمثلت حصيلة السدود التي تم انشاؤها خلال هاته الفترة في **الجدول (03)** [1]:

الجدول (03): السدود التي تم وضعها حيز الخدمة خلال الفترة 1980-1985

تسمية السد	تاريخ بداية الاستغلال	السعة (مليون م^3)
سد مرجة	1984	55
سد سيدي يعقوب	1985	280
سد حزارة	1984	70
سد دردور	1984	115
سد بورومي	1985	188
سد قدارة	1985	145
سد لكحل	1985	30
سد قنيطرة	1984	125

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الموجودة في: Benfetta, « perte de capacité dans les barages situes sans les zones arides et semi arides », larhyss journal, mars 2016, www.researchgate.net le 09/07/2023 à 04 :30

من خلال ما تمّ عرضه عن انجازات هاته الوزارة، يتبين أن التركيز كان منصبًّا على تنظيم قطاع الموارد المائية، لتلبية الإحتياجات المتزايدة من المياه، ولذا نلاحظ أن الوزارة كانت تعمل على تحسين البنية التحتية للقطاع المائي وركزت في ذلك على مناطق الشمال التي تتركز بها الكثافة السكانية، كما أن الإنجازات لم تقتصر فقط على توزيع المياه الشروب وإنما كان لشبكات الصرف الصحي حظ كذلك من هاته الانجازات لتفادي أي أزمة تمس البيئة.

- **وزارة الري والبيئة والغابات (1985-1989)**: بعد أن كانت وزارة الري مرتبطة فقط بالمياه، قامت الحكومة في هاته الفترة بضم شؤون البيئة والغابات لهاته الوزارة، ووضعت وزارة مخصصة للري والبيئة والغابات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 85-131 المؤرخ في 21 جوان 1985، حيث قامت الحكومة بالتقسيم الإداري للوزارة والأخذ بعين الاعتبار إدارة الموارد المائية والصرف الصحي كعنصر مهم في هذه الوزارة ووضع خطط لتسييره، هذا ما

[1] Benfetta, « perte de capacité dans les barages situes sans les zones arides et semi arides », larhyss journal, mars 2016, www.researchgate.net le 09/07/2023 à 04 :30

يفسر أن انضمام البيئة والغابات للوزارة لم يؤثر على التكفل بمصالح قطاع الري، وقد تمثلت إنجازات هاته الفترة فيما يخص الموارد المائية في تثبيت تسعيرة استهلاك المياه الشروب، وإنشاء مؤسسات على المستوى الوطني تمثلت في[1]:

- الوكالة الوطنية AGEP: التي تعنى بتسيير شؤون المياه الشروب والصرف الصحي.
- الوكالة الوطنية ANB: نسبت إليها مهمة حماية السدود حيز الإستغلال ومتابعة مشاريع السدود الكبرى.
- الوكالة الوطنية للموارد الهيدروليكية ANRH: والتي تتمثل مهمتها في الدراسات والأبحاث الهيدروليكية.
- الوكالة الوطنية للسقي والتصفية AGID: والتي تم انشاؤها سنة 1987 لتتكفل بالري الزراعي.

لقد نجم عن هاته الهيئات بعض التطورات من بينها، تحسين خدمة توزيع المياه باعتبار أن المؤسسة أصبحت تحصل على مداخيل بعد أن تم تسعير المياه عبر كامل التراب الوطني، وكذا وضع قائمة من السدود حيز الخدمة تتمثل في:

الجدول (04): قائمة السدود التي تم وضعها حيز الخدمة خلال الفترة 1985-1989

تسمية السد	تاريخ بداية الاستغلال	السعة (مليون م^3)
سد سيدي عبدلي	1988	110
سد ويزرت	1986	100
سد رحموني	1987	41
سد قرقر	1988	450
سد بوقرة	1989	13
سد لدرت	1989	10
سد بني عمران	1988	16
سد عين زادة	1986	125
سد قروز	1987	45
سد دباغ	1987	200
عين داليا	1987	82

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الموجودة في: Benfetta, « perte de capacité dans les barrages situes dans les zones arides et semi arides », larhyss journal, mars 2016, www.researchgate.net le 10/07/2023 à 14 :30

[1] Malika Amzert, « les politiques de l'eau en Algérie depuis l'indépendance – de l'usage agricole à l'usage urbain », revue monde arabe maghreb machrek, N° 149, septembre 1995, www.cairn.info ,le 09/07/2023 à 17 :19 , p 50

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة إنجاز السدود من طرف هاته الوزارة أكبر من نسبة الإنجازات في العهدات الوزارية السابقة، وبالتالي الفكرة التي جاءت بها هاته الهيئة الوزارية؛ والتي تمثلت في تخصيص هيئة تتكفل بإنجاز مشاريع السدود، وكذا الإهتمام بصيانة السدود السابقة كي لا تتعرض للتلف كانت موفقة واتضحت نتائجها على أرض الواقع.

كما أن فكرة تسعير استهلاك المياه الشروب حققت مداخيل للوزارة، ساهمت في تطوير جوانب أخرى في القطاع، من بينها كما ذكرنا سابقا؛ توسيع شبكات توزيع المياه وشبكات الصرف الصحي، وكذلك إنجاز مشاريع السدود، ناهيك عن أن الوزارة مكلفة بتسيير شؤون البيئة والغابات مما يصعب تسيير هاته الحقيبة الوزارية ويجعلها تتطلب تمويلا كبيرا.

- **وزارة الري (1989–1990)**: خلال هذه الفترة قررت الحكومة تخصيص وزارة ريّ مستقلة عن الأنشطة الأخرى ومعنية فقط بإدارة شؤون الموارد المائية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 89-132 المؤرخ في 05 جويلية 1989 تم إنشاء هاته الوزارة، وكان من أبرز القرارات المتخذة هي وضع مهام للولاية والبلدية فيم يخص الخدمة العمومية للمياه، حيث أوكلت للولاية مهمة تمويل البلديات التابعة لها لإتمام مشاريع التزويد بالمياه الشروب والتطهير ومعالجة المياه، كما أوكلت للبلديات مهمة التنفيذ مع مراعاة النظافة ومعالجة المياه فيم يتعلق بتوزيع المياه الشروب ومعالجة المياه المستعملة وكذا مكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه[1].

خلال هاته الفترة الإنتقالية لم يتم وضع أي سدّ حيز الخدمة حيث كانت فترة صغيرة، تم التركيز فيها على تحسين خدمة توزيع المياه والصرف الصحي باتباع أسلوب اللّامركزية في إنجاز المهام.

- **وزارة التجهيز (1990–1994)** :لقد تم بموجب المرسوم التفيذي رقم 90-123 المؤرخ في 25 جويلية سنة 1990 إلحاق تسيير شؤون الموارد المائية لوزارة سميت بوزارة التجهيز، حيث جاء في المرسوم أن الموارد المائية تابعة لإدارة التخطيط للمعاملات الاقتصادية حيث تم إنشاء مكتب للموارد المائية في قسم الدراسات العامة، وكذا مكتب البرامج الهيدروليكية في قسم التخطيط وكذا في قسم الدراسات الإقتصادية والتمويل، ومكتب تحت

[1] M.O.BELLOUL , « rétrospective relative aux aspects juridiques et institutionnels de service public de l'eaux » , sur site www.asjp.cerist.dz le 12/07/2023 , p 125

تسمية نظم المعلومات الهيدروليكية[1]، هذا ما يعني أن ضمّ الموارد المائية لهذه الوزارة جاء بهدف تسهيل إنجاز المشاريع التي تم التخطيط لها من قبل، ودراستها من جانب إقتصادي لتقدير العائد من هاته المشاريع، كما لاحظنا تواجد مكتب في قسم نظم المعلومات، والغرض من ذلك تتبع المشاريع التي تطور من هذا القطاع وفي نفس الوقت توفير المياه للمناطق السّكانية والمناطق الصّناعية. وقد تمّ خلال هاته الفترة وضع بعض السدود حيز الخدمة[2]:

- سد شورفاس (2) : سنة 1992 سعته 82 مليون م^3
- سد بوقوردان: سنة 1992 سعته 97 مليون م^3
- سد بني زيد : سنة 1993 سعته 40 ملبون م^3

خلال هاته الفترة قامت الوزارة ببعض الإنجازات، لكن قسم التخطيط قام بوضع خطط مستقبلية من أجل تحسين قطاع المياه، إذن جزئية الأبحاث والدراسات بدأت تضع خطاها الأولى من خلال هاته الوزارة من أجل تحسين قطاع المياه وتجهيزه للأحسن، كما يتضح أن الهدف ليس فقط تحسين شبكات التوزيع والري والصرف الصحي، وإنما العمل على تحقيق مبدأ التنمية المستدامة والمحافظة على المياه للأجيال القادمة، ولذلك سنرى فيم يلي الخطط والتقارير التي وضعت لتسيير المراحل القادمة.

- **وزارة التجهيز والتهيئة الإقليمية (1994– 2000)**: لقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-240 المؤرخ في 10 أوت 1994 تغيير تسمية وزارة التجهيز السابقة وإضافة عنصر التهيئة الإقليمية، ولذلك أصبحت تضم عدة مهام وتمس عدة قطاعات من بينها المياه القطاع الذي بقي من ضمن مهام هاته الوزارة، حيث تم تكليف الوزير شخصيا بتسيير الموارد المائية، وذلك من خلال[3]:

- تسيير شؤون القطاع المائي من حيث التهيئة والتجهيز، بما في ذلك إنشاء السدود؛ التنقيب عن المياه الجوفية؛ والسعي للتوجه نحو تحلية المياه.
- إعادة تهيئة وصيانة شبكات توزيع المياه وكذا إنشاء شبكات جديدة من أجل إيصال المياه إلى أكبر عدد من المناطق السكانية والمناطق الصناعية.

[1] Décret executif N° 90-123 du 30 avril 1990 portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'équipement, art 02, site : www.joradp.dz , p 558.
[2] Benfetta ; IBID .
[3] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-240 المؤرخ في 10 أوت1994 يحدد صلاحيات وزير التجهيزوالتهيئة العمرانية

- متابعة البرامج الموضوعة من أجل تحسين القطاع المائي.
- تسيير شبكات الصرف الصحي سواء من حيث الصيانة أو من حيث إنشاء شبكات جديدة لتحسين خدمة الصرف الصحي، وكذا معالجة المياه وصرفها.
- كما لم تخلو مهام الوزارة من الأمور المتعلقة بالري، ومن تطويرها واقتراح التدابير والتشريعات التنظيمية المرتبطة بقطاع المياه.
- كما تم في سنة 1998 تحديد كيفيات تسعير المياه حيث يؤخذ بعين الاعتبار عند تسعير استهلاك المياه مجموعة التكاليف المرتبطة بصيانة منشآت الري وهياكله الأساسية وتكلفة الاستغلال، وكذا قسط المساهمة في استثمارات القطاع المائي[1].

ما نلاحظه في مهام هاته الوزارة من حيث قطاع المياه، أن التركيز كان على جانب التهيئة والإنشاءات التجهيزية من جهة، وسن القوانين والتشريعات من جهة أخرى، وكذلك وضع برامج لتطوير هذا القطاع الحساس، الأمر الذي تفسره الانجازات التي تمت في القطاع خلال هاته الفترة التي كان تابعا فيها لهاته الوزارة، حيث تم إنجاز مجموعة من السدود سنبينها فيم يلي:

الجدول (05): قائمة السدود التي تم إنجازها ما بين سنة 1994–2000

تسمية السد	تاريخ بداية الاستغلال	السعة (مليون م^3)
سد بوغرارة	1999	175
سد برزنة	2000	122
سد الغزلان	2000	55
سد بابار	1995	41
سد واد شارف	1995	157

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الموجودة في: Benfetta, « perte de capacité dans les barrages situes dans les zones arides et semi arides », larhyss journal, mars 2016, www.researchgate.net le 20/07/2023 à 02 :30

[1] Décret exécutif 98-156 du 16 mai 1998, définissant les modalités de tarification de l'eau à usage domestique industrielle et agricole, site : www.joradp.dz , p 13-15.

لم تقتصر الإنجازات فقط حول تجميع المياه السطحية وإنما تم إنشاء محطتي تحلية بغرض تزويد المناطق الصناعية بالمياه وتقليل العبئ على مصادر المياه الأخرى، وتمثلت أول محطة في وحدة تحلية المياه التي تم انشاؤها في مستغانم سنة 1994، أما المحطة الثانية فقد تم إنشاؤها بعنابة سنة 1996[1]، إضافة إلى ذلك قامت الوزارة بأول بادرة للتشاور الديمقراطي؛ حيث باشرت انذاك استشارة وطنية حول الاستراتيجية الجديدة للتهيئة الإقليمية[2]؛ والتي لاقت رواجا واسعا أثّر إجابيا في مرحلة التجسيد التي سنتحدث عنها لاحقا، عموما نلاحظ أن الوزارة هنا ركزت على جانب التطوير في الشؤون التسييرية الموكلة إليها دون الخوض الكبير في جانب الإنجازات، ربما لأن الحمل ثقيل والمحفظة الوزارية ثقيلة نوعا ما ومتشعبة، بالنظر إلى أنها كُلّفت بعدة مؤسسات إلى جانب مؤسسات القطاع المائي وبالتالي يؤثر هذا الأمر على جانب الإنجازات ومع ذلك تعتبر قد أنجزت ولو القليل لقطاع المياه.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة من سنة 2000 إلى الوقت الحالي

بعد ما مرّ به قطاع الموارد المائية من انتقال بين وزارات متعددة في المرحلة السابقة، والذي كان بهدف وضع بنية تحتية متينة للقطاع؛ سواء من حيث انتاج المياه أو من حيث توزيعها وكذا من حيث تجهيز وتهيئة المنشآت المرتبطة بهذا القطاع، جاء الدور الآن على تطوير الجانب التسييري لهذا الأخير وابتكار حلول أنجع من أجل الاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة، ولذلك سنتطرق في هذه الجزئية إلى الطرق التسييرية التي اعتمدتها الحكومة خلال هاته المرحلة المهمة في سيرورة قطاع المياه، كما سنتعرف على ما تم التوصل إليه من نتائج في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال توضيح ما نجم من إنجازات عن الوزارات المتعاقبة خلال هاته الفترة.

- **وزارة الموارد المائية (2000–2015)**: لقد تم بموجب المرسوم التنفيذي 2000-325 المؤرخ في 25 أكتوبر 2000 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الموارد المائية، وبعد انتقال تسيير شؤون الموارد المائية من وزارة إلى وزارة، تم استحداث وزارة للموارد المائية؛ مهمتها تسيير شؤون القطاع، ذلك من خلال إنشاء مديريات فرعية متخصصة في عدة أنشطة تنظيمية تساهم في التسيير الجيد للقطاع والمتمثلة في[3]:

[1] كمال بوعظم وأمال ينون، "تحلية مياه البحر في الجزائربين توفير مياه الشرب وحماية البيئة"، مجلة الباحث، عدد 16، سنة 2016، ص325

[2] "أهم انجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من 1962 إلى 2021 " ، الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، www.interieur.gov.dz، تمت زيارته في 2023/07/20 بتوقيت 2:15

[3] Décret exécutif N° 2000-325 du 25 octobre 2000, portant l'organisation de l'administration centrale du ministère des ressources en eau, art (02-09), site : www.joradp.dz , p 14-22

– **مديرية الدراسات وهيئات الري:** تعنى هاته المديرية بتسيير الموارد المتعلقة بالري على مستوى الوطن والتخطيط لتَوافق هاته الأخيرة مع احتياجات المستعملين، ذلك بالبحث والتطوير في مجال الاستهلاك العقلاني للمياه المستخدة في مجال الري وكذا تطوير مصادر المياه.

– **مديرية حشد الموارد المائية:** وتتمثل المهمة التسييرية لهاته الهيئة في التخطيط والتنفيذ لبرامج جمع المياه سواء السطحية أو الجوفية وكذا تحلية مياه البحر وتصفية ومعالجة مياه الصرف الصحي، ويتم ذلك من خلال المتابعة المستمرة للمشاريع المتعلقة بحشد المياه كالسدود ومحطات تحلية المياه ومحطات المعالجة وكذا منشئات تجميع المياه الجوفية.

– **مديرية التزويد بالمياه الصالحة للشرب:** تتلخص مهمتها في متابعة توزيع المياه الصالحة للاستعمال اليومي وايصالها إلى المناطق السكانية والمناطق الصناعية، مع مراعاة تنظيم استهلاك المياه والمحافظة على هذا المورد النادر ومحاولة الوصول إلى الموازنة بين الاستهلاك العقلاني لمياه وتحسين الخدمة العمومية وصيانة شبكات توزيع المياه لتفادي أي ضرر يمس انتاج المياه.

– **مديرية التطهير وحماية البيئة:** إن استغلال المياه لا يتم مباشرة، بل يمر بعدة مراحل من بينها مرحلة التطهير وهنا تكمن مهمة هاته المديرية، إنها مهمة السهر على حماية البيئة والإنسان من ضرر تلوث المياه، حيث تكمن مهمة هاته المديرية في تحديد شروط تصفية المياه المستعملة، ومياه الحشد السطحي، مراقبة معايير تحلية المياه وكذا معايير تصفية ومعالجة مياه الصرف الصحي.

– **مديرية الري الفلاحي:** كانت مهمة هاته المديرية مرتبطة بمجال السقي وصرف المياه، وذلك من خلال تحديد معايير استغلال مياه السقي من أجل إصلاح الخدمة العمومية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية آنذاك.

– **مديرية الميزانية والوسائل والتنظيم:** إن مهمة هاته المديرية تبرز من خلال تسميتها، فهي مكلفة بوضع تقديرات نفقات إنتاج المياه وتسيير الوسائل العامة والممتلكات المتعلقة بمهام كل المديريات سابقة الذكر، ولها مهام ثانوية أخرى كالدراسات القانونية التنظيمية.

- **مديرية الموارد البشرية والتكوين:** تتمثل مهمة هاته المديرية في تسيير شؤون مستخدمي القطاع من توظيف وتكوين (تحسين كفاءاتهم المهنية) وترقية.
- **مديرية التخطيط والشؤون الاقتصادية:** تتكفل هاته المديرية بالتخطيط للتمويل على مستوى الوزارة وكذا المؤسسات التابعة لها، والتخطيط كذلك للمداخيل (خاصة تسعيرة استغلال المياه) التي تجنيها الوزارة جراء انتاج المياه وتوزيعها، وذلك بهدف تحقيق أرباح تمكن القطاع المائي من المساهمة في تطوير اقتصاد البلاد.

من خلال التنظيم الإداري للوزارة نلاحظ أن الحكومة قد أخذت كل الجوانب المتعلقة بهذا القطاع وخصصت لها هيئات مسؤولة عن تسييرها، كما لاحظنا أن كل المديريات يمكنها تقديم اقتراحات فيم يخص تحسين الخدمة والمحافظة على منشآت القطاع وكيفية تطويره، وهذا الجانب مهم جدا لأن الهدف في هاته الفترة كان مرتبطاً بكيفية تطوير القطاع وتقديم رؤى مستقبلية عن تحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال، فلاحظنا محاولة تطوير مصادر الحصول على مورد المياه من أجل التقليل من أثر الندرة على الاستهلاك.

كما لاحظنا أن الوزارة سعت في تلك الفترة إلى التوجه نحو لامركزية التسيير، وذلك من خلال المؤسسات التي تم تطويرها وإعادة هيكلتها لتسيير مختلف مجالات القطاع والتي سنتطرق لها بوضوح فيم يلي:

- **الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات الكبرى ANBT:** لقد تحدثنا في مرحلة سابقة عن المؤسسة التي أُنشأت سنة 1985، والتي كانت مهمتها آنذاك التكفل بمتابعة السدود، وفي سنة 2005 تم إعادة هيكلتها، وأصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، ونسبت إليها مهام جديدة[1]، حيث أصبحت تعنى بانتاج المياه السطحية (تجميعها) وتحويلها لمؤسسات التوزيع ، وكذا تقوم بمراقبة وصيانة مراكز تجميع المياه (السدود) دوريا، وتعمل على تطبيق تسعيرة المياه المنصوص عليها على مؤسسات التوزيع، كما تسعى للبحث والتطوير وزيادة مشاريع السدود، من أجل حشد كمية كبيرة من المياه السطحية في خضم ندرة المياه وزيادة الحاجة إليها.
- **الجزائرية للمياهADE** : تمّ انشاؤها في 2001 بمقتضى المرسوم التنفيذي 01-101 مؤرخ في 21 أفريل 2001، بغرض توفير خدمة مياه الشرب في كامل أنحاء الوطن، مع ضمان صيانة منشآت الإنتاج والمعالجة

[1] Décret exécutif N° 05-101 du 23 mars 2005 portant réaménagement du statut de l'agence nationale des barrages, art 07-08, site : www.joradp.dz ,p05

وشبكات التوزيع سواء للمناطق السكانية أو الصناعية، المحافظة على المياه من التبذير والتلوث فعليّا وتوعويّا، البحث والتطوير من أجل تحقيق تسيير ممتاز للموارد المائية، دراسة إجراءات تسعير المياه وتقديم مقترحات حول تطوير قطاع المياه[1].

- **الديوان الوطني للتطهير ONA**: لقد تم إنشاؤه في 2001 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-102 المؤرخ في 21 أفريل 2001 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير كمؤسسة وطنية عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وتتمثل مهمته في المحافظة على المحيط المائي من التلوث في كامل التراب الوطني وذلك من خلال صيانة وتجديد وإنشاء وتوسيع شبكات الصرف الصحي، ومحطات تصفية المياه المستعملة، وبما أن هاته المؤسسة تجاريه فإن من مهامها أيضا تثمين المواد المشتقة من المياه المصفات (الحمأة) وتسويقها، وكذا إنجاز المشاريع المتعلقة بالصرف الصحي، كما يساهم في البحث والتطوير المتعلق بمجال الصرف الصحي ومكافحة تلوث المياه والقيام بالحملات التحسيسية لتفادي ذلك.

- **الديوان الوطني للسقي وصرف المياه ONID** : في المراحل السابقة كان عبارة عن وكالة وطنية لإنجاز وتسيير منشآت السقي وصرف المياه AGID التي تحدثنا عنها سابقا، وفي سنة 2005 تم تحديثها بإسم الديوان الوطني للسقي والصرف، الذي يعنى بتسيير جميع نشاطات الري الفلاحي وتنقسم مهامه إلى ثلاث أقسام[2]؛ فالديوان يقوم بالأشغال الكبرى المتعلقة بالأشغال العمومية الهيدروليكية (وضع وتنفيذ مخططات الري؛ صرف مياه الري؛ أعمال التنمية الحضرية؛ أشغال الزراعة وحماية المساحات الخضراء من أجل حماية البيئة)، كما يقوم الديوان بالبحث والتطوير في مجال تخصصه من أجل تطوير التقنيات والهياكل الهيدروليكية، وفي الأخير يقوم بمهماته التجارية المتعلقة بتسويق خدماته وتسويق معدات الري وتوفير مياه السقي ومعالجة النباتات.

- **الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية AGIRE** : لقد تم إنشاء هاته الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-262 المؤرخ في 30 جويلية 2011، حيث أسندت إليها مهمة تنسيق أنظمة المعلومات المتعلقة بتسيير المياه على المستوى الوطني وكذلك المحافظة على جودة الموارد المائية من خلال مراقبة معايير الجودة

[1] Décret exécutif N° 101-01 du 21 avril 2001 , portant la création de l'Algérienne Des Eaux, site : www.joradp.dz , p 05-06

[2] « présentation de l'ONID » ,Site officiel de l'ONID : www.onidri.dz , le 25/07/2023 à 22 :15

والمعايير الكمية التي تميزها مع مراعاة التوعية حول توفير المياه والمحافظة عليها[1]، إذن هاته الوكالة وضعت حيز الخدمة من أجل تقييم مدى الاستغلال الأمثل من قبل المواطنين والهيئات الصناعية والسياحية للموارد المائية والتنسيق بينهم وبين الموزعين، وكذلك التنسيق بين الموزعين والهيئات المسؤولة عن حشد المياه ومعالجتها، لضمان تسيير متكامل للموارد المائية وتحسين خدمة توفير المياه.

- **وكالات مستجمعات المياه:** تعتبر مستجمعات المياه مجموعة من أحواض يتم انشاؤها لتجميع المياه أو لتصريفها، وهاته الوكالات التي تم وضعها حيز الخدمة تعنى بتسيير نظام المعلومات الجغرافية التي تساهم بدورها في تحديد أماكن وضع هاته المستجمعات وتسيير المياه من خلالها.

- **شرطة المياه:** هي هيئة مختصة في حماية الثروة المائية من المخالفات التي يتم اقترافها داخل التراب الوطني وتطبيق القانون الصارم في حق مقترفيها، ولقد تم إنشاء هاته الهيئة بموجب قانون المياه رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 [2].

إذن في هاته المدة تم التخلي عن المركزية في التسيير بإنشاء المؤسسات سابقة الذكر، حيث تم تخصيص لكل مؤسسة مهام معينة، ولقد تم خلال هاته المرحلة إنجاز بعض السدود؛ كما هو موضح في **الجدول (06)**:

الجدول (06): السدود المنجزة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014

تسمية السد	تاريخ بداية الاستغلال	السعة (مليون م3)	تسمية السد	تاريخ بداية الاستغلال	السعة (مليون م3)
سد سواني	2005	47	سد بوسيابة	2006	120
سد كويدات رسفة	2004	75	سد تيشي	2009	82
سد واد ملوك	2004	127	سد واد شلف	2009	50
سد تيسديت	2005	167	سد الدويرة	2010	87
سد تاقصبت	2001	175	سد تيميمون	2011	10
سد الأقرم	2002	34	سد كرادة	2001	65

[1] الموقع الرسمي لثقافة الماء، "تقديم الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية " ، من الموقع www.cultureeau.com في 2023/07/25 على 02:36

[2] محمد جلاب، " شرطة المياه وصلاحياتها في النظام الجزائري"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،العدد 02 ، 2012 ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، ص 167

سد بني هارون	2004	960	سد بورومي	2015	181
سد زيت عمبة	2001	117	سد كاف الدير	2015	125
سد مدوار	2004	69	سد بوسيابة	2006	120
سد غزال	2000	55	سد تيشي	2009	82
سد بريزينة	2000	122	سد واد شلف	2009	50
سد واد العثمانية	2001	35	سد الدويرة	2010	87
سد بوقوس	2002	66	سد تيميمون	2011	10
سد سيكاك	2004	27	سد كرادة	2001	65
سد لكحل	2005	26	سد بورومي	2015	181
سد كيسير	2005	68	سد كاف الدير	2015	125
سد كراميس	2005	46	سد بوسيابة	2006	120

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الموجودة في: Benfetta, « perte de capacité dans les barrages situes dans les zones arides et semi arides », larhyss journal, mars 2016, www.researchgate.net le 01/08/2023 à 22 :30

إضافة إلى إنشاء السدود لحشد المياه السطحية، كانت هناك إنجازات فيم يخص إنتاج المياه المحلاة من خلال إنشاء محطات تحلية مياه البحر، حيث وفي سنة 2002 تم إنشاء 21 محطة تحلية، وفي سنة 2005 تم تدشين أكبر محطة بوهران قدرت طاقة انتاجها ب (**300 ألف م^3/اليوم**)[1]، لكن معظم تلك المحطات تم توقيفها ولم يتبقى منها سوى القليل حيز الخدمة، إذن مجهودات الوزارة والمؤسسات التي تدير قطاع المياه لم تعتمد فقط على تجميع مياه الأمطار أو استغلال المياه الجوفية وإنما سعت وبصفة حازمة إلى التقليل من ندرة المياه بتحلية مياه البحر والمحافظة على مكنونات الماء العذب الموجودة على التراب الوطني، هنا نلتمس اهتمام الحكومة بمبدأ التنمية المستدامة فيم يخص مورد المياه.

- **وزارة الموارد المائية والبيئة (2016–2017)**: بعد نجاح الوزارة السابقة في تنظيم هياكل الإدارة المتعلقة بتسيير الموارد المائية، تم إلحاق عنصر البيئة مجددا إلى الوزارة حيث وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-89 المؤرخ في 01 مارس 2016 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية والبيئة، فإن تنظيم هاته الوزارة تضمن عدة هياكل، على رأسها المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة، كما تم تخصيص واستحداث مديرية تحلية المياه باعتبار

[1] كمال بوعظم وأمال ينون، "تحلية مياه البحر في الجزائربين توفير مياه الشرب وحماية البيئة"، مجلة الباحث، عدد 16، سنة 2016، ص325

أن الوزارة السابقة عملت على تهيئة أكبر عدد ممكن من محطات التحلية بغرض توفير المياه العذبة السطحية والجوفية، ولقد ضمت المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة عدة مديريات فرعية متعلقة بالمحافظة على البيئة من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على الموارد وتحقيق التنمية المستدامة بابتكار تقنيات وإعداد دراسات متعلقة بهذا الجانب التسييري للوزارة.

وبالرغم من الصعوبات المالية التي واجهت الحكومة آنذاك، باعتبار أن أسعار البترول كانت منخفضة مثلما سبق وذكرنا، وبالتالي لا يوجد تمويل كافي للقطاعات الأخرى التي من بينها قطاع الموارد المائية؛ إلا أن الوزارة قامت ببعض الانجازات الملموسة فيم يخص تسيير وتوفير المياه، وكذا فيم يخص الصرف الصحي والري وسنوضح ذلك من خلال:

الجدول (07): المشاريع المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2016-2017

المجال التسييري	المشاريع المنجزة
مجال حشد المياه	سد أوركيس بسعة 65 مليون $م^3$
	سد واد ملاق بسعة 156.4 مليون $م^3$
	سد تبلوط بسعة 260 مليون $م^3$
مجال الصرف الصحي	4 محطات تصفية و522 كلم من قنوات الصرف الصحي
	6 مشاريع لتجميع المياه المستعملة والحماية ضد الفياضانات
مجال الري	04 مشاريع للمساحات المسقية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من موقع وكالة الأنباء الجزائرية: www.aps.dz/ar/economie/63586-2016 وكذا موقع www.wikipedia.org/قائمة_سدود_الجزائر ، في 2023/08/05.

بالنظر إلى إنجازات مصالح الوزارة في فترة تقارب السنة والنصف، فإننا نلاحظ أنه وفي فترة وجيزة وبإمكانيات مالية تكاد أن تكون محدودة استطاعت تحسين خدمة توفير المياه بزيادة كمية حشد المياه بفضل السدود التي وضعت حيز الخدمة، وكذا خدمة الصرف الصحي التي حققت آنذاك بنسبة99% كنسبة ربط بشبكات الصرف الصحي على المستوى الوطني ممّا يدل على تحسن كبير في مستوى الصرف الصحي الذي يمثل مشكلة في حالة إهماله، ناهيك عن المشاريع المتعلقة بالري، وكل هاته الإنجازات تساهم في دعم البيئة والمحافظة عليها.

- **وزارة الموارد المائية 2017 – 2020** : خلال هاته الفترة تم فصل البيئة مجددا عن الموارد المائية، كون أن الموارد المائية تحتاج إلى محفظة وزارية بمفردها نتيجة للمشاكل التي تواجهها الحكومة فيم يخص تمويلها من جهة

وكذا الندرة في المورد المائي من جهة أخرى، وبالتالي فقد تم تأسيس وزارة الموارد المائية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 17-317 المؤرخ في 02 نوفمبر 2017 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الموارد المائية، حيث تم التخلي عن بعض المديريات الفرعية واستحداث البعض الآخر؛ على سبيل تسيير نقاط القوة التي يتحلى بها القطاع والمتمثلة في حشد المياه السطحية والموارد الجوفية، تحسين خدمة توفير المياه والصرف الصحي، ما لاحظناه في هاته المرحلة هو التخلي عن المديرية الفرعية لتحلية المياه، ربما يرجع السبب في ذلك إلى حشد الكثير من المياه السطحية والجوفية آنذاك وبالتالي لا حاجة لتحلية المياه، أو ربما لأن تكلفة إنجاز محطات التحلية باهضة وبالتالي تم تأجيلها والاستغناء عليها في هاته الفترة والتركيز على السدود واستخراج المياه الجوفية، أما عن السدود في تلك الفترة فسنقوم بعرضها فيما يلي:

الجدول (08): السدود المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2017-2021

تسمية السد	تاريخ بداية الاستغلال	السعة (مليون $م^3$)
سد سكلافة	2018	55
سد بوزينة	2018	18
سد بني سليمان	2018	30
سد بوخروفة	2019	125

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع www.wikipedia.org/قائمة_سدود_الجزائر ، في 2023/08/05 ؛ 05:55

بدخول هاته السدود حيز الخدمة أصبحت الجزائر تعتمد على ثمانين (80) سدا لحشد المياه السطحية، وذلك لأن المياه تعتبر موردا نادرا مهما تم تجميعه بكميات كبيرة، كما أن الشعوب أصبحت تعتبر هذا المورد قوة إقليمية، ولذلك لطالما كان ومزال قطاع المياه يكتسي أهمية كبيرة في الجزائر ونجد دائما البحث في هذا المجال متواصلا من أجل تعزيز هذا المورد وحمايته من النضوب.

- **وزارة الموارد المائية والأمن المائي 2021-2022**: إن هاته الفترة تعتبر خاصة نوعا ما لأن الأوضاع الاقتصادية كانت متدهورة بسبب ما خلفته جائحة فيروس كوفيد-19، أين قامت كل الدول بإعادة ترتيب حساباتها الاقتصادية خاصة فيم يخص تسيير الموارد الطبيعية ومن أهمها المائية، إضافة إلى أنها تعتبر المرحلة التي تلت "الحراك" والتي أدت إلى تغيير جذري في الحكومة، وبطبيعة الحال الحكومة الجديدة قد أتت بأفكار جديدة لتحسين الأوضاع

السياسية والاقتصادية ومن بين المصطلحات التي تم استحداثها حينها هو مصطلح الأمن الطاقوي والأمن المائي، واللذان يقترنان بمفهوم التنمية المستدامة، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 21-281 المؤرخ في 7 جويلية 2021 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة تم تعيين وزيرا لهاته الوزارة التي أطلق عليها اسم وزارة الموارد المائية والأمن المائي[1]، وقد تم تنظيم هاته الوزارة حسب ما جاء في المرسوم التفيذي رقم 22-136 مؤرخ في 30 مارس 2022، حيث ومن خلال هذا المرسوم تبين أن الهدف الرئيسي لهاته الوزارة هو استحداث طرق لحشد المياه واتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تلوث هذا المورد الضروري والنادر، وكذا نشر وعي اقتصاد المياه لتحقيق الأمن المائي، حيث تم تخصيص مديرية فرعية لاقتصاد ونوعية المياه؛ تابعة لمديرية التزويد بالمياه الصالحة للشرب والماء الصناعي، تعنى بالتسيير الحسن لتوزيع المياه من أجل تحقيق الاستهلاك الأمثل للمياه بهدف توفيره للأجيال القادمة، وقد شهد القطاع المائي خلال هاته الفترة مخططا استعجاليا لإنجاز محطات تحلية على مستوى المناطق الساحلية[2]، مما يبرز مدى أهمية استغلال مياه البحر المحلاة بدلا من المياه العذبة في الالتزام بمبدأ اقتصاد المياه، وقد نتج عن ذلك المخطط أن تم وضع بعض محطات التحلية المتواجدة بالعاصمة حيز الخدمة لتقليل حدة شح المياه بالمنطقة، يتبين لنا إذن أن تشييد محطات التحلية أصبح من الضروري؛ ذلك لما تشهده الجزائر اليوم من شح في تساقط الأمطار والذي يتوقع أن يتضاعف خلال السنوات القادمة، وعليه فالوزارة التي سميت بوزارة الأمن المائي كان يجب عليها أن تحقق فعلا الأمن المائي بالتخطيط والتنفيذ، لكن التغيير الحكومي المفاجئ الذي حدث اقتضى بتحويل الموارد المائية وإلحاقها بوزارة الأشغال العمومية والتي سنتحدث عنها لاحقا.

- **وزارة الأشغال العمومية والمنشئات القاعدية سبتمبر 2022**: عادة ما تعرف وزارة الأشغال العمومية بمهمتها المرتبطة بتشييد المنشآت التابعة للقطاع العمومي؛ بمعنى أوضح هي الوزارة التي تتكفل بالمشاريع الكبرى كالطرقات والمطارات والموانئ، لكن في سبتمبر 2022 تم تكليف هاته الوزارة بتسيير شؤون الموارد المائية،على الرغم من المخططات التي تحدثنا عنها سابقا والمتعلقة بإنشاء مشاريع كبرى في هذا القطاع، هذا ما يجعلنا نستنتج أن الهدف من إلحاق تسيير القطاع المائي لوزارة الأشغال العمومية هو تكملة المشاريع العالقة من سدود ومحطات تحلية وغيرها من مشاريع المياه من طرف هاته الوزارة باعتبار أن هاته المشاريع من ضمن الأشغال العمومية، ومن الواضح

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 53/ المؤرخ في 08 جويلية 2021، ص07

[2] "مخطط استعجالي لانجاز محطات التحلية على مستوى 14 ولاية ساحلية" الموقع الرسمي للوزارة www.mh.gov.dz في 2023/08/21

أنه على الرغم من الفترة الصغيرة التي سيرت فيها الوزارة القطاع المائي، إلا أن العمل كان متواصلا فيم يخص إنجاز محطات التحلية إضافة إلى حرص الوزارة على المحافظة على المورد المائي وتحقيق الأمن المائي[1]، لكن تسيير الموارد المائية من طرف هاته الوزارة لم يدم طويلا وتم بعدها تعيين وزارة الري التي تكفلت بكل ما يخص هذا القطاع الحساس.

- **وزارة الري مارس 2023**: لقد تم بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 16 مارس 2023 تعيين أعضاء حكومة جدد، من بينهم وزير الري، وتم بذلك فصل تسيير شؤون الموارد المائية عن الوزارة السابقة، وبالتالي كل المشاريع التي كانت مسطرة تم تحويلها من جديد إلى وزارة الري، ومنذ تولي وزارة الري تسيير شؤوون الموارد المائية إلى غاية يومنا هذا قد تم إنشاء بعض المشاريع التي كانت مخططة والتي من أهمها محطات التحلية التي أصبحت الملاذ الأهم من أجل تقليل حدة تأثير ندرة المياه على الإستهلاك العادي للمياه، ومازالت المشاريع التي تسعى الوزارة لإتمامها وإدخالها حيز الخدمة قيد الإنجاز دونما توفر معلومات حول هاته المشاريع.

لقد كانت هاته المراحل التي قمنا بذكرها، حصيلة المجهودات التسييرية التي بذلتها الجزائر في تسيير الموارد المائية، حيث مرت بداية بمحاولة حشد المياه السطحية عن طريق تشييد أكبر عدد ممكن من السدود، ثم توجهت نحو تحسين شبكات توزيع المياه لضمان وصولها الى اكبر عدد ممكن من السكان، إضافة إلى تجميع المياه الجوفية من أجل تفادي الجفاف في حالة عدم تساقط الكمية الكافية من الأمطار اللازمة لتوفير المياه، ثم بعد ذلك توجه الفكر التسييري للموارد المائية إلى حتمية الالتزام بالتنمية المستدامة فيم يخص هذا المورد الحيوي والمحافظة عليه للأجيال القادمة، في ظل تزايد عدد السكان ونقص تساقط الأمطار، فتوجهت الحكومة إلى تحلية مياه البحر هو الحل من أجل توفير أكبر كمية ممكنة من المياه خصوصا وأن الجزائر تزخر بشريط ساحلي كبير يمكن من خلاله تزويد كل مناطق الشمال بمياه الشرب الناتجة عن تحلية المياه، دون استغلال مياه السدود والمياه الجوفية، وبالتالي تحقيق مبدأ اقتصاد المياه ، ومثلما قمنا بالتحدث عن السياسة التسييرية التي انتهجتها الجزائر من أجل تحقيق هاتين الأخيرتين، سنتحدث فيم يلي عن مكنونات الجزائر من الموارد المائية، والمخططات التي تم وضعها من أجل تحقيق الأمن المائي مستقبلا.

[1] تصريحات وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية حول القطاع المائي، من موقع www.news.radioalgerie.dz ، في 2023/08/24

المطلب الثالث: الوضعية الحالية للموارد المائية بالجزائر

إنّ ندرة المياه العذبة أضحت من قضايا العصر، حيث أصبحت كل دول العالم تخوض في صراع كبير مع توفير المياه الصالحة للشرب حاليا والتفكير في مستقبل المياه، كيف ستواجه مخاطر الندرة مستقبلا، وتعتبر الجزائر كبقية دول العالم مهددة بنضوب المياه ويستلزم عليها أن تجد حلولا تواجه بها هاته الندرة، فتوجهت مثلما سبق وذكرنا نحو تشييد السدود لحشد كميات المياه من الأمطار المتساقطة، كما أنجزت العديد من الآبار الارتوازية لاستخراج المياه الجوفية من باطن الأرض؛ وفي الأخير توجهت نحو تحلية مياه البحر كحل أمثل لتخفيض استغلال المياه العذبة في المناطق الساحلية، هي بطبيعة الحال حلول لتفادي خطر الجفاف في المستقبل والوصول إلى الأمن المائي، لكن ماهو مكنون الدولة الجزائرية من هذا المورد الحيوي؟، هذا ما سنتطرق له، بالاضافة إلى منهجية اقتصاد المياه المعتمدة حاليا في تسيير القطاع المائي في الجزائر.

الفرع الأول: واقع المورد المائي بالجزائر

إنّ الموارد المائية بالجزائر تقدر بحوالي 19.4 مليار متر مكعب/سنة متنوعة مابين المياه السطحية والمياه الجوفية، وبهذا فالجزائر تعتبر من الدول الفقيرة للمياه باعتبار أن هاته الكمية من المياه تعادل 500 متر مكعب للفرد/سنة، وتتنافى مع الحد الذي حدده البنك العالمي والمقدر ب 1000 متر مكعب للفرد/ سنة[1]، إضافة إلى أننا نلاحظ أن المناخ الجزائري يتحول تدريجيا إلى مناخ جاف مما يهدد هاته الكمية المتوفرة بالتناقص ويشكل خطر على إستدامة المياه مستقبلا. تتمثل مصادر هاته الثروة المائية في:

- **المياه الجوفية:** عبارة عن مساحات من خزانات المياه العذبة متواجدة في باطن الأرض، وتتوفر الجزائر على مساحة معتبرة من هاته الخزانات تحت الأرض والتي تحتوي على كمية معتبرة من المياه سنقوم بعرضها فيما يلي:

[1]« les potentialités hydriques de Sahara stimulent le développement mais doivent être exploitées », Algérie presse service, publié le mercredi 07/04/2021, site www.aps.dz , le 25/08/2023

الشكل (06): خريطة المياه الجوفية في الجزائر

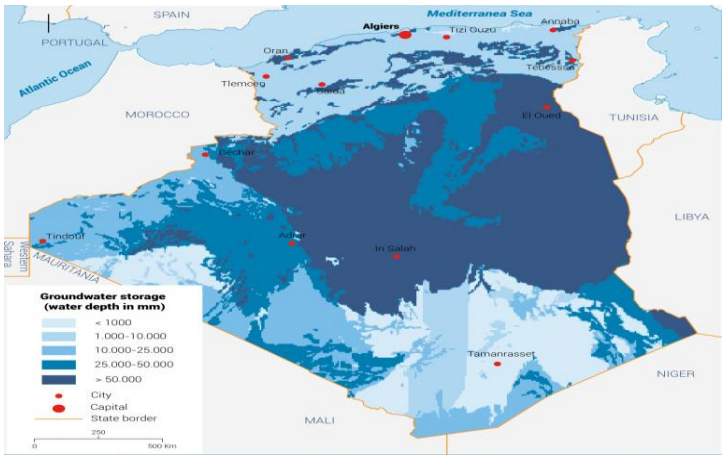

المصدر: من موقع https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/ , في 2023/08/26

من خلال خريطة المياه الجوفية يتبين أن التراب الجزائري يتربع على حوض كبير من المياه الجوفية، حيث يتبين من خلال الشكل أن تمركز المياه الجوفية بالجزائر يتواجد وبكثرة في الجهة الشرقية والوسط للبلاد تحديدا في منطقة عين صالح، أدرار،بشار والواد أين نلتمس أعلى نسبة لتواجد المياه، لكن استخراج المياه من هاته المناطق وإيصالها للشمال (باعتبار أن الطلب على المورد المائي في الشمال مرتفع بسبب الاكتضاض السكاني) يتطلب مجهودات وتكاليف كبيرة، ولذلك يتمركز استخراج تلك المياه واستغلالها في تلك المناطق فقط وبكميات تلبي حاجيات السكان هناك، أو في جنوب البلاد أين يتم استغلالها في استخراج الغاز والبترول مثلما تحدثنا في جزئية الموارد الطاقوية.

إنّ المياه الجوفية باعتبارها مورد أحفوري ناضب، لا يمكن الاعتماد عليها بصفة كلية لتلبية حاجيات السكان على كامل التراب الوطني، وحتى مناطق الجنوب بالنظر إلى حاجياتهم من المياه الصالحة للشرب، فلا يمكن الاعتماد فقط على المياه الجوفية كمورد مائي، ولذلك يستوجب التفكير في حلول تضمن استدامة المياه في تلك المنطقة، خصوصا وأن معدل تساقط الأمطار هناك منخفض وبالتالي لا يمكن حشد المياه عن طريق السدود، كما أن المسافة بين الجنوب والمناطق الساحلية في الشمال تعتبر طويلة جدا أي لا يمكن الاعتماد على نقل المياه الناتجة عن تحلية مياه البحر، وبالتالي يتبقى حل وحيد والمتمثل في تصفية ومعالجة مياه الصرف الصحي(رسكلة المياه) من أجل ضمان استدامة المورد المائي بالمنطقة.

- **المياه السطحية**: تتمثل المياه السطحية في المياه المجمعة نتيجة تساقط الأمطار والثلوج ويمكن حصرها في مياه الأنهار والأودية والسدود، التي يزداد منسوب المياه فيها ويتناقص بازدياد أو نقصان نسبة هطول الأمطار[1]، وبالنسبة للجزائر فالمياه السطحية المتواجدة على كامل التراب الوطني يمكن تحديدها من خلال مجموعة السدود التي قمنا بذكرها في الجزئية السابقة حيث تتوفر الجزائر على حوالي 80 سدّا لحشد وتجميع المياه، ويوجد بعض السدود طور الإنجاز إلى غاية اليوم، كما يمكننا تحديد الأنهار والأودية التي تزخر بها الجزائر من خلال:

الشكل (07): خريطة الأودية والأنهار بالجزائر

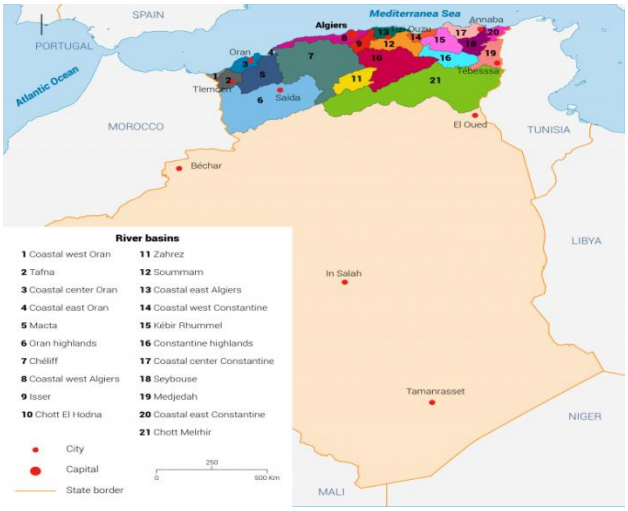

المصدر: من موقع https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/ , في 2023/08/26

من خلال الشكل نلاحظ أن الأنهار والأودية كلها متمركزة بشمال البلاد، من المنطق أصلا أن تتمركز بتلك المناطق لأن معدل تساقط الأمطار بالشمال أكبر من الجنوب، وبالتالي الأودية والأنهار تتمركز هناك وهي تساهم كذلك في تلبية حاجيات مناطق الشمال من الموارد المائية، إضافة إلى السدود التي تتمركز معظمها في شمال ووسط البلاد، لكن نجاعة حشد المياه من خلال الأنهار والسدود مرتبطة بمدى تهاطل الأمطار، وبمعدل التساقط الذي هو أساسا في تناقص مستمر حيث بلغ خلال السنوات الأخيرة معدل حوالي 61 مم^2 فقط، وبما أنه من المرتقب أن يصبح مناخ الجزائر جافا في السنوات القادمة مثلما ذكرنا سابقا فإن حشد المياه لن يكون حلا أمثلا لتحقيق استدامة المياه، لذلك ارتأت الحكومة التوجه نحو مصدر آخر للمياه وهو يعتبر كذلك مصدرا من مصادر المياه السطحية والمتمثل

[1] بلغالي محمد, " سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر تشخيص الواقع والأفاق، مداخلة قدمت إلى الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر العاصمة ، مارس 2008، من موقع www.academia-arabia.com ، في 2023/08/26

[2] https://fr.tradingeconomics.com/algeria/precipitation , le 26/08/2023

في تحلية مياه المحيط، باعتبار أن منسوب مياه البحر كبير جدا ويمكن استغلاله لتحقيق الأمن المائي، كذلك من المصادر التي يمكن اللجوء إليها هو رسكلة مياه الصرف الصحي بمعالجتها وتصفيتها وإعادة استغلالها.

وفي هذا الصدد قامت الجزائر بانجاز محاطات تحلية للمياه، لخفض استغلال مياه السدود والمحافظة عليها ولتوفير المياه الصالحة للشرب على الأقل للولايات المتواجدة على الشريط الساحلي، وسنقوم بتوضيح ذلك من خلال:

الشكل (08): خريطة محطات تحلية مياه البحر بالجزائر

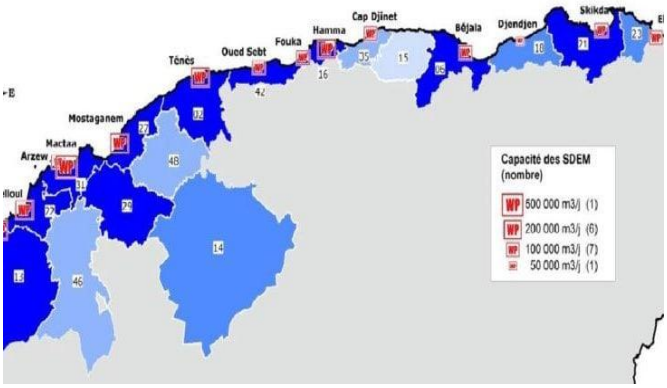

Source : FARID.L, « eau-Algérie : le plan Tebboune pour faire face au stress hydrique » , site : www.algerie360.com , le 26/08/2023

يبرز الشكل أعلاه توزيع محطات التحلية عبر الساحل الجزائري، حيث تمثل المناطق الملونة باللون الأزرق القاتم محطات التحلية التي أنجزت في السنوات السابقة وعددها (21) محطة تحلية مياه والتي تحدثنا عنها في الجزئية السابقة، كما تمثل المناطق الملونة باللون الأزرق الفاتح المحطات التي بصدد التهيئة والتى تم التخطيط لإنجازها في حدود سنة 2024، وعددها (07) محطات، ما يميز هاته الأخيرة أنها أكبر سعة من سابقتها وأنها بمجرد دخولها حيز الخدمة ستزيد من نسبة تزويد المواطنين بالماء الشروب التي تقدر حاليا بتزويد (06) مليون مواطن بالماء الصالح للشرب[1].

أمّا فيم يخص محطات تصفية ومعالجة مياه الصرف الصحي، فلطالما سعت الحكومة لتشييد هذا النوع من المحطات من أجل المحافظة على البيئة، خصوصا في السنوات الأخيرة أين كثفت الحكومة جهودها في توفير محطات التصفية وذلك تفاديا لتلوث المياه، إذ ازداد عدد المحطات المهيئة من 40 محطة تصفية خلال سنة 2011 إلى 211 محطة

[1] FARID.L, « eau-Algérie : le plan TEBBOUNE pour faire face au stress hydrique », site : www.algerie360.com , le 26/08/2023.

تصفية خلال سنة 2023 [1]، ولا يزال إنشاء هذا النوع من المحطات ضمن مخططات الدولة حيث تسعى هاته الأخيرة إلى زيادة عدد المحطات تحسبا لأي تلوث يمكن أن يؤثر على المياه وبالتالي على صحة المواطن.

يتميز نظام معاجة المياه المستعملة في الجزائر بوجود محطات تصفية ذات جودة عالية وذات سعة كبيرة يمكن من خلالها تنقية مياه الصرف الصحي المنزلية أو الصناعية قبل تصريفها للطبيعة، هذا ما يحافظ على البيئة من التلوث ويوفر مياه نقية صالحة للاستعمال مجددا، حيث قدر حجم المياه الذي من الممكن أن ينتجه اجمالي هاته المحطات ب 1.6 مليون متر مكعب من المياه، ولذلك من المهم جدا إعادة استغلال هاته المياه عوض اتلافها، إضافة إلى أنه من الممكن استثمار النفايات الناتجة عن عملية التصفية والمعالجة في المجال الطاقوي مثلما سبق وذكرنا، أو في المجال الزراعي بحيث يمكن تصنيع تلك النفايات واستغلالها كأسمدة في مجال الزراعة، وبالتالي يمكن خلق استثمار ثانوي إلى هاته المحطات إضافة إلى المهمة الأساسية التي تم إنشاؤها من أجلها والمتمثلة في خدمة التطهير.

يمكننا القول إذن، أنه على الرغم من تنوع مصادر تحصيل المياه، إلا أنها كلها مرتبطة بمصدر وحيد وهو تساقط الأمطار، باستثناء تحلية مياه البحر باعتبار أن نسبة جفاف مياه البحر نسبة ضئيلة جدا، ولذلك تحلية مياه البحر تعتبر الحل الأمثل لتسيير أزمة ندرة المياه وتحقيق استدامة المياه والأمن المائي بالجزائر، إضافة إلى تصفية ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استغلالها سيخفف من استهلاك مياه الأمطار التي يتم حشدها من خلال السدود والأودية والأنهار، وكذا يحافظ على الثروة المائية المتواجدة في باطن الأرض وبذلك نضمن حق الأجيال القادمة في الاستفادة من المياه.

الفرع الثاني: منهجية اقتصاد المياه في الجزائر

يتمّ استخدام مصطلح اقتصاد المياه في الدول المتقدمة من أجل ترشيد استخدام المياه في جميع المجالات، وهو خطوة تسبق الأمن المائي وتليه الإستدامة المائية، وخلال هاته الجزئية سنتطرق للحديث عن رؤية الدولة الجزائرية المتعلقة باقتصاد المياه، باعتبار أن اقتصاد الماء مقترن بصفة دقيقة مع المحافظة على هذا المورد وعدم تبذيره سواء على مستوى العادات اليومية للانسان، أو على مستوى الصناعة والزراعة وغيرها من الأنشطة التي تتطلب استخدام كبير

[1] « Recyclage des eaux usées une alternative à la rareté de la ressource hydrique », entretien réalisé par SAMIRA BELABED avec la Directrice de l'Office National de l'Assainissement NOURA FRIOUI, journal l'HORIZONS de 12 aout 2023, p08.

للمياه، فإن مفهوم اقتصاد المياه بسيط لكنه مستنبط من العقلانية الاقتصادية التي تقتضي على تحقيق منفعة من مورد معين بأقل التكاليف[1]، وبإسقاط هذا المفهوم على مورد المياه فإننا نرى أن ندرة المياه لا تمنع من تحقيق منفعة استغلاله وإنما يمكن استغلاله وتحقيق المنفعة منه في حالة ترشيد استهلاكه، يتوقف هذا المبدأ على الالتزام بتطبيق كل التدابير التي تحد من تبذير هذا المورد، وفي هذا الصدد قامت مؤسسة الجزائرية للمياه بإطلاق برنامج وطني سمي ب (اقتصاد مياه 2021)، سعت من خلاله المؤسسة إلى تقليل تسربات المياه وذلك من خلال:

- صيانة قنوات التوزيع، وذلك بإصلاح الأعطاب الموجودة بأنابيب توزيع المياه؛
- مكافحة سرقة المياه عن طريق الربط غير الشرعي بشبكة المياه وذلك بتكثيف الرقابة على عدادات المياه؛
- التحسيس بضرورة المحافظة على المياه والتشديد على المواطنين بحسن استغلال هذا المورد النادر؛
- تسعير المياه الذي يحد نوعا ما من استهلاك المياه باعتبار أن المواطن سيدفع مبلغ مالي مقابل استغلاله للمياه الأمر الذي سيجعله يقتصد تلقائيا في استغلال المياه من أجل أن يقتصد في الفاتورة التي هو ملزم بتسديدها؛
- السعي نحو تطوير مصادر الحصول على المياه لاشباع حاجيات المواطن.

عموما اقتصاد المياه في الجزائر مرتبط بالاستغلال الأمثل لهذا المورد من طرف المواطنين وكل الجهات التي تستهلك المياه على غرار القطاع الصناعي والزراعي وكذا الطاقوي، إذ نقصد بالاستغلال الأمثل لهذا المورد؛ كل السلوكيات المرتبطة بالاستهلاك العقلاني للمياه من أجل اشباع الحاجة لهذا المورد دون تبذيره.

مما سبق يتبين أن المورد المائي مهم جدا في كل مجالات الحياة، فالشعوب الغنية حاليا هي الشعوب التي تحتوي على مكنونات وفيرة من المياه، وكذلك الشعوب التي نجحت في تسيير الموارد المائية هي الشعوب التي تراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في العملية التسييرية، لكن ما لاحظناه في تسيير قطاع الموارد المائية في الجزائر أنه غير مستقر بسبب التغيرات التي تطرأ على السياسة التسييرية في فترات قصيرة، إذن فتعاقب السياسات التسييرية تؤثر بشكل كبير على إنجاز المشاريع المسطرة وبالتالي هذا الأمر ليس في صالح قطاع المياه الذي يعاني من مشكل

[1] بوحسون إيمان، " رمزية الماء وطرق ترشيده واستعماله وعلاقته بالثقافة الدينية والاقتصادية في الجزائر من خلال المقاربتين: الأنثروبولوجية والاقتصادية "، مجلة انثروبولوجية الأديان، المجلد 16، العدد02، 2020/06/15، ص622

الندرة في المورد المائي، خصوصا في خضم التزايد الديمغرافي وفي ظل التغير المناخي في الجزائر، هذا الأخير الذي يتجه شيئا فشيئا نحو الجفاف، وبالتالي يجب تكثيف الجهود من أجل استدراك الأمور حتى لا تتفاقم مشكلة ندرة المياه.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل استنتجنا أن من أساسيات القطاع العام في الجزائر أنه قطاع ينشط تحت سلطة الدولة، مهمته تسيير ثروات البلاد فيم يخدم مصالح المجتمع والدولة ويجعلها رائدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال السياسات التسييرية التي تعتمدها الدولة في تسيير المؤسسات التابعة لها، سواء المؤسسات العمومية الاقتصادية أو العمومية الإدارية، ويتميز القطاع العام بمرونة التسيير لأنه يعتمد على مصادر مختلفة للتمويل، كما يرتبط نجاحه بالوصول إلى موازنة الميزانية العامة بين إيرادات ونفقات، ويسعى إلى تنويع الإيرادات وتعويض الإيرادات النفطية بإيرادات استثمارية أخرى لتفادي التأثير السلبي لتقلبات سعر المحروقات في السوق.

ممّا سبق أيضا تعرفنا على السياسة الطاقوية التي تنتهجها الجزائر مؤخرا والتي تصبو إلى التحول نحو الطاقات المتجددة، حيث سعت الجزائر جاهدة لاستغلال وانتاج الطاقة المتجددة خصوصا بعد دراسات عديدة مفادها أن الجزائر تتوفر على كميات هائلة من الموارد غير الناضبة موزعة على كافة أنحاء الوطن وتمثلت حوصلة تلك الجهود في تطبيق برنامج 2011-2030 للطاقات المتجددة؛ حيث تسعى المؤسسات المكلفة بهذا المجال إلى البحث والتطوير ومحاولة تعميم استهلاك الطاقة المتجددة، كما تسعى السلطات إلى توفير كامل التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال مع توفير التمويل اللازم لتحفيز الإنتقال من الطاقات الأحفورية الناضبة إلى الطاقات المتجددة، أما عن السياسة التي تعتمدها الجزائر في إطار تسيير الموارد المائية فقد ركزت على تحسين آداء مؤسسات المياه سواءًا من ناحية تسيير المورد المائي أو من ناحية تسيير مياه الصرف الصحي، حيث تنشط هاته المؤسسات تحت إشراف الوزارة من أجل تطبيق مبادئ اقتصاد الماء من الناحية الاستهلاكية كما تسعى إلى وقاية المياه من الأمراض والأوبئة تفاديا لأي ضرر يصيب المواطنين جراء ذلك، وأيضا تسهر على إيصال هذا المورد الحيوي إلى المواطنين من خلال تطوير وزيادة شبكات التوزيع وصيانتها، وتعمل على حماية البيئة من التلوث المائي من خلال التكفل بكل ما يتعلق بالصرف الصحي من صيانة القنوات إلى تصفية المياه ومعالجتها.

الفصل الثاني:

سياسة تسيير القطاع الوقفي

بالجزائر

تمهيد:

إنّ من شعائر الإسلام أن يساعد الأغنياء من هم فقراء ومحتاجين، وتتجسد مظاهر المساعدة في الصدقات بأنواعها، والتي حث عليها الله في كتابه المجيد، والرسول ﷺ في أحاديثه الشريفة، ويعتبر الوقف نوعا من أنواع الصدقة الجارية التي لا تنقطع عن إكساب صاحبها الحسنات حتى بعد وفاته، فكلما كانت الصدقة مستمرة كلما كانت أثوب، كما أن استمرار الصدقة يعني استمرار المنفعة بالنسبة للفئة المستفيدة على مرّ العصور، وهذا الأمر يتعلق بالعين الموقوفة التي يجب أن تتوفر فيها شروطٌ لنقول أن هذا وقف وتلك صدقة، ويختلف الوقف من نوع إلى آخر على حسب العين الموقوفة، فيوجد من الأوقاف ما يمكن استغلاله فقط وهناك ما يمكن استثماره وتطويره لزيادة المنفعة منه.

يهتم الوقف كذلك من الناحية الاقتصادية بتحقيق مبدأ تداول الأموال فيم بين الناس كي لا يبقى حكرا فقط على الأغنياء كما ذكر في الكتاب الجليل قوله تعالى: "**مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (7)**" [الحشر07]، حيث يتميز الوقف بتحقيق التكافل الاجتماعي والاكتفاء للأمة مع ضمان استمرار ذلك للأجيال القادمة، وبظهور مفهوم استثمار الوقف فإن هاته التنمية لم تعد حكرا فقط على الجانب الاجتماعي وإنما مست عدة جوانب ومجالات نظرا لانفتاح الوقف وخروجه عن إطار الصدقة الجارية والتكافل الاجتماعي ومساهمته في النمو الاقتصادي كذلك.

بناءا على ذلك سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى واقع القطاع الوقفي في الجزائر وكيفية تسييره، وكذا المراحل التي مر بها تسيير الأوقاف منذ الاستقلال، كما سنتحدث عن ماهية استثمار الوقف والأساليب المتبعة لهذا الغرض وكذا عن شروط استثمار الوقف وعن حوكمة الوقف في بالجزائر، إضافة إلى علاقة الاستثمار الوقفي بالمؤشرات الاقتصادية. لقد اعتمدنا خلال هذا الفصل على الخطة البحثية التالية:

- **المبحث الأول: إدارة قطاع الأوقاف في الجزائر**
- **المبحث الثاني: آفاق استثمار الوقف**
- **المبحث الثالث: علاقة استثمار الوقف بالتنمية الاقتصادية**

المبحث الأول: إدارة قطاع الأوقاف في الجزائر

إنّ الاقتصاد الإسلامي يعتمد اعتمادا كليا على تحسين مصادر الدخل مع مراعاة القواعد الإسلامية التي تحمي الاقتصاد من الأزمات المتعارف عليها كالتضخم والكساد وارتفاع الأسعار وعدم توفر مصادر التمويل وغيرها من العراقيل التي تواجه الدول، كما يؤكد على ضرورة أن تكون مصادر الأموال التي يتم تشغيلها حلالا ليس فيها لبس، ويحتوي الاقتصاد الإسلامي على مؤسساته القائمة منذ ظهور الإسلام، كمؤسسات الزكاة ومؤسسات الوقف وغيرها من المؤسسات الإسلامية.

إذن باعتبار الوقف مؤسسة إسلامية، فإن القطاع الوقفي قائم على مجموعة مؤسسات يتم تسييرها وفقا للمبادئ الإسلامية، ولذلك سنقوم من خلال هاته الجزئية بالتعرف على ماهية الوقف كمؤسسة إسلامية وكيفية تسييرها، للوصول في الأخير إلى تحديد مدى أهمية هذا القطاع في الجزائر ومدى فعاليته.

المطلب الأول: ماهية الوقف وأساسياته

سنتطرق فيما يلي لتعريف الوقف من الناحية اللغوية لتبيين دلالته في اللغة العربية، ثمّ نتعرض إلى تعريفه الاصطلاحي والإجرائي للوقوف على مفهوم الاقتصادي والتسييري ومختلف المفاهيم العلمية المرتبطة به؛

– **الوقف لغة:** يقصد بلفظة 'الوقف' حبس الشيء عن أداء وظيفة ما، أي تعطيله أو تثبيطه عن تحقيق مراد ما. وتشير كثير من المعاجم إلى كونه يعتبر من الصدقات التي شبهت بالصدقة الجارية، ذلك لأنه يقف على شرط استمرار جزائه حتى بعد وفاة صاحبه، ويفسر مصطلح الوقف بفتح الواو وسكون القاف بأنه تجميد الشيء وتحبيسه، وجمعه أوقاف أو وقوف أي حبوس[1]، إذن الوقف لغة عبارة عن حبس الشيء ومنعه من الحركة والإنتقال من موضع معين إلى موضع آخر.

– **الوقف اصطلاحا:** يمكننا تحديد مفهوم الوقف من الناحية الاصطلاحية من خلال آراء الفقهاء حوله، حيث يعرف بأنه تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة بدليل قول النبي ﷺ لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه عندما استشار النبيَّ ﷺ بخصوص تصرفه في أرض يمتلكها بخيبر فرد عليه النبي ﷺ قائلا : "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"[2] وكان مقصد الرسول ﷺ أن يوقف عمر ابن الخطاب رضي الله عنه تلك الأرض بغرض التصدق بها في سبيل الله،

[1] ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، جزء 03 ، بيروت، دار صادر، 1990 ،359 -360

[2] معجم مصطلحات العلوم الشرعية، الطبعة الثانية 1439ه، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية KACST، ص 1789-1790

ويعرّف الوقف كذلك على أنه :"حبس العين عن ملك الواقف والتصـــدق بالمنفعة ومعناها حبس العين إلى ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى على وجه تعود منفعته على العباد"[1]، عند التمعّن في شرح مصطلح الوقف نجد أن المقصـود به هو توقف صـاحب الأصـل عن امتلاك هذا الأخير وحبس ملكيته في سـبيل الله تعالى ونقل الانتفاع به لصالح العباد في مكان معين وعلى مرّ الزمان، مع استفادة صاحب الوقف بجزاء تلك الصدقة من الحسـنات بقدر ما اسـتفاد عباد الله من ذلك الوقف على مرّ السـنين، أي أن ثواب ذلك الوقف يسـتمر حتى بعد وفاة صاحبه مادام عباد الله يستفيدون من ذلك الوقف.

كما أنه قد ورد عن الصــحابة رضــي الله عنهم أنهم أوقفوا من أملاكهم في سـبيل الله، مثلما جاء عن الإمام أحمد رحمه الله في رواية حنبل أن الصحابة قد أوقفوا ممتلكاتهم بالمدينة وهي ظاهرة، وأنّ من ردَّ الوقف فإنما ردَّ السنة[2]، ما يثبت أن الوقف سـنة أكدها رسـول الله والصـحابة من بعده وأنه من شـعائر الإسـلام التي يتقرب بها العبد من ربِّه، ويجب على المسلمين الذين يتبعون سنة الرسول التقيد بها وإحياؤها لما فيها من فوائد عديدة للأمة أجمع.

ومع تطور العلم وظهور مصـطلح الاقتصـاد الإسـلامي ومنافذ التمويل الإسـلامي؛ تطور مفهوم الوقف كشـعيرة من شـعائر الإسـلام إلى وسـيلة من وسـائل التمويل الإسـلامي لما يتوفر عليه من الثروات التي يمكن اسـتغلالها في زيادة منافع الأمة، وعليه فقد ظهرت تعاريف مختلفة للوقف لا تعالج مضــمونه الشــرعي فقط وإنما تركز على مضــمونه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتحدد مميزاته كتقنية تمويل إسلامي.

الفرع الأول: المضمون الاقتصادي للوقف

لقد تشــكل الاقتصــاد الإســلامي على مجموعة من الأســس الاقتصــادية المؤطرة وفقا لمعايير الشــريعة الإسلامية، ويعتبر قائما كذلك على مجموعة من المؤسسات الإسلامية كمؤسسة الزكاة والمؤسسة الوقفية وغيرها من المؤسسات الإسلامية الأخرى، وعليه يعتبر الوقف كمؤسسة من المؤسسات الإسلامية التي تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي لما تحتويه هاته المؤسسة من وفورات مالية، والتي بدورها يمكن استغلالها حسب طبيعتها لضمان استمرارها مدة أطول.

[1] محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، دار الكتاب العلمية، الطبعة الأولى 1424ه، بيروت، ص 239.
[2] الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، شرح مختصر الخرقي، تحقيق عبد الله التركي، الرياض مؤسسة الرسالة، 1992،280

وعليه فإن المفهوم الاقتصادي للوقف مرتبط بتوسيع نطاقه وضمان عدم اندثاره باتباع تقنيات استثمارية لتوليد دخل مستمر يفعّل الدورة الاقتصادية ويحقق النمو الاقتصادي، وذلك بتوسيع مدى الانتفاع منه كعين وقفية قد أوقفت بغرض الاستهلاك المباشر؛ إلى عين وقفية تنتج المنافع والإيرادات[1]، ويكون الهدف من ذلك تحقق وفورات مالية تمكن نظار الوقف من نفع الموقوف عليهم، والمحافظة على العين الوقفية وعمارتها وكذا استغلال الفائض من تلك الأموال في أوجه الخير والبر الأخرى، فيتحول بذلك الوقف إلى مؤسسة قائمة بحد ذاتها أين تتحول العين الوقفية إلى رأسمال يجب أن يستثمر لتستمر هاته المؤسسة في الوجود والعطاء على مرِّ السنين وتنتقل من جيل لآخر محققةً بذلك مبدأ التنمية المستدامة.

أما عن كون الوقف وسيلة تمويلية فإننا يمكن أن نقول عن كل أنواع الوقف أنها وسيلة تمويلية إذا ما تم استثمارها، لأن تشغيل هاته الأعيان الوقفية مهما كان نوعها سيولد قيمة مالية يمكن من خلالها تمويل أعمال خيرية آخرى، ونأخذ على سبيل المثال استثمار أراضي وقفية كتأجيرها مثلا من أجل توليد قيمة مالية من خلال هذا التأجير واستغلالها في الإنفاق على الموقوف عليهم، أو في تمويل حملات خيرية آخرى، إذن آخراج الوقف من حالته الجامدة التي كان عليها سابقا إلى المشاركة في النطاق الإنتاجي وتوليد القيمة المضافة والمساهمة في النمو الاقتصادي، حاله حال المؤسسات الاقتصادية الأخرى، مما يؤصِّل القيمة الحقيقية للوقف ويبرز قيمة الصدقة الجارية التي تحدث عنها الرسول ﷺ، ويعزز دور استمرار الوقف في تحقيق استدامة الأجر الوقفي.

الفرع الثاني: المضمون الاجتماعي والثقافي للوقف

لطالما تميز الإسلام بأوجه التضامن الاجتماعي وأوجه الخير والبر، كانت تظهر في شتى صيغ الإيثار والتقرب لله من خلال مساعدة الغير وتوظيف الأموال في العمل لنيل الثواب في الآخرة قبل الدنيا، ومن بين صيغ التكافل الاجتماعي التي ورثناها في ديننا الحنيف، نجد الوقف كمصدر للتكافل الاجتماعي، حيث يعمل الوقف على التكفل المستمر بالموقوف عليهم كما نص الشرع، ويحافظ على الصدقة الجارية كأمانة تُحمل من جيل لآخر من أجل التقرب من الله وكسب الحسنات أولاً، ومن جهة آخرى من أجل المساهمة في الحد من ظاهرة الفقر، ومن مظاهر الوقف الشائعة منذ زمنٍ والتي أثرت فعليا في ابراز دور الوقف في تحقيق التكافل نجد[2]: تسبيل البيوت

[1] قيمتي عفاف وبوفاتح فريحة، "الدور الاقتصادي للأوقاف في الجزائر وطرق استثمارها"، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، العدد الثالث، أكتوبر 2016، مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة الأغواط، ص 218

[2] مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، الطبعة الأولى، 1999/1420، المكتب الاسلامي، دار الوراق للنشر، ص 199-201 .

لعابري السبيل؛ تسبيل المياه ووقف الآبار للقضاء على العطش؛ وقف الأراضي الزراعية وتسبيل المحاصيل، كما كانوا يوقفون المآوي للفقراء الذين لم يجدوا مأوى يأويهم، ومن الأوقاف التي لفتت انتباهي أن كانوا يوقفون ثغورا لمواجهة أي غزو أجنبي على البلاد كان في تلك الثغور أسلحة ومؤن للمرابطين والمجاهدين في سبيل الله، ومازالت الأوقاف إلى يومنا هذا تمثل وجها من أوجه التكافل الاجتماعي في الأمة الإسلامية.

أما من الناحية الثقافية فقد كان للوقف دور هام في نشر الثقافة الإسلامية والدين الإسلامي من خلال وقف المساجد ودور العلم لطالبي العلم، ووقف المكتبات التي تحمل من المناهل العلمية ما ينفع الأمة، مما ساهم في القضاء على الجهل وتحقيق التقدم الفكري وبناء الحضارة الإسلامية[1]، ومن أبرز ما قدمه الوقف من إنجازات في هذا المجال هو الكمّ الهائل من المساجد التي شيدت على مرّ العصور ومازالت إلى يومنا هذا تبنى ليذكر فيها اسم الله ويعلو فيها شأن الإسلام، وتدرّس فيها قيم الإسلام لكي لا تندثر، ومن أبرز المساجد التي لعب الوقف في تشييدها دورا كبيرا؛ المسجد الأموي وجامع الأزهر.

ولا يمكننا الحديث فقط عن مساهمة الوقف في تغذية العقل البشري من خلال توفير دور العلم دون أن نتحدث عن إهتمام الوقف بنشأة المجتمع في محيط صحي، حيث إهتم الوقف بصحة الإنسان من خلال إنشاء مراكز للعناية الصحية (مارستانات)، حيث كانت هاته المراكز تقدم العلاج للمرضى من المسلمين أو من غير المسلمين بالمجّان، كما كانت تعد معاهد طبية أيضا تنقل لبَّ المهنة إلى الطلاب ليتخرج منها أطباء يتقنون مهنة الطب ويفيدون بها مجتمعهم، كما كان يحتوي كل مستشفى تقريبا على صناديق وقفية تتكفل بالإنفاق على الأدوية وأرزاق الأطباء، فالوقف الصحي كذلك يجسد مظهرا من مظاهر التكافل الاجتماعي.

يعد الوقف اذن مصدرا تمويليًّا مهمًّا من أجل تحقيق أسس العيش الكريم للمحتاجين، حيث يهتم بالجوانب المهمة لحياة كريمة للإنسان، حيث لاحظنا أن للوقف مكانة اجتماعية وثقافية مهمة فهو يساهم في ترقية المستوى الصحي للفرد من خلال إنشاء المارستانات والصيدليات وكذا ترقية العقل البشري من خلال إنشاء المساجد والتي لا تعتبر فقط دورًا للعبادة وإنما هي دورٌ للتعليم الأساسي؛ وأيضا من خلال إنشاء الجامعات والمعاهد الكبرى لتحسين المستوى التعليمي للأفراد وبناء مجتمع متحضر.

[1] مصطفى السباعي، المرجع السابق ص 208-209

الفرع الثالث: أركان الوقف

يعد الوقف حسب المشرّع الجزائري والفقه الإسلامي عقدا يجب أن يستوفي أركانه وشروطه لكي يتم إشهاره والعمل به، حيث يعرّف المشرّع الجزائري الوقف في المادة 213 من قانون الأسرة على أنه: " حبس المال عن التملك لأي شخص على وجه التأبيد والتصدق"؛ ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن هناك بعض العناصر قد تم ذكرها تحدد معنى الوقف بدقة، حيث كان المقصود من التعريف هو تجميد امتلاك مالٍ خاص ووضعه تحت تصرف شخص آخر أو فئة آخرى بشكل مؤبد بغرض التصدق، إذن بتحليلنا للمعنى نجد أن هناك ثلاث عناصر مهمة لاكتمال الوقف تتمثل في الشخص الذي سيوقف المال؛ المال الموقوف والجهة التي يتم إيقاف المال تحت تصرفها، وهناك شرط ضمني في المادة ويتمثل في نية الصدقة، ويمكن نعتبر هاته العناصر هي أركان الوقف.

أما من وجهة نظر الفقه الإسلامي فقد اختلفت آراء الفقهاء باختلاف مبادئهم، ولذلك فلن نخوض في آراء جميع العلماء وإنما سنحلل رأي الإمام مالك ابن أنس باعتبار أن المذهب المالكي يعد المذهب السنّي المقتدى به في الجزائر وفي أغلب الدول العربية، وعليه فإن تعريف الوقف حسب هذا المذهب يقتضي وقف العين عن التصرفات التمليكية مع بقائها على ملك الواقف والتبرع بريعها لأوجه البر[1]، وبالتالي فإن المذهب المالكي كذلك أقر وجود ثلاث عناصر مهمة في اكتمال الوقف حيث ذكر مالك العين؛ العين الموقوفة؛ وجهة البر التي يتم إيقاف العين لصالحها، إذن من خلال ما جاء في الفقه المالكي والمشرع الجزائري سنذهب لتعريف الأركان الثلاث التي استخلصناها من التعريفين السابقين، وسنضيف لها بعض الأركان التي لم تذكر في التعريف ولكن تم استخلاصها[2]:

- **الركن الأول (الواقف)**: إن أول أركان الوقف هو مالك العين؛ وهو الشخص الذي يريد التبرع بملكيته الخاصة لشيء معين إلى شخص أو فئة معينة من الأشخاص بغرض نيل الحسنات والتقرب إلى الله، والتصدق بنية الوقف يعتبر صدقة جارية تستمر حسناتها حتى بعد موت صاحبها، ولذلك فإن هذا الشخص الذي يقوم بالتصدق الأبدي بملكية شيء معين يجب أن تتوفر فيه شروط مثل أن يكون عاقلا وبالغا ومالكا للعين التي يريد التبرع بها؛ باختصار شديد أن يكون الواقف مسؤولا على تصرفاته وأملاكه.

[1] محمد مصطفى الشلبي ، أحكام الوصايا والأوقاف،الطبعة الرابعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر،بيروت، السنة 1402/1982 ص 305

[2] سيوطي عبد المناس وإسماعيل عبد الله، "الوقف الإسلامي دراسة في الأركان وطرق التعامل معه" ،المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، المجلد 1، العدد1، السنة 2017، ص 9.

- **الركن الثاني (العين الموقوفة)**: ونقصد بالعين الموقوفة؛ الأصل الذي يمتلكه الواقف وينوي التبرع به بنية الوقف، وفي بعض الأحيان يسمى المال الموقوف أو الملك الموقوف وكلها تؤدي إلى نفس المعنى المتمثل في الشيء المادي الملموس الممتلك من طرف صاحبه والذي يعقد صاحبه نية إيقافه للغير، ويشترط في العين الموقوفة أن تكون فعليا ملكا لصاحبها لا لغيره وله الحق الكامل في التصرف فيها بالإثبات المادي.
- **الركن الثالث (الموقوف عليهم)**: وهو الشخص أو مجموعة الأشخاص التي يتم لصالحها وقف العين الموقوفة، أي هي الفئة التي تذكر في مدونة عقد الوقف أن يتم التبرع لها وأن تنتفع بهذا الوقف، ويشترط أن تكون هاته الفئة جهة بر معرفة غير منقطعة بغرض أن يستمر الوقف ولا ينقطع مثال ذلك أن يتم الوقف لفئة طالبي العلم أو اليتامى ... الخ، وهاته الفئة تستمر وتتجدد جيلا بعد جيل ويتجدد معها النفع والإحسان من ذلك الوقف.
- **الركن الرابع (ناظر الوقف)**: تعتبر النظارة على الوقف من أركان الوقف لأنها الطريقة التي يتم من خلالها المحافظة على العين الوقفية من التلف ومن خلالها كذلك يتم صيانة حقوق الموقوف عليهم، ويطلق على الشخص الذي يتولى المحافظة على العين الوقفية وعمارتها وكذا يشرف على حقوق المستفيدين منها؛ بناظر الوقف أو القيّم على الوقف، ويمكن للنظرة أن يتولاها الواقف أو يمكن كذلك أن يوكّلها لشخص آخر يشرف على الوقف بالنيابة.

ويمكننا إضافة صيغة الوقف كركن لأنها هي كذلك تعتبر الدليل على ثباته، ويجب مراعاة التأبيد في صيغة الوقف لكيلا يتمّ إبطاله، وأيضا لا يشترط في صيغة الوقف شرط يخل بركن من أركانه أو يخالف نصًّا شرعيا أو يتعارض مع مصالح المستفيدين منه[1]، كأن يحدد الوقف بفترة زمنية أو يتم وقف العين الموقوفة ويشترط عدم حمايتها مثلا، هنا سيبطل الوقف لأنه لا يتوفر على شرط الإستمرار، إذن لثبات الوقف يجب أن تتوفر كل أركانه وتكون صحيحة.

ممّا سبق تبين لنا أن الوقف عبارة عن عقد يجب أن تتوفر فيه شروط لكي يكون صحيحا، وأن للوقف مفاهيم ومضامين آخرى لها علاقة بالجانب الاقتصادي الإسلامي، إذ يعد وسيلة من وسائل التمويل الإسلامي وسنتحدث عن ذلك في الأجزاء القادمة من البحث، وكذلك لها علاقة بالجانب الثقافي والاجتماعي حيث يعد الوقف مظهرا من مظاهر التكافل الاجتماعي ويرسّخ ثقافة الصدقة الجارية.

[1] محمد رافع يونس محمد، "أركان الوقف وشروطه" ، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد11، العدد 40، السنة 2009، ص 151

المطلب الثاني: ماهية تسيير الأعيان الوقفية

إنّ مصطلح التسيير يقترن دائما بأساليب تنظيمية وإدارية تهدف إلى خلق نظام معين للعنصر الذي يتم تسييره، وباعتبار الأعيان الوقفية مادة خام موقوفة لصالح فئة معينة فإن تسييرها يخضع إلى هاته الأساليب مع تكييفها وطبيعة الوقف كمؤسسة خيرية، وسنتحدث عن أساليب تسيير الأوقاف بعدما نبين أنواع الوقف ونحدد طبيعتها، كما سنتطرق إلى مفهوم الوقف من المنظور المؤسساتي وفي الأخير سنتحدث عن النظارة الوقفية التي تدار وفقها العين الوقفية.

الفرع الأول: أنواع الأوقاف

يعتبر الوقف في الشريعة الإسلامية من الأعمال الخيرية التي يتقرب بها المسلم من ربه وينال الحسنات من نفعه للعباد بهاته الصدقة، لكن هاته الصدقة تختلف باختلاف أنواعها، وهناك من المعايير ما يحدد نوع الوقف وكيفية التصرف فيه[1] ، وتختلف هاته المعايير بحسب طبيعة الوقف أو على حسب أهلية الموقوف عليهم وكذا حسب المجال الذي ينتمي إليه هذا الوقف. فوفقا لطبيعة العين الموقوفة، تنقسم الأوقاف حسب أصلها العيني إلى الأقسام التالية:

- **أوقاف العقارات:** ويقصد بها الأوقاف المرتبطة بالسكنات أو بالأراضي متعددة الاستخدامات وتتميز بأنها ثابتة لا يمكن نقلها، ويحتم استغلالها حسب الغرض الذي وضعت لأجله كالأراضي الفلاحية مثلا.
- **الأوقاف المنقولة:** وتتميز بأنها قابلة للانتقال من مكان إلى آخر، كالمعدات والأجهزة ويمكن ذكر كذلك في هذا الصدد أوقاف الحيوانات كالأحصنة والإبل مثلا.
- **الأوقاف النقدية:** وتتمثل في النقود بمعناها الحرفي سواء ذهب أو فضة أو عملة نقدية تم وقفها من أجل استغلالها لصالح الموقوف لأجلهم، ويمكن أن تكون في شكل سندات وأسهم، وعامة ما يتم استثمار الأوقاف النقدية للمحافظة على استمرارها وتوزيع الأرباح على مستحقيها بصفة مستدامة.

[1] دهيليس سمير وأعمر سعيد شعبان، " الوقف في الجزائر الواقع ومتطلبات تفعيل دوره التنموي"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 11، العدد 1، ص 214

- **الأوقاف الخدماتية**: وهي الأوقاف المرتبطة بتقديم مصالح وخدمات عمومية كتقديم العلاج للمرضى أو تقديم دروس تعليمية أو خدمات السقي، وكذا يمكن ربطها بالمنشآت كالمساجد ودور العلم والمستشفيات، كلها تقدم خدمات تتميز بأنها خدمات وقفية.
- **وقف حق الاستغلال**: أي استغلال أملاك معنوية بحق وقفي، كمثال عن ذلك وقف اسم تجاري مثلا لفئة معينة تقوم باستغلال ذلك الاسم التجاري في تنمية تجارتها، هنا يصبح الوقف مرتبطا بأمر معنوي يقدم منفعة لتلك الفئة الموقوف عليها.

أما حسب أهلية الموقوف عليهم فينقسم الوقف إلى الأنواع التالية:

- **الوقف الخيري**: ويتمثل في حبس الأصل الوقفي لوجه من وجوه البر والخير، فئة من الناس تحمل صفة معينة كصفة اليتم أو صفة مرض معين أو حتى عابري السبيل، وغيرها من الصفات التي لا تنقطع على مرّ السنين والغرض من ذلك هو استمرار القيمة النفعية للعين الموقوفة لهاته الفئة، وبالتالي فالوقف هنا يعتبر وقفا لوجه من أوجه الخير.
- **الوقف الأهلي**: ويقصد به حبس الأصل لأشخاص معينين قد يكونون من ذرية الواقف أو من غير ذريته، وهنا يتحول الوقف إلى وقف ذري غير مستمر لأنه ينتهي فور موت الموقوف عليهم كون هذا النوع من الوقف لا يورث إلاّ إذا ذكر توريثه في عقد الوقف الذي يتعهد به الواقف؛ بمعنى يتم وقف العين لفلان ولذريته من بعده هنا يستمر الوقف حتى آخر نسل لذلك الفلان، وعند انقطاع النسل تماما يصبح الوقف تابعا لمديرية الأوقاف ولها حق التصرف فيه.
- **الوقف المشترك**: يعتبر الوقف المشترك مزيجا بين الوقف الأهلي والوقف الخيري، حيث يوقف الواقف نصيبا من العين الموقوف لأهله، ونصيبا آخر لوجه من أوجه الخير والبر، ويحدد ذلك النصيب إما بالمدة الزمنية أو بنسبة معينة إذا كانت تلك العين قابلة للقسمة كقطعة أرضية مثلا. كما يطلق مصطلح الوقف المشترك على الأوقاف الحديثة التي تتم بتشارك عدد من الناس في وقف عين معينة سواء كانت أموالا أو قطعة أرض ذات ملكية مشتركة، ومن الأساليب الشائعة للوقف المشترك في عصرنا الحديث يمكننا ذكر الصكوك الوقفية أو الصناديق الوقفية كمثال حي عن الوقف المشترك.

وبحسب المجال الذي ينتمي إليه الوقف فنجد أن الأوقاف يمكن تصنيفها كالآتي[1]:

- **الوقف الصحي**: يعتبر الوقف الصحي من الأوقاف الشائعة منذ القدم لأنه ساهم بشكل كبير في علاج المرضى من الفقراء وكذا في معالجة الجرحى في الحروب، كما ساهم في تعليم مهنة الطب والتمريض، ومازال الوقف الصحي في تحسين البنية التحتية لقطاع الصحة في كثير من الدول في الوقت الحالي، ويتم بتهيئة المستشفيات لصالح فئة معينة من المجتمع، مثال ذلك مستشفيات مرضى القصور الكلوي أو مرضى السرطان.
- **الوقف التعليمي**: يتمثل في وقف دور العلم لطالبي العلم من كل الفئات، ويتم من خلاله حبس الأعيان الوقفية على منفعة الجوانب العلمية والتعليمية، ويشمل الوقف التعليمي وقف الكتب والمكتبات والمدارس والجامعات، والمساجد كذلك تحسب ضمن الأعيان الوقفية التعليمية لأنها تعتبر كذلك من دور العلم، وغيرها من الأصول التي تقدم منفعة تعليمية، وقد ساهم هذا النوع من الأوقاف ومازال يساهم في تحسين المستوى التعليمي للدول وفي القضاء على الجهل في الأغلبية منها.
- **الوقف الأمني**: يندرج هذا النوع من الوقف ضمن الأوقاف التي تشمل تسبيل الأعيان من أجل تحقيق الأمن والإستقرار في البلاد، ويتم بتحبيس الأموال الوقفية أو الأعيان الوقفية من أجل تشييد الثكنات واقتناء الأسلحة ورعاية الجنود، وقد كان لهذا الوقف دور كبير في حماية البلاد الإسلامية في عهد الفتوحات الإسلامية.
- **الوقف الاجتماعي**:يعتمد هذا النوع من التحبيس على تحسين المستوى المعيشي للمجتمع والقضاء على الفقر، وذلك من خلال وقف دور مخصصة لرعاية الأيتام مثلا، أو تحبيس الأموال لرعاية فئة معينة من المجتمع كالأرامل أو عابري السبيل، وغيرها من الأنشطة التي تؤثر إيجابا في رعاية وتحسين مستوى المجتمع.
- **الوقف الدعوي**: ويتمثل في وقف الأعيان المختصة في نشر الدين الإسلامي، وتضم في طياتها المساجد ودور العلم التي تختص في تعليم أصول الدين والفقه.
- **وقف تهيئة البنى التحتية**: يقصد به حبس الآبار والسدود مثلا من أجل تحسين البنية التحتية لبلد ما، أو حبس الأموال الوقفية لتهيئة الطرقات أو المنشآت العمومية التي تسهل حياة المواطنين.

[1] عبد المالك سعدان، "الوقف الإسلامي مفهومه وصوره الحضارية "، مجلة رسالة المسجد، المجلد22، العدد 01، 2024، ص34-36

مما سبق يتبين أن أنواع الأملاك الوقفية تحدد على حسب نوعية الملك الوقفي وكذا على أساس الجهة التي يتم إيقاف الوقف لصالحها (الموقوف عليهم)، كما يمكن تصنيفه كذلك حسب المجال الذي يحقق فيه الوقف قيمة مضافة.

الفرع الثاني: مفهوم الوقف كمؤسسة إسلامية

إن المؤسسة بمفهومها العام تقوم على هيكل تنظيمي لكي يتسنى لمديريها الإشراف على مجموعة الوظائف المنوطة بالإدارة والمتمثلة في التخطيط والتنظيم والإنتاج والرقابة، وبمنظور المؤسسات الإسلامية فإنه يتم إسقاط كل ما يتعلق بالمؤسسة العادية من وظائف التسيير على المؤسسات الإسلامية مع مراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في الإدارة من أجل تحقيق الهدف الذي وضعت من أجله ركائز هاته المؤسسات، وباعتبار أن الوقف مؤسسة إسلامية تصنف في مجال الصدقات الجارية، فيمكن اعتباره كمؤسسة مالية إسلامية تسير أغلفة مالية وأعيان وأصول وقفية قادرة على إنشاء قيمة مالية باتباع أساليب وتقنيات تسييرية غير مخالفة للشريعة الإسلامية ولا للقانون[1]، بمعنى أن هذه المؤسسة تتوفر على الشروط والخصائص التي تتحلى بها المؤسسات الإسلامية[2] كعدم الخوض فيم حرم الله من ربا وتجارة محرمات...؛ عدم الاستثمار في المجالات التي تحرمها الشريعة الإسلامية، وغيرها من الخصائص التي تميز المالية الإسلامية.

تعرف كذلك المؤسسة الوقفية بأنها هيئة تدير الأعيان الوقفية وفقا لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وحسب ما نص عليه عقد الواقف من شروط بهدف خلق قيمة مضافة لتلك العين الموقوفة وتقديم النفع للموقوف عليهم وكذا المساهمة في تطوير الجانب الاجتماعي والاقتصادي للبلد[3].

إذن المؤسسة الوقفية هي عبارة عن أعيان موقوفة لفئة معينة من المجتمع، تسيّر من أجل الحصول على عوائد تساهم في استمرار هاته المؤسسة والمحافظة عليها من الاندثار(عمارة الوقف)، وتعظيم الفائدة لصالح الموقوف عليهم (تأدية حقوق الموقوف عليهم على أكمل وجه)، ولينجح ناظر الوقف في تحقيق هاته الأهداف يتوجب عليه أن يتعامل بمنطق تسييري وكأنه يدير مؤسسة عادية يرتبط نجاحها بتحقيق أرباح في نهاية المطاف، وعليه فإن الوظائف التي

[1] عبد الوهاب بن حمادي، النظارة على الوقف في الجزائر، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، السنة 2023، ص 183

[2] « Qu'est-ce que la finance islamique ? », article dans le site web : www.economie.gouv.fr/cedef/finance-islamique le 29-03-2024 à 23 :41

[3] وراد رفيقة؛ "دور المؤسسة الوقفية في تحسين التنمية المحلية" ، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد الرابع، العدد الثاني،2018، ص 195

تحدثنا عنها مسبقا هي مفتاح نجاح ناظر الوقف في إدارة المؤسسة الوقفية، فهو بذلك مطالب بالتخطيط والتنظيم والإنتاج والمراقبة لإنجاح هاته المؤسسة مع مراعاة الإطار الإسلامي والشرعي في التسيير.

الفرع الثالث: النظارة الوقفية

لطالما اعتبر الوقف من مصادر الخير التي تتيح للفقراء فرصة العيش الكريم، كما اعتبر على مرّ العصور مصدرا لتمويل الفئات المعوزة من المجتمع، ومازال الوقف أداة تمويلية تساهم في التنمية الاقتصادية للدول، لكن العارض الذي يعتبر تحديا يعرقل الاستفادة من هاته الأداة هو أن الأملاك الوقفية تؤول للاندثار، ولذلك لابد من العناية بها والمحافظة عليها، وعليه حددت النظارة الوقفية كركن مهم في استمرار الوقف، ويقوم بهذه الوظيفة ناظر الوقف حيث يسير الوقف بشكل مباشر وسنقوم خلال هذا العنصر بتحديد مفهوم للنظارة على الوقف.

عند وقوع عقد الوقف من طرف الواقف يتم تعيين ناظر للوقف لكي يتولى حماية العين الوقفية وتوزيع الحقوق على الموقوف عليهم[1]، وعلى هذا الأساس يعرف ناظر الوقف على أنه الشخص الذي يتم تكليفه بإدارة شؤون الوقف من حيث عمارته أو حمايته وحتى إستثماره واستغلاله وصولا إلى تأدية حقوق الموقوف عليهم من عائدات الوقف.

إنطلاقا من مفهوم ناظر الوقف يمكننا استنباط تعريف للنظارة بشكل عام، ونعرفها على أنها إدارة شؤون الأعيان الوقفية كمؤسسة قائمة بحد ذاتها تنتج في الأخير حقوق الموقوف عليهم، ويعرّف القانون الجزائري الإدارة الوقفية أو النظارة على الأوقاف من خلال المادة 07 من المرسوم التنفيذي 391/98 المؤرخ في 1998/12/01 على أنها التسيير المباشر للملك الوقفي من خلال صيانته، عمارته، المحافظة عليه، رعايته، استغلاله وحمايته[2].

إذن يمكن تحديد مفهوم النظارة بالاعتماد على التعريف القانوني السابق من خلال توضيح العناصر التالية:

- **صيانة وعمارة الملك الوقفي**: يقصد بصيانة العين الوقفية كل فعل يقوم به ناظر الوقف يكون مرتبطا بتحسين الحالة المادية للعين الوقفية، كتصليح عطب معين قد يصيب الملك الوقفي أو ترميم جزء منه للمحافظة عليه من التهدم والاندثار وبالتالي نقصان القيمة المادية له، وفي بعض الأحيان حفظ الملك الوقفي من الهلاك والخراب بإعادة بنائه عند اقتضاء الحاجة لذلك.

[1] عبد الوهاب بن حمادي، "النظارة على الوقف في الجزائر"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية- الجزائر-، المجلد 07، العدد 01،

[2] عبد الوهاب بن حمادي، "الإدارة المباشرة للوقف في التشريع الجزائري"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الثامن ، المجلد الثاني، ديسمبر 2017، ص 586

- **المحافظة عليه ورعايته:** تتم المحافظة على الملك الوقفي من خلال الوقوف على تعظيم القيمة التي وجد لأجلها ورعاية الحقوق التي تصرف لصالح الموقوف عليهم، والإشراف على تأديتها لأصحابها كما نص عليها عقد الوقف، وتسيير عائدات الملك الوقفي بتخصيص جزء من ذلك الريع لعمارة الوقف وجزء منه لدفع المستحقات المالية المثبتة على ذمة هذا الوقف وجزء يخصص لتأدية حقوق الموقوف عليهم.
- **استغلاله وحمايته:** يقصد باستغلال الوقف ابتكار طرق تسييرية تعظم ريع الوقف، وفي نفس الوقت لا تمس بالعين الوقفية، واستغلال الوقف بطريقة إيجابية تعود بالنفع على ذوي الحقوق وتزيد من الريع الوقفي من أجل زيادة تحصيل الأموال وتوفيرها لعمارة الوقف، أما عن الحماية فيقصد بها حماية الوقف من السرقة أو من العبث بالأوراق الثبوتية للوقف، والسهر على السير القانوني للملك الوقفي بعيدا عن الإختلاس وتزوير وثائقه وإلحاق الضرر بالموقوف عليهم والمساس بحقوقهم.

كل هاته العناصر تمثل الوظائف التسييرية للملك الوقفي، وتمثل كذلك وظيفة ناظر الوقف الذي يسهر على التسيير المباشر للوقف، والسهر على حقوق الأفراد وكذا المحافظة على الملك الوقفي من الخراب والسرقة والتزوير ومحاولة زيادة ريع الوقف من خلال استثماره بالطرق القانونية والتي سنتطرق لها في الجزئيات اللاحقة.

وعليه فإننا بالاستناد إلى المادة 17 من المرسوم التنفيذي 98-381 قمنا بتحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في الناظر لكي يقوم بمهام النظارة على أكمل وجه، وارتأينا تلخيصها في النقاط التالية:

- ينبغي على ناظر الوقف أن يكون مسلما وتتوفر فيه كل أركان الإسلام كون الوقف نظام من أنظمة الشريعة الإسلامية والتي ينبغي أن تدار بالاعتماد على أسس شرعية، ويراعى فيها معرفة الناظر بكل هاته الأسس إضافة إلى أن الوقف متعلق بأوجه البر والإحسان التي تخص المسلمين دون سواهم[1]، وبالتالي يجب على من يدير حقوق المسلمين من الأوقاف أن يكون مسلما يخاف الله فيم يتولى.
- أن يكون جزائري الجنسية، وذلك لاعتبارات متعلقة بالسيادة الوطنية، فأي وقف تحدد رقعته في الجزائر يدار من طرف ناظر للوقف يحمل الجنسية الجزائرية.
- أن يكون بالغا، وهذا الشرط حدده المشرع الجزائري من خلال بلوغ سن الرشد، فينبغي على ناظر الوقف أن يكون بالغا لسن الرشد كي يتولى النظارة على الوقف.

[1] محمد كنازة، "الوقف العام في التشريع الجزائري"، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2006، ص 153

- أن يكون عاقلا سليم البدن والذهن، ذلك لأن النظارة تتعلق بأمور تسييرية وتحتاج جهدا بدنيا وعقليا من أجل حسن التصرف وتولي نظارة الملك الوقفي.
- أن تتوفر فيه الأمانة ومراعاة الضمير في تسيير الملك الوقفي وآداء حقوق الموقوف عليهم بكل عدل وأمانة.
- أن يكون ذو كفاءة لإدارة الملك الوقفي، بمعنى أن يكون متمكنا من كل الأساليب الإدارية، من تخطيط وتنظيم ورقابة لكي يكون بدراية تامة بكل شؤون العين الوقفية التي يتولى نظارتها.

إذن النظارة عبارة عن تولي تسيير شؤون الملك الوقفي من طرف ناظر الوقف الذي يتم تعيينه وفقا للشروط التي تم ذكرها سالفا، مع مراعاة الرقابة على نظار الوقف لكيلا يتم إهمال الأعيان الوقفية جراء سوء التسيير، وبالنظر إلى ماذكرناه عن تسيير المؤسسة الوقفية فإننا نستخلص أن النظارة الوقفية هي العنصر الذي يضم تلك الأساليب التي من خلالها يتم المحافظة على الوقف وعمارته وتطويره.

المطلب الثالث: مراحل إدارة الأوقاف في الجزائر

يعد الوقف في البلدان المسلمة كمؤسسة إسلامية لها دور كبير في تعزيز الجهود الإنمائية من أجل تحسين المستوى المعيشي للجتمعات، وعليه لطالما إنصب الإهتمام حول هذا المورد المتاح وكيفية تسييره لتحقيق منافع عديدة منه تعود بالإيجاب على المستوى الاجتماعي وعلى المستوى الاقتصادي لتلك البلدان.

تتمتع الجزائر كسائر الدول الإسلامية بمداخيل يذرها القطاع الوقفي تساهم في تنمية المؤسسات الإسلامية الأخرى التي تحتاج في تسييرها إلى أغلفة مالية كالمساجد والمدارس القرآنية، والتي من الممكن أيضا أن تسهم في تمويل مؤسسات القطاعات الأخرى كالمستشفيات والمدارس والجامعات وغيرها من المؤسسات التي يكون تمويلها من طرف الدولة.

لقد ارتبط الوقف في الجزائر بالعقيدة الإسلامية، فمنذ دخول الإسلام للجزائر على يد العثمانيين ظهرت معه الأوقاف والتي شهدت توسعا كبيرا خاصة وأن الشعب الجزائري في تلك الفترة كان شعبا يتمتع بالثروات والأراضي، كان الأفراد حينها يوقفون أملاكهم من أجل التقرب إلى الله وفعل الخير وتعظيم الصدقات[1]، وبالتالي الأوقاف في الجزائر ليست حديثة النشأة وإنما منذ العهد العثماني كانت هناك أعيان توقف لأوجه الخير والبر، كما كانت هناك

[1] BENSLIMANE ABDENNOUR, « Les sources des conflits sur la propriété privée en ALGERIE », revue droit et de science politique, v08, N° 02 2022, p693.

مؤسسات إسلامية مكلفة بإدارة الوقف في تلك الفترة أبرزها[1]: **إدارة سبل الخيرات؛ أوقاف الحرمين الشريفين؛ أوقاف النازحين من الأندلس؛ أوقاف الزوايا والأولياء والأشراف والمرابطين**، ولذلك عند دخول الإستعمار الفرنسي للجزائر قام بالإستيلاء على معظم هاته الأعيان الوقفية وتضليل المؤسسات سابقة الذكر؛ الأمر الذي ضيع جزءا كبيرا من ثروات الحضارة العثمانية الإسلامية في الجزائر، حيث تم آنذاك إتلاف الوثائق وسرقة الأعيان الوقفية وتحويلها إلى نطاق التبادل التجاري والعقاري من خلال إصدار القوانين والمراسيم لتسهيل امتلاكها من طرف الفرنسيين والمستوطنين[2]، وبذلك تمكن المستعمر الفرنسي من إعطاء الصلاحية لإدارته للإستيلاء على الأوقاف بالجزائر.

وسنقوم خلال هذا المطلب بدراسة المراحل التي مر بها القطاع الوقفي منذ الاستقلال وكيف تم ضبط مخلفات الإحتلال الفرنسي من الأوقاف، إلى الفترة الحالية ودراسة التطور الذي وصلت إليه الجزائر في إدارة هذا المورد الخيري، مع إحصاء الأوقاف الخيرية في الجزائر وكيف يتم تسييرها وماهي الهيئة المسؤولة عن تسييرها، كما سنتطرق لكيفية تأطير هذا القطاع من الناحية القانونية ومن الناحية الاقتصادية فيم يخص تسيير المداخيل التي تذرها الأوقاف.

الفرع الأول: المرحلة الأولى ما بعد الاستقلال مباشرة

عانت الجزائر في مرحلة الإستعمار من انتهاكات عديدة طالت الكثير من القطاعات التي كانت في وقت مضى تمثل مصادر لثروات عديدة، أبرزها القطاع الطاقوي والموارد المالية الطائلة التي كان يذرها، والتي نهبت منها فرنسا مالا يعد ولا يحصى، كذلك الأمر بالنسبة للقطاع الوقفي وللمؤسسات الدينية التي كانت تذر كميات معتبرة من أموال الصدقات، كون الجزائر كانت دولة مسلمة يحكمها العثمانيون وكانت غنية بموارد الصدقات المتنوعة من أراضي وأموال وغيرها من الممتلكات ذات القيمة، وعليه وجدت الجزائر هيكلها الإسلامي فارغا بعد فترة الإستعمار، فبعد الاستقلال مباشرة لم يكن هناك إطار يحكم المؤسسات الإسلامية ولاحتى وثائق تبرز ماتحتويه الجزائر من أعيان وقفية ومراكز إسلامية على عكس ما كانت عليه قبل الإستعمار، وبالتالي كان من الضروري إعادة هيكلة وتأطير هذا الجانب المهم من الدولة الجزائرية لإعادة بناء دولة جزائرية مستقلة من كل النواحي؛ سياسيا؛ اقتصاديا ودينيا...

[1] "وضعية الأوقاف في الجزائر"، الموقع الخاص بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، www.marw.dz
[2] "وضعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنسي"، الموقع الخاص بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، www.marw.dz

إذن ماكان أمام الجزائر آنذاك إلا إعادة تسيير الشأن الديني للبلاد واسترجاع ما يمكن استرجاعه من الثروات الإسلامية المندثرة، لذلك كان أول إجراء قامت به الحكومة في سنة 1963 هو إنشاء وزارة للأوقاف[1]؛ يقوم المسؤولين على هاته الوزارة بتسيير شؤون الأعيان الوقفية، وإعادة إحياء المؤسسات الدينية بالجزائر وتأطير الشأن الديني من أجل استرجاع الهوية الإسلامية للبلاد، هاته الوزارة كانت في البداية مسؤولة عن إعادة الأملاك الوقفية التي نهبها الإستعمار الفرنسي والتي أدمج البعض منها في إطار التبادل التجاري؛ ومنها ما قام بتأميمه أواخر فترة الإستعمار، والأهم من ذلك كان على رأس المهام المنوطة بهاته الوزارة استرجاع ما أمكن من الوثائق الوقفية لكي يتم المحافظة عليها وضمان استمرارها. كان من ضمن الخطوات التنظيمية التي أثرت كذلك في إعادة هيكلة هذا القطاع جملة المراسيم التي كانت توضع من فترة إلى أخرى لتعيد ضبط المنهج التسييري للشؤون الدينية، وسنذكر منها مايلي:

- المرسوم 64-283 المتضمن تنظيم الأملاك الوقفية العامة[2]، الذي تم من خلاله إقرار عدم خضوعها لحرية التصرف أو التبادل التجاري وكذا إقرار تبعيتها إلى العمل الخيري والاجتماعي، وتم كذلك تأطير الأوقاف العامة، فتطرق المرسوم في هذا الصدد إلى ضرورة تحويل الأوقاف الخاصة إلى أوقاف عامة فور انقضاء نسل الموقوف عليهم، مما يتطلب ضرورة الرقابة والمتابعة للأوقاف الخاصة كونها مسجلة ضمن قائمة الأوقاف في الوزارة، كذلك جاء ضمن المرسوم إلزامية تحويل الأوقاف الخاصة التي تمت عمارتها من أموال المساجد أو أموال الدولة، والأعيان الوقفية التي تم وقفها للمجهول أي لم تكتمل أركان عقد الوقف بتحديد فئة الموقوف عليهم، إلى أوقاف عامة خاضعة لتصرف ورقابة الوزارة مباشرة.

إضافة إلى ماسبق تم تحديد الدور الرقابي لهاته الوزارة على الأنشطة والمجالات التي تنشط فيها الأوقاف الخاصة، حيث تم إقرار سحب الأوقاف الخاصة وتحويلها إلى الصالح العام في حالة ما إذا تعارض استغلالها مع مبادئ الدين الإسلامي، وكذا حددت مساحة الرقابة على المداخيل التي تحققها الأوقاف، والتي وجهت بصفة الأولوية إلى عمارة الوقف والمحافظة عليه، وأعطى المرسوم صلاحية تغيير العين الوقفية المتهالكة بعين أخرى شرط أن تتوفر على نفس المواصفات وتؤدي نفس الغرض، وفي الأخير أعطى المرسوم الصلاحية للوزير بتفويض نظارة الوقف إلى شخص معين تحت تسمية ناظر الوقف.

[1] المرسوم رقم 63-80 من الجريدة الرسمية والمتضمن تنظيم وزارة الأوقاف.
[2] مقال بعنوان: "الأوقاف في الجزائر بعد الاستقلال"، من موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: https://marw.dz/index.php/

من خلال ما تم التطرق له في المرسوم سابق الذكر فإنه يتبين أن الوزارة كانت ملزمة آنذاك بتشديد الرقابة على الأملاك الوقفية، من أجل ضبط سلسلة الأوقاف التي كانت متواجدة بعد الاستعمار، مع استرجاع المسروق منها، وتأطير المداخيل التي كانت تحققها الأوقاف وتوجيهها نحو ترميم وعمارة الأوقاف العامة للمحافظة على الموروث الإسلامي من الاندثار وكذا المحافظة على الثروات الإسلامية ليستفيد منها جيل مابعد الاستقلال.

- المرسوم رقم 71-299 المؤرخ في 31 ديسمبر ،1971 والذي تضمن إلحاق الشؤون الدينية والأوقاف بالتعليم الأصلي[1]، وتم تسمية الوزارة المتكفلة بتسيير الشأن الديني بوزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية وتم من خلال هذا المرسوم تنظيم الإدارة المركزية للوزارة، وتم تخصيص مديرية فرعية للأوقاف اختصت في تسجيل الأوقافوتسييرها؛ مراقبة مدى احترام إطار القوانين المنصوص عليها في التشريع الجزائري؛ مراقبة حسابات المنظمات الدينية والإنجازات التي تستثمر فيها المداخيل المتعلقة بهاته المنظمات.

من خلال هاته الخطوة التي قامت بها الحكومة آنذاك تم خفض نسبة الإهتمام بالشؤون الدينية، لأن الإهتمام انصب حول المجال التعليمي، ولم يخصص للأوقاف سوى مديرية فرعية تتكفل بتسييره، على عكس ماكان في الوزارة التي سبقته، أين كانت هناك وزارة كاملة مخصصة للوقف وإدارة شؤون الوقف.

- المرسوم رقم 80-31 الصادر في 28 فيفري 1980 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية[2]، حيث تمت العودة مرة أخرى إلى تخصيص وزارة تهتم بالشأن الديني بالجزائر، وتهتم بالجانب الوقفي من حيث التسيير والرقابة، وكذا استغلال المداخيل الناتجة عن هذا القطاع الذي يحقق وفورات مالية.
- قانون 84-11 المتضمن قانون الأسرة، والذي ورد فيه فصل يحدد مفهوم الوقف من المادة 213 إلى المادة 220 أين تطرق المشرع الجزائري من خلال هاته المواد إلى تحديد مفهوم الوقف الذي عرضناه سابقا، مع تحديد شروط الوقف ووضع بعض الأمور التي يقع فيها لبس بالنسبة للواقف أو للموقوف عليهم، مثل ما ورد في المادة 219 عن التغييرات التي تطرأ على الحبس من عمارة أو غرس أو بناء فتعتبر تابعة للوقف، وبالتالي فإن هاته المواد عرضت تفصيلات أكثر عن الوقف لم يسبق لها ذكر في القوانين المتعلقة بالوقف.

من هنا نستخلص أن محاولة تأطير الوقف قانونيا وإداريا كان له دور مهم في تسيير الوقف، خصوصا أنه بعد الاستقلال كانت الشؤون الدينية ومن بينها الأوقاف خالية من أي تأطير يتم على أساسه اتخاذ القرارات أو

[1] المرسوم رقم 71-299 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971 والذي تضمن إلحاق الشؤون الدينية والأوقاف بالتعليم الأصلي
[2] المرسوم رقم 80-31 الصادر في 28 فيفري 1980 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية

التصرف في تلك الأملاك الموقوفة، لكن هذا التأطير لم يكن كافيا لحماية الوقف وكان من الضروري إدارة الأوقاف على أسس واضحة، وبطريقة تسمح بالمراقبة والتوجيه في هاته المؤسسة التي تسير تبرعات وقفية مالية ومادية، وعليه فكل الخطوات السابقة كانت تمهيدا للمراحل التسييرية التي تليها والتي سنتطرق لها لاحقا، لكن فيم يخص حوصلة الأملاك الوقفية في هاته المرحلة فلم يتسنى لنا الحصول على المعلومات المتعلقة بجردها.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية ضبط الأسس الوقفية من الناحية القانونية والتسييرية (1991–2000)

لم ينل القطاع الوقفي في المرحلة السابقة الكثير من الإهتمام، كون الدولة كانت تتعافى اقتصاديا بعد الفترة الاستعمارية بالاعتماد على قطاع المحروقات، باعتباره القطاع الذي كان متاحا من الناحية الاستثمارية، والذي كان من السهل تأطيره وتسييره لأن بنيته التحتية كانت مهيئة نوعا ما من طرف الاستعمار الفرنسي، وعليه لم يشمل التأطير القانوني والتسييري للوقف كل الجوانب في تلك المرحلة، لذلك خلال هاته المرحلة تم التركيز على توضيح مفهوم الوقف باعتباره مصدر مهم للأموال، وباعتبار أنه ثروة غير متناهية فقد وجهت الدولة الإهتمام نحوه لتطويره وزيادة مداخيله، فكان من الضروري آخراج الوقف من كونه عنصر ثانوي يشار إليه في عدة قوانين، إلى عنصر ذو أولوية من ناحية القوانين التي وضعتها الدولة خلال سنوات التسعينات، وكان قانون 91-10 خطوة بارزة في تحديد كيفية تسيير الأوقاف والاستفادة منها.

لقد حدد هذا القانون في فصوله ومواده الفرق بين الأوقاف العامة والأوقاف الخاصة، مشيرا بذلك إلى أن الوقف العام هو ما تم حبسه لفئة معينة من أوجه الخير فينتقل ريعه للمساهمة في سبل الخير لهاته الفئة، كوقف مكان معين لعابري السبيل مثلا، فلا يوجه إلى فئة أخرى ويبقى ذلك المكان وقفا لعابري السبيل فقط، أما ما تم حبسه لأشخاص معينين بأسمائهم فهذا يعتبر وقفا خاصا ولا يمكن التصرف فيه إلا بعد انقطاع الموقوف عليهم، كما تم من خلال هذا القانون ضبط أركان الوقف ؛حدود التصرف فيه؛ مبطلات الوقف؛ وكذا الإشارة إلى ناظر الوقف وكيف يتم تعيينه، وبهذا تم إبراز أهمية الأوقاف والتأكيد على ضرورة استقلاليتها إداريا وماليا بخضوعها لقانون خاص.

بقيت الأملاك الوقفية تفتقر إلى ضبط تسييري، فقد كانت حينها تسيّر مباشرة من طرف وزير الشؤون الدينية والأوقاف وفقا لأحكام القانون سالف الذكر، إلى أن صَدَر المرسوم 98/381 الذي حدّد أبعاد تسوية وضعية الأملاك الوقفية بالنسبة لتصنيفها، وحدّد الحالات التي ينتقل فيها الوقف من خاص إلى عام، كما تطرق المرسوم

إلى النظارة الوقفية من عمارة وصيانة وحماية للأعيان الوقفية؛ وكذا مهام ناظر الوقف وصلاحياته وشروط تعيينه، كما تم تحديد أسس وشروط إيجار الأملاك الوقفية باعتباره تقنية بسيطة يتم من خلالها استثمار الوقف وتحصيل مداخيل منه.

أما فيم يخص أجهزة التسيير، فقد تم تحديد هيكل تنظيمي هرمي يتولى الرقابة والتنظيم من أجل التسيير الجيد للأوقاف على كامل التراب الوطني، وبالتالي تم الإنتقال من مركزية الرقابة التي كانت تمارسها الوزارة مباشرة إلى تفويض مسؤولية الرقابة عبر أجهزة تمثلت في[1]:

- **لجنة الأوقاف بالوزارة:** تتشكل تحت وصاية الوزير المكلف بالشؤون الدينية والأوقاف؛ مهمتها إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها وفقا لما جاء به المشرع الجزائري من قوانين.
- **نظارة الشؤون الدينية في الولاية:** تقوم بتولي شؤون الأوقاف في إطار الولاية المتواجدة بها، حيث تقوم بجرد وتوثيق الأوقاف في ذلك الإطار المكاني ووفقا للتنظيم المسطر من قبل الوزارة.
- **وكيل الأوقاف:** يعمل كمراقب للأعيان الوقفية ومسؤول عن نظار الوقف على صعيد المقاطعة المتواجد فيها وتحت إشراف النظارة الوقفية للولاية.
- **ناظر الوقف:** يعتبر آخر عنصر في الهرم التنظيمي لإدارة الأوقاف، مهمته التسيير المباشر للعين الوقفية وتتم مراقبته من طرف الأجهزة التسييرية سابقة الذكر.

أما فيم يخص تسيير الأموال الوقفية، سواءا من ناحية الإيرادات التي تنتج عن الأوقاف، أو من ناحية النفقات التي تنفق في سبيل المحافظة على الأوقاف، فإن المكلف بها هي لجنة الأوقاف المتواجدة بالوزارة، وعليه فإن تسيير الأموال بقي متمركزا في الوزارة تحت تصرف هاته اللجنة، وفقا للتقارير التي تنتقل عبر الأجهزة التسييرية التي ذكرناها سابقا.

توجهت بعدها الحكومة على الأساس القانوني السابق، إلى إصدار قرار وزاري مشترك بين وزارتي المالية والشؤون الدينية والأوقاف مؤرخ في 1999 من أجل إنشاء صندوق مركزي للأوقاف، كان الهدف منه جمع الأموال الوقفية في هذا الصندوق على المستوى الوطني بغرض تحصيلها وصرفها في أوجه الخير، من هنا نستنتج أن الدولة قد

[1] المرسوم 98/381 الذي حدد أبعاد تسوية وضعية الأملاك الوقفية بالنسبة لتصنيفها.

أخضعت الأموال الوقفية إلى مركزية التسيير من أجل حمايتها من السرقة والضياع، وبالتالي قد تم من خلال هذا الصندوق ضبط تسيير الأموال الوقفية من ناحية جمع العوائد الوقفية ومن ناحية صرفها كذلك.

مما سبق نشير إلى أن مرحلة مابعد الاستقلال كانت تحصيلا فقط لبعض الأوقاف التي لم تنهب إبّان الإستعمار، لكن المرحلة التى قمنا بدراستها خلال هاته الجزئية، بينت أن الحكومة في تلك الفترة أولت إهتماما كبيرا للأوقاف من الناحية القانونية وكذا من ناحية التصرف في الأموال الوقفية، لأنه كما سبق وذكرنا أن هذا القطاع يذر وفورات مالية كثيرة، وبالتالي من الضروري مراقبتها والمحافظة عليها لكي لا تندثر ويتم سرقتها، كذلك يدل هذا الإهتمام الكبير بهذا القطاع على أن الأوقاف في تلك الفترة كانت في تزايد مستمر، خصوصا وأن تلك الفترة كانت تعرف بتزايد التيار الإسلامي، مما أدى بالمجتمع إلى التوجه نحو ممارسة العبادات المختلفة من بينها الصدقات بأنواعها، الأمر الذي دعى إلى ضرورة ضبط الأموال التي يتم جمعها من الأوقاف.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة تنمية الوقف واستثماره (2000 – إلى الوقت الحالي)

بعد ظهور عديد التشريعات والإجراءات لضبط القطاع الوقفي تسييريا وقانونيا، نجح القطاع في تحصيل الأموال النابعة من الأعمال الخيرية والتطوعات التي يقدّمها المواطنون، بل وتجاوز تسيير هاته الأموال من مرحلة تحصيلها إلى مرحلة التفكير في كيفية زيادتها واستثمارها، من أجل الإرتقاء بهذا القطاع نحو الأفضل، ولذلك كان من الضروري الاعتماد على بعض الطرق الاستثمارية الناجحة، من أجل ضمان تحسين مردودية ذلك القطاع، وعليه فقد قامت الحكومة الجزائرية خلال هاته المرحلة بعدة خطوات لإنجاح فكرة استثمار الأوقاف، لتحذو حذو الدول الإسلامية الأخرى التي اعتمدت على مداخيل الأوقاف في تطوير بلدانها.

فبعد مرحلة تحديد الأسس القانونية للوقف، والمجهودات التي بذلتها الوزارة المعنية بتسيير الأوقاف في الجزائر من أجل الإنتقال من التسيير العشوائي إلى التنظيم المحكم، والتخلص من هشاشة القطاع الوقفي وافتقاره للتأطير الجيد، انطلقت الوزارة نحو تسطير أهداف استراتيجية بغرض تطوير القطاع الوقفي فعملت منذ بداية هاته المرحلة وحتى الوقت الحالي على[1]:

[1] بالاعتماد على معلومات موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر: www.marw.dz

- **تطوير الأساليب التسييرية للقطاع**: فقد عملت الوزارة على توثيق الأملاك الوقفية إداريا، وضبط إجارة وعمارة الأوقاف من خلال العقود والتقارير المالية الدورية (تقارير ثلاثية سداسية وسنوية) من أجل تعزيز الرقابة على الأملاك الوقفية، وكان من بين القرارات المتخذة والمراسيم الموضوعة في هذا الصدد مايلي:

– قرار مؤرخ في 10 أبريل 2000 يتضمن سبل ضبط الإيرادات والنفقات المتعلقة بالأعيان الوقفية.

– المرسوم التنفيذي رقم 2000-336 المؤرخ في 26 أكتوبر 2000 يتعلق بالوثيقة التي تثبت الملك الوقفي وشروط وكيفية إصدارها وتسليمها.

– قرار مؤرخ في 26 ماي 2001 يحتوي على نموذج الشهادة الرسمية للملك الوقفي.

– قرار مؤرخ في 6 جوان 2001 يحدد فحوى سجل الأوقاف.

– قرار وزاري مؤرخ في 15 نوفمبر 2003 يتضمن شكل ومحتوى السجل العقاري الخاص بالأملاك الوقفية.

لقد اعتمدت الحكومة على الوثائق لتفادي الأخطاء التسييرية فيما يخص الأصول الوقفية، فنلاحظ أن مجموع القرارات التي تم وضعها تتعلق بإثباتات ملموسة للملك الوقفي تفاديا للتسيير العشوائي الذي كان يعاني منه القطاع في المراحل السابقة.

- **تعظيم قيمة الأعيان الوقفية من خلال إيجارها**: فيم يخص تأجير الأعيان الوقفية، فإن الوزارة عملت على إبرام عقود الإيجار وتحصيل أموال الإيجار واستغلالها في عمارة الأوقاف، وفي تأدية حقوق الموقوف عليهم، ويعتبر تأجير الأعيان الوقفية في الأساس من الأساليب المعتمدة منذ زمن بعيد في استثمار الأوقاف وتحصيل المداخيل المادية منها، وفي هذا المجال تم إتخاذ قرارات نلخصها فيم يلي:

– مرسوم تنفيذي رقم 14-70 المؤرخ في 10 فيفري 2014 يتضمن شروط تأجير الأراضي الوقفية الفلاحية

– قرار وزاري بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ووزارة المالية مؤرخ في 20 سبتمبر 2016 يحدد كيفية تحويل حق الامتياز والانتفاع الدائم إلى حق إيجار الأراضي الوقفية الفلاحية المسترجعة من الدولة.

- **جرد الأعيان الوقفية**: تمثلت في الجهود التي بذلتها الوزارة في البحث والتنقيب واسترجاع الأملاك الوقفية، وتسوية الوضعية القانونية للكثير منها، وكذا حصر الأملاك الوقفية على المستوى الوطني من خلال إنشاء بطاقة وطنية وسجلات للأوقاف –ذكرناها سابقا– ساهمت كثيرا في هذه العملية، كما تم الاعتماد كذلك على خبراء

عقاريين بالاشتراك مع وزارة المالية والبنك الإسلامي للتنمية، وكانت حصيلة هاته المجهودات حصيلة عامة للأوقاف تبين أن مجموع الأوقاف في الجزائر بنهاية سنة 2022 وصلت إلى14696 عين وقفية مقسمة على كامل ولايات الوطن كما هو مبين في **الجدول (09)**:

الجدول(09) : حصيلة توزيع الأوقاف على كامل التراب الوطني

الولاية	عدد الأعيان الوقفية	الولاية	عدد الأعيان الوقفية
أدرار	147	بشار	166
الشلف	251	البليدة	233
الأغواط	223	البويرة	308
أم البواقي	180	تمنراست	13
باتنة	578	تبسة	151
بجاية	732	تلمسان	1088
بسكرة	348	تيارت	290
تيزيوزو	560	برج بوعريريج	117
قسنطينة	356	بومرداس	183
المدية	264	الطارف	171
مستغانم	351	تندوف	17
المسيلة	263	تسمسيلت	59
معسكر	410	الوادي	317
ورقلة	145	خنشلة	114
وهران	512	سوق اهراس	171
البيض	205	تيبازة	95
إليزي	44	ميلة	248
عين الدفلة	179	غليزان	140
النعامة	203	الجزائر	2269

عين تموشنت	296	الجلفة	181
غرداية	196	جيجل	172
سطيف	850	سيدي بلعباس	231
سعيدة	110	عنابة	181
سكيكدة	224	قالمة	154

المصـــدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الموقع الرســـمي لوزارة الشـــؤون الدينية والإوقاف بالجزائر: www.marw.dz في 2024/06/21 على الساعة 23:00.

من خلال الجدول السـابق يتبين أن تمركز الأعيان الوقفية يتواجد بكثرة في الجزائر العاصـمة وتلمسـان؛ يكمن ذلك في الأوقاف التي تم استرجاعها من قبل الحكومة والتي في الأساس نهبت إبان الإستعمار، باعتبار أن المنطقتين كانتا رمزا للفتوحات الإسـلامية قديما وأقيمت عليها عدة أوقاف من بينها مدارس قرآنية ومسـاجد وغيرها من الأوقاف المتعارفة آنذاك، كذلك نلاحظ أن معظم ولايات الوطن تحتوي على أعيان وقفية مختلفة مما يشـــجع على إحياء اسـتثمارات وقفية في كل الولايات لتسـاهم في التطور الاقتصـادي للبلاد. كما يتبين من حصـيلة الأوقاف التي تم جردها، أن المجهودات المبذولة من طرف الوزارة هي في الأسـاس بغرض المحافظة على أملاك الدولة الجزائرية؛ الإرث الإسـلامي للبلاد؛ وكذا تاريخ الحضـارة الإسـلامية في الجزائر، مع مراعاة حقوق الموقوف عليهم وأجر المحسـنين من هذا الوقف.

- **تسوية الوضعية القانونية للأملاك الوقفية**: بعد حصر الأملاك الوقفية وجردها، كان من الضروري تقنينها بتسوية الوثائق والسندات المتعلقة بكل عين وقفية، وذلك ليتسنى فيم بعد التصرف فيها بكل أريحية من قبل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والأجهزة التابعة لها، وقد تم ذلك بالاشتراك مع وزارات معنية بذلك لتتم الأمور بكل شفافية وفي إطار قانوني.
- **الاستثمار الوقفي**: إن استثمار الأوقاف كان حصيلة المراحل السابقة التي مرت بها الأوقاف في الجزائر، فبعد أن تم تنظيم قطاع الأوقاف وضبط أسس مراقبته تبين بأنه قطاع غني ويحقق وفورات مالية بتمويل ذاتي، وعليه توجهت الوزارة نحو التخطيط لكيفية توظيف هاته الموارد المالية بحيث تساهم في النمو الاقتصادي للجزائر، وفي نفس الوقت يتم تنميتها والمحافظة على البنية المتينة للقطاع الوقفي التي مرت بالمراحل السابقة، لتصل إلى ماهي عليه حاليا، وعليه فقد قامت الحكومة في هذا الصدد بما يلي:

– مرسوم تنفيذي رقم 18-213 المؤرخ في 20 أوت 2018 يتضمن شروط وكيفية استغلال الأعيان الوقفية لإنجاز مشاريع استثمارية.

– مرسوم تنفيذي رقم 21-179 مؤرخ في 03 ماي 2021 يتضمن إنشاء الديوان الوطني للأوقاف والزكاة وتحديد قانونه الأساسي.

فيما يخص الديوان الوطني للأوقاف والزكاة فإنه مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، يتم تسييره تحت وصاية وزير الشؤون الدينية والأوقاف، ويمكن فتح فروع له في كامل ولايات الوطن إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، تمثلت مهامه في[1]:

أ. تقديم الخدمة العمومية المتعلقة بتوثيق الأوقاف وتحيين البطاقة الوقفية ورقمنتها: مما يساهم في تقريب المواطن من الأجهزة المختصة في تسيير الأوقاف.

ب. ممارسة النشاط التجاري في إطار الوقف: حيث وكلت للديوان الوطني للأوقاف والزكاة مهمة التصرف في الأعيان الوقفية، من أجل تحصيل مداخيل عن طريق الخدمات والأنشطة التجارية.

ج. تشجيع نشاط البحث العلمي: من خلال تنظيم مؤتمرات وأيام دراسية بالتنسيق مع الجامعات ودور العلم بهدف تطوير مجال الأوقاف والزكاة.

د. تشجيع الحركة الوقفية: من خلال التحسيس بفوائد الوقف والزكاة ونشر الوعي الإسلامي بإحياء شعائر الله وتقديسها، وكذا تحسيس المواطنين بأهمية التكافل والتضامن الاجتماعي، ودوره في تنمية الموارد الوقفية والزكاة ومساهمتها في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ممّا سبق نلاحظ أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف خلال السنوات الأخيرة، عملت على تحقيق مبدأ استمرارية مردودية الوقف على الرغم من الظروف التي مر بها سابقا، حيث بادرت أجهزة تسيير الأوقاف بالجزائر إلى استرجاع الثروة الوقفية وتوثيقها لكي لا تضيع مرة أخرى، وقامت بترميم ما أمكن من الأعيان الوقفية، وكذا خصصت صندوق خاص بالأوقاف لكي لا تضيع تبرعات الواقفين هباءا، بل تم اعتماد عدة طرق لاستثمارها من أجل مضاعفتها واستغلالها في أوجه الخير، وتتمثل حاليا استثمارات الوقف التي تمكنّا من تحصيلها في:

[1] لخذاري عبد القادر وحطاب عبد النور، دور الديوان الوطني للأوقاف في حماية وتسيير الأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 07، العدد 02، 2024، ص 129-131،

الجدول (10): بعض الاستثمارات الوقفية بالجزائر

المشروع	خصائصه
مشروع بناء مركز تجاري وثقافي بوهران	هو عبارة عن استثمار فوق أرض وقفية تم تمويله من طرف مستثمر خاص يشتمل مركز تجاري ومرش ومركز ثقافي إسلامي وموقف سيارات، تم اعتماده من خلال شراكة تعاونية بعقد توريد.
مشروع بناء 42 محل تجاري بتيارت	هو عبارة عن استغلال الجيوب العقارية المتواجدة في المحيط العمراني بولاية تيارت تم تجهيزها وتهيئتها بالاعتماد على صندوق الأوقاف لتمويل تلك العملية، من أجل تشغيل فئة الشباب.
مشاريع استثمارية بولاية الجزائر العاصمة	* مشروع مراكز تجارية على أراضي وقفية ممولة من طرف مستثمرين خواص بالاعتماد على صيغة الامتياز مقابل مبالغ مدروسة يتموقع في منطقة سيدي يحيى. * مشروع استثماري يشتمل على العديد من المرافق الاجتماعية والخدمية تمثلت في: مسجد؛ 150 مسكن؛ 170 محلا تجاريا؛ عيادة متعددة التخصصات؛ فندق؛ بنك؛ دار للأيتام؛ زيادة على المساحات الخضراء.
مشروع سيارات الأجرة (طاكسي وقف)	* عبارة عن مشروع تم تمويله من الصندوق المركزي للأوقاف، مضمونه إنشاء مؤسسة نقل بمجموعة سيارات ويتم توظيف سائقين بأجر معلوم للعمل بهاته المؤسسة، تدفع أجور السائقين من خلال مداخيل النقل أما الباقي فيحول إلى صندوق الوقف المركزي ليعاد استخدامه في مجالات أخرى.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والإوقاف بالجزائر: www.marw.dz في 2024/06/21 على الساعة 23:00

من خلال مجموعة الاستثمارات الموجودة في الجدول نلاحظ أن الإهتمام بتنمية موارد الوقف مقترن بالإهتمام بالتهيئة الاجتماعية للبلد وكذلك مرتبط بالتنمية الاقتصادية، حيث يساهم استثمار الأوقاف في زيادة تدفق الوفورات المالية، خصوصا عند استغلاله في مشاريع تجارية، فهي بحد ذاتها تخلق مناصب شغل، وتولد دخل نقدي يزيد من حجم الأموال في صندوق الوقف المركزي الأمر الذي يزيد من هاته المشاريع عند تراكم رؤوس الأموال، كما تساهم هاته المشاريع في سد حاجيات المجتمع وتنميته خصوصا في حالة ما إذا كانت هاته المشاريع ذات طابع اجتماعي وثقافي وديني، وعليه فإن الاستثمار الوقفي سيساهم مستقبلا بشكل كبير في التنمية المحلية للبلاد إذا استمر المسؤولون عن الوقف في إنشاء مشاريع بناءة للوطن.

مما سبق يتبين أن الوقف عبارة عن مؤسسة تتمتع بكل العناصر التسييرية المتواجدة في المؤسسات الاقتصادية، ذلك لكونها تحتوي على رؤوس أموال ووفورات مالية تستدعي التسيير المحكم من أجل المحافظة عليها واستمرارها،

وباعتبار أن الجزائر دولة إسلامية يمارس مواطنوها شعائر الله، فإنها جعلت للأوقاف نصيبا من الإهتمام سواءا من الناحية الدينية أو من الناحية الاقتصـــادية، ومثلما ذكرنا ســـابقا فإن الحكومة الجزائرية عملت جاهدة على تأطير الأوقاف من الناحية القانونية، ومن خلال دراســـتنا للمراحل التي مر بها الوقف فإننا لاحظنا أن القطاع الوقفي انتقل من مرحلة اللاشـــيء التي كان عليها بعد الاســـتقلال جراء ما ألحق به من ســـرقة ونهب واندثار، إلى مرحلة التسـيير المحكم للوقف لدرجة أنه تم خلال تلك المراحل اسـترجاع الأوقاف وتخصـيص أجهزة تسـيير تتولى توثيقها وإدخالها في نظام ذو مستوى عالٍ من الرقابة لحمايتها، كما وصل الإهتمام بحماية الأوقاف إلى تخصيص صندوق وقف مركزي مقره الوزارة مهمته جمع مداخيل الوقف وكذا التبرعات الوقفية لخفض مسـتوى ضـياع الأموال الوقفية وحفظ حقوق الموقوف عليهم، ليصـل القطاع في النهاية إلى مسـتوى المسـاهمة في النمو الاقتصـادي للجزائر من خلال استثماره في مشاريع تحسن المستوى المعيشي للمجتمع وتزيد من التدفقات المالية الوقفية التي يتم تحصيلها في الصـــندوق المركزي للأوقاف، الأمر الذي يقودنا نحو تنمية الموارد الوقفية بالاعتماد على العديد من الوســـائل والتي سنتحدث عنها في الجزئيات القادمة.

المبحث الثاني: آفاق استثمار الوقف

يعد مجال الاستثمار واسعا ويلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية للبلدان، كونه مرتبط بتسيير الأصول من أجل زيادة كميتها، إذن فالاســـتثمار هو اســـتخدام الموارد المالية والأصـــول الثابتة المتاحة في مشـــاريع مختلفة، وباتباع أســـاليب معينة من أجل زيادة هاته الأموال على المدى المتوســـط والطويل[1]، بمعنى أوضـح يتعلق الاسـتثمار بالتسيير الأمثل للموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

تتوجه العديد من الدول في العالم ومن بينها الجزائر إلى اســـتغلال ثرواتها المختلفة في الاســـتثمار، ليســـت فقط الثروات المالية وإنما مختلف الموارد التي تســـاهم في التنمية الاقتصـــادية، غالبا من أجل جني عوائد جراء توظيف هاته الموارد في مشاريع وفقا للأساليب الاستثمارية التي سنذكرها لاحقا، إضافة إلى الإطار المسموح به في مجال استثمار الأوقاف والأسس المتبعة في ذلك باعتباره قطاع خيري لا يحتمل نسبة المخاطرة التي تلازم أي نشاط استثماري.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

[1] Capital market authority; “investment” ; pdf document; https://cma.org.sa/en/Awareness/Publications/booklets/Booklet_1.pdf p03

يعتبر السّياق الاقتصادي الحديث، مصطلح الاستثمار بمثابة تثمير الموارد الاقتصادية مهما كان نوعها، ذلك من أجل خلق القيمة المضافة منها وتحقيق فوائد على المدى الطويل من هذا العنصر الذي تطبق عليه أساليب معينة لإنجاح عملية الاستثمار، لكن قبل الخوض في العناصر الأساسية للاستثمار سنقوم أولا بتعريف دقيق لهذا الأخير وتوضيح الهدف منه.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار لغة واصطلاحا

يعود مصدر كلمة استثمار في الأصل إلى كلمة ثمر؛ والذي يشير إلى الفاكهة أو المحصول الذي تنتجه الشجرة أو النبات، أما الفعل استثمر فهو يعني طلب الثمار أو السعي لتحقيق نتائج إيجابية أو عوائد مضاعفة من العنصر الذي تم استغلاله، تماما مثلما يتم استغلال البذور والتربة وكل العناصر التي تساعد في خلق الثمرة بعد مدة زمنية معينة[1]. وقد ذكر في معجم اللغة العربية أن الاستثمار هو عبارة عن تكوين رأسمال واستغلاله بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، بمعنى آخر الاستثمار يعبر عن تكثير وتنمية المال باتباع وسائل مشروعة، بغرض استغلال الموارد المتاحة في ضوء القواعد الاقتصادية والشرعية.

وبإسقاط هذا المفهوم على عنصر الثروة، يمكننا اعتبار أن الاستثمار هو عملية توظيف رأس المال في أصول أو مشاريع معينة بهدف تحقيق دخل مستمر أو زيادة في قيمة الأصل في أجل معين، فهو بذلك يشمل كل مورد مخصص وكل مجهود مبذول في سبيل الحصول على عائد إيجابي، ويقترن دائما بالموارد الناذرة كالأموال والوقت والمجهود البشري، ذلك لأنها عناصر تتطلب التثمير في ظل التطور الذي يشهده العالم، وعليه فالاستثمار لغة يعني تخصيص الموارد أو الجهود لتحقيق نتائج إيجابية أو تحصيل عوائد تعود بالفائدة على صاحب الاستثمار.

أما اصطلاحا فيلخص الاستثمار في عملية استخدام الأموال أو الموارد لتحقيق مكاسب مالية أو زيادة في القيمة، ويعتمد ذلك على الإدارة الفعالة للمخاطر والعوائد، وفهم الأهداف المالية وتحديدها عند وضع الإستراتيجية الاستثمارية[2]، إذن بالتركيز على المصطلح من الناحية الاقتصادية فإننا نجد أن تخصيص الموارد يشمل أصولا يمكن أن تتمثل في أسهم أو سندات؛ عقارات؛ مشاريع تجارية؛ وغيرها من الأصول التي يمكن أن تحقق عائدا، هذا العائد يمثل الهدف الرئيسي من الاستثمار ويمكن أن يكون هذا العائد منتظم مثل الأرباح والفوائد؛ أو يكون نسبيا

[1] موقع شرح المعاني باللغة العربية في 2024/06/29: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AB%D9%85%D8%B1-%D9%8A%D8%AB%D9%85%D8%B1-%D8%AB%D9%85%D9%88%D8%B1%D8%A7/?#google_vignette

[2] The definition of investment from web site: https://www.investopedia.com/terms/i/investment.asp

مثل سعر الأسهم والسندات، كما يمكن أن تكون العوائد قصيرة أو طويلة الأجل، وهذا راجع لنوع الاستثمار والإستراتيجية المتبعة في تحقيقه.

أما من ناحية التشريع فإن الاستثمار في الجزائر يلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية ويساهم في تحقيق وفورات مالية محلية وأجنبية، وعليه كان من الضروري تعزيز البيئة الاستثمارية وحمايتها بتأطير الاستثمار من الناحية القانونية، وقد تطرق المشرع الجزائري لمفهوم عنصر الاستثمار في الأمر 01-03 على أنه توظيف رؤوس الأموال في المشاريع والمؤسسات قصد الحصول على أرباح وفوائد مادية، لكن سبق صدور هذا الأمر وضع المرسوم 93-12 حيث مثلت فيه الخطوط العريضة للتأطير القانوني في ميدان الاستثمار وخاصة ترقية الاستثمارات المتعلقة بزيادة تدفق رؤوس الأموال بالعملة الصعبة؛ أي بجذب الاستثمار الأجنبي، وقد ألحقت بهذا المرسوم مراسيم أخرى وضحت بشكل كبير أسس الاستثمار والتي سنتطرق لها في الجزئية القادمة.

وباعتبار أن الاستثمار هو الحل الأمثل لتنمية الموارد فإن له كذلك أهمية كبيرة من ناحية الفقه الإسلامي، حيث أولى الفقهاء إهتماما كبيرا بهذا العنصر الفعال في الاقتصاد الإسلامي من ناحية ماهيته وأهميته والضوابط التي تؤطره شرعا، ويعرف الاستثمار من الناحية الفقهية على أنه استغلال الموارد في مشاريع معينة بهدف تحقيق عوائد تتوافق في طبيعتها مع ما تنص عليه أحكام الشريعة الإسلامية، وقد ارتبط مفهوم الاستثمار في الشريعة الإسلامية كذلك بتحقيق مصالح المجتمع من خلال تشجيع التكافل الاجتماعي والقضاء على الفقر وتطوير المستوى المعيشي للمجتمع في إطار يحترم ضوابط المجتمع المسلم التي من بينها؛ تجنب الربا المحرم في الإسلام؛ والاستثمار في الأنشطة المحرمة والتي تتعارض مع القيم الإسلامية[1]، إذن يمكننا القول أن الاستثمار في إطار ما ينص عليه الفقه الإسلامي يسعى إلى توافق الأنشطة الاقتصادية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويركز على تحقيق المنافع للصالح العام.

مما سبق يتبين أن الاستثمار عموما هو استغلال الموارد المتاحة وفقا لقواعد معينة وباستعمال أدوات محددة، من أجل خلق قيمة مضافة لها وتثميرها؛ بهدف التنمية الاقتصادية والمجتمعية وتحقيق الأهداف التي يتم تسطيرها في بداية كل إستثمار، وهو كذلك أداة أساسية لتحقيق النمو المالي وفقا لاستراتيجية محددة ومجموعة من الوسائل والأدوات.

[1] بن جيمة عمر وصديق زكرياء، "نظرة الشريعة الإسلامية للإستثمار"، مجلة البدر الصادرة عن جامعة بشار، المجلد 09، العدد 02، 2017، ص 39

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

إن مضـمون الاسـتثمار في علم الاقتصـاد يحتوي على عدة عناصـر يتم التوليف بينها للوصـول في آخر المطاف إلى قيمة مضـافة تسـاهم في التنمية الاقتصـادية لبلد معين، تلك القيمة المضـافة تعتبر الهدف الرئيسـي لكل استثمار يندرج تحت ظله أهداف أخرى يمكن تلخيصها فيم يلي[1]:

- **زيادة الثروة وحماية رأس المال:** ويعتبر من أسمى الأهداف التي يسعى أي مستثمر لتحقيقها من خلال استثمار أملاكه، حيث تتصف معظم الموارد بالندرة والاستنزاف وعلى هذا الأساس يحقق استثمارها حماية لها ومضاعفتها في كثير من الأحيان، ومن بين هاته الموارد نجد الأموال التي تزداد وتتضاعف باستثمارها لذلك يلجأ معظم الأفراد إلى استثمار مواردهم المالية عوضا عن إدخارها بغرض زيادتها، أو على الأقل حمايتها من الاستنزاف والضياع والحفاظ على قيمتها في ظل التضخم الذي يؤدي إلى ضياع قيمتها.
- **تقليل نسبة الخطر:** مثلما سبق وذكرنا أن الاستثمار يحمي رأس المال، وبالتالي فإنه يقلل من خطر فقدان الموارد لقيمتها مع مرور الزمن، كذلك تنويع الاستثمارات يقلل نسبة الخطر المتعلقة بتقلبات السوق ومعدل الخسارة المرتبطة بالاستثمار.
- **تحقيق دخل دوري:** ويقصد بالدخل الدوري التدفقات المالية التي تنتج عن استثمار معين، فعلى سبيل المثال استثمار النقود في السندات أو الأسهم ينتج عنه فوائد دورية تضمن تحقيق تدفق نقدي دوري.
- **النمو والتوسع:** يرتبط هذا الهدف بمدى تنويع المشاريع من ناحية البحث والتطوير وكذلك توسيع الحصة السوقية وتحقيق النمو المستمر.
- **التأثير الاجتماعي:** إن الاستثمار لا يتعلق فقط بزيادة رأس المال وإنما يتعلق كذلك بتنمية المجتمع، ذلك لتعلق الاستثمار بالبيئة والمجتمع الذي ينشأ فيه، وعليه فإن من بين أهداف الاستثمار نجد الزامية تحقيق التأثير الإيجابي في المجتمع أي أن نجاح الاستثمار في الأصل يتعلق بتماشي المشروع الاستثماري مع رغبات واحتياجات المجتمع ولا يتنافى مع عاداته وتقاليده.
- **تحقيق أمن الموارد:** يقصد بأمن الموارد كل الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الموارد باختلافها للأجيال القادمة، وباعتبار أن الاستثمار في الموارد المالية أو الموارد الأخرى يخلق قيمة مضافة فإنه حتما

[1] أحمد سعيد، مبادئ الاستثمار وإدارة الحافظ المالية، عمان، دار المسيرة، 2021، ص42

يساهم في تحقيق أمن الموارد، وبالأخص الموارد المالية لأنه يحقق وفورات مالية ناتجة عن مداخيل الاستثمار، أما عن الموارد الأخرى فهذا الهدف يتحقق في حالة استثمار تلك الموارد بعقلانية واستغلالها استغلالا حسنا كاستبدال الموارد الطاقوية الناضبة بموارد متجددة مثلا.

ممّا سبق يمكننا استنتاج أن الاستثمار عبارة عن أداة تنموية يعتمدها المستثمرون من أجل تحقيق أهداف مالية واستراتيجية بناءا على رؤوس أموال متاحة للاستثمار؛ نسبة المخاطرة والأجل الزمني المحدد، ويقترن ذلك كله بضرورة تحقيق الأهداف التي سبق وذكرناها.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية للاستثمار

إن فكرة الاستثمار كما سبق وذكرنا ليست وليدة هذا العصر وإنما كانت موجودة منذ القدم وتطورت مع تطور الأسواق المالية والنظريات الاقتصادية، فمنذ القدم كان الناس ينخرطون في التجارة والمبادلات التجارية فكانوا يستثمرون مواردهم للحصول على سلع وخدمات مقابل ذلك، ثم ظهرت البنوك التجارية التي جاءت بفكرة إقراض الأموال مقابل فوائد، فتوجه الناس نحو تثمير نقودهم بإقراضها إلى البنك مقابل فوائد مما أسس فكرة تثمير النقود بطريقة أدت نوعا ما إلى زيادة التضخم، ليتوجه العالم بعدها إلى توسيع الأعمال خلال الثورة الصناعية وطرح فكرة السندات والأسهم[1] التي جعلت من الأشخاص الذين يحوزون على الأموال بمثابة مستثمرين يمولون شركات كبرى من خلال المساهمة في رؤوس أموال هاته الشركات.

وبظهور الفكر الاقتصادي الحديث ظهرت معه عدة نظريات قامت بتحديث الاستثمار وركزت على دوره في النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن العولمة والتكنولوجيا المالية التي جعلت من العالم قرية اقتصادية يملؤها مستثمرين من كل الفئات، وحولت الاستثمار اليوم إلى حاجة ملحة لدى الأفراد والحكومات من أجل تنمية رؤوس أموالهم وتحقيق وفورات مالية، الأمر الذي جعل النمو الاقتصادي مرتبط بحجم الاستثمارات، الأمر الذي جعل الاستثمار يكتسب أهمية كبيرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]:

[1] عبد العزيز خياط، تاريخ النقود والمؤسسات المالية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 2005، ص 133

[2] سمير الزهراني، "الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية"، الرياض، دار الملتقى،2018، ص27

- **خلق فرص العمل**: إن توسيع نطاق الشركات المستثمرة يتطلب توظيف يد عاملة، مما يساهم في القضاء على البطالة ويخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تلعب دور القطاعات الداعمة للشركات الكبرى وتساهم بدورها في توليد مناصب شغل.
- **تحسين المستوى المعيشي**: باعتبار أن الاستثمارات تعزز النمو الاقتصادي، فإنها بالضرورة تؤدي إلى زيادة الفرص في سوق العمالة ورفع معدلات الأجور، مما يحسن القدرة الشرائية لدى الأفراد؛ الأمر الذي يحسن المستوى المعيشي، من جهة آخرى تشمل الاستثمارات جميع المجالات والتي من بينها البنية التحتية للبلاد مما يحسن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.
- **تعزيز الاستقرار الاقتصادي**: إن الاستثمار في قطاعات مختلفة يساعد على تنويع الاقتصاد، ويمكن من تنويع مصادر الدخل، مما يحمي الاقتصاد من الصدمات الاقتصادية كأزمة النفط التي عانت منها البلدان التي كانت اقتصادياتها تعتمد حينها على النفط، إضافة إلى أن كثرة الاستثمارات تساهم في بناء الرأسمال البشري ويعزز من مهارات القوى العاملة التي تعتبر موردا مهما في بناء اقتصاد متين مستقر.
- **زيادة الإيرادات الحكومية**: يعتبر النشاط الاقتصادي الناتج عن الاستثمارات محركا أساسيا للإنفاق الاستهلاكي مما يولد الإيرادات الضريبية المرتبطة بالمبيعات والدخل، أما عن الضرائب التي تدفعها الشركات المستثمرة فهي عبارة عن مصدر أموال للحكومة تستغله غالبا في تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية الأساسية للبلاد.
- **تعزيز التجارة الدولية**: تلعب البيئة الاستثمارية للبلد دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يزيد في تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيات والخبرات البشرية في مجالات مختلفة إضافة إلى أنه يساهم في خلق فرص العمل، من ناحية أخرى يمثل توسيع الأسواق حافزا للمنافسة بين الدول في المجال التجاري من خلال الصادرات التي تدخل الأسواق والمبادلات التجارية التي تحدث بين البلدان.
- **تعزيز المدخرات وتحسين إدارة الأموال**: يحفز الاستثمار الأفراد على زيادة أموالهم، فيتوجهون نحو إدخار أموالهم واستثمارها بدلا من إنفاقها بشكل غير عقلاني، مما يخلق ثقافة لدى الأفراد في تحسين ستخدام رؤوس الأموال الخاصة بهم، وينعكس الجزء على الكل ليصبح المجتمع بأكمله ذو كفاءة في إدارة المال.
- **التنمية المستدامة وحماية البيئة**: في هذا الجانب يمكننا أخذ مجال الطاقات المتجددة والموارد الأحفورية المحدودة كأبرز مثال عن ذلك، حيث يعتبر الاستثمار في الطاقات البديلة معززا للمحافظة على الموارد للأجيال القادمة وكذلك يساهم في حماية البيئة من التلوث.

إذن الاستثمار هو عنصر أساسي لبناء اقتصاد سليم، فهو يرفع مستوى النمو الاقتصادي ويخلق مناصب الشغل ويحسن المستوى المعيشي للمجتمع، كما يعزز الإستقرار الاقتصادي ما يجعله يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

المطلب الثاني: أسس إستثمار الوقف

إن اقتران مصطلحي الوقف والاستثمار يتسم بتخصيص وإدارة الأصول الوقفية من أجل تنميتها والمحافظة عليها من الاندثار، وعليه فإن معظم الدول الإسلامية أضحت تثمر الأوقاف لأنها مورد مهم جدا في توفير رؤوس الأموال الاستثمارية وتنمية الاقتصاد الإسلامي، وكذلك لأنها في الأساس أصول أوقفت من أجل تحقيق أهداف خيرية واجتماعية بشكل فعال ومستدام، وذلك من خلال بعض الأسس التي لا يمكن تجاوزها عند استثمار الوقف والتي سنتحدث بخصوصها خلال هاته الجزئية.

الفرع الأول: استثمار الوقف وفقا لمبادىء الشريعة الإسلامية

تسعى الشريعة الإسلامية إلى وضع قواعد معينة من أجل ضبط كل مجالات الحياة، بالاعتماد على ما ورد في كتاب الله عز وجل من توجيهات وكذا ما ورد عن النبي ﷺ في سنته الحسنة وعلى اجتهادات العلماء من المسلمين، فكلما أردنا البحث في مجال معين نتطرق إلى تلك القواعد لنضبط الإطار المسموح به وفقا للشريعة الإسلامية، وفيم يخص استثمار الوقف، فيعتبر استثمارا إسلاميا يجب أن يخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر الممارسات اللاأخلاقية سواء من ناحية الاستثمار أو من ناحية التصرف في الوقف، وعليه فإن استثمار الوقف ينبغي تحقيق عوائد مالية في إطار الإلتزام بالقيم والمبادئ الإسلامية التي قمنا بحصرها في النقاط التالية[1]:

- **عدم الخوض في الرّبا:** حيث يشكل الرّبا خطرا جسيما على الأموال وفقا لما نصت عليه الشريعة الإسلامية بدليل قوله تعالى: " **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**" [سورة البقرة 278]، ودليل قول رسوله الكريم ﷺ في حديثه النبوي: "اجتنبوا السبع الموبقات، قالوا: وماهن يا رسول الله؟ قال: الشرك بالله، السحر، قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، أكل الربا، أكل مال اليتيم، التولي يوم الزحف، قذف المحصنات" ، وعليه فإن الرّبا محرم ويعتبر من الكبائر في الدين الإسلامي، ذلك لأنه يشترط زيادة في قيمة الأصل المدين عند

[1] أحمد فايز الهرش، "أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد03، العدد01، 2020، ص 615

إرجاعه بعد مدة زمنية معينة، ويمكن أن يكون هذا الأصل نقودا فيتم اقراضه بفائدة ربوية أو يكون سلعة معينة يتم إرجاعها بعد فترة من إقراضها بقيمة مضافة بمعنى تبادل كميات غير متساوية من السلع في فترتين مختلفتين، وقد توجهنا نحو الابتعاد عن الربا عند استثمار الوقف لأنه تصرف محرّم لا يمكن توظيفه في أوجه الخير والصدقات.

- **تفادي الغرر**: يعتبر الغرر في الشريعة الإسلامية ضربا من الخداع والتلاعب في العقود، حيث يشير إلى حالة من الغموض وعدم اليقين في المعاملات المالية مما يفقد أي عقد توازنه ويؤدي إلى ظلم واستغلال أحد أطراف العقد، وعليه فإن الشريعة الإسلامية حرمت هذا الفعل الشنيع لما يخلفه من أضرار مجتمعية وعقائدية، ويشتمل الغرر بيع الأشياء غير الموجودة أو بيع سلعة تفتقر إلى وصف دقيق أو التلاعب بالألفاظ واستعمال الحيلة لإقناع الطرف الآخر، ويقال غرر به أي خدعه، لذلك يتوجب عند مباشرة استثمار الوقف الإبتعاد عن الغرر وتوضيح الأمور سواء من طرف ناظر الوقف أو الأطراف المعنية بتسييره والتي سبق وذكرناها أو من طرف الشريك الإستراتيجي الذي يبرم معه عقد استثمار الوقف، وذلك بغرض المحافظة على الأموال الوقفية.
- **الاستثمار فيما حلل الله**: يحرّم الدين الإسلامي الاستثمار في الأنشطة التي تعود بالضرر على المجتمع، كالاستثمار في المحرمات من خمر وميسر وتبغ، وكذا في المعاملات الربوية كإقراض النقود بفوائد، وعليه يتوجب الإلتزام بهذا الأساس عند مباشرة اسثمار الوقف، واختيار مجالات مفيدة وحلال تعود بالفائدة على المجتمع وتحقق النمو الاقتصادي في نفس الوقت.

أما فيم يخص الاســـتثمار الوقفي والمبادئ الخاصـــة به من الناحية الشـــرعية والتي لا يمكن تجاوزها وإلا يتم بطلان الوقف بذلك فيمكننا ذكر المبادئ التالية[1]:

- **تقليل نسبة المخاطرة**: تعد المخاطرة جزءا لا يتجزأ من أي معاملة تجارية، لكن بما أننا نريد ضمان حقوق الموقوف عليهم وانقاص نسبة الخطر المتعلقة بالخسارة أو بفشل الاستثمار، فإنه من الضروري إتباع أساليب الشريعة الإسلامية في إدارة المخاطر الاستثمارية والتي تتسم بالعدالة والشفافية، من حيث وضوح المعلومات المتعلقة بالعقد الاستثماري ومن حيث تقاسم الربح والخسارة، وسنقوم في الجزئيات القادمة بتوضيح هاته الأساليب الاستثمارية التي نتبعها في استثمار الوقف لتفادي إرتفاع نسبة المخاطرة.

[1] أحمد ميلي سمية، "صيغ وضوابط استثمار أموال الوقف الحديثة (دراسة حالة الجزائر)"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 177.

- **حماية الأصول الوقفية من الاندثار:** يعتبر هذا المبدأ من أهم العناصر التي قمنا بذكرها سابقا في شروط صحة الوقف، حيث تعتبر حماية الوقف مهمة جدا في استمرار منافعه دون انقطاع، وعليه فمن بين أسس استثمار الوقف أيضا ضرورة الحفاظ على العين الوقفية وعلى قيمتها وعلى أوجه الخير التي أوقفت لأجلها.
- **استدامة عوائد الاستثمار الوقفي:** وذلك من خلال التوجه نحو الاستثمارات التي تحقق عوائد ثابتة ومستمرة تضمن استدامة تحقيق الأهداف الخيرية للوقف، والابتعاد قدر الإمكان عن ابرام العقود الاستثمارية التي تحتمل الخسارة أي من الأفضل التوجه نحو الاستثمارات التي تكون فيها نسبة الربح كبيرة ومضمونة.

الفرع الثاني: استثمار الوقف وفقا لمبادئ الإدارة الفعالة

يهدف الاستثمار إلى تحقيق عوائد مستدامة، وعليه فإنه من الضروري الاعتماد على بعض القواعد التسييرية والاقتصادية من أجل التوجيه الفعال للقرارات الاستثمارية مهما كانت طبيعتها، أما من جهة أخرى فإن الاستثمار الوقفي يجب أن يكون مضمونا من الناحية الربحية، لضمان حقوق الموقوف عليهم واستمرار الوقف في تأدية دوره كصدقة جارية غير منقطعة، لذلك ترتبط فعالية الاستثمار بدراسة جيدة لكل عناصر الاستثمار من الناحية الاقتصادية، هنا يتوجب على المستثمرين في المجال الوقفي الاعتماد على مجموعة من المبادئ التسييرية والاقتصادية بغرض تحقيق وفورات مالية تفيد الوقف وفي نفس الوقت تقلل المخاطر المرتبطة بالاستثمار، وتتمثل هذه المبادئ في:

- **تنويع المحفظة الاستثمارية:** يتبع المستثمرون عادة استراتيجية توزيع رأس المال على عدة مشاريع استثمارية لتجنب الاعتماد على عنصر استثماري وحيد وذلك لتقليل خطر الخسارة[1]، باعتبار أن عدة مشاريع رابحة يمكن أن تعوض خسارة البعض منها، الأمر الذي يحول دون التأثير على عناصر المحفظة الاستثمارية ككل وتحقيق عوائد مستقرة نوعا ما، إضافة إلى ذلك يحقق هذا المبدأ ضمان استمرار المردود الوقفي، فباختلاف المحفظة الاستثمارية يمكن تحقيق وفورات مالية على المدى الطويل أو القصير، وذلك بالاعتماد على عدة استراتيجيات مرتبطة بالتنويع؛ كتنويع الأصول أو المجال الجغرافي أو القطاعات أو حتى في المدة الزمنية كالاستثمار على المدى الطويل أو القصير، والغرض من كل هذا تحقيق التوازن في العوائد والسيولة. ويمكن بناء محفظة استثمارية وقفية من خلال تحديد الأهداف المرجو تحقيقها، وغالبا ما يكون الهدف من استثمار الوقف هو تحقيق عائد مالي محدد من أجل توفير

[1] شعوفي فاطمة الزهراء، "أثر سياسة التنويع الاستثماري على خصائص المحفظة المالية دراسة قياسية لحالة بعض البورصات العربية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر 2020، ص203

حقوق الموقوف عليهم، كذلك تقييم المخاطر قبل الخوض في أي نوع من المشـاريع؛ اختيار مشـاريع تتماشـى مع العقيدة الإسـلامية؛ وفي الأخير مراقبة المحفظة الاسـتثمارية الوقفية ومتابعة الأداء بشـكل دوري وخلق التوازن باتخاذ الإجراءات التكتيكية اللازمة من أجل تفادي خسارة المحفظة الاستثمارية، باختصار يجب إدارة المحفظة الاستثمارية الوقفية بنفس قواعد إدارة المحفظة الاستثمارية العادية من أجل تحقيق استدامة الوقف.

- **التسيير الفعال**: يرتبط التسسير الفعال لأي مشروع إستثماري بالتخطيط الإستراتيجي؛ التنظيم والتنفيذ المحكم؛ والرقابة عالية الجودة[1]، أما بالنسبة لتسيير المشروع الوقفي فلا يوجد اختلاف كبير في شروط نجاحه وفعالية تسـييره، ولقد اسـتنتجنا من ربط الوقف بالإدارة الفعالة جملة الشـروط التي تحقق نجاح المشـروع الاسـتثماري واختصرناها في العناصر التالية:

- تعيين إطارات تسييرية للوقف يتميزون بخبرة إدارية وكفاءات استثمارية من أجل ضمان الشفافية في الإدارة والكفاءة في اتخاذ القرار.

- إعداد خطة إسـتراتيجية واضـحة الأهداف وتتفق مع الموارد الوقفية المتاحة مع إجراء تحليلات مالية دورية لتقييم الأداء، وتحديث الخطة الإستراتيجية بانتظام لخلق التوازن بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة.

- إعداد التقارير الدورية ورفعها للمشـرفين على الأعيان الوقفية بغرض الرقابة المحكمة على تنفيذ الخطة الاستثمارية للوقف، وكذا من أجل حماية الأوقاف من سوء الإستغلال.

- مراعاة توافق تسـيير الأوقاف مع القوانين والأنظمة المحلية واحترامها من أجل تفادي الخروج عن القانون وإلحاق الضرر بمصالح الدولة والصالح العام.

- **تعظيم العوائد**[2]: يكمن الهدف الرئيسـي لأي نشـاط اسـتثماري في تعظيم العوائد وتحقيق وفورات مالية تسـاهم في زيادة حجم الاسـتثمار، وبالنظر إلى تعظيم العوائد الوقفية يمكن القول أن هذا الأمر مرتبط باتباع الأساليب الاستثمارية التي سنتطرق لها بالتفصيل في الجزئيات القادمة، لكن باختصار يعتمد تعظيم العوائد على وضع استراتيجيات تحسن فرص تحقيق عوائد مستدامة وفي نفس الوقت تقلل من نسبة الخطر المتعلقة بالاستثمار.

[1] Ahmed KORICHI & Messoud SEDDIKI ; « Gestion et simulation : investigation sur la possibilité de l'évaluation de performance multicritéres d'une entreprise par l'exploitation de la simulation sur ordinateur » ; revue du chercheur ; n 03 ; 2004 ; p 17

[2] عز الدين عبد الدائم، "استثمار الأموال الوقفية وضوابطه الشرعية"، مجلة معارف، المجلد 17، العدد02، 2022 ، ص 955

الفرع الثالث: استثمار الوقف وفقا لمبادئ العمل الخيري

يشـــكل الوقف نوعا من أنواع العبادة التي يســـتمر أجرها حتى بعد وفاة صـــاحبها، حيث يعتبر من أحد أشكال العمل الخيري في الإسلام التي من أحد أركانها الأساسية أن تكون غير منقطعة، وتستمر على مر العصور في توفير حقوق الموقوف عليهم من جهة، ومن جهة أخرى في تعظيم الأجر والحســـنات لصـــاحبها، ولتطويرها وتحقيق شرط استدامتها اصبح من الضروري استثمارها، لكن هذا الأخير لا يمكن أن يتم في غير أوجه الخير، وعليه فإن لاســـتثمار الوقف بعد خيري يجب الإلتزام به لكي يثبت أجر الواقف ولا يفســـد الغرض من الوقف، وعليه يتوجب مراعاة المبادئ التالية في استثمار الوقف[1]:

- **مبدأ الإستدامة:** ويقصد به استمرارية تحقيق القيمة المضافة وعدم اندثار العين الوقفية بسبب الاستهلاك المســـتمر، ويهدف هذا المبدأ إلى تلبية احتياجات الموقوف عليهم مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة، ويتحقق هذا المبدأ عندما يتضـمن اسـتثمار الوقف عدة أبعاد تسـاهم في تعزيز فترة اسـتغلاله أقصـى فترة ممكنة. يحقق اسـتثمار الوقف الاسـتدامة عندما يشـتمل على الاسـتدامة الاقتصـادية التي ترتبط بالاسـتخدام الأمثل للموارد المتاحة بحيث تحقق الموارد التنمية الاقتصـــادية، والاســـتدامة البيئية التي ترتبط بمراعاة حماية الطبيعة من التلوث وكذا الحفاظ على الموارد الطبيعية واسـتغلالها بطرق مثلى من أجل توفيرها للأجيال القادمة، وكذا الاسـتدامة الاجتماعية التي تشـتمل الممارســـات الداعمة للمجتمع من حيث الرفاه ومراعاة حقوق الإنســـان وتدعم البنية التحتية للمجتمع من تعليم وصحة وأمن وعدالة إجتماعية.
- **توافق المشـروع الاسـتثماري مع شـروط ثبات الوقف:** مثلما سـبق وذكرنا أن للوقف شـروط يتوجب الالتزام بها لكي يؤدي الغرض الذي أنشئ لأجله، وبالتالي يجب أن يتوافق استثمار الوقف مع هاته الشروط؛ أي يجب أن يحقق مردودا يغطي احتياجات الموقوف عليهم وكذا يلبي مصاريف حمايته وعمارته، أما من ناحية شرعيته فيجب أن يتم استثمار الوقف في مشاريع لا تتنافى مع ماحلله الله ورسوله من أنشطة ومشاريع، وعدم الخوض في المشاريع المحرمة في الشريعة الإسلامية كالربا والقمار وبيع الخمور.
- **مراعاة مصـلحة الصـالح العام:** إن تأسـيس الوقف في الشـريعة الإسـلامية جاء لتحقيق الرفاه للمجتمع ولتحقيق العدالة الاجتماعية والمواسـاة بين الفقير والغني باعتباره صـدقة جارية مسـتدامة، ولذلك لا ينبغي أن يخرج

[1] مالك براح، "استثمار الأموال الوقفية الآليات والضوابط الشرعية"، مجلة مجاميع المعرفة، رقم 05، عدد أكتوبر 2017، ص185

استثماره عن هذا الإطار، فمراعاة مصالح المجتمع ترتكز على تحقيق المنافع في عدة مجالات، لذلك فإنه من الضروري مراعاة مصلحة المجتمع عند اختيار مشاريع استثمارية للوقف، وتتمثل مصلحة الصالح العام في مدى تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار باقتصاد البلد؛ وكذا الرعاية الصحية؛ التعليم الشامل؛ المحافظة على البيئة ؛ تطوير البنية التحتية وضمان توفير خدمات أساسية للمجتمع، وعليه فيجب مراعاة استثمار الوقف في مثل هاته المشاريع التنموية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمع.

- **مراعاة الحفاظ على العين الوقفية وعلى مردودية استثمارها:** إن الأموال الوقفية تتميز بأنها أموال وضعت لتلبية احتياجات فئة معينة من الناس، ومن أهم شروط صحتها أن تستمر في الغرض الذي وضعت من أجله ولذلك يتوجب في استثمارها أن يتم المحافظة عليها وعلى الأساس الذي أوقفت من أجله، لذلك فإدارة الأعيان الوقفية بشفافية تشتمل الصيانة الدورية من أجل المحافظة عليها من التقادم والاندثار؛ توثيق كل المعاملات التي تمس العين الوقفية من أجل حمايتها قانونيا وماليا؛ وضع تقارير دورية حول العوائد المالية التي يتم جنيها من استثمار العين الوقفية؛ استغلال العين الوقفية في مشاريع تذر دخلا مستداما وتكون فيها نسبة الخطر منخفضة.

إذن إستثمار الأوقاف يلعب دورا مهما في تحقيق عوائد مادية تسهم بشكل كبير في المحافظة على الملك الوقفي بما في ذلك توفير مصاريف عمارته، وتأدية حقوق الموقوف عليهم، وفي حالة ما إذا كان الملك الوقفي عبارة عن أموال فإن استثمارها يؤدي إلى زيادة حجمها مما يجعلها مستدامة تسهم في تحقيق أهداف الوقف الخيرية والتنموية، وعليه فانتهاج الاستثمار كطريقة للحفاظ على الوقف تعزز فعلا قدرة الأوقاف على دعم المجتمع، وتعد الأساليب الاستثمارية كثيرة سنقوم بدراستها خلال الجزئية القادمة.

المطلب الثالث: أساليب استثمار الوقف

إن استثمار الوقف يعد من أضمن الأساليب التي تساهم في عدم اندثار الوقف واستمرار تحقيق الأهداف الخيرية والتنموية التي تم تأسيسه من أجلها، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لاستثمار الوقف في تحقيق مردودية مالية تغطي تكاليف صيانته وتؤدي حقوق الموقوف عليهم، لذلك فإن استثمار الوقف بطرق فعالة وذات نسبة خطر منخفضة يحقق مداخيل مستقرة ومستدامة ويعزز قيمة العين الموقوفة ويجعلها عنصرا فعالاً في التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وتختلف أساليب الاستثمار الوقفي حسب تنوع المجالات التي يتم الاستثمار في إطارها، وسنقوم خلال هاته الجزئية باستظهار المجالات التي يتم الاستثمار فيها وكذا الأساليب التي يمكن اتباعها لتثمير الوقف.

الفرع الأول: مجالات استثمار الأوقاف

تشـتمل مجالات اسـتثمار الوقف على كل أنواع الأنشـطة الاقتصـادية التي يمكن أن تحقق عوائد مالية للمسـتثمرين، وتختلف هاته المجالات باختلاف القطاعات والأصـول التي يتم اسـتثمارها، فمن خلال نوع الوقف والمجال الذي يتم الاستثمار فيه يمكن تحديد الإستراتيجية المناسبة لتحقيق الأهداف المالية والتنموية للوقف، وتتمثل المجالات الاستثمارية في المجالات التي تحقق التنمية الاقتصادية[1] والتي يمكننا حصرها في:

- **المجال العقاري**: يعد الاستثمار في مجال العقارات من أكثر الاستثمارات استقرارا، ويذر عوائد ثابتة نظرا لزيادة استغلال المباني سواءا للسكن أو للعمل[2]، وعليه فإن استثمار الأوقاف في المجال العقاري يتميز بقدرته العالية على الحفاظ على الأصل الوقفي وفي نفس الوقت خلق قيمة مضافة منه، ويمكن الاعتماد على تأجير العين الوقفية وتحصـيل مداخيل جراء ذلك لتعميرها وتأدية حقوق الموقوف عليهم أو يمكن كذلك اسـتثمار الأموال الوقفية في تطوير عقارات وبيعها بغرض تثمير وزيادة تلك النقود من خلال استغلالها في مشـاريع سـكنية وتحقيق أرباح كبيرة تعود بالفائدة على القطاع الوقفي.
- **مجال الشـركات الاقتصـادية والمالية**[3]: يعد الاستثمار في مجال الأوراق المالية من الاستثمارات التي تتأثر بنسـبة عالية من الخطورة، ولذلك من الضـروري الأخذ بعين الإعتبار التزام الشـركات المصـدرة لهاته الأوراق المالية بمبادئ الشـريعة الإسـلامية، وكذا التحقق من مدى نجاحها في تحقيق أرباح مسـتقرة، ويعتمد في ذلك على تقنية الأسـهم أو السـندات المخولة حقا في الملكية أو أصـولا مشـتقة منها فلكل مميزاتها، حيث تمثل الأسـهم حصـصـا في ملكية شركة معينة، وفي حالة ما إذا تم استثمار الأوقاف بالاعتماد على الأسـهم فإن الجهة الوقفية تصبح مستثمرا يملك حصة في تلك الشركة، أما السندات المخولة حقا في الملكية (قصيرة الأجل) فتتميز بأنها أدوات تمويلية تحتمل الربح أو الخسـارة وتكون مؤقتة بفترة معينة، ويمكن من خلال اسـتثمار الأوقاف في حصـص من الشـركات الاقتصادية أن تحقق الجهة الوقفية مداخيل ثابتة على المدى الطويل أو القصير.

[1] فيلالي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس، المدية، العدد06، جوان 2016 ، ص 98

[2] Tomas kruilcky, “Real estate as an investment assets”; SHS web conference; 2019; P03 from website: https://www.researchgate.net/publication/330731110_Real_estate_as_an_investment_asset on 09/09/2024

[3] Christina jeyadevi ; “types of investment” ; research trends in multidisiplinary subjects ; volume 02 ;2021; p 46-47

- **مجال البنية التحتية** : تعد البنية التحتية لدولة ما الأساس الذي يتم من خلاله بداية التنمية، فهي القاعدة الأساسية لكل نشاط اجتماعي واقتصادي[1]، ويتضمن الاستثمار في هذا المجال العمل على تحسين المرافق والخدمات الأساسية التي تدعم الحياة اليومية للمواطنين والتي تسهل أي نشاط صناعي وتجاري يساهم في التنمية الاقتصادية، وتنقسم البنية التحتية إلى البنية التحتية العامة، والتي تشمل كل المرافق التي تحقق الرفاه للمواطنين وتحسن جودة الحياة وتعزز التنمية الاجتماعية والتي من أبرزها المستشفيات والمدارس ومرافق الرياضة والمرافق الحضرية كأماكن التنزه والترفيه وغيرها من المنشآت العامة، والبنية التحتية الاقتصادية والتي تشمل المنشآت المكمّلة لنجاح الأنشطة الاقتصادية، ونذكر منها تحسين شبكة الطرقات والإتصالات لضمان جودة التنقل والتواصل، وكذا تحسين مجال الطاقات بأنواعها لضمان كفاءة الإمداد الطاقوي (كهرباء وغاز)، كذلك تشمل البنية التحتية المرتبطة بالمياه والصرف الصحي لضمان توفير المياه والحفاظ على البيئة وبالتالي نجاح النشاط الصناعي والسياحي وتحقيق النمو الاقتصادي، وعليه فاستثمار الأوقاف في هذا المجال يمكن أن يساهم بشكل كبير في تعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل وجذب الاستثمار هذا من الناحية الاقتصادية؛ أما من الناحية الاجتماعية فسيساهم الوقف في تحقيق مستويات عالية من الرفاه الاجتماعي وتعزيز التنمية المستدامة، إضافة إلى تحقيق أوجه الخير المرتبطة بالجانب الإسلامي الغرض الأساسي الذي أنشئ لأجله الوقف.
- **مجال التكنولوجيا والبحث والتطوير**[2]: يعتبر هذا المجال ميزة الدول المتقدمة؛ حيث أنها تعتمد عليه بشكل كبير لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام كما أنها تضخ أموالا طائلة للوصول إلى أكثر التكنولوجيات تطورا لتبقى رائدة في المجالات الأخرى، وتختلف التكنولوجيا باختلاف المجالات التي تستخدم فيها وبالتالي فإن كل القطاعات معنية بالبحث والتطوير للوصول إلى تحسين الآداء التكنولوجي فيها، لذلك يشتمل الاستثمار في هذا المجال على تخصصات عدة كالصحة والتعليم والصناعة والبيئة وتطوير البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات...الخ، وعليه يمكن استثمار الوفورات المالية التي يذرها القطاع الوقفي في تطوير هاته التقنيات بالتعاون مع مراكز البحث، وفي

[1] مفهوم البنية التحتية من خلال موقع صندوق التنمية الوطني عبر الرابط :
https://ndf.gov.sa/ar/infrastructure/#:~:text=%D9%85%D8%A7%20%D9%87%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A9%D8%9F,%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%8C%20%D8%A3%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA. في 2024/09/11

[2] السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "عقود نقل التكنولوجيا دراسة قانونية"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 01، 2007، ص 72

انتاج هاته الأنواع من التكنولوجيا من أجل تحسين آداء القطاعات الأخرى وتطويرها وتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي.

وكذلك ارتأينا الحديث عن الاستثمار في المجالات التي تحقق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، وتعتبر من أبرز المجالات التي تحقق الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الطاقوي وهي على الترتيب[1]:

- **المجال الزراعي**: يعتبر هذا المجال أساس الأمن الغذائي، حيث يعتبر الاستثمار فيه من الاستثمارات الحيوية التي تدعم الاقتصاد المحلي والعالمي، فهو يتضمن الثروات النباتية والحيوانية التي تمتلكها دولة معينة والتي تعمل على تطويرها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة المرتبطة بالثروة الزراعية، ويمكن إستثمار الأوقاف في هذا المجال من خلال استغلال الأراضي الوقفية في الإنتاج النباتي لتلبية حاجيات الغذاء الأساسية، وتحقيق الإكتفاء الذاتي وتطوير ذلك للوصول إلى تصدير المحاصيل، وكذلك استغلال المزارع الوقفية في تربية المواشي لتعزيز الإنتاج الحيواني، إضافة إلى استغلال الأموال الوقفية في تطوير التكنولوجيا الزراعية والتصنيع الغذائي المعتمد على الإنتاج الزراعي. يمكن لهاته الممارسات أن تشكل عوائد كبيرة خاصة مع تزايد الطلب على الغذاء في ظل النمو الديمغرافي، إذن فاستثمار الأوقاف في هذا المجال يمثل أقل نسبة خطورة ويمكن اعتماده لتنمية القطاع الوقفي كذلك.
- **المجال الطاقوي**: تعتمد معظم الدول على الطاقة في تنمية اقتصادها، حيث تعتبر العصب الذي تقوم على أساسه القطاعات الأخرى لأنها تسهم بشكل كبير في تشغيل التكنولوجيا على جميع الأصعدة، لذلك يعد الاستثمار في هذا المجال مهما جدا للدول التي تطمح لتحسين مستواها الاقتصادي، وباعتبار أن هذا المجال يتطلب رؤوس أموال لتطويره فإنه يمكن توظيف الأوقاف في مشاريع الطاقة المختلفة خصوصا في مجال الطاقة البديلة –والتي تحدثنا عن عناصرها بالتفصيل في الفصل الأول وعن مدى مساهمتها في تحقيق الأمن الطاقوي والمحافظة على الموارد الطاقوية للأجيال القادمة– ومن ثم تحصيل عوائد استثمارية مضمونة تحقق قيمة مضافة للأوقاف.
- **المجال المائي**: يعتبر من أصعب المجالات إدارة بسبب شح المياه الصالحة للشرب الذي تعاني منه معظم دول العالم، وعليه فإن هذا المجال يتضمن العديد من الأنشطة التي تلخص إدارة الموارد المائية لتحقيق الأمن المائي –الذي تحدثنا عنه بالتفصيل خلال الفصل الأول–، الأمر الذي يتطلب قاعدة مالية لاستثمارها في هاته الأنشطة،

[1] LIVIA BIZIKOVA and others ; "the water-energy-food nexus and agricultural investment" ; a sustainable development guidbook; 2015; p26-27; from the link: https://www.iisd.org/system/files/publications/WEF_guidebook.pdf on 11/09/2024

وعليه فيمكن أن يكون للأوقاف دور مهم في توفير هاته القاعدة المالية من خلال صـندوق الأوقاف المركزي الذي يحتوي على وفورات مالية يمكن استثمارها في تطوير شبكات توزيع المياه، محطات تحلية مياه البحر، محطات معالجة المياه، إعادة تدوير المياه واسـتغلالها في التصـنيع...الخ، ويحقق هذا النوع من الاسـتثمارات توفير المياه الصـالحة للشرب والمحافظة على المياه الجوفية، كما يحقق للأوقاف مداخيل دورية جراء العوائد التي تحققها مشاريع المياه.

يمكن إذن اعتبار أن تنوع المجالات المتاحة للاسـتثمار يوفر فرصـا عديدة لتحقيق النمو المالي وتنويع المحفظة الاسـتثمارية لتقليل الخطر، كذلك يمكن الاسـتثمار في مجالات مختلفة من مواجهة التحديات التي تقع على عاتق القطاعات الأخرى ويضـمن لكلا الطرفين (القطاع الوقفي وأحد القطاعات الأخرى) تحقيق أقصـى فوائد من الاستثمارات، خصوصا أن الغرض من استثمار الأوقاف هو تعظيم العوائد الوقفية من أجل استمرار منافع الوقف التي تم إنشاؤه من أجلها.

الفرع الثاني: إستراتيجيات استثمار الوقف

إن الإطار العام لتوجيه الأنشطة الاستثمارية لا يمكن أن يتم دون وضع أهداف محددة من البداية، لذلك فإن الإسـتراتيجية التي هي في الأسـاس خطة لها أمد محدد تشـتمل خطوات رئيسـية وموارد مخصـصـة، هي المحرك الرئيسي للأنشطة الاستثمارية من أجل بلوغ أهداف الاستثمار وتحقيق النجاح في بيئة تتميز بعدم الاستقرار وشدة المنافسة.

تعتبر الإسـتراتيجية أداة فعالة في تسـيير المشـاريع فهي تركز على تحسـين الآداء المؤسـساتي من خلال قدرتها على التكيف مع جميع المتغيرات في البيئة الاقتصـادية، حيث تركز على نقاط القوة والضـعف للمؤسـسـة وكذا اسـتغلال الفرص والتعامل الجيد مع التهديدات التي يمكن أن تزيد من نسـبة المخاطرة[1]، وعليه فإن أهمية وضـع اسـتراتيجية لمشروع معين تكمن في تحسين الآداء والكفاءة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة للمشروع.

يعتبر استثمار الوقف من المشاريع التي يجب أن تكون نسبة المخاطرة فيها ضئيلة، نظرا للشروط التي تتعلق بالوقف، وعليه فإنه من الضـــروري اختيار إســـتراتيجية لبلوغ أهداف مالية محددة دون المخاطرة بالعين الوقفية، وفيم يلي البعض من البدائل الإستراتيجية[2] التي يمكن اتباعها لتحقيق استثمار وقفي ناجح:

[1] محمد محمد السيد الطوخي، الادراة الاستراتيجية بين الفلسفة والتنفيذ، ص 1192، من خلال الرابط:
https://maed.journals.ekb.eg/article_133476_a37ab0beca98f4746837772efd7808f6.pdf في 2024/09/13
[2] محمد محمد السيد الطوخي ، المرجع السابق ص 1218-1220

- **إستراتيجيات النمو**: إن هاته الإستراتيجية تسعى إلى التوسع وتحقيق أعلى مستويات الآداء من خلال استغلال الفرص المتاحة في السوق وتضم أنواع كثيرة من الإستراتيجيات، كتطوير المنتجات وزيادة الإنتاجية، توسيع النطاق الجغرافي للسوق أو استراتيجيات النمو الخارجي كالاندماج والاستحواذ لتعزيز الحصة السوقية، والتعاون مع شركات أخرى لتحقيق أهداف مشتركة في إطار استراتيجية نمو واضحة، هذا ما يمكن المؤسسة الوقفية من الإندماج في قطاعات أخرى وتطوير مجالات نشاطاتها والمساهمة في النمو الاقتصادي.
- **إستراتيجيات الاستقرار**: إن المؤسسة التي تسعى إلى الحفاظ على أدائها الحالي وتسعى إلى تقليص المخاطر المرتبطة بالتهديدات المتواجدة في المحيط الاقتصادي، تتبنى هذا النوع من الإستراتيجيات لأن ما يميزها هو تجنب التوسع والتركيز على تحسين الآداء الداخلي للمؤسسة في إطار الموارد المتاحة وفي حدود حصتها السوقية، ومن بين هاته الإستراتيجيات نجد إستراتيجية التركيز (إستراتيجية تسويقية) التي تتميز باستهداف فئة معينة من العملاء، أو التركيز على خفض التكاليف الإنتاجية، أو حتى التميز في طرح المنتج الخاص بها في السوق، وباعتماد المؤسسة الوقفية على مثل هاته الإستراتيجيات يمكنها تركيز الموارد الوقفية في استثمارات مستقرة ذات عائد ثابت دون تعريض الموارد الوقفية للخطر.
- **إستراتيجيات التنويع**: ترتبط هاته الإستراتيجيات بتنويع المحفظة الاستثمارية كتقنية لتقليل الخطر، وبالتالي فيعتبر التنويع بالنسبة للمؤسسة كأداة تخلق التوازن بين التهديدات والفرص التي تواجهها المؤسسة في المحيط الاقتصادي، الأمر الذي يثبت أن تنويع الاستثمارات الوقفية يزيد من المداخيل، ويخلق فرص جديدة للمؤسسة الوقفية في تحسين كفاءة استغلال الموارد الوقفية مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الإيرادات.
- **إستراتيجيات التحالفات والشراكات**: تعتبر من أهم الإستراتيجيات التي تحقق توسيع الحصة السوقية وزيادة الإيرادات، الأمر الذي يوفر للمؤسسة الوقفية وفورات مالية تساهم في تطويرها، إضافة إلى تقاسم الخطر مع الشركاء والتقليص من حدة التهديدات الموجودة في مجال الاستثمار، وعند تبنيها لهذا النوع من الإستراتيجيات والتوجه إلى استثمار الأوقاف وفقا للشراكات والتحالفات تتمكن من تحقيق الإيرادات واستدامة الوقف.

إذن اتباع استراتيجية معينة في استثمار الوقف يضع أمام المستثمرين الخطوط العريضة للوصول إلى الأهداف المسطرة مسبقا، ويمكن المستثمرين من معرفة كيفية استغلال الموارد الوقفية بكفاءة عالية، وكيفية تطوير وتنمية الوقف لتحقيق استدامته وحمايته من الإندثار، ويعتبر الهدف من دراسة هاته الإستراتيجيات هو معرفة طرق التخطيط للاستغلال الأمثل للموارد الوقفية وكيفية خلق قيمة مضافة لها.

الفرع الثالث: صيغ استثمار الوقف

إن استثمار الأوقاف يتطلب استخدام صيغ شرعية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وفي نفس الوقت تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف استثمار الوقف إلى توليد عوائد مالية تساهم في تمويل الأنشطة الخيرية التي تعتبر أسمى أهداف الوقف، كما يسعى إلى تعزيز قيمة العين الوقفية بعمارتها والمحافظة عليها وتحقيق استدامتها واستمرار منافعها، إضافة إلى أنه يدعم النمو الاقتصادي بزيادة حجم المشاريع الاستثمارية، وتدفق رؤوس الأموال التي تحرك عجلة الاقتصاد نحو أفضل الآداء ويزيد من العوائد المتوقعة.

تختلف الصيغ الاستثمارية حسب الأنشطة والمشاريع المخطط لها، وعند الحديث عن استثمار الأوقاف فإننا نكون مقيدين بصيغ استثمارية حلال خالية من كل الشبهات التي تتنافى مع قواعد ديننا الإسلامي، لذلك سنتطرق للصيغ الاستثمارية التالية كنماذج شرعية ومتنوعة تساهم في تحقيق أهداف الوقف بشكل فعال ومستدام[1]:

- **المضاربة:** تعتبر عقدا من عقود الشراكة المباحة في الفقه الإسلامي، كونها تحافظ على حقوق الأطراف وتتجنب الربا، تقوم هاته الشراكة المالية في الأساس على طرفين أو أكثر، يتولى عنصر من هاته الشراكة تمويل المشروع أما العنصر الآخر فيتولى العمل والتسيير وبذل الجهد لينتج عن هاته الشراكة في نهاية المطاف مشروع ناجح، ففي حالة ما إذا حقق المشروع أرباحا فإنها تقسم بين أطراف العقد حسب النسب المتفق عليها في بداية العقد، أما إذا نتج عن المشروع خسارة مالية فإن الطرف الذي تولى تمويل المشروع هو من يتحمل الخسارة المالية وحده باعتبار أن الطرف الآخر تعرض لخسارة الوقت والجهد، إلا إذا ثبت أن الخسارة ناتجة عن تقصير منه من ناحية الجهد فإنه يتحمل كذلك جزء من الخسارة المالية، ويبقى المضارب (الطرف الذي يتحمل مسؤولية تسيير المشروع وبذل الجهد في إنجاحه) ملتزما بالمحافظة على رأس المال ويتجنب أي تصرف يؤدي إلى الفشل العمدي للمشروع[2]،كالمخاطرة برأس المال في أنشطة تجارية ذات نسبة عالية من المخاطرة، وهنا يمكننا ربط هذا المفهوم باستثمار الوقف، ويمكننا القول أن المضاربة الوقفية ترتبط باستخدام الأموال الوقفية في أنشطة تجارية حلال وذات نسبة منخفضة من المخاطرة من أجل الحصول على عوائد مالية تستخدم لدعم أوجه الخير التي خصصت لها هاته الأموال الوقفية، وبهذه الطريقة نحافظ على الأموال الوقفية من النفاذ ونزيد من استدامتها وتنميتها.

[1] أحمد ميلي سمية، "صيغ وضوابط استثمار الوقف الحديثة (دراسة حالة الجزائر)"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد01، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 178-182.

[2] محي الدين سمير، نموذج المضاربة التكافلية في إدارة التأمين التكافلي، المجلة الجزائرية للاقتصاد الإسلامي، المجلد 01، العدد01، 2022، ص 62-61

- **المشاركة:** هي عقد شراكة بين جهتين أو أكثر، من أجل تمويل مشروع معين بنسب محددة من رأس المال، بحيث تساهم كل جهة بجزء من رأس المال ثم يتقاسمون الأرباح أو الخسائر كل حسب نسبته، وفي بعض الأحيان تتم المشاركة بالجهد وهنا تصبح الشراكة عبارة عن مضاربة. إن اعتماد المشاركة في استثمار الأوقاف يؤدي إلى تنمية الأموال الوقفية حيث يتم اشتراك الجهة الوقفية مع أطراف آخرين في مشروع إقتصادي يتم من خلاله توظيف أموال الوقف من أجل الحصول على عوائد تساهم في استدامة الوقف وزيادة الإيرادات لصندوق الوقف المركزي في حالة تطبيق هاته التقنية في الجزائر[1]، ويمكن للأوقاف المشاركة في تطوير مشاريع عقارية؛ مشاريع تعليمية؛ أو حتى مشاريع تجارية، وقد تم في الجزائر تطبيق هاته التقنية في المجال التجاري ومجال العقارات، وقد قمنا بذكر معلومات حول هاته المشاريع في الجزئية السابقة. تنقسم المشاركة إلى نوعين؛ فيمكن أن يتشارك الأشخاص في مشروع معين بصفة دائمة ومفتوحة ،وفي هذه الحالة تستمر الشراكة باستمرار النشاط الاقتصادي الذي تمت لأجله أو تنتهي فور حدوث ظرف معين، أما النوع الثاني من الشراكة فهي الشراكة المتناقصة والتي تحدث باتفاق الأطراف الذين يبرمون هذا النوع من الشراكة التي تنتهي بعد شراء طرف من الشراكة حصص الطرف الآخر تدريجيا ويتم خلال تلك المدة تقاسم الأرباح والخسائر حسب الحصص المتبقية للطرف الذي يتنازل تدريجيا عن حصصه. يندرج ضمن هذين النوعين من الشراكة أنواع أخرى سنتحدث عنها بالتفصيل في الجزئيات القادمة.
- **الإجارة:** ويقصد بها عقد تأجير ملك معين لفترة محدودة مقابل دخل محدد متفق عليه بين طرفي العقد، حيث يمتلك الطرف الأول ذلك الأصل ويمتلك الطرف الآخر الأموال ليقوم بدفع مستحقات التأجير[2]، يستفيد المستأجر من الانتفاع بالملك المؤجَّر خلال تلك الفترة كما يستفيد الطرف الآخر من الأموال المدفوعة لكن لا يحق للطرف المؤجِّر التصرف في العين المؤجَّرة مادامت فترة التأجير لم تنتهي، وعليه تعتبر الإجارة من العقود المرنة في المعاملات المالية وبالنظر إلى الأعيان الوقفية فإنه من الاستثمارات الشائعة منذ القدم إجارة الأوقاف، حيث كان الواقفون في القديم يوقفون أراضي وبنايات وكانت هاته الأعيان لا تنتج أموالا لتغطي مستحقات الوقف من عمارة وحقوق الموقوف عليهم، فكان ناظر الوقف يتوجه نحو تأجير الأعيان الوقفية لتوفير عوائد تحقق إستدامة الوقف، واستمرت هاته التقنية إلى وقتنا الحالي كطريقة فعالة في استثمار الوقف وتنميته، ويتم تطبيق هاته التقنية في مجال

[1] ذبيح سفيان، "الرقابة على استثمار الأملاك الوقفية كآلية لحماية الأوقاف العامة في التشريع الجزائري"، مجلة المفكر، المجلد 15، العدد 2، 2020، ص

[2] لطفي بوالحرير، "التمويل من خلال أدوات الدين الإسلامي"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 300

العقارات والمحلات التجارية والأراضي، حيث لا يمكن تأجير الأموال الوقفية إلا بالقرض الحسن لتفادي الوقوع في الربا.

- **الاستصناع:** تتمثل ميزة هذا النوع من الاستثمار في أنه يستخدم في حسن إدارة الأموال والوقت والإنتاج حسب الطلب وبمواصفات محددة، الأمر الذي يجعله يشبه البيع لكن لسلع غير جاهزة بل يتم إنتاجها وفقا لطلب العميل وللمواصفات التي حددها[1]، وعليه فإن الاستصناع يتميز بالمرونة في تلبية الاحتياجات من جهة وفي حماية الطرف المصنع من ركود وتكدس السلع من جهة أخرى، ويمكن تطبيق الاستصناع في استثمار الوقف من خلال التعاقد مع مقاول أو مستصنع من أجل تصنيع منتج معين أو مشروع معين مقابل مبلغ من المال يتم تسديده من الأموال الوقفية وذلك وفقا لمواصفات محددة، بعدها يتم توظيف ذلك المنتج أو المشروع ليحقق إيرادات تصنف كريع وقفي يحقق فوائد للوقف، ومن بين الأمثلة المتاحة عن مثل هكذا استثمار وقفي نجد بناء مدارس وجامعات وقفية أو مستشفيات وقفية أو مثلما ذكرنا سابقا المشروع السكني الذي تم انشاؤه بالأموال الوقفية وتأجيره لعمال الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر. تتمثل الفائدة من الاستصناع الوقفي في المساهمة في تطوير المنشآت التي تؤسس بنية تحتية متينة؛ تحقيق إيرادات للوقف؛ تسيير الموارد المالية بكفاءة وذلك راجع لحسن اختيار المستصنع؛ دعم الصناعات المحلية وتوفير فرص العمل مما يدفع بعجلة الاستثمار نحو الأفضل.
- **المرابحة:** تعتبر عقدا من عقود المعاملات المالية الإسلامية التي يتم بموجبها بيع سلعة معينة بهامش ربح معين يتم الإتفاق عليه بين البائع والمشتري مع الإفصاح عن سعر تكلفة المنتج الأصلية، عادة ما تعتمد البنوك الإسلامية هذه التقنية في بيع منتجات بالتقسيط دون فائدة[2]، من مميزات هاته المعاملة المالية أنها تعظم الربح عن طريق هامش الربح والابتعاد تماما عن الفوائد الربوية باعتبارها محرمة في الدين الإسلامي، وتستخدم عادة في تمويل السيارات ؛ العقارات وحتى المشاريع التجارية. أما عن المرابحة الوقفية فيتم من خلالها استخدام أموال الوقف في شراء منتجات ثم بيعها بهامش ربحي الأمر الذي يحقق عوائد مالية للوقف، إذن يلعب الوقف في هاته الحالة دور البنوك الإسلامية التي تعتمد على المرابحة في تحقيق أهدافها التنموية، وعليه فإن أهم أهداف المرابحة الوقفية هو تعظيم العوائد الوقفية من أجل بلوغ الأهداف الخيرية للوقف وبالتالي فهي تعتبر صيغة من صيغ تثمير الوقف.

[1] لبوخ مريم، "التمويل العقاري الإسلامي للسكن عقد الاستصناع نموذجا" ، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 11، العدد 04، 2019، ص 314
[2] لطفي بوالحرير، مرجع سابق ص 300

- **السلم:** يعتبر عقد السلم في الفقه الإسلامي صيغة تجارية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث تتم عن طريق دفع سعر سلعة معينة قبل إنتاجها؛ أي أن البائع يستغل الثمن الذي يحصل عليه في تمويل إنتاجه لتلك السلعة مع الحفاظ على هامش الربح الذي يحدده وبعدها يقوم بتسليم السلعة لصاحبها مع مراعاة الوقت المحدد والمتفق عليه مسبقا[1]، وتكمن أهمية هاته التقنية في أنها تساهم في خلق رؤوس أموال للنشاط الإنتاجي والصناعي ويساهم في ثبات الأسعار أكبر فترة ممكنة مما يحد من ظاهرة التضخم، ويمكن استخدام هذا العقد في عدة مجالات مثل الزراعة والصناعة والتجارة. أما السّلم الوقفي فهو عقد يحمل نفس مواصفات عقد السلم العادي حيث يقوم ناظر الوقف بالتعاقد مع منتجين بالاعتماد على هذا العقد حيث يدفع ثمن المنتج مسبقا بغرض تمويل إنتاج السلعة المطلوبة ويتم هذا الأمر في حالة تثمير الأموال الوقفية حيث تلعب الأوقاف دور العميل، أما في حالة كانت العين الوقفية عبارة مثلا عن أرض زراعية فإنه يمكن لناظر الوقف أن يتعاقد مع العميل بعقد سلم ويقوم ببيع المحاصيل بيعا مسبقا بغرض تمويل عملية الزارعة، وهنا يمكننا اعتماد هاته الصيغة في تثمير الأراضي الزراعية الوقفية، وتكمن أهمية السلم الوقفي في تمويل العمليات الإنتاجية وضمان بيع السلع مما يزيد من النمو الاقتصادي؛ إضافة إلى تعظيم الريع الوقفي من خلال بيع السلع لاحقا بأسعار جيدة وتحقيق هامش ربح يشكل عوائد تفيد الوقف في تحقيق الأهداف الخيرية التي أنشئ من أجلها.

إذن يمكن استغلال صيغ الاستثمار في الفقه الإسلامي لأغراض عديدة من بينها تثمير الأوقاف، كونها تشير إلى آليات مالية تتميز بالمرونة وتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، باعتبارها مصمّمة خصيصا لتجنب الربا والغرر وتحقيق العدالة في المعاملات المالية، وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطرق شرعية في ظل اقتصاد ناجح بعيد عن التضخم والأزمات الاقتصادية المختلفة، وبالنسبة للوقف فهي تساهم في تحقيق عوائد مالية تزيد من قيمة الأوقاف ومن أوجه الخير التي يسهم فيها الوقف، وبالتالي تحقق العدالة الاجتماعية وتقضي على ظاهرة الفقر، ناهيك عن أنها تعظم عبادة الصدقة كشعيرة من شعائر الرحمان.

المبحث الثالث: علاقة استثمار الوقف بالتنمية الاقتصادية

يعد استثمار الوقف أسلوبا مبتكرا لخلق القيمة من مورد كان قبل ذلك في حالة ركود، حيث كان الوقف محصورا في تقديم حقوق الموقوف عليهم والعمل على المحافظة عليه ليستمر في تقديم ما أوقف لأجله فقط، لكن

[1] محمد عبود حامد، "أحكام وضوابط عقد السلم في الفقه والقانون"،مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 178

الضرورة لعمارته وتطويره أدت إلى ابتكار الإجارة كوسيلة استثمارية تقليدية من أجل توفير مدخول مادي ليتمكن ناظر الوقف من عمارته، والهدف من ذلك كله ليس توفير مداخيل وتوظيف الوقف لخلق قيمة مادية فقط وإنما ليستمر الملك الوقفي ولا يندثر، لذلك فإن الأساليب الاستثمارية التي تعتمد في استثمار الوقف ماهي إلا وسيلة لتوظيفه في التنمية الاقتصادية وجعله وسيلة للتمويل الإسلامي، بدلا من أنه يبقى محصورا في طابعه الإسلامي والديني المرتبط بالصدقة الجارية، لكن دون المساس بالأصل الذي أوقف لأجله وبأركانه التي تعتبر شروط ثباته وصحته.

من هنا بدأت علاقة الأوقاف بالتنمية الاقتصـــادية والتي ســـنقوم بتحليلها خلال هاته الجزئية من خلال دراســـة الحوكمة الاقتصادية للأوقاف وتأثيرها على تطور المؤشرات الاقتصادية، وكذا تحليل علاقة الاستثمار الوقفي بالتنمية المستدامة ومدى تحقيق مبادئها.

المطلب الأول: حوكمة الأوقاف بالجزائر

تعد الأوقاف منظومة تخضع لأسس وقوانين وقواعد إدارية شأنها شأن المؤسسات الأخرى، ذلك لاحتوائها على رأسمال مادي وبشري لابد من تأطيره، وكذا لكونها تعتبر من الأعيان التي يجب ألا تندثر وتكون قيمتها المضافة مستمرة ليثبت أجرها كصدقة جارية لواقفها، وعليه فإن الهيئة المسؤولة عن تسيير الأوقاف من أسفل الهرم التنظيمي إلى أعلاه يجب أن تعي جيدا الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للأوقاف وكذا المبادئ والإجراءات اللازمة للوصول إلى التسيير الأمثل للأوقاف، وفي هذه الجزئية سنتطرق إلى الجوانب الأساسية لحوكمة الأوقاف.

الفرع الأول: ماهية الحوكمة الوقفية

إن مصطلح الحوكمة لم يحظى بأهمية كبيرة إلا عندما تراكمت الأزمات الاقتصادية والمالية خلال العقود الماضية القليلة، أين تعرضت العديد من المؤسسات والشركات المالية لضائقات ومشاكل تمويلية كانت السبب في انهيار البعض منها، فاستدعى الأمر البحث عن حلول إدارية للخروج من تلك الأزمة وفي نفس الوقت لعدم الوقوع في مثل تلك المشاكل مستقبلا، فوجد المحللون الاقتصاديون أن الإدارة يجب أن تتحلى بمبادئ وقيم، وأن تنظيم العلاقات بين المحيط الخارجي والداخلي للمؤسسة هو أساس نجاح إدارة الأعمال، فانبثق من هذا التحليل مصطلح الحوكمة.

إن الحوكمة في منظور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** تعتبر حلقة الوصل بين أصحاب المصالح في الشركة، حيث تلخص ذلك في علاقة مدراء الشركة مع حملة الأسهم أو المالكين الحقيقين للشركة والتي من الضروري

أن تتميز بالشفافية والوضوح خصوصا في المستقبل المادي للشركة[1]، فنجد بأن مؤسسة التمويل الدولية تعرف الحوكمة على أنها النظام الذي يتم من خلاله تسيير الشركات والتحكم في وظائفها وفي مدخلاتها ومخرجاتها والنتائج التي تحققها[2]؛ إذن العلاقة بين مدراء الشركة والمالكين الحقيقيين للمؤسسة تدار على أساس نظام محدد ومجموعة مؤشرات والهدف من ذلك هو مكافحة الفساد.

أما بالحديث عن المؤسسة الوقفية الجزائرية وحوكمتها، فإننا نتحدث عن كيان يعرف بالوقف العام، يذر أموالا وممتلكات موقوفة لصالح فئات معينة وتقوم بإدارته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف (بالجزائر)، يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية عديدة، ويستدعي هذا الكيان في إدارته إلى حوكمة وقفية لتعزيز الرقابة والقضاء على الفساد، وتعرف الحوكمة الوقفية بأنها مجموعة من القواعد والممارسات التي تهدف إلى إدارة الأوقاف بشكل فعال وشفاف بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها[3]، كتأدية حقوق الموقوف عليهم والمحافظة على الأعيان الوقفية وتحقيق الفوائد الدينية والدنيوية التي قامت عليها المؤسسة الوقفية، وعليه يمكننا القول أن مجموع التشريعات التي تخص الجانب الوقفي وكذا الهيكل التنظيمي والرقابي للمؤسسات الوقفية هي الأساس الذي يقوم عليه تطبيق هاته القواعد والممارسات، وسنتحدث عن هاته الأسس في الجزئيات القادمة.

وكتعريف شامل للحوكمة الوقفية، يمكننا القول أنها الإطار الذي يقوم بتنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في الوقف، والذي يحافظ كذلك على شروط صحة الوقف والتي من أهمها حقوق الموقوف عليهم، بحيث تحدد الحوكمة الوقفية مسؤوليات وحقوق كل طرف من المؤسسة الوقفية، كما تحرص على تحقيق الصالح العام وعدم خرق القوانين والتشريعات الخاصة بالأوقاف والتي يمكن أن تؤدي إلى بطلان الوقف، وفي هذا الصدد نجد أن الشريعة الإسلامية قد حددت حوكمة شرعية للأوقاف، والتي تمثلت في شروط وأركان صحة الوقف مثلما ذكرناها سابقا، كما أن المشرع الجزائري قام بوضع تشريعات وقوانين للأوقاف بحيث يمكننا أن نعتبرها حوكمة قانونية للمؤسسة الوقفية بالجزائر، إذن فالحوكمة الوقفية في الجزائر هي مجموع الأحكام الشرعية والقانونية للوقف.

[1] La definition de la gouvernance selon le site web de l'OCDE : https://www.oecd.org/fr/topics/policy-issues/corporategovernance.html#:~:text=La%20gouvernance%20d'entreprise%20guide,ses%20actionnaires%20et%20parties%20prenantes. Le 08/09/2024

[2] The definition of governance from the web site of IFC : https://www.ifcbeyondthebalancesheet.org/about-the-toolkit/governance LE 08/09/2024

[3] خوجة علامة سفيان وقايد مريم، تعزيز الرقابة على الأداء الوقفي الجزائري في إطار الحوكمة وعلى ضوء التجربة الغربية منظمات مراقبة الأعمال الخيرية أنموذجا، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد03، السنة 2022، ص 984

الفرع الثاني: محددات الحوكمة الوقفية

تعتبر إدارة الأوقاف موضوعا مهما خصوصا أنها أصبحت محط اهتمام الكثير من الدول الإسلامية نظرا لتوسع نطاقها وللوعي الذي وصل إليه المجتمع الإسلامي من ناحية العبادات والصدقات التي يتقرب بها الناس لله عز وجل، ومن جهة أخرى لاحظنا في كثير من الدول على غرار الجزائر مثلا أن الإشراف على الأملاك الوقفية يكون متمركزا في إدارة واحدة ذلك لتكثيف الرقابة على هذا المورد الذي يلعب دورا كبيرا في الحياة الاجتماعية وفي تحسين مستوى الاقتصاد إذا تم استغلاله بكفاءة عالية.

وتعتبر الحوكمة من أبرز ماتوصلت إليه أساليب الرقابة على المؤسسات[1]، حيث تعمل على تأطير العلاقة بين المؤسسة الوقفية والواقفين والموقوف عليهم بكل شفافية وثقة، ولذلك تتحلى الحوكمة الوقفية ببعض المبادئ التي تجعلها متميزة عن الحوكمة في المجالات الأخرى؛ والتي سنذكرها فيم يلي[2]:

- **الشفافية والثقة:** إن الثقة بين الجهات التي تنتمي إلى المؤسسة الوقفية والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالأعيان الوقفية، تبنى أساسا على عنصر الشفافية الذي يضمن أن تكون كل العمليات المتعلقة بالوقف واضحة ومفهومة لجميع الأطراف، فالشفافية والثقة مفهومين أساسيين لضمان حوكمة وقفية ناجحة لأن كلاهما يركز على الوضوح وقابلية التحقق والرؤية المستقبلية السليمة.
- **العدالة والمشاركة:** هما مفهومين يرتبطان بالمساواة وتوزيع الحقوق على أصحابها وكذا المحافظة على الملك الوقفي من الاندثار ليستمر عطاؤه للأجيال القادمة، وهنا يمكننا ربط العدالة والمشاركة أيضا بمفهوم المحافظة على الموارد الوقفية لمشاركتها مع الأجيال القادمة لأنها أملاك تتميز بالاستمرارية وبالتالي يجب العمل على استدامة منافعها أيضا.
- **الكفاءة في التسيير:** إن هذا المبدأ يتعلق بالاستخدام الأمثل والفعال للأعيان الوقفية لكي تعود بالنفع على المجتمع، بمعنى التحلي بروح المسؤولية تجاه الملك الوقفي وتسييره بطرق مثلى تؤدي إلى تحقيق الأهداف الدينية منه وكذا الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

[1] MARK Bevir ; « governance a very short introduction » ; p 04 ; web site: https://books.google.dz/books?id=3JROicCWytcC&printsec=frontcover&redir_esc=y#v=onepage&q&f=false le 11/11/2024

[2] شقرون العربي وغلاي نسيمة، "واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية دراسة حالة شركة اسمنت عين التوتة- باتنة"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05 ، العدد01، 2022، ص 37-39

- **الإمتثال:** إن الإطار الديني والقانوني للوقف هو ما يضمن تعزيز حوكمة الأوقاف لضمان تحقيق الأهداف المرجوة دون الخوض في الفساد وفقدان الثقة، إذن الامتثال هنا نقصد به إدارة الأوقاف مع مراعاة القوانين واللوائح المتعلقة بالقطاع الوقفي.

وعليه فالحوكمة الوقفية من منطلق المبادئ تشمل العمل على تطوير الأطر القانونية بحيث يتطلب الأمر تجديد القوانين والتكيف مع التغيرات التي تطرأ في القطاع الوقفي، وكذا الاعتماد على كوادر ذوي مهارة عالية في التسيير والعمل على تطوير كفاءات الأفراد من خلال التدريب، إضافة إلى ابتكار طرق فعالة للرقابة من أجل ضمان الشفافية وتحقيق استدامة الأوقاف، وتطوير قواعد وقوانين إدارة الأوقاف لكي تضمن الشفافية أكثر فأكثر في استغلال الوقف لتحقيق الأهداف الدينية والاجتماعية والاقتصادية للأوقاف والتي ذكرناها في الجزئيات السابقة.

يمكننا القول كذلك أن الحوكمة الوقفية يمكن أن تدمج تحت نطاقها الحوكمة الاقتصادية والحوكمة العامة، وذلك باعتبار المؤسسة الوقفية كنموذج عن مؤسسة تنتمي للقطاع العام لأنها خاضعة للتسيير من قبل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، كما تخضع للحوكمة الاقتصادية لأنها تحتوي موارد مالية وأملاك وقفية مهمة يجب تسييرها بشفافية لتعزيز استمرارها، وسنتحدث بالتفصيل في الجزئية القادمة عن كيفية تسيير المؤسسة الوقفية في الجزائر.

الفرع الثالث: أسس حوكمة الأوقاف بالجزائر

تعتبر الأوقاف في الجزائر بمثابة ذلك الجانب الديني الذي مازال يحافظ على هوية الدين وتعظيم شعائر الله، فهي لم تتطور بشكل كافي لتصبح قطاعا مهما يسهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية، استنتجنا هذا من خلال ماذكرناه في المراحل التي مر بها القطاع الوقفي منذ استقلال الجزائر وكيف تم اندثار الكثير من الأملاك الوقفية خلال الاستعمار وماتبقى منها أخذ وقتا كبيرا في جرده واسترجاعه، لكن وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في السعي للنهوض بالقطاع الوقفي إلا أنه لا توجد خطوات جريئة في استثمار أموال صندوق الأوقاف الذي تم إنشاؤه والذي تحدثنا عنه سابقا، أو مثلا لم نلاحظ خلال بحثنا أن هناك استغلال أمثل للأملاك الوقفية التي تقع تحت تصرف الوزارة الوصية، وهذا راجع ربما لنقص الخبرة في المجال الوقفي، وكذا للافتقار لحوكمة وقفية متينة في الجزائر حيث تتلخص هاته الأخيرة في:

- **الهيكل التنظيمي للأوقاف في الجزائر**: تشغل الأوقاف في الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف مديرية تحت إسم مديرية الأوقاف والشعائر الدينية، تتفرع بعدها إلى ثلاث أقسام[1]: قسم الأوقاف والزكاة؛ قسم المواقيت الشرعية والمناسبات الدينية؛ قسم الحج والعمرة، يتم من خلال قسم الأوقاف والزكاة إدارة الأوقاف في الجزائر ككل، مما يجعلنا نستنتج أن الهيئات الإدارية التي تتولى إدارة الأوقاف في مختلف المناطق وكذا نظار الوقف المشرفين على الأملاك الوقفية يعملون تحت إشراف هذا القسم في الوزارة، إضافة إلى أن طابع التسيير الوقفي في الوزارة يعتبر تسييرا مركزيا، وهاته الهيئات ماهي إلا وسيط بين النظار والوزارة وتتولى تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي يضعها قسم الأوقاف والزكاة بالوزارة، وعليه فإننا لاحظنا نقص في الإهتمام بالأوقاف والذي يجب أن يتم تعديله بحيث تحظى الأوقاف باهتمام أكبر، وذلك يمكن تحقيقه بتخصيص إدارة للأوقاف تعنى بشؤون الأملاك الوقفية وجردها ومراقبتها، وكذا تخصيص هيئة تكون مسؤولة عن استثمار الأوقاف والوقوف على الاستغلال الأمثل لها.
- **الإطار القانوني للأوقاف**: إن القوانين التي يتم سنها فيم يخص الأوقاف والأملاك الوقفية تعتبر من الحدود التي لا يمكن تجاوزها والتي تحمي الملك الوقفي من الاندثار، وعلى هذا الأساس تخضع الأملاك الوقفية في الجزائر وهيكلها التنظيمي للقانون 91-10 المتعلق بالأوقاف والذي يضم مواد عن حماية الأملاك الوقفية من الاعتداءات؛ ومواد تبين شروط إدارة الأوقاف وتعيين نظار الوقف، أما عن استثمار الوقف فقد حددت إمكانية تثميره بعقود مختلفة تنصب جلّها في مجال تأجير الأعيان الوقفية[2]، ولذلك لاحظنا أن هذا القانون يفتقر إلى تأطير استثمار الأوقاف لأنه السبيل الوحيد لاستمرارها واستدامتها، كما لاحظنا أن هذا القانون لا يؤطر علاقة القطاع الوقفي بالقطاعات الأخرى وكيف يمكن تطوير هاته العلاقة لتحسين آداء المؤسسة الوقفية في الجزائر ولتعزيز الرقابة على الأوقاف.
- **مجال البحث والتطوير الوقفي**: إن البحث في نظم المعلومات يقوي قواعد الحوكمة الوقفية، ولقد كانت للجزائر تجربة في هذا المجال حيث تم إنشاء قاعدة بيانات رقمية لجرد الأملاك الوقفية[3]، مما ساهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأملاك الوقفية، كذلك تم إنشاء صندوق وقفي مركزي الأمر الذي ساهم في جمع الأموال الوقفية في صندوق واحد لتسهيل الرقابة على الأموال الوقفية وضبط التصرف فيها، لكن بعد ما رأينا تجارب الدول

[1] الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الدينية والاوقاف من الموقع الرسمي للوزارة:
https://marw.dz/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8A

[2] المادة 26 مكرر 2 مدرجة بموجب المادة 04 من القانون 01-07

[3] " الأوقاف في الجزائر بعد الاستقلال " من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف: https://marw.dz/index.php

الأخرى في مجال البحث والتطوير الوقفي فإننا نطمح لتطوير أساليب استثمار الوقف وخلق أفكار ذات مردودية عالية لجعل هذا المورد يساهم في التنمية الاقتصادية للجزائر، وكذلك نرى أنه من الأحسن تطوير سبل تساهم في نشر الوعي الوقفي لدى المواطنين لزيادة الثروة الوقفية في الجزائر، ونأمل كذلك في رؤية مسؤولين ورجال أعمال جزائريين يوقفون أملاكا لصالح فئات معينة من المجتمع أو لخدمة مراكز دينية معينة وبهذا يزيد الوعي الوقفي لدى المواطنين البسطاء بضرورة تعظيم هاته الشعيرة الدينية.

إذن الحوكمة الوقفية في الجزائر تمثل خطوة مهمة في تطوير الفكر الوقفي لدى الجزائريين، باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي تضمن الشفافية وتتيح فرصة المسائلة وتضمن حقوق الموقوف عليهم، لأن العائق الحقيقي في نقص المورد الوقفي في الجزائر هو عدم ثقة المواطن حول الاستغلال الأمثل لهاته الموارد، ولذلك يجب تطوير سبل التواصل مع المواطنين وتحفيزهم على فكرة الوقف وتعزيز انفتاحهم على كيفية استخدام هذه الموارد في المشاريع التنموية والخدمية، وإشراك الشعب في الأفكار الاستثمارية التي يمكن استغلال الأموال الوقفية فيها، وكذا تعزيز سبل الرقابة الوقفية بتطوير الإطار القانوني وتكوين الكوادر المسؤولة عن تسيير الأوقاف لضمان إدارة فعالة وحماية الملك الوقفي، وتحقيق الأهداف الدينية والدنيوية من الوقف.

المطلب الثاني: علاقة الأوقاف بالمؤشرات الاقتصادية

يتعلق النمو الاقتصادي بمؤشرات عديدة يمكن قياسها ومقارنتها وتحديد الانحرافات فيها للوصول إلى ملاحظة التطورات إذا كانت سلبية أو إيجابية وتعديل السّلبية منها، وتكمن أهمية هاته المؤشرات في تقييم الآداء وتصحيح الانحرافات، كما تساهم في صنع القرار وتحديد استراتيجيات التنمية الاقتصادية، كما تساعد المستثمرين في اختيار البيئة الاستثمارية المثلى.

إن ارتباط الوقف بالاستثمار جعل منه عاملا أساسيا يؤثر في النمو الاقتصادي، وعليه فإن للوقف علاقة بالمؤشرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين مختلف العوامل الاقتصادية و تأثيرها على آداء المؤسسة الوقفية التي بطبيعتها المستدامة وتطور مفهومها، أصبحت تقدم استثمارات تسهم في الرفع من معدل هاته المؤشرات، وخلال هاته الجزئية سنقوم بتحليل أعمق لعلاقة النمو الاقتصادي بالآداء الوقفي، وسنعتمد في ذلك على المؤشرات الاقتصادية التي يحددها مربع كالدور الذي يعتمد على مؤشرات تسمح عموما بقياس درجة التطور الاقتصادي لما لها من تأثير على التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية حسب مربع كالدور

يستند التحليل الاقتصادي على معارف عديدة ودراسات تفسر واقع الاقتصاد في حقبة زمنية معينة، ومن بين النضريات التحليلية التي تتعلق بالنمو الاقتصادي ومؤشراته؛ نجد مربع كالدور السحري الذي يربط النمو الاقتصادي بدرجة الاستقرار الاقتصادي، كما يفسر الاستقرار الاقتصادي بدرجة تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية على نمو أو تدهور المستوى الاقتصادي[1].

يعرف مربع كالدور السحري بأنه رسم تخطيطي يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية؛ والتي تمثل المؤشرات الاقتصادية التي يتم من خلالها تقدير مستوى النمو الاقتصادي في فترة معينة، تم تصميم هذا التمثيل البياني من قبل الباحث نيكولا كالدور في سنة 1971، حيث شكل تخطيطا يحتوي على محورين متعامدين يتضمنان معدلات تبدأ من نقطة التقاطع (0) وتنطلق في الاتجاهات الأربعة حيث يمثل كل اتجاه مؤشرا اقتصادياً يساهم في تحديد نسبة الاستقرار الاقتصادي[2]، ويمثل **الشكل (09)** الرسم التخطيطي لمربع كالدور:

الشكل(09) : الرسم التخطيطي لمربع كالدور

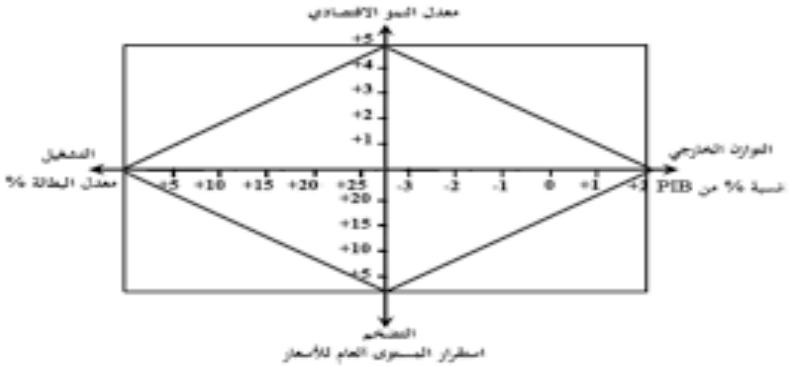

المصدر: راتول محمد وآخرون، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد 21، العدد 66، ص92

ترتبط الأمثلية في السياسة الاقتصادية حسب هذا المربع بالمحددات الأربعة المتواجدة في الرسم التخطيطي السابق والمتمثلة في: معدل النمو الاقتصادي يكون مرتفعا؛ معدل التضخم الذي يجب أن يكون منخفضا؛ معدل البطالة

[1] راتول محمد وآخرون، " تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد 21، العدد 66، ص92

[2] Gwenaël Piaser ; « kaldor's magic ; magic square » ; original article from the web sie : https://www.researchgate.net/publication/380819422_Kaldor's_magic_Magic_Square ; le 27/12/2024 ; p03

يكون منخفضا؛ ونسبة التوازن الخارجي التي من الأحسن أن تكون متزايدة[1]، وعليه سنقوم بتوضيح مفهوم كل محدد على حدة:

- **معدل النمو الاقتصادي:** هو مقياس يستخدم لتحديد الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما يعبر عنه كنسبة مئوية ويعتبر هذا المعدل مؤشرا على صحة الاقتصاد، حيث يشير إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات وزيادة الدخل[2]، الأمر الذي يجعله من المحددات المهمة في السياسة الاقتصادية، حيث يساعد في تقييم فعالية الآداء الاقتصادي لدولة معينة في فترة معينة، من خلال حاصل الفرق بين **الناتج المحلي الجديد** و**الناتج المحلي القديم** مقسوما على **الناتج المحلي القديم** الذي يعطينا معدل تطور النمو الاقتصادي، ومن الأمور التي يمكن أن تؤثر على ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل، الاستقرار السياسي وزيادة تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات وكذلك مواكبة التطور التكنولوجي.
- **معدل البطالة:** لقد تم اختياره كمؤشر لتحديد السياسة الاقتصادية في بلد معين لأنه لا يبرز فقط معدل التشغيل وإنما من خلاله يمكننا استنتاج تطور الاستثمارات في ذلك البلد فبزيادة الاستثمارات تزيد مناصب الشغل وبالتالي ينخفض معدل البطالة[3]، ويمكننا تعريف معدل البطالة بأنه مؤشر يقيس النسبة بين الأشخاص العاملين والأشخاص العاطلين عن العمل ولذلك فهو يبرز مستوى النشاط الاقتصادي والاستثماري من خلال المناصب المشغولة والمناصب الشاغرة في سوق العمل، وعن تأثير ارتفاع معدل البطالة اقتصاديا فإنه يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي مما يزيد من معدل الفقر ويؤدي إلى مشاكل اقتصادية أخرى تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.
- **معدل التوازن الخارجي:** هو أكثر مؤشر يعبر عن حالة تدفق النقود من وإلى خارج الوطن، حيث يركز على حالة ميزان المدفوعات من خلال قيمة الصادرات والواردات الذي من الضروري أن يكون متوازنا أو أن يحقق فائضا من أجل تحقيق مايعرف بالأمثلية الاقتصادية أو الاستقرار الاقتصادي[4]، ويتحقق هذا التوازن في حالة تساوي

[1] Gwenaël Piaser; IBID p07

[2] فضيلة ملواح، " محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018" ، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée Volume 17, Special Issue: Algeria, economic prospects, June 2020

[3] Fatiha bouchenaki ; «la relation entre chomage et croissance économique en Algerie : une etude empirique utilisant l'approche VECM » ; revue des sciences humaines de l'université d'Oum el bouaghi ; vol 08- n 02 ; juin 2021 ; p 1436

[4] بن عمرة عبد الرزاق، دراسة قياسية لأثر السياسات المالية والنقدية على التوازن الخارجي في الجزائر 1990-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12 العدد 04 ، 2021، ص 658

قيمة الصادرات والواردات وتكون حالة الاقتصاد مستقرة في هذه الوضعية أين يعبر ذلك عن قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي.

- **معدل التضخم** :يعتبر مؤشرا مهما في تحديد القدرة الشرائية للمواطن،كونه يقيس الزيادة العامة في أسعار السلع والخدمات خلال فترة معينة، وهو بذلك يجعلنا نستنتج قيمة العملة المتداولة في بلد معين والتي بدورها تترجم القدرة الشرائية، وبما أن معدل التضخم هو أحد مؤشرات تحديد السياسة الاقتصادية فهو يعكس التغيرات في الأسعار وتأثيرها على الاقتصاد وارتفاعه يؤدي إلى خفض القدرة الشرائية وانخفاض قيمة العملة ويؤثر سلبا على الاستثمارارت، ومن بين أبرز الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم هو التسعير العشوائي للسلع دون رقابة مالية صارمة.

إن المؤشرات السابقة التي وضحناها كل على حدة وأبرزنا مدى تأثيرها على السياسة الاقتصادية في تحقيق الأمثلية والاستقرار الاقتصادي، استنتجنا كذلك أنها تؤثر في بعضها البعض من خلال العوامل الاقتصادية المترابطة فيم بينها، فعادة ما يؤدي النمو الاقتصادي المتعلق بزيادة الاستثمارات إلى زيادة التوظيف وبالتالي خفض معدل البطالة، كما تتأثر الاستثمارات بتقلبات ميزان المدفوعات فإذا افترضنا أن هناك فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعزز من الفرص الإستثمارية مما يزيد من معدل النمو الاقتصادي ويخفض من معدل البطالة، أما فيم يخص معدل التضخم فيجب خفضه بالرقابة الصارمة للأسعار وكذلك بمحاولة زيادة العرض على الطلب وذلك بزيادة خطوط الإنتاج (الاستثمار)، ومن هنا نستنتج كذلك أن المربع السحري لكالدور مترابط والرابط الأساسي بين المحددات السابقة هو عامل الاستثمار الذي من الضروري أن يكون في ذروته لتحقيق الأمثلية الاقتصادية وللوصول كذلك إلى موازنة المربع السحري.

الفرع الثاني: علاقة استثمار الوقف بمعدل النمو الاقتصادي والاستقرار العام للأسعار

يعتبر الوقف كما سبق وذكرنا ثروة تم تسخيرها لفعل الخير بصفة مستدامة، ولذلك فإن الوقف يمثل في الاقتصاد مجموعة من الأغلفة المالية التي يمكن استغلالها لتمويل مشاريع مختلفة لفترات محددة، بغرض خلق استثمارات تساهم في تعزيز الاقتصاد من جهة وتسهم كذلك في تنمية الرأسمال الوقفي بعد تشغيله، وتحقيق الهامش الربحي وفقا لصيغ الشراكة التي ذكرناها مسبقا.

وتكمن علاقة الوقف بالرفع من معدل النمو الاقتصادي من خلال بعض العناصر التي نعتبرها محفز للنمو الاقتصادي في بلد معين والتي يمكن أن نلخصها في[1]:

- تعزيز الاستثمار من خلال تمويل مشاريع استثمارية تحت مسمى الشراكة مثلا، أو دعم المشاريع الصغيرة من خلال القروض الحسنة التي يمكن أن تقدمها الأوقاف لفترات محددة.
- توفر الثروة الوقفية أفقاً واسعةً تساعد الحكومات في تحديد السياسة المالية التي يمكن أن تتبعها وكذا تساعد في فهم التوجه الاقتصادي على المدى الطويل كون الأوقاف أصبحت من وسائل التمويل الإسلامي التي تتميز بالاستدامة.
- تعزز خاصية الاستدامة التي يتميز بها الوقف فكرة التنمية المستدامة من خلال توظيفها في استثمارات تنموية مستدامة كقطاع الطاقة والطاقات النظيفة المتجددة، وهي بذلك تحقق النمو الاقتصادي من خلال استدامة الموارد والمحافظة عليها.
- تعزيز الانتاجية من خلال دعم الوقف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تفتح خطوطا إنتاجية متنوعة وتغرق السوق المحلية بالسلع مما يؤدي فيم بعد إلى التخلي عن استيراد السلع من الأسواق الخارجية، وكذلك زيادة الإنتاج يؤدي إلى خفض أسعار السلع وزيادة القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع.
- استغلال الوقف كوسيلة تمويل إسلامية يسهم في الحد من استغلال القروض الربوية لمباشرة مشاريع جديدة، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي ويقلل الفجوة الاقتصادية بتقليل آفة الفقر في المجتمع ورفع المستوى المعيشي.

أما عن علاقة الوقف باستقرار الأسعار والحد من مشكل التضخم، فيمكننا القول أن الوقف يعتبر وسيلة تمويلية مستدامة وبالتالي يحد من استغلال الوسائل التمويلية الأخرى التي تزيد من أثر التضخم، فاستغلال الوقف كقرض حسن مثلا يوفر للمستثمر موردا ماليا ثابتا بعيدا عن المنطق الربوي الذي هو في الأصل أساس تعرض الكثير من الدول لمشكل التضخم، ويمكننا تلخيص دور الأوقاف في الحد من أثر التضخم والمساهمة في استقرار الأسعار من خلال النقاط التالية[2]:

[1] AMIRAH Alias and others ; « the impact of waqf on economic growth » ; BITARA international journal of civilizational studies and human sciences; vol05-n04; 2022; p 152-153

[2] syamusal bachri and others ; "the potential and challenges of waqf in overcoming economic crises and recessions" ; al afkar journal of islamic studies ; vol 07-n 01; 2024; p 63

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها بواسطة الأوقاف أو إشراك الأوقاف فيها سيعود بالنفع لكلا الطرفين، حيث سيحقق نموا في الرأس المال الوقفي من جهة ومن جهة أخرى سيسهم في زيادة السلع المنتجة وزيادة العرض الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الأسعار وزيادة القدرة الشرائية وبالتالي التخفيف من الضغوط التضخمية.
- إخراج الأموال الوقفية من الصندوق المركزي للأوقاف واستغلالها وتشغيلها في مشاريع بنّاءة عوضا عن تخزينها يسهم في التقليل من كمية النقود التي تطرح من البنك المركزي ويحد من زيادة المعروض النقدي الذي يسبب التضخم.
- من بين أسباب عدم استقرار الأسعار كذلك نجد ما يعرف بالتضخم المستورد، حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف على الأسعار المحلية للسلع المستوردة، وللقضاء على هذا النوع من التضخم يجب الاستغناء عن السلع المستوردة وتعويضها بالسلع المحلية من خلال دراسة معمقة للسوق وفهم متطلباته والعمل على استثمار الأموال الوقفية في مشاريع تخدم متطلبات السوق المحلية.

مما سبق يتبين أن إشراك الأوقاف في النشاطات الاقتصادية على اختلافها مع مراعاة ما ينص عليه قانون الاستثمار ووفقا لما تنص عليه شروط الوقف يمكن أن يحقق التوازن الاقتصادي ويؤثر بطريقة إيجابية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على العوامل التي تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية على غرار التضخم، فالأملاك الوقفية تتميز بالاستدامة مما يجعلها تكسب الأنشطة الاقتصادية هاته الصفة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الفرع الثالث: علاقة استثمار الوقف بارتفاع معدل التشغيل ومعدل التوازن الخارجي

إن معدل التشغيل أو بمعنى آخر معدل البطالة في بلد معين يرتبط بمستوى التعليم والسياسات الحكومية وكذا بطبيعة الاقتصاد، حيث تزيد مناصب العمل الشاغرة إذا توفرت استثمارات ومشاريع اقتصادية، وكلما كانت هناك ابتكارات فيم يخص نوع الاستثمارات كلما كان هناك تنويع في خلق فرص العمل لتشمل كل المستويات التعليمية وكل التخصصات، إذن فالاقتصاد المنفتح يؤدي إلى مواجهة البطالة بتوظيف أكبر عدد ممكن من اليد العاملة في عدة مجالات بفضل ما يتميز به من تنويع في الاستثمارات.

ونربط علاقة استثمار الوقف بالحد من آفة البطالة، من خلال خلق المشاريع الوقفية لمناصب العمل المختلفة، وكذا من خلال استثمار الأوقاف في التعليم الذي يرفع من المستوى التعليمي للأفراد من خلال تكوينهم وفتح مجال أوسع أمامهم لاختيار ما يناسبهم من وظائف، ويمكن تلخيص دور الوقف في الرفع من معدل التشغيل فيم يلي[1]:

- استثمار الوقف في المشاريع الاقتصادية المختلفة يمكن أن يخلق مناصب شغل تغطي احتياجات سوق العمالة وتتيح فرصا أكثر لطالبي العمل من مختلف المجالات.
- دعم الوقف لبرامج التكوين المهني ورفع المستوى للأفراد وتدريبهم يمكن أن يزيد من مهاراتهم مما يعزز فرص حصولهم على وظائف.
- يمكن للوقف أن يدعم الأشخاص بقروض حسنة أو منح تساعدهم على بدء مشاريع مصغرة تساعدهم على تحقيق مداخيل وتحسن مستواهم المعيشي.
- اعتماد الشراكة بين الوقف والجامعة وشركاء اقتصاديين آخرين، يمكن أن يخلق فرص استثمار الأموال الوقفية في مشاريع توظف الطلبة فور تخرجهم من الجامعة، وتكون الأوقاف ممولا لهاته المشاريع.

أما عن علاقة استثمار الوقف بتحقيق التوازن الخارجي فتكمن في زيادة الإنتاج المحلي من خلال استثمار الأموال الوقفية في مشاريع لإنتاج السلع لتحقيق الإكتفاء المحلي وخفض الإستيراد من جهة ومن جهة أخرى تصدير السلع المحلية للأسواق الخارجية وتحقيق إيرادات إضافية لميزان المدفوعات، ويمكن تلخيص دور استثمار الوقف في تحقيق التوازن الخارجي من خلال[2]:

- يمكن للوقف أن يوفر أغلفة مالية إضافية للدولة وهذا ما يساهم في زيادة الإيرادات وتحسين مستوى التوازن الخارجي.
- استثمار الوقف في المشاريع التنموية يعزز الإنتاجية وينعش الصادرات.
- يوفر الوقف مصادر تمويل محلية مما يدعم الاستقلالية المالية للدولة ويقلل من اعتمادها على المساعدات الخارجية.
- يحقق استثمار الأموال الوقفية مداخيل إضافية للأوقاف مما يساعد في توسيع نطاق دعم الفئات المحتاجة والقضاء على الفقر وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.

[1] شريط حسان؛ "دور الوقف في التقليل من البطالة "؛ مجلة المنهل الاقتصادي،المجلد 05 العدد 02 أكتوبر 2022، ص 695-698

[2] دلال بن سمينة، دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34-02، ص 169

- استثمار الوقف في مشاريع اقتصادية محلية يؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية متينة ومستقرة مما يجذب الاستثمارات الأجنبية ويعزز تحسين مستوى التوازن الخارجي وكذا رفع معدل التشغيل.

مما سبق يتبين أن استقرار مؤشري البطالة ومستوى التوازن الخارجي يرتبطان بالبيئة الاقتصادية المستقرة ومدى النشاط الاستثماري في بلد معين، ومن هنا يبرز دور الأوقاف فيم يخص تحفيز الاستثمار حيث تسهم في توفير رؤوس الأموال للاستثمار؛ تعزز الشراكات مع القطاع الخاص أو العام لتسهيل تنفيذ المشاريع الاستثمارية في حدود ماهو متاح من صيغ قانونية للشراكة بين القطاعات؛ تحفز الابتكار من خلال استثمار الأموال الوقفية في البحث والتطوير مثلا؛ وغيرها من المبادرات التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية بشكل عام وتخلق فرص العمل لتقلل من البطالة بشكل خاص.

المطلب الثالث: استثمار الوقف عن طريق الشراكة الوقفية

تعد الشراكة كتقنية من تقنيات الاستثمار، حيث يمكن من خلال الشراكة تحقيق تكامل بين التكامل بين الموارد والخبرات المتوفرة عند أطراف هاته الشراكة، وفي دراستنا هاته نخص بالذكر الشراكة الوقفية كوسيلة استثمارية يمكن من خلالها تثمير الأوقاف مما يسهم في المحافظة عليها وضمان استمراريتها، وعليه فإننا سنتطرق من خلال هاته الجزئية إلى مفهوم الشراكة الوقفية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم الشراكة الوقفية

إن تفعيل دور الأوقاف في التنمية الشاملة يرتبط بتثميرها وتنميتها لتحقق القيمة المضافة من الناحية الخيرية ومن الناحية الاقتصادية، وتأتي الشراكة الوقفية كأسلوب حديث يقوم على تعاون مؤسسي بين القطاع الوقفي وأحد القطاعات الأخرى، سواء عامة أو خاصة أو حتى منظمات أخرى تنتمي إلى القطاع الخيري، وتتمثل هاته الشراكة في تشكيل دور تنموي فعال للأصول الوقفية من خلال دمج هاته الأصول في مشاريع تنموية وتحقيق العوائد المادية التي تسهم في تنمية الوقف، ويمكننا تعريف الشراكة الوقفية على أنها تنقسم إلى شقين، فالشق الأول هو عقد الشراكة والشق الثاني هو الوقف، وتعتبر الشراكة مأخوذة من الفعل شرك ويقال اشترك القوم في أمر ما؛ أي كان لهم نصيب مختلط فيه لا يميز أحدهم عن الآخر[1]، أما الوقف في اللغة فقد عرفناه سابقا فهو المال المحبوس عن التصرف، وبالتالي الشراكة الوقفية لغة هي اختلاط جهتين أو أكثر في إدارة الملك الموقوف بغرض تحقيق المنفعة العامة.

[1] ابن المنظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة 3، الجزء 10، ص75

أما عن الشراكة الوقفية كعقد بين طرفين أو أكثر فهي نمط من التعاون المؤسسي بين إدارة الوقف وأطراف أخرى من أجل تسيير مشاريع مشتركة تسهم في النمو الاقتصادي وتحقق المقاصد الشرعية للوقف، وهي آلية حديثة في إدارة واستثمار الوقف تسمح بالاستفادة من الموارد المتاحة لدى أطراف الشراكة وكذا الاستفادة من الخبرات التسييرية لها[1].

وبهذا نجد أن الشراكة الوقفية يمكن أن تمثل لنا بديلا تمويليا مستداما للمشاريع التي تنجزها القطاعات الأخرى من خلال أصول الوقف أو عوائدها، وتظهر هاته الشراكة الوقفية في أوجه عديدة كالشراكة مع القطاع العام أو القطاع الخاص والتي تسهم في دعم هاته القطاعات من جهة وفي تنمية وزيادة إيرادات القطاع الوقفي من جهة أخرى كما تسهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، أو شراكة المؤسسات الوقفية فيم بينها لتحقق نموذجا من التكامل فيم بينها والوقوف بالقطاع الوقفي ومن أبرز هاته النماذج نجد الصندوق المركزي للأوقاف الذي تحدثنا عنه سابقا والذي يسهم في تنمية القطاع الوقفي من خلال تمويل مشاريع صيانة الأعيان الوقفية.

الفرع الثاني: الأهداف التنموية للشراكة الوقفية

تختلف الشراكة الوقفية عن باقي أنواع الشراكة في أنها لا تسعى فقط إلى تحقيق الأهداف الربحية بل تضع هدف تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الطبقات الهشة في المجتمع من جهة أخرى، وعليه فإننا نصنف هاته الأهداف كالاتي:

- **الأهداف الاقتصادية[2]**: حيث تسعى الشراكة الوقفية إلى توظيف الأصول الوقفية لتحقق عوائد إضافية للوقف، الأمر الذي يحقق الاستدامة المالية للأوقاف، كما تسهم في دعم المشاريع من خلال استغلال الأصول الوقفية الراكدة وتحويلها إلى مشاريع منتجة في إطار هاته الشراكة، إضافة إلى خلق فرص العمل وتقليص معدل البطالة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تقاسم المخاطر مع الطرف الثاني من الشراكة واستغلال الموارد بكفاءة والاستفادة من الخبرات التسييرية، أما من ناحية التمويل فإن الشراكة الوقفية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الإنفاق العمومي بتوفير مصادر تمويلية مستدامة كالصندوق المركزي للأوقاف.

[1] سامي محمد الصلاحات، "الريادة الوقفية"، سلسلة الدراسات الوقفية 03، المعهد الدولي للوقف الإسلامي، 2024، ص 101

[2] محمد سعيد محمد حسن البغدادي، " مؤسسة الوقف نموذجا للشراكة الاجتماعية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي"،ملفات الأبحاث في الاقتصاد، الملف الرابع، ماي 2018، ص 137-140

- **الأهداف الاجتماعية**[1]: تسعى الأوقاف بشكل عام إلى تعزيز العمل الخيري الذي يخدم المجتمع ويدعم الطبقات الهشة ويحقق العدالة الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر، وانطلاقا من هذا فإن تعبئة الموارد الوقفية وتوجيهها نحو المشاركة مع القطاعات الأخرى تأتي ضمن السعي إلى تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي كاحتواء الفئات الضعيفة بتمويل مشاريع مستدامة تخدمهم دون انقطاع، وكذا تمكين الفئات الهشة من الناحية الاقتصادية وتحسين مستواهم المعيشي بضمان مصادر دخل مستدامة، تشجيع الأطراف المشاركة في هاته الشراكة على الالتفات إلى المشاريع البناءة والتي تحسن ظروف الحياة وتسهم في التنمية الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل يمكننا القول أن الوقف كنظام إسلامي يمكن أن يحقق التوازن والنمو الاقتصادي في حالة استخدامه كوسيلة تمويل للمشاريع ودعمه بسياسات وآليات فعالة لضمان حسن تسييره، إضافة إلى تكوين كوادر بشرية ذوي خبرة في مجال تسيير وحوكمة الأوقاف وتأطير الوقف وفي الرقابة على الأموال الوقفية وتعزيز الشفافية خصوصا في حالة استثمار الوقف، أين يتطلب الأمر تأطيرا قانونيا ورقابة صارمة على الأملاك الوقفية وعلى العوائد التي يحققها هذا الاستثمار لحفظ حقوق الموقوف عليهم والمحافظة على الوقف واستدامته.

توصلنا كذلك من خلال هذا الفصل إلى أن الوقف يؤثر ويتأثر بالعوامل الاقتصادية ويحسن من آداء بعض المؤشرات الاقتصادية كالتقليل من حدة التضخم والقضاء على البطالة وكذا تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وأن استثماره يمكن أن يزيد من فرص العمل ويحسن التوازن الخارجي وبالتالي يحسن النمو الاقتصادي في البلاد، وعليه فإن الوقف يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا، أما عن تحقيق التنمية الاقتصادية فإن الوقف يمكن أن يسهم في تحقيقها من خلال تمويل المشاريع الاجتماعية التي تحسن المستوى المعيشي للأفراد كالشراكة الوقفية مع القطاع العام في تحسين البنية التحتية أو تمويل مشاريع تهيئة المستشفيات والمدارس التعليمية وغيرها من المشاريع التي تخدم المجتمع.

[1] أمال كلبازة، " le waqf un outil de financement de l'invesstissement " ، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد01، ديسمبر 2017، ص 17-18

الفصل الثالث:

الشراكة الوقفية وعلاقتها بتحقيق

أمن الموارد

تمهيد:

تعتبر الشراكة الوقفية من الآليات الحديثة التي تم ابتكارها للمساهمة في تغطية بعض الأعباء التمويلية التي تقع على القطاعات الأخرى وكذلك لتحقق عوائد للقطاع الوقفي بغرض المحافظة على استدامة الأوقاف، وفي هذا السّياق تبرز أهمية تعزيز الشراكات بين المؤسسات الوقفية ومختلف الفاعلين من القطاعات الأخرى وحتى من القطاع الوقفي في حد ذاته، وذلك بغرض تحقيق نوع من التكامل في إدارة الموارد وضمان استدامتها على المدى الطويل.

إنّ مفهوم أمن الموارد، سواء تعلق الأمر بالموارد الطاقوية أو الموارد المائية أو حتى المالية ونخص بالذكر هنا القطاع الوقفي، لم يعد يقتصر على وفرتها فقط وإنما تعدى حدوده إلى كفاءة استغلالها وعدالة توزيعها واستدامتها للأجيال القادمة وهنا تتجلى حلقة الوصل بين بين الشراكة الوقفية وتحقيق التسيير الأمثل للموارد من أجل الوصول إلى أمن الموارد، أين يتم توظيف الأعيان الوقفية في مشاريع إنتاجية وتنموية تسهم في تقليص الضغط على الموارد الناضبة وتوجه تخطيطها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة ما يتعلق منها بالموارد المائية والموارد الطاقوية.

بناءا على ما سبق سنقوم إذن بإيجاد حلقة الربط بين الشراكة الوقفية وأمن الموارد الطاقوية والمائية، مع التركيز على المؤشرات التي تعبر عن كل من استدامة الوقف واستدامة الموارد المائية والطاقوية، كما سنتطرق إلى برامج اقتصاد الطاقة واقتصاد الماء بالجزائر لنبرز من خلالها مساعي الدولة في تحقيق التسيير الأمثل للموارد في ظل متطلبات التنمية المستدامة، وفي الأخير سنطرح بعض السبل التي يمكن اتباعها من أجل توظيف الاوقاف في تحقيق أمن الموارد الطاقوية والمائية، وقد قسمنا هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: أساليب شراكة القطاع الوقفي مع القطاعات الأخرى**
- **المبحث الثاني: أسس تحقيق التنمية المستدامة**
- **المبحث الثالث: مؤشرات العلاقة بين استدامة الوقف وأمن الموارد**

المبحث الأول: أساليب شراكة القطاع الوقفي مع القطاعات الأخرى

تعدّ الشراكة بين القطاعات إحدى أهم الآليات التي تعتمد في حل العوائق المتعلقة بالتمويل لطرف معين، وذلك في ظلّ قصور الجهات التمويلية وتنامي الحاجيات الأساسية للجهات الحكومية خصوصا المتعلقة منها بتهيئة البنية التحتية للدولة، لذلك وبعد دراستنا للقطاع الوقفي واستنتاجنا لمدى أهميته خصوصا من الناحية المادية، فكرنا في دراسة أهم أساليب الشراكة التي يمكن انتهاجها بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى، وكيف يمكن لمثل هاته الشراكة أن تحقق أهدافا مشتركة لهاته القطاعات، وكيف يمكن للقطاع الوقفي أن يعظم من قيمة الأوقاف من خلال الشراكة الوقفية.

المطلب الأول: ماهية الشراكة بين القطاعات

إنّ الشراكة بين القطاعات مفهوم حديث النشأة لأنه تم اللجوء إليه بعد تأزم الأوضاع الاقتصادية للبلدان، فأصبح من الضروري توحيد الجهود ورؤوس الأموال من أجل النهوض بالاقتصاد، وعليه تم تبني مفهوم الشراكة بين القطاعات من أجل القضاء على المشاكل التمويلية وتحقيق أهداف مشتركة تفيد اقتصاد البلاد وتتيح الفرصة لكل قطاع للاستفادة من نقاط القوة والموارد المختلفة لتحقيق عائد أكبر مما يمكن تحقيقه بشكل منفصل.

الفرع الأول: تعريف عقد الشراكة

لقد تعددت تعاريف الشراكة حسب تعدد المجالات التي اهتمت بدراسة عقود الشراكة وأهميتها في تحسين مردودية المؤسسات، حيث تمثل المفهوم الفقهي للشراكة في أنها اتفاق بين عدة أطراف لإتمام مشروع معين يعود بالفائدة على كل طرف وفقا لشروط معينة، فالشراكة في الفقه الإسلامي تعتبر من المعاملات المباحة التي تستند على مبادئ الإسلام وتدعو إلى التعاون في مجالات الخير بدليل قوله ﷺ : "يد الله مع الشريكين مالم يتخاونا"[1]، وعليه فإن الشراكة في الفقه الإسلامي تعتبر بمثابة مشروع يتشارك فيه متعاملون اقتصاديون ليس فقط في رأس المال وإنما في تسيير المشروع بكل خطواته الوظيفية، وترتبط صحة عقود الشراكة بتوفر الشروط المواتية للشريعة الإسلامية

[1] ابراهيم مختار، "الشركة وأحكامها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي" ، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد 11، يونيو 2018، ص73.

والتي تتسم دائما بالوضوح والشفافية، إذن الشراكة في الفقه الإسلامي هي اتفاق يتسم بالشفافية ويراعي قواعد الشريعة الإسلامية بين طرفين أو أكثر من أجل القيام بعمل محدد يعود بالفائدة على كلا الطرفين مع تحمل كل الإيجابيات والسلبيات كل حسب موضعه في هاته الشراكة.

أما في القانون الجزائري فتعرف الشراكة على أنها "صيغة قانونية توثق العلاقة بين طرفين يمارسان نشاطا اقتصاديا معينا من أجل تحقيق أرباح، هاته الصيغة تبنى على أساس مساهمات مختلفة كرؤوس أموال أو خبرة مهنية أو حتى جهد بدني يقدمها كل طرف حسب نسب مختلفة تسمى نسبة المساهمة في الشراكة، مع تحديد شروط في العقد تبين كيفية تقاسم العوائد الناتجة عن هذا النشاط الاقتصادي"، وهذا ما استنتجناه من تعريف المادة 416 من القانون المدني الجزائري التي عرفت عقد الشراكة على أنه عقد يتم بمقتضاه التزام شخصين أو أكثر بأن يساهما في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل، واقتسام ما ينتج عن ذلك المشروع من ربح أو خسارة، إذن القانون الجزائري ركز في مفهوم الشراكة على ضرورة أن تكون مؤطرة قانونا بعقد لكي تضمن لكل طرف فيها حقوقه وواجباته، وكذا لتتحمل كل الأطراف المتشاركة المخاطر المرتبطة بذلك المشروع الذي تم التشارك في إنجازه.

ولا يمكن المرور على تعريف الشراكة دون التطرق لمعناها الاقتصادي، وفي هذا الصدد يمكننا القول أن الشراكة هي عبارة عن توحيد الجهود والموارد من أجل تحقيق قيمة مضافة والتي تكون في غالب الأحيان أرباحا مادية، حيث يتم من خلال هاته الشراكة تحديد كيفية إدارة هذا المشروع وكذا تحديد حقوق والتزامات كل شريك اقتصادي فيه مع التحمل المشترك للمخاطر.[1]

وعليه فإنّنا استنتجنا مما سبق أنّ عقد الشراكة يتميز بما يلي:

- يتيح فرصة إنجاز المشاريع ذات رؤوس الأموال الضخمة؛ فبالاعتماد على مساهمات المتشاركين يتشكل حتما رأس مال أكبر مقارنة بما يمكن أن يوفره شخص واحد.
- الاستفادة من الخبرات الإدارية نتيجة توزيع المسؤوليات الإدارية وفقا للكفاءات والقدرات التي يتميز بها كل شريك؛ مما يشكل مرونة في التسيير.

[1] Bernard Garette, « Les stratégies d'alliances », les éditions d'organisation, 1996, p27.

- يقلل نسبة الخطر التي يمكن أن تصيب رأس المال وذلك بتوزيع العبء المالي على كل الأطراف مما يؤدي إلى انخفاض الأثر السلبي للخسائر المحتملة على الأطراف المتشاركين.
- توسيع الأنشطة والدخول لأسواق جديدة وزيادة الإنتاج بفضل توفير رؤوس أموال ضخمة، الأمر الذي يحفز النمو الاقتصادي.

إذن يمكننا القول أن عقد الشراكة هو عبارة عن اتّفاق بين طرفين أو أكثر يحدد طبيعة المساهمة في مشروع معين من أجل تحقيق عوائد مادية تعود بالفائدة على أصحاب المشروع وتساهم في النمو الاقتصادي، من خلال تجميع الموارد والخبرات وتوظيفها بشكل أكثر فعالية لتحقيق قيمة مضافة وتعزيز الكفاءة الاقتصادية لذلك المشروع، وبإسقاط المفاهيم السابقة على مفهوم الشراكة بين القطاعات فإننا نخلص إلى أن هاته الشراكة عبارة عن تعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق أهداف مشتركة تعود بالفائدة على المجتمع والحكومة، كهدف تحقيق التنمية المستدامة أو تحسين البنية التحتية...الخ، وتعد هاته الشراكات أساسية بالنسبة للدولة فهي تحد من تشتت رؤوس أموال القطاعات، وتساهم في مواجهة التحديات الكبيرة التي تتطلب تظافر الجهود، من خلال تمويل القطاعات لبعضها البعض في إطار ما يعرف بالشراكة.

الفرع الثاني: أنواع الشراكة بين القطاعات

تعدّ الشراكة بين القطاعات استراتيجية فعالة لتحقيق التكامل في المنظومة الاقتصادية والسياسية، والتي من أهمها تحسين جودة مخرجات القطاعات وكذا تحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، ومع تنوع القطاعات واختلاف خصائصها المالية وأطرها القانونية فإنه يتولد لدينا عدة أنواع من الشراكة والتي ارتأينا تلخيصها فيم يلي:

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** يتميز كل من القطاع العام والخاص بخصائص مختلفة كما سبق وذكرنا في الفصل الأول، وعليه فإن الشراكة بين هاذين القطاعين هي عبارة عن تعاون يطمح لتنفيذ مشاريع في إطار الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الإدارة والتسيير والتمويل من جهة، ومن جهة أخرى الرقابة والتنظيم

تكون من طرف القطاع العام من أجل ضمان جودة مخرجات هاته المشاريع، ومن بين أساليب الشراكة بين القطاع العام والخاص نجد[1]:

- **شراكة تعاونية:** سميت بهذا المصطلح لأنها شراكة تعتمد على مبدأ التعاون في الموارد والمخاطر لتحقيق الأهداف المسطرة، وتتميز هاته الشراكة بالتركيز على القرارات المشتركة من أجل إنجاح المشاريع وتحقيق الأرباح، وتقاسم العوائد أو الخسائر في حالة وقوعها.

- **شراكة تعاقدية:** وهي شراكة تتميز بعقد يتم من خلاله تحديد مسؤوليات وحقوق كل طرف من الشراكة مع توثيقها في هذا العقد الذي يحدد كل الشروط ويضع حدود تصرف كل شريك، ونجد من بين أبرز أنواع هاته الشراكة عقد الإيجار؛ عقد الإدارة ؛ عقود الإمتياز...الخ، ويجدر القول الإشارة إلى عقود الامتياز لأننا لم نتطرق لها فيم سبق، حيث تتضمن العديد من الصيغ المتمثلة في[2]:

أ. شراكة BOT والتي تعني اختصار (بناء-تشغيل-نقل) وفحواها أن القطاع الخاص يقوم بالبناء والتمويل وتشغيل المشروع لفترة محددة، ثم تنقل ملكية المشروع للقطاع العام مثل مشاريع تهيئة الطرقات أو محطات النقل.

ب. شراكة BOO ومعناها (بناء-تملك-تشغيل) وتتمثل في تمويل القطاع الخاص لمشروع معين وامتلاكه وتشغيله بشكل دائم، مثل مشاريع قطاع الطاقة.

ج. شراكة DBFO التي تمثل (تصميم-بناء-تمويل-تشغيل) في هذا النوع من الشراكة يتم استلام المشروع من تصميمه إلى تشغيله من طرف القطاع الخاص، ثم تقديمه في الأخير للقطاع العام على سبيل الملكية مثل مشاريع قطاع المياه.

د. شراكة O&M التي تمثل إدارة وتشغيل مشروع معين مع بقاء ملكيته للدولة، مثل إدارة المرافق الترفيهية التابعة للدولة.

[1] جيدل كريمة، "عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مجلة الدراسات القانونية"، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 455

[2] شايب باشا كريمة، "أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشاريع العمومية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص1628

إذن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر ركيزة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يجب اتباع أحد الأساليب السابقة واستغلال مهارات وكفاءات القطاع الخاص لتجسيد هاته الشراكة والمضي بالاقتصاد الوطني نحو الأفضل، ويمكن استغلال هاته العقود وتكييفها وفقا للشراكات التي سنقوم بذكرها لاحقا.

- **الشراكة بين القطاعين العام والأكاديمي**: إنّ القطاع الأكاديمي وكما هو متعارف عنه أنه قطاع يختص في البحث والتطوير لما يضمّه من مؤسسات علمية وبحثية تسعى دائما لتعزيز الابتكار، وعند الحديث عن هذا النوع من الشراكة فهي تتمثل في تشارك القطاع العام مع المؤسسات الأكاديمية من أجل استغلال الخبرات والمعارف في دعم السياسات العامة، فتتلخص أسس هاته الشراكة في إعداد الكوادر البشرية في عدة مجالات من خلال برامج تدريبية متخصصة، وتطوير سياسات لصنع القرار وإيجاد حلول فعالة ودائمة، وكذا الاستفادة من الأبحاث الأكاديمية لتطوير وتحسين أداء القطاع العام، وفي هذا الإطار نجد تحديث حاضنات للأعمال على مستوى الجامعات من أجل الاستفادة من الأفكار المبتكرة وتحويلها لمشاريع فعلية تساهم في النمو الاقتصادي، كذلك نجد برامج تدريب وملتقيات تقام لصالح الكوادر المهنية من أجل تحسين كفاءاتهم وبالتالي تحسين آداءهم على مستوى مؤسساتهم، تمويل مشاريع بحثية من طرف القطاع العام هدفها الوصول إلى حلول لمشكلات محددة، ويمكننا اتخاذ مشروع HORIZON 2020 كمثال عن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الأكاديمي والذي تبناه الإتحاد الأوروبي في إطار تعزيز البحث والابتكار في جميع أنحاء أوروبا وقد خصص له حوالي 80 ألف أورو كميزانية تمويلية وبعد النجاح الذي حققه تم تمديده إلى غاية 2027[1]، وعليه فإن الشراكة بين القطاع العام والأكاديمي هي استثمار في المورد البشري من أجل تحقيق أداء عالي في المؤسسات بشتى أنواعها، كما يمكننا الإشارة إلى وجود شراكة بين القطاع الخاص والأكاديمي كنوع من أنواع الشراكة التي تهدف إلى تحقيق أرباح مادية للقطاع الخاص، من خلال إنشاء مشاريع تعليمية خاصة أو برامج تدريبية تسيّرها جهات من القطاع الخاص كخوصصة التعليم مثلا.

[1] Pdf document from the website through the link: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2017/608727/EPRS_BRI(2017)608727_EN.pdf on 12/10/2024

- **الشراكة بين القطاع العام والقطاع غير الرّبحي:** يتميز القطاع غير الرّبحي بأنه مجموعة من المؤسسات والمنظمات التي تهدف إلى تحقيق أهداف خيرية بدلا من تحقيق أرباح مادية، فهو يسعى دائما لتقديم الدعم للأفراد الذين هم بحاجة للمساعدة، حيث لا يمكن للقطاع العام أن يوفر الدعم الكافي لهاته الفئة[1]، ومن بين أبرز هاته المؤسسات نجد المؤسسة الوقفية التي تركز على العمل التطوعي الوقفي والتي تعتبر بحد ذاتها قطاع فعال، لذلك بالحديث عن الشراكة بين القطاع العام والقطاع غير الربحي، فإننا نقصد بها تلك الشراكة التعاونية التي تكون بين مؤسسات القطاع العام والمنظمات غير الربحية بهدف تحقيق أهداف مجتمعية خيرية وتطوعية في إطار التنمية المشتركة وذلك من خلال توظيف خبرات وموارد كلا الطرفين، خصوصا أن القطاع الخيري يذر وفورات مالية من بينها التبرعات المالية التي يتم جمعها من طرف مؤسسات هذا القطاع، كما يحتوي على كفاءات تسييرية وكفاءات علمية في تخصصات عديدة، يمكن من خلالها إنشاء شراكة مع القطاع العام سواء من ناحية تمويل مشاريع معينة أو من ناحية توظيف الكفاءات البشرية في مشاريع يتبناها القطاع العام، كالشراكة في المشاريع الصحية أو التعليمية أو حماية البيئة مثلا، مما يحافظ على الإطار الذي أُنشأت ضمنه هاته المؤسسات الخيرية وفي نفس الوقت تدعم القطاع العام في عدة مجالات، وبإدراج المؤسسة الوقفية ضمن القطاع غير الربحي فإنه يمكن استغلال الموارد الوقفية التي تتمتع بها هاته المؤسسة في دعم القطاع العام، وفي نفس الوقت تطوير المؤسسة الوقفية وزيادة وفوراتها المالية من خلال الحصول على عوائد من المشاريع التي تقام في إطار هاته الشراكة.

الفرع الثالث: أهمية الشراكة بين القطاعات

تلعب الشراكة بين القطاعات مهما اختلفت خصائصها دورا مهما في دعم المجتمع والحكومة على حدّ سواء، إذ أنها تحقق أهدافا تفوق التوقعات وتتجاوز قدرات كل قطاع على حدة، فهي تمكن القطاعات من بلوغ

[1] أونيسي عبد المجيد، "المنظمات غير الهادفة للربح ودورها في التكامل الاجتماعي والاقتصادي"، ص06، ملف موجود عبر الرابط :
file:///C:/Users/User/Downloads/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%81%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%AD-%D9%88%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%81%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%E2%80%93-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-.pdf

أهداف مشتركة سواء من الناحية المادية أو من ناحية الفائدة التي تعود على المجتمع وتتمثل أهمية الشراكة بين القطاعات في النقاط التالية[1]:

- **التسيير الأمثل للموارد:** وذلك من خلال دعم القطاعات لبعضها البعض من ناحية الموارد المتاحة لكل منها دون اللجوء إلى استغلال موارد إضافية هذا ما يحقق استغلال الموارد بشكل متكامل، أما من ناحية المورد البشري فتحقق الشراكة بين القطاعات التكامل في الكفاءات، مما يتيح الفرصة لكل قطاع لإبراز نقاط القوة الموجودة في كوادره البشرية.
- **التطوير والابتكار:** تدعم الشراكة بين القطاعات تبادل التقنيات والتكنولوجيات الحديثة في شتى المجالات، حيث يبرز كل قطاع المستوى الذي يتمتع به من تطور وابتكار لتتكامل القطاعات فيم بينها في هذا الصدد وتحقق ميزة تنافسية.
- **تقليل نسبة الخطر:** إن الشراكة بين القطاعات تمكن كل قطاع من تقليل نسبة الخطر التي يواجهها، حيث يتم تقاسم تلك النسبة المتعلقة بالمشاريع المنجزة بين القطاعات المتشاركة مما يضمن مرونة في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية ويحقق استدامة المشاريع.
- **تحقيق التنمية المستدامة:** وتتحقق بابتكار طرق مستدامة لجلب الموارد، كالطاقات المتجددة في مجال الطاقة والتي تحقق التنمية المستدامة من خلال المحافظة على الموارد الناضبة، أو كاستغلال الموارد الوقفية كمصدر لتمويل القطاع العام وفقا لأساليب استثمارية تضخ وفورات مالية للأوقاف وفي نفس الوقت تضمن التمويل المستدام للقطاع العام.
- **تحسين المستوى المعيشي** : ويتحقق ذلك بتحسين جودة الخدمات العامة من مرافق عمومية ومستشفيات ومدارس...الخ، كما تتيح الشراكة بين القطاعات فرصة تحقيق تحسينات ملموسة في سوق العمل وخلق مناصب شغل، الأمر الذي يحسن مداخيل الأفراد ويزيد من قدرتهم في تحقيق الرفاه الذاتي.

[1] Stefanie koch, « l'importance des partenariats multisectoriels pour le secteur privé : l'expérience de holcim » P130 ; fichier sur le link : file:///C:/Users/User/Downloads/aspd-355.pdf le 25/12/2024

- **تحقيق النمو الاقتصادي:** يتعلق النمو الاقتصادي بعدة مؤشرات والتي من أبرزها تحسين مستويات الدخل، وعليه فإن الشراكة بين القطاعات تسهم بشكل كبير في تحسين بيئة العمل وزيادة الإنتاجية، وكذلك تحقق التنويع في الاقتصاد من خلال رفع مستوى آداء القطاعات غير التقليدية كالسياحة والطاقة والزراعة، هاته القطاعات التي تحقق بدورها تنمية مستدامة وتقلل نسبة الخطر التي تقع على القطاعات الأخرى، إذن يتحقق النمو الاقتصادي بتنويع مصادر الدخل والتركيز على نقاط القوة في كل قطاع والعمل على تكامل القطاعات فيم بينها.

إذن تشتمل أهمية الشراكة بين القطاعات كل المجالات التنموية والاجتماعية، حيث تساهم في بناء اقتصاد متين ومستدام وذلك بالمحافظة على الموارد المتاحة وحسن استغلالها، كذلك باستغلال نقاط القوة التي يتميز بها كل قطاع وتكميل القطاعات لبعضها البعض، إضافة إلى استغلال موارد القطاع غير الربحي في تنمية القطاعات الأخرى عن طريق استثمار موارده في مشاريع ذات مردودية ثابتة وفي نفس الوقت لا تحتمل نسبة مخاطرة كبيرة.

المطلب الثاني: أسس الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي

إنّ من أبرز ما يتسم به القطاع الوقفي هو أنه لا يعتبر كقطاع هادف للربح، وهدفه الأساسي هو تحقيق أهداف اجتماعية باستمرار، وذلك لما يشترط في الأوقاف من استدامة في تقديم أوجه الخير لذوي حقوق الوقف (الموقوف عليهم)[1]، وعليه فإن القطاع الوقفي يتميز عن القطاع العام بعدة خصائص لابد من التطرق لها قبل الخوض في أساسيات الشراكة بين هذين القطاعين، وهذا ما سنقوم بتوضيحه خلال هاته الجزئية إضافة إلى تحديد مبادئ هاته الشراكة بالتفصيل.

الفرع الأول: مميزات القطاع الوقفي

يعدّ القطاع الوقفي من القطاعات الفعالة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وتحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاه للأفراد، إذ يعتبر من القطاعات التي تذر وفورات مالية تغطي احتياجات فئات معينة من المجتمع بصفة مستدامة في

[1] مجدوب بحوصي وآخرون، " الدور التنموي للصكوك الوقفية"، مؤتمر الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، 2017، ص525

حالة حسن استغلالها وتثميرها، وقد تحدثنا في الجزئيات السابقة عن كيفية تثمير هاته الموارد الوقفية. إن هذا القطاع يتميز بعدة مقومات تجعله قادرا على المساهمة في تنمية قطاعات أخرى بشكل مستمر وتتمثل هاته الميزات في[1] :

- **الاستدامة**: تستند الأوقاف إلى مبدأ الاستمرارية في إنفاق الموارد على المدى الطويل، وتعتمد في ذلك على عدة أساليب لتفادي نضوب تلك الموارد الوقفية، باعتبار أن الأوقاف أساسا عبارة عن صدقة جارية تستمر لأجيال وأجيال وهذا الأمر يعتبر من أهم شروط قيامها كأوقاف[2]، إذ تتيح طبيعة الأوقاف فرصا للاستثمار في مشاريع طويلة الأمد تساهم في التنمية الاقتصادية، وفي نفس الوقت تساهم في تنمية الأوقاف وتجديد مصادر تمويلها باستمرار، إذن فالاستدامة كميزة يتميز بها القطاع الوقفي هي في الأصل شرط من شروط صحة الأوقاف.
- **المرونة**: ترتبط مرونة الوقف بتعدد مجالاته حيث يمكن توجيه منافعه نحو عدة مجالات كالتعليم والصحة والإسكان وغيرها من المجالات التي تخدم البنية التحتية للمجتمع، كما يمكن توجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية التي تثمر مورد الوقف ومن جهة أخرى تحتمل نسبة مخاطرة ضئيلة، مما يقلل من الأزمات الاقتصادية ويوفر مصدرا دائما للتمويل يمكن استخدامه في تمويل عدة مشاريع وزيادة حجم المورد الوقفي، وهذا ما يشكل أيضا مرونة مالية واستمرارية في خلق الوفورات المالية التي تساهم في بناء اقتصاد متين.
- **التنمية الاجتماعية**: ويتحقق النمو الاجتماعي من ناحيتين؛ حيث يسهم الوقف في تحقيق الرفاه الاجتماعي بتحسين الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، كما يسهم في خلق مناصب الشغل وتشجيع ريادة الأعمال كتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للنهوض بالاقتصاد من خلال تحسين المداخيل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد.
- **تخفيف الأعباء على الدولة**: إن توجيه الأوقاف نحو تحسين المرافق العامة وبناء البنية التحتية يسهم في تقليل المصاريف الموجهة نحو الإنفاق العام وتوفيرها لقطاعات أخرى، كما يسهم ذلك في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، أما من جهة أخرى يمكن استثمار الأموال الوقفية في تمويل قطاعات حيوية مثل قطاع الطاقة من أجل تعزيز استخدام الموارد وتثميرها وزيادة التدفقات المالية للدولة من جهة وللأوقاف من جهة أخرى.

[1] فضيل لحرش، "تسيير الأملاك الوقفية في الجزائر"، مجلة التراث، المجلد05، العدد01، جامعة الجلفة، ص127-128،
[2]

- **غرس المبادئ الإسلامية:** إضافة إلى القيمة المالية والنفعية التي يحققها الوقف؛ فإنه يحقق كذلك دعما كبيرا للمعالم التي تعكس الهوية الإسلامية، من خلال تشييد وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وكذلك يسهم في ترسيخ وتعظيم شعائر الله والتي من أهمها شعيرة الصدقة الجارية، التي تقدم أثرا كبيرا في المجتمع وتحقق التنمية المستدامة بموجب استمراريتها واستدامتها.
- **استقلالية التسيير:** يتميز القطاع الوقفي في الجزائر عن باقي القطاعات بأنه يخضع لسياسة تسييرية مستقلة عن باقي القطاعات، حيث تشرف على إدارته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف كما سبق وذكرنا، وتتولى تحقيق أهداف الوقف وفقا لاستراتيجية محددة تضمن المحافظة عليه واستمرار موارده وفقا لشروط الوقف.

إذن يتميز القطاع الوقفي في الجزائر بمميزات عديدة تجعله أداة فعالة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والدينية في آن واحد، وذلك من خلال استدامة التمويل والتوجه نحو التثمير والرقابة المحكمة على الموارد الوقفية من طرف الهيئة المسؤولة على الوقف وإدارته.

الفرع الثاني: أساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي

تعتمد الشراكة بين القطاع العام والقطاع غير الربحي على مجموعة من التقنيات التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين القطاعات وتبادل الخبرات التسييرية فيم بينها، للنهوض بالقطاع العام ودعم الدولة في تأسيس بنية تحتية متينة وتسهيل الحياة للمواطنين من ناحية تقديم الخدمات العامة، وتعزيز التنمية المجتمعية وتحقيق الرفاه المجتمعي من خلال دعم الفئات الهشة في المجتمع، وتتميز تقنيات وأساليب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخيري متمثلا في القطاع الوقفي في دراستنا هاته بأنها لا تحتمل نسبة مخاطرة كبيرة؛ أي أنه لا يمكن اعتماد أسلوب أو تقنية شراكة يكون فيها احتمال الخسارة والفشل كبيرا، بمعنى أنه يجب أن تؤول أي شراكة تعتمد بين هذين القطاعين إلى بنائهما وتقديم القيمة المضافة لكليهما، ويمكن اختصار أساليب الشراكة في العقود التي يمكن إبرامها بين هذين القطاعين لتحقق التكامل بين الموارد الوقفية والقدرات الحكومية، والتي سنقوم بتحديدها كالآتي:

- **أسلوب الشراكة في الإدارة والتشغيل**[1]: يعتمد هذا الأسلوب من الشراكة على عقد إدارة الأصول الوقفية من طرف القطاع العام باعتباره القطاع الذي يمتلك الكفاءة في إدارة الأصول حسب نوعها، مع التزام القطاع العام بتوجيه العوائد لخدمة الأهداف الوقفية، ويمكن اتّخاذ المدارس الوقفية أو المستشفيات الوقفية كأبرز مثال يعتمد فيه هذا الأسلوب فيتم إدارة وتشغيل الأصل الوقفي من طرف القطاع العام مع مراعاة حقوق الموقوف عليهم.
- **تأجير الأصول الوقفية للقطاع العام**[2]: وتتم هاته الشراكة وفقا لعقود التأجير العادية، حيث يتم تأجير الملك الوقفي للقطاع العام من أجل تقديم خدمات عامة ويكون ذلك إما على المدى الطويل كتأجير بنايات واستغلالها في مشاريع تخدم المجتمع أو على المدى القصير لاستخدامها في مشاريع مؤقتة كتأجير مساحة وقفية وانشاء معرض مؤقت على مستواها.
- **الاستثمار المشترك**[3]: يمكن تلخيص الاستثمار المشترك في مجموعة العقود التي يتم اعتمادها في الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، باعتبار أن القطاع الوقفي في هذه الحالة يلعب دور القطاع الخاص في هذا النوع من الشراكة، ويمكن اختصار هاته العقود في عقود الشراكة التمويلية؛ عقود البناء والتشغيل BOT؛ عقود الامتياز؛ عقود الاستشارات والخدمات، ويعتمد كل نوع من هذه العقود على تعاون القطاع الوقفي والقطاع العام في بناء وتشغيل مشاريع وقفية، أو في تمويل مشاريع مشتركة مع تقاسم العوائد والمخاطر كل حسب نسبة مشاركته، فمشاركة القطاع الوقفي مع القطاع العام وفقا لعقد BOT يمكن استغلالها في بناء وتشغيل مشاريع وقفية من طرف القطاع العام ثم تسليمها للقطاع الوقفي، أو يستغل في توسيع البنية التحتية بالاعتماد على أصول وقفية ويتم نقل الملكية والإدارة للقطاع الوقفي بعد فترة زمنية معينة. أما عقود التمويل فيمكن اعتمادها في تمويل مشروع معين بنسب معينة والاستفادة من عوائده بشرط اختيار مشاريع تحتمل نسب مخاطرة ضئيلة.

[1] أمال بن بريح، "العقد الإداري للاستثمار الوقفي"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 09، العدد01،السنة 2021، ص302
[2] أحمد لمين مناجلي، "تأجير العقارات الوقفية في القانون الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، العدد9، 2018، ص52
[3] بن نعوم عبد اللطيف، "دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية التي في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص لترقية الخدمات العامة"، المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت، المجلد 08، العدد01 مارس 2021، ص118.

تتميز إذن الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام بالمرونة حيث يستفيد كلا الطرفين من الموارد المتاحة لتحقيق أهداف مشتركة في مجالات متعددة وتحسين جودة الحياة للمجتمع، وتعتمد هاته الشراكة على التعاون والتكامل بين القطاعين لضمان استدامة المشاريع وتحقيق العوائد المرجوة.

الفرع الثالث: مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي

تعد الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام شراكة من نوع خاص، ذلك لما يتميز به كلا القطاعين من خصائص تجعل الشراكة بينهما تخضع لمبادئ معينة لا يمكن تجاوزها بأي أسلوب كان، فلا بد من أن تضمن الشراكة بين هذين القطاعين التعاون الفعال والمستدام والعوائد المستدامة وكذا التنمية المستدامة، وعليه تساعد مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والوقفي في توجيه الجهود المشتركة لتحقيق الأهداف التنموية لكلا الطرفين، وفيم يلي سنتطرق لأبرز المبادئ التي ارتأينا أنها تحقق شراكة ناجحة بين القطاعين الوقفي والعام:

- **مراعاة الصالح العام**[1]: تعتبر من أهم المبادئ التي من الضروري مراعاتها عند ابرام شراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي، حيث لا يمكن احتكار المنفعة إلا على فئة معينة من المجتمع أو أخذ المنفعة للصالح الخاص وإنما أخذ التنمية المجتمعية بعين الاعتبار، والعمل على توجيه الجهود نحو تعزيز رفاهية المجتمع وفي نفس الوقت عدم التغافل عن مصلحة الموقوف عليهم وبالتالي تحقيق تنمية شاملة لكل المجتمع، وإنه لمن أهم عناصر الصالح العام التي يجب الاهتمام بها عند ابرام هاته الشراكة هو عنصر تحقيق العدالة الاجتماعية دون تمييز أو تحيز في توزيع المنافع الناتجة عن هاته الشراكة والسهر على الاهتمام بخلق قيمة مضافة في كلا القطاعين.
- **مراعاة الشفافية والمرونة**[2]: إن هذين العنصرين يسهمان بشكل كبير في تعزيز الثقة وتحقيق الأهداف المشتركة بكفاءة وفعالية، حيث تمثل الشفافية في المعاملات توفير المعلومات الضرورية للأطراف المعنية باتخاذ القرار

[1] حسن السيد حامد خطاب، "ضوابط استثمار الوقف في الفقه الإسلامي"، المؤتمر الرابع للأوقاف بعنوان نحو استراتيجية متكاملة للنهوض بالوقف الاسلامي،السعودية، 2013، ص22، من خلال الرابط : https://waqef.com.sa/upload/A3t31QS2n1Of.pdf في 2024/09/15

[2] الهيئة العامة للأوقاف، "المبادئ العامة للحوكمة الوقفية"، مقال الكتروني من خلال الرابط:
https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/islamic/awqaf/governance/Documents/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6%20%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%81.pdf في 2024/09/15

وذلك لضمان جودة القرارات المتخذة، وتبنى الشفافية على الوضوح والتقليل من الفساد بالرقابة المستمرة وإعداد التقارير حول سير إنجازات هاته الشراكة، أما المرونة فتعني القدرة على التكيف مع الظروف وتحسين الأداء وفقا للتقارير المنجزة، والاستجابة السريعة للتحديات والمستجدات التي تطرأ على الأداء، إذن الشفافية والمرونة عنصرين لابد من توفرهما عند ابرام شراكة لكي يتسنى لأصحاب القرار إدارة المخاطر بكفاءة عالية.

- **مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية[1]**: يعتبر الوقف من شعائر الله التي يتقرب بها المسلم من خالقه، ولذلك فإن القطاع الوقفي مبني أساسا على أحكام الشريعة الإسلامية ويخضع لشروط محددة لكي لا يخرج عن نطاق الصدقة الجارية وأجرها من الله عز وجل على عبده، وعليه فإن أي اندماج للوقف مع طرف آخر سواء كان اقتصاديا أو عموميا أو حتى اجتماعيا فيشترط أن يكون في حدود ما حلله الله عز وجل، ويتوجب أن يخضع هذا الطرف المشترك مع القطاع الوقفي لنفس الشروط الشرعية التي يخضع لها الوقف والتي من أبرزها عدم توظيف الأصول الوقفية فيم حرمه الله، وفي مشاريع تحتمل نسبة مخاطرة كبيرة أي معرضة للخسارة، وكذا يجب أن يتوفر في المشاريع والأنشطة التي تتضمنها هاته الشراكة، المردودية المستمرة كي لا ينقطع العائد الوقفي عن ذوي الحقوق ولتلبية حقوقهم.
- **مراعاة الاستدامة والاستمرارية[2]**:إن تحقيق الأهداف طويلة المدى مرتبط بالحفاظ على استمرارية المشاريع والبرامج بشكل يضمن تأثيرها الإيجابي، وتتلخص في الاستخدام الرشيد للموارد وحمايتها من النضوب لتوظيفها في تسيير المشاريع وبالتالي استمرار تحقيق الأهداف، ويتحقق الاستخدام الرشيد للموارد من خلال التخطيط الاستراتيجي والرقابة المكثفة والمستمرة مع الاستثمار في مشاريع ذات عوائد مستدامة لتنمية الرأسمال الوقفي، الأمر الذي يتوافق مع أهداف الوقف ويراعي مبدأ الاستدامة.
- **مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد الوقفية والكفاءات[3]**: ويرتبط هذا المبدأ بالمبدأ الذي يسبقه، حيث يركز كلاهما على حسن استغلال الموارد من أجل ضمان استمرار توظيفها في تسيير المشاريع على المدى الطويل، ويهدف الاستغلال الأمثل للموارد سواء كانت مادية أو بشرية إلى تقليل هدرها، وضمان تحقيق أكبر فائدة ممكنة

[1] مالك براح،"استثمار الأموال الوقفية الاليات والضوابط الشرعية"، مجلة مجاميع المعرفة ، رقم 05، عدد أكتوبر 2017، ص 185
[2] عبد القادر باخو، "المبررات التشريعية للشكلية في عقود الاستثمار الوقفي بين التنضير والتطبيق دراسة المؤسسة الوقفية نموذجا"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد02، 2022، ص600؛601
[3] مالك براح، المرجع السابق ص 183

للجيل الحالي مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة، وتكمن أهمية هذا المبدأ بالنسبة للقطاع الوقفي في تعظيم فائدة الوقف وتحقيق شرط استدامته وتثميره، أمّا بالنسبة للقطاع العام فهو يحقق الكفاءة الاقتصادية حيث يتم فيه استخدام الموارد وفقا لاستراتيجيات تحقق أقصى استفادة بأقل التكاليف.

إن مراعاة المبادئ السابقة في إدارة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي، يعد من أساسيات الشراكة الناجحة، باعتبار أن هاته المبادئ تركز على تحقيق المصلحة العامة وتحقيق العدالة والرفاه الاجتماعي باستغلال الملك الوقفي في أوجه الخير كما نصت الشريعة الإسلامية، وكذلك تركز على الشفافية والكفاءة الإدارية والحرص على الاستدامة وتعزيز التعاون بين القطاعين لتحقيق الأهداف المشتركة بشكل فعال والأخذ بعين الاعتبار حسن توزيع الموارد ومتطلبات الأجيال القادمة.

إذن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي تختلف عن غيرها من عقود الشراكة، فالشراكة بين القطاعات الأخرى تكون مبنية على أهداف ربحية فقط وتحقيق النمو الاقتصادي مع الخوض في مشاريع مربحة ولكن تحتمل نسبة مخاطرة عالية، لكن الشراكة مع القطاع الوقفي تخضع لشروط متعلقة بطبيعة الوقف في حد ذاته كونه عمل خيري ديني، يهدف إلى تحقيق العدالة المجتمعية من خلال مساعدة عدة فئات مع استمرار هذا العمل الخيري عبر الأجيال، ولجوء القطاع الوقفي إلى الشراكة مع القطاع العام يهدف إلى تثمير الوقف من الناحية المادية أي زيادة إيراداته وتوسيع نطاقه ليشمل أكبر فئة ممكنة، ومن ناحية أخرى تثمير قيمته الدينية والمعنوية في المجتمع من خلال تعميره والمحافظة عليه وتأصيله واستمراره للأجيال القادمة وترسيخ فكرة الوقف كشعيرة من شعائر الرحمان يجب تعظيمها.

المطلب الثالث: نماذج عن الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام

لقد اعتمدت الدول الإسلامية أساليب عديدة لإنجاح تثمير الأوقاف، فمنها من لجأ لاستثمارها من أجل تغطية تكاليف صيانتها وتأدية حقوق الوقف ومنها من استغلها في بناء اقتصاد إسلامي متين، وأصبحت الأوقاف بالنسبة لهاته الدول كوسيلة تمويلية تسهم في بناء مشاريع عديدة، وتعتبر شراكة القطاع العام مع القطاع الوقفي كملاذ آمن للحكومة من أجل التخلص من أعباء تمويل مشاريع عديدة، وفي نفس الوقت توظيف الوقف في خدمة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الوصول إلى الفئات المجتمعية الهشة، ومن ناحية أخرى تعتبر الشراكة

كتقنية مهمة من تقنيات استثمار الوقف، واستوقفتنا خلال الدراسة بعض التجارب التي قامت بها دول إسلامية في مجال الشراكة مع القطاع الوقفي والتي يمكن للجزائر أن تقتدي بها لتتمكن من تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الوقفية وتنميتها، وفي نفس الوقت تنمية الاقتصاد الوطني من خلال استغلال الوقف كوسيلة تمويل إسلامي للقطاع العام.

الفرع الأول: تجربة وقف الملك عبد العزيز لخدمة الحرمين الشريفين بالمملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من المناطق العربية التي طورت التفكير التقليدي للأوقاف الذي كان يقتصر على وقف المساجد ودور العلم، وجعلت من هذا المفهوم جزءا كبيرا من الاقتصاد المحلي بعدما كان يقتصر على الجانب الإسلامي فقط، حيث اختصرت التجربة السعودية تطوير مجال الأوقاف في استثمارها وجعلها مصدرا لخلق القيمة ودعم الاقتصاد وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويعد وقف الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية من أنجح التجارب الوقفية التي من الضروري الحديث عنها وكذا الاقتداء بها في الجزائر، حيث يتمثل هذا المشروع الوقفي في سبع ناطحات سحاب متواجدة بالقرب من الحرم المكي موقوفة لصالح خدمة الحرمين الشريفين، أي أن ريع هاته الأبراج يحفظ ليتم انفاقه على صيانة الحرم ومرافقه[1]، إن فكرة وقف هاته الأبراج لمنفعة الحرمين الشريفين، جاءت في إطار ذر الأموال من أجل صيانة وتهيئة الحرم وكذا توسيعه، والوقوف على خدمة زوار الحرم من توفير كل ماهو ضروري ليقوم الضيوف بتأدية عباداتهم بسهولة، ويتميز هذا المشروع الوقفي ب[2]:

- يعتبر المشروع الأول في مكة المكرمة والذي تم انشاؤه وفقا لصيغة BOT، حيث بلغت تكلفته حوالي 2 مليار ريال سعودي.

[1] مقال عن وقف الملك عبد العزيز من خلال الرابط: https://web.awqaf.gov.sa/ar/awqaf-sector/%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2 في 2024/09/15

[2] نفس المرجع السابق

- تمّ تجهيز المشروع رسميا في 20 جانفي 2007 بمدة انتفاع قدرت ب 35 سنة منذ ذلك التاريخ، ولكن ليس معناه أن الوقف سينتهي وإنما يقصد هنا أنه مهيء ليتم استغلاله 35 سنة وبعد ذلك يصبح من الضروري عمارته للمحافظة عليه واستمراره.
- يقدم المشروع خدمات مميزة لزوار بيت الله الحرام لما يحتويه من تجهيزات ومرافق تتمثل في: مركز طبي متكامل؛ مهبطين للطائرات العمودية على اتصال بكافة الأبراج السكنية؛ أنظمة متطورة للأمن ومكافحة الحرائق؛ مركز ثقافي كبير؛ مقر للمؤتمرات يستوعب حوالي 1500 فرد؛ محطات للنقل البري؛ محطات تصفية المياه ومعالجتها من أجل إعادة استغلالها في دورات المياه؛ بنية تحتية متطورة وطرقات تربط الحرم بشوارع مكة المكرمة لتسهيل التنقل؛ خزانات مياه للاستعمال العادي؛ مصاعد وسلالم كهربائية لتسهيل الوصول إلى الحرم المكي .
- مردودية وقف الملك عبد العزيز والتي تقدر بمليارات الريالات، يتم تحصيلها من خلال تأجير المحلات التجارية المتواجدة على مستوى الأبراج، وكذا من خلال الخدمات الفندقية وخدمات الإطعام والترفيه والفعاليات الثقافية والدينية التي تقام هناك والتي تذر وفورات مالية هائلة يتم تخصيصها لخدمة الحرم المكي الشريف.
- يسهم المشروع كذلك في تحسين المستوى المعيشي للأفراد السعوديين لأنه يخلق مناصب شغل ويهتم بتهيئة البنية التحتية، إضافة إلى أن عظمة المكان تجعل منه قبلة دينية وسياحية للمسلمين في كل بقاع الأرض مما يزيد من المداخيل بالعملة الصعبة، وبالتالي يسهم بشكل كبير في تحسين مستوى الاقتصاد السعودي.

من خلال ما ورد عن التجربة السعودية في مجال استثمار الأوقاف واستغلالها لذر موارد مالية، يتبين أن الأوقاف تلعب جزءا أساسيا في استمرار تطوير الحرم المكي الشريف وعمارته والمحافظة عليه، ذلك لأن هذا الوقف ساهم ومازال يساهم في توفير مصادر تمويلية مستدامة لخدمة هذا المكان المقدس، وبالاعتماد على هاته الموارد المالية تمكن خادموا الحرم المكي من تطوير العديد من الأنظمة بداخله كنظام التنقل بين أروقة الحرم؛ وتوسعته كالأجزاء التي هي بصدد الإنشاء من أجل زيادة القدرة الاستيعابية للمكان، وتحسين خدمة التنظيف والتزويد بالمياه وكذا تنظيم نقاط توزيع مياه زمزم وتحديثها وصيانتها دوريا ليتسنى لزوار بيت الله الحرام التزود بتلك المياه المباركة؛ إضافة إلى تحديث

وتطوير أجهزة التكييف نظرا للحرارة الشديدة التي تميز المكان. كل تلك النقاط وغيرها كانت ضمن فكرة وقف الملك عبد العزيز لخدمة الحرمين الشريفين.

إذن تمكننا التجربة السعودية في النظر إلى الأوقاف كوسيلة تمويل إسلامي، يمكن استغلالها في الجزائر من أجل صيانة المساجد عوضا عن تحميل عبء مصاريف العمارة والصيانة على عاتق الدولة (وزارة الشؤون الدينية والأوقاف)، فالفكرة التي يمكن اقتراحها في هذا الصدد تتمثل في إقامة مشاريع اقتصادية تعود مردوديتها لصيانة المساجد في كامل التراب الوطني، وهاته الفكرة ستساهم بطريقة غير مباشرة في تحسين النمو الاقتصادي في البلاد من جهة وفي القضاء على البطالة من جهة أخرى ، مع تحديد الهدف الرئيسي منها ألا وهو خلق قيمة مالية يتم توجيهها لخدمة المساجد الجزائرية.

الفرع الثاني: تجربة الإسكان الوقفي الماليزية شراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي

إنّ التجربة الماليزية في مجال الأوقاف وتثميرها تبرز كيف يمكن للأوقاف أن تتحول من عمل خيري إلى وسيلة تمويل إسلامي، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، كون هذا القطاع غير الربحي يذر مصادر تمويلية بديلة تدعم المشاريع الحكومية وتساهم في تحسين جودة الحياة لمختلف فئات المجتمع، وقد أسهمت في إنجاح هاته التجربة؛ التكنولوجيا الحديثة التي توصلت لها هاته الدولة مع الإطار القانوني المتين الذي تم تهيئته من طرف الحكومة قبل الخوض في تثمير الوقف واستغلاله في المشاريع التنموية، ولقد شملت الشراكة الوقفية بماليزيا العديد من المجالات كان أهمها مجال الإسكان والتعليم والصحة، لتحقيق بنية تحتية متينة والوصول إلى جودة عالية من العيش للمواطن الماليزي.

وفي إطار الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام بماليزيا، تم إطلاق مبادرة الإسكان الوقفي والذي يتضمن توفير سكنات بأسعار معقولة للفئات ذات الدخل المحدود والمتوسط[1]، من أجل تحسين الظروف المعيشية ودعم الاستقرار الاجتماعي، وفي هذا الصدد حققت الأوقاف غرضين مهمين، حيث أسهمت في تقديم خدمات خيرية من خلال مساعدة الأفراد على اقتناء سكنات بأسعار معقولة وفي نفس الوقت حققت عوائد للقطاع الوقفي لكي يستمر في

[1] خديجة عرقوب،" الأعمال الوقفية للمؤسسات في اطار المسؤولية الإجتماعية للشركات - دراسة حالة شركة جوهور الماليزية خلال الفترة 2016-2000"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04 ، 2018 ، ص234

العطاء وفي تطوير مشاريع مشابهة، وقد اعتمدت مبادرة الإسكان الوقفي بماليزيا على الأموال الوقفية التي خصصت للإسكان، وكانت هاته الأموال مصدرا لتمويل المشروع كما ساهم القطاع العام في شراكته مع القطاع الوقفي في هاته المبادرة بتخصيص أراضي لتشييد السكنات وكذا تقديم التسهيلات فيم يخص الإجراءات التنظيمية، كما شارك القطاع الخاص في هذا المشروع من خلال شركات البناء التي تتولى تنفيذ المشاريع العقارية وفقا للمعايير المتفق عليها.

أما عن الإطار التسييري؛ وأهداف المشروع فسنتحدث عنها فيم يلي[1]:

- **تقليل مشكلة الإسكان:** تعاني كل الدول الإسلامية من مشكلة الإسكان نظرا للنمو الديمغرافي المتزايد، وفي الكثير من هاته الدول يقع عبء الإسكان على الحكومة أو على المواطن الذي لا يجد سبيلا لتوفير لوازم المعيشة من جهة أو توفير سكن من جهة أخرى، وفي كثير من الأحيان يجد المواطن صعوبة في امتلاك سكن يأويه مقابل الدخل الذي يحصل عليه، وعليه جاءت مبادرة الإسكان الوقفي ضمن إعانة المواطنين ذوي الدخل المحدود والمتوسط في اقتناء سكنات بأسعار مخفضة، حيث اعتمد المشروع على طرح وحدات سكنية بأسعار أقل من سعر السوق وبناءا على دراسة احتياجات الفئات المستهدفة (محدودي ومتوسطي الدخل).
- **دعم الفئات المحتاجة:** إن الهدف الأساسي للوقف هو تحقيق العدالة الاجتماعية بتمكين الفئات الهشة في المجتمع من تحقيق الرفاه المعيشي والقضاء على الفقر، وبهاته المبادرة تمكنت الدولة الماليزية من دعم الأسر الفقيرة والأسر ذات المستوى المعيشي المتوسط والذين لا يستطيعون توفير سكن بأثمان باهظة من الحصول على سكن لائق، وبالتالي فإن الأصول الوقفية التي تم توظيفها في هاته المبادرة قد أدت الغرض الخيري منها، خصوصا وأن آلية توزيع هاته السكنات اعتمدت على معايير محددة تشمل مستوى دخل الأفراد وعدد أفراد الأسرة ومدى حاجتهم للسكن الوقفي، وذلك لضمان وصول المبادرة إلى مستحقيها.

[1] Siti nadiah and others; “hungry for housing: waqf real estate development- a social welfare alternative” ; MATEC Web of Conferences; janury 2016; p 04.from the website: https://www.researchgate.net/publication/305309822_Hungry_for_housing_waqf_real_estate_development_-_a_social_welfare_alternative on 24/09/2024

- **دعم استدامة الوقف:** تعد استدامة الوقف واستمراريته شرطا يجب تنفيذه لكي لا يتم إبطال الوقف، وكاستخدام للأوقاف بغرض تمويل الإسكان والمرافق العامة قد قامت الدولة الماليزية في هاته المبادرة بتوظيف الأموال الوقفية وتثميرها، حيث يبقى الرأسمال الوقفي المخصص للسكن في دوران مستمر محققا بذلك دورته الاقتصادية العادية وفي بعض الأحيان يحقق فوائد مع تحقيق استمرارية توظيفه لتوفير سكنات أخرى وأبرز مثال عن ذلك احتواء مبادرة الإسكان الوقفي على عدة مشاريع سكنية حيث تمكنت الأوقاف من تمويل هاته المشاريع السكنية ومازالت مستمرة في ذلك مادامت الشراكة مع القطاع العام مازالت مستمرة. لقد تعددت مشاريع مبادرة الإسكان الوقفي كما سبق وذكرنا، مما جعل المبادرة تصل إلى فئة كبيرة من مستحقيها وتحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية، ففكرة استثمار الأموال الوقفية في تمويل عدة مشاريع سكنية سرعت في الدورة الاقتصادية للنقود وزادت في قيمتها الاقتصادية والخيرية وحققت مرونة واستدامة في التمويل، حيث نجحت هاته المشاريع في توفير سكنات بسيطة ومنخفضة السعر، وساهمت في تحسين حياة الآلاف من الأسر، وفي الجدول التالي سنقدم حوصلة حول هاته المشاريع من خلال **الجدول (11)**:

الجدول (11): حوصلة المشاريع المنجزة في إطار مبادرة الإسكان الوقفي

تسمية المشروع	الموقع	تاريخ اطلاق المشروع	أطراف الشراكة
مشروع إسكان الوقف pws	مدينة سيلانغور	بدأ إنجاز المشروع في 2015 ومازال المشروع ينجز سكنات حسب الطلب.	يدار المشروع من طرف المؤسسة الوقفية PWS بالشراكة مع مؤسسات من القطاع الخاص، اعتمد المشروع على التمويل الوقفي من خلال استثمار الأموال الوقفية والعقارات الوقفية.
WAQF HOUSING PROJECT	عدة مناطق متفرقة بماليزيا	بدأ الإنجاز في 2015 وتسارعت وتيرة الإنتاج في سنة 2020 لينتج عدة تجمعات سكنية ومازال المشروع مفتوحا وقيد الإنجاز ليصل إلى عدد كبير من المناطق في ماليزيا	يدار المشروع من طرف مؤسسة الأوقاف الوطنية YWM بالتعاون مع الحكومة الفدرالية والسلطات العليا بالمناطق التي ينجز على مستواها المشروع، ويتم التمويل عن طريق الأوقاف أما الحكومة فتساهم بتوفير الأراضي والبنية التحتية الأساسية.
kota perdana waqf	– منطقة كيداه	– سنة 2015 بداية التخطيط للمشروع	يدار المشروع من طرف وزارة الأوقاف بماليزيا بالشراكة مع مؤسسات خاصة، وهو ضمن رؤية **"مدينة وقفية"** التي تعتمد على إنشاء مجمعات سكنية تحتوي على مرافق وخدمات متكاملة.

		– سنة 2018 الإنطلاق الرسمي في إنجاز المشروع ومازال إلى اليوم تنجز سكنات حسب الطلب	
wakaf seetee aisah 2 city	– منطقة بينانغ	– بداية المشروع كانت في 2018 والرؤية كانت بإنجاز 1200 وحدة سكنية – سنة 2020 تم تسليم بعض السكنات	يدار المشروع بين مجلس الأوقاف في بينانغ PIRC ومطورين عقاريين خواص، يعتمد في تمويله على الأوقاف وتم إنجازه على أراض وقفية بالشراكة مع مستثمرين من القطاع الخاص.
Wakaf housing scheme	– منطقة سباح – منطقة سراولك	– خطط له في 2015 – تم تسليم بعض السكنات في 2018 و2020 ولا تزال بعض السكنات قيد الإنجاز	يتم تنفيذ المشروع من خلال الشراكة بين مؤسسة الأوقاف الماليزية والحكومة المحلية في ماليزيا الشرقية وكذا بعض المؤسسات الخاصة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معلومات من ملف إلكتروني : https://www.cagamas.com.my/sites/default/files/paragraph/file/2020-11/Session%202-%20Mohd%20Noor%20Ropiah%20Abu%20Bakar%20%28UDA%20Waqf%29.pdf

إذن من خلال ملخص التجارب العقارية الوقفية التي تطرقنا لها والتي تم انشاؤها على مستوى عدة مقاطعات ماليزية بالاعتماد على صيغ شراكة مختلفة، يمكننا القول أن دور الأوقاف لا يقتصر فقط على تمويل هاته المشاريع وإنما يسهم بشكل كبير في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، كما يحقق استثمار الأوقاف في البعض من المشاريع السابقة في تحقيق أرباح تحتسب لصالح الأوقاف، وبالتالي هاته الشراكات تعتبر ناجحة لأنها تحقق مبدأ المنفعة العامة وتعود بالإيجاب لكل طرف في هاته الشراكات، وعليه فإننا نطمح من خلال ما توصلنا إليه عند دراسة هاته التجربة الفريدة من نوعها في شراكة الوقف مع القطاع العام، أن تقتدي الدولة الجزائرية بمثل هكذا تجارب من أجل تحسين قطاع السكن وفي نفس الوقت تطوير واستثمار القطاع الوقفي والرفع من المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري بتوفير السكن اللائق بأسعار في المتناول.

الفرع الثالث: تجربة شراكة الأوقاف البحرينية مع شركة (سولار1 SOLAR1) للطاقة المتجددة

لقد اتجهت البحرين كسائر الدول العربية والإسلامية نحو تقديم رؤية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وكان من أبرز أهدافها التحول إلى استغلال الموارد الطاقوية المتجددة كبديل أمثل للمحافظة على الموارد الأحفورية

الناضبة، وفي هذا الصدد كانت إدارة الأوقاف البحرينية سباقة لتجسيد هاته الرؤية، حيث أطلقت مبادرة تزويد دور العبادة والأوقاف بأنظمة توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية المتجددة، وفي هذا الصدد أبرمت إدارة الأوقاف بدولة البحرين اتفاقية مع شركة (**SOLAR 1**) من أجل تغيير النظام الكهربائي التقليدي وتعويضه بأنظمة الطاقة الشمسية[1]، وفيما يلي سنقوم بتعريف الشركة والتطرق للأهداف التي يصبو لها هذا البرنامج وكذا التعرف على المنافع التي يحققها المشروع للقطاع الوقفي من جهة ولقطاع الطاقة من جهة أخرى.

تعتبر شركة (**SOLAR 1**) بالبحرين شركة مملوكة لعدة أشخاص وامتداد للشركة الأمريكية الأم التي تحمل نفس الاسم والتي تهدف أساسا إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال استغلال الطاقات النظيفة، وتعد هاته الشركة بالبحرين منذ نشأتها في سنة 2017 الرائدة في مجال تصنيع الألواح الشمسية، حيث وصلت مساهمتها في المزيج الطاقوي للبحرين لـ 2 ميجاواط من الطاقة النظيفة بهذا البلد، وتتمثل الخدمات التي تقدمها هاته الشركة في : تصنيع الألواح الشمسية في البحرين؛ استطلاع المواقع والرقابة الطاقوية؛ تصميم وصيانة نظم الطاقة الشمسية؛ توفير الوسائل والتركيب والتشغيل[2].

إن هاته المبادرة التي جاءت في إطار خفض استغلال الموارد الأحفورية والتحول إلى الموارد الطاقوية النظيفة، والتي تم وضعها حيز التنفيذ في سنة 2018، حققت ومازالت تحقق أثرا إيجابيا من خلال تفعيل استخدامات الطاقة الشمسية في دور العبادة والمنشآت الاستثمارية الوقفية التي تشمل دور الأيتام، ودور التعليم والمدارس الوقفية وغيرها من المنشآت والمشاريع التابعة لقطاع الأوقاف بدولة البحرين، إضافة إلى أن هذا المشروع لن يقتصر فقط على تزويد المنشآت الوقفية بالطاقة الكهربائية وإنما سيتم من خلال أنظمة الطاقة الشمسية لهذا المشروع إنتاج الكهرباء وبيعها لشبكة الكهرباء الوطنية، الأمر الذي سيحقق مداخيل مادية لإدارة الأوقاف البحرينية، وبالتالي تكون هاته الأخيرة قد استثمرت النقود الوقفية في مشروع يعود بالمنفعة على منشآتها وكذلك تكون قد حققت إيرادات من هذا المشروع إضافة إلى أنها التزمت بالمحافظة على البيئة وحققت مبدأ من مبادئ التنمية المستدامة ألا وهو التوجه نحو استغلال

[1] مقال بعنوان " تزويد دور العبادة والعقارات الوقفية بأنظمة توليد وإنتاج الطاقة الشمسية"، من موقع إدارة الأوقاف الجعفرية (البحرين): https://www.jwd.gov.bh/ar/latest/news/1656/ في 2024/09/20

[2] From the web site of solar one company: https://solar1.org/about/ on 20/09/2024

الطاقات النظيفة والمتجددة. إن المنشآت الوقفية في دولة البحرين متعددة حيث بلغ إجمالي المساجد والمآتم وغيرها من المراكز الدينية ما يقارب 1470 منشأة، يتم على مستواها استهلاك الطاقة الكهربائية مما يجعل تكلفة الكهرباء في تزايد مستمر، وعليه فإن فكرة تركيب أنظمة شمسية لتوليد الطاقة كانت لها عدة أهداف تمثلت في[1]:

- تعزيز استخدام الطاقة الشمسية كبديل نظيف ومستدام للطاقة الأحفورية الناضبة، فبالنظر إلى عدد المؤسسات التابعة لإدارة الأوقاف فإننا نستوعب الكم الهائل من الكهرباء التي تستهلكها هاته المؤسسات وكذا حجم التكاليف والطاقة التي تم العمل على اختزال كميتها المستهلكة بمثل هكذا مشروع، وفي نفس الوقت هذا التغيير لم يؤثر على سير المساجد والمرافق الوقفية بل قلل من تكاليف استغلال الطاقة، وحقق مداخيل لإدارة الأوقاف من خلال الفائض في الطاقة الكهربائية الذي يباع لشبكة الكهرباء الوطنية.
- تعزيز الوعي بالطاقة المتجددة بما يشجع المجتمع على تبني الممارسات التي تحافظ على الاستدامة البيئية من خلال تقليل التلوث الناتج عن استخدام الموارد اللأحفورية، وباعتبار أن البحرين دولة اسلامية فإن المساجد تعتبر القدوة التي يتم اتباعها في الأمور الدينية والدنوية.
- تحقيق الأهداف الوطنية من خلال دعم الاستراتيجية التي تم تسطيرها بعنوان رؤية البحرين 2030، والتي من أسمى أهدافها تحقيق التنمية المستدامة في كل المجالات، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة في مجال الطاقة الشمسية وصيانة الأنظمة الشمسية مع تزايد الطلب على الطاقة الكهربائية النظيفة.
- تطوير البنية التحتية من خلال إدخال التقنيات الحديثة في توليد الطاقات، وتعزيز التعاون والشراكة مع المؤسسات المتطورة مما يسهم في تحسين مستوى الاقتصاد كذلك.

بشكل عام كانت هاته التجربة نموذجا للتعاون والشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع الخاص وفقا لصيغة **BOT**، وقد عبرت هاته التجربة عن ضرورة استغلال الموارد الوقفية وتطويرها، باعتبارها موارد متاحة للتكفل ببعض الفئات المحتاجة، فاستثمارها يؤدي إلى مضاعفتها واستمرارها وبالتالي استمرار الأجر الذي أوقفت لأجله، وفي هذا المشروع لاحظنا شقين من الشراكة، فالأولى كانت تعبر عن شراكة القطاع الوقفي مع القطاع الخاص من أجل تحسين البنية

[1] موقع إدارة الأوقاف الجعفرية، نفس المرجع السابق : https://www.jwd.gov.bh/ar/latest/news/1656/

التحتية للمساجد والمراكز التابعة لإدارة الأوقاف بدولة البحرين في مجال استغلال الطاقة الكهربائية، وأسفرت عن تقليل تكاليف استغلال الكهرباء بالاعتماد على الطاقة الشمسية، والشراكة الثانية تمثلت في شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام متمثلا في الشركة الوطنية للكهرباء وأسفرت عن تزويد هاته الأخيرة بالطاقة الكهربائية مقابل مداخيل مادية يمكن أن نصنفها كمردود استثماري للأموال الوقفية في مجال الطاقة.

المبحث الثاني: أسس تحقيق التنمية المستدامة

إنّ التحديات التي تواجه العالم في ظل التغيرات المناخية والبيئية الحاصلة والتي تسبب اختلالات إذا ما تم التجاوب معها وأخذ الحيطة لمواكبة ما يمكن أن يحدث مستقبلا من تغيرات أكثر حدة، كانت سببا في ظهور ما يعرف بالسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة تحسبا لضمان التوازن بين مستلزمات النمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة للأجيال القادمة.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة وأهدافها

إنّ استغلال الموارد المتواجدة في الطبيعة يقتضي مراعاة عدم استنزافها لكي يستمر استغلالها تماشيا مع استمرار الحياة على سطح الكرة الأرضية، ومع التطور التكنولوجي والنمو الديمغرافي أصبح من الصعب ضبط استغلال الموارد المتاحة والمحافظة على التوازن البيئي، ولذلك ارتأت المنظمات البيئية والاقتصادية وكل الآراء التي تندد بالمحافظة على الموارد خوفا عليها من النفاذ أن تضبط هذا الاستهلاك من أجل المحافظة على الموارد من الاستنزاف البشري تحت مصطلح التنمية المستدامة، ووضعت أهدافا مستقبلية ليستمر استهلاك الموارد دون إلحاق ضرر بالبيئة ولا بأحد عناصرها، وعليه فسنتحدث خلال هاته الجزئية عن مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.

الفرع الأول : مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

تشتمل التنمية المستدامة على مختلف القرارات التي تتعلق بالمحافظة على توازن العلاقة بين استهلاك الموارد وكمية تواجدها دون استنفاذها[1]،فاستهلاك الموارد الطبيعية بأنواعها يتطلب الخضوع لهذه المعادلة التوازنية من أجل

[1] K.Santhanalaxmi, “organizational contention and confrontation to sustainable development: a socio-economic perspective”, BI-LINGUAL INTERNATIONAL RESEARCH JOURNAL, vol10, issue 38,april 2020, p 70

تحقيق مبدأ التنمية المستدامة، وتعتبر الموارد الأحفورية والمائية الأكثر تعقيدا من حيث تحقيق التوازن بين حجم الاستهلاك وعدم الاستنفاذ، كونها موارد ناضبة ومعدل تجدُّدها ضئيل مقارنة بمعدل استهلاكها، وهنا يكمن الرهان المتعلق باستدامة الموارد، لذلك سنلجأ لتعريف دقيق للتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد عرفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987 التنمية المستدامة على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير مصالح الأجيال القادمة من مورد معين[1]، نلاحظ في هذا التعريف التأكيد على عنصر "مراعاة مصالح الأجيال القادمة" ، فالتنمية المستدامة بمعنى أدق تتعلق بثلاث معايير مهمة تحدد التوجه التنموي الذي يخدم الأرض ومن يعيش على سطحها مستقبلا من الناحية البيئية والاقتصادية، وكذلك الاجتماعية، وتتمثل هذه المعايير في[2]:

- **معيار المحافظة على البيئة:** ويقصد به اتباع أساليب الحفاظ على الكرة الأرضية من التلوث والخوض في جميع الاجراءات التي تهتم بالحفاظ على حياة الكائنات الحية، الحيوانية منها والنباتية وكذا الغلاف الجوي، من أجل ضمان حياة نقية للأجيال القادمة على الكرة الأرضية.
- **معيار تحقيق العدالة الاجتماعية:** ويقصد به احترام حقوق الانسان من حيث توفير الحياة الرغدة وتلبية احتياجات المجتمع في الحاضر والمستقبل، توفير الصحة؛ التعليم؛ العمل؛ السكن؛ وكل الاحتياجات البشرية للجيل الحالي وللأجيال القادمة مستقبلا.
- **معيار تحقيق الكفاءة الاقتصادية:** ويقصد بهذا المعيار تعزيز التسيير الأمثل للموارد المختلفة من أجل تنظيم الاستهلاك الحالي للموارد ومراعاة احتياجات الأجيال القادمة، وذلك من خلال اعتماد سياسات حكومية مناسبة نذكر على سبيل المثال الضريبة البيئية التي تفرض على تلويث المحيط من أجل الحد من انتاج الملوثات البيئية وبالتالي الحفاظ على بيئة نظيفة في الحاضر والمستقبل.

هاته المعايير تعتبر محددات مصالح الأجيال القادمة، فهي تعبر عن حقهم الاجتماعي وحقهم في الرفاه الاقتصادي وكذا حقهم في العيش في بيئة صحية غير ملوثة ومستنزفة. بشكل عام يمكننا القول أن التنمية المستدامة هي عبارة

[1] ليليا بن صويلح، مرجع سابق ، ص 60

[2] Harid Rami, « les énergies renouvelable comme un levier de développement durable : réalité et opportunités en Algérie », revue des sciences humaines université Mohamed Khider Biskra, n° 47, juin 2017, p 46-47

عن الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد، مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في الحصول على هاته الموارد، ولكن تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 أقرّ أن مفهوم التنمية المستدامة لا ينبغي أن يكون شاملا ويجب أن ننظر إليه من عدة جوانب وكان مفاد هاته المفاهيم ما يلي[1]:

- **المفهوم البيئي**: يتعلق بالاستغلال الأمثل للغطاء النباتي والمورد المائي واستثمار هاذين الموردين في مضاعفة المساحات الخضراء لضمان المحافظة على البيئة من التلوث، والمحافظة على طبقة الأوزون للأجيال القادمة.
- **المفهوم الاقتصادي** :يتعلق بالمساواة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، بحيث تستغل الدول النامية الموارد لكي تواكب التقدم الحاصل في العالم بينما تخفّض الدول المتقدمة استغلالها للموارد لكي لا يحصل الاختلال، وبهذا يصبح العالم كله في نفس المستوى الاقتصادي.
- **المفهوم الاجتماعي**: يتعلق باستقرار النمو الديمغرافي بحيث يتماشى حجم السكان مع حجم الموارد المتاحة لكي ينعم الجميع بمستوى معيشي جيد، ويحصل الجميع على الحقوق الاجتماعية من تعليم وصحة وكذلك الحق في التطوّر والتخلص من فكرة المدينة والريف.
- **المفهوم التقني**: ويتعلق بتطوير تقنيات تعمل بالطاقة النظيفة، وتستغل أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد.

ممّا سبق نستخلص أنه فعلا لا يمكن اعتبار التنمية المستدامة أمرا بسيطا متعلقا باستغلال الموارد بعقلانية فقط، وانما يجب أن نأخذ جميع الجوانب بعين الاعتبار والأهم من كل هذا يجب أن يتغير تفكير العنصر البشري في طريقة العيش وأن يفكر الجميع بمستقبل أحسن وظروف أحسن للعيش والتخلي عن التفكير في السباق نحو استنزاف الموارد.

الفرع الثاني: أهمية التنمية المستدامة

إن تحقيق نموذج تنموي متكامل له أهمية كبيرة في بناء مستقبل يتميز بالاستقرار للأجيال القادمة، حيث تتركز هاته الأهمية في ضمان تلبية احتياجات الأجيال القادمة مع عدم التأثير على احتياجات الأجيال الحالية، وهذا

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون، " التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"،مجلة ديالي، السنة 2015، ص340

ما كان في زمن ما يشكل معادلة صعبة المعالجة إلى أن ظهرت التنمية المستدامة التي شكلت المعنى الحقيقي لتحقيق العدالة بين الأجيال وشجعت على التقسيم العادل للثروات بين الأجيال، وتكمن أهمية التنمية المستدامة في[1]:

- **الأهمية الاقتصادية:** وتكمن في اعتماد التنمية المستدامة على مبدأ عدم استنزاف الثروات وبالتالي المحافظة على اقتصاد متزن يسير الموارد المتاحة بكفاءة عالية من خلال عقلانية استغلال الموارد لتفادي ندرتها، خلق فرص العمل بزيادة الاستثمارات من أجل القضاء على الفقر وتحسين الدخل وزيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد، التحفيز على ابتكار أساليب جديدة وموارد بديلة من أجل المحافظة على الموارد الحالية وتفادي استنزافها، مثل اللجوء إلى استغلال الطاقات المتجددة من أجل المحافظة على الموارد الأحفورية، كما أن تبني أهداف التنمية المستدامة والعمل على تحقيقها في منطقة معينة يجذب الاستثمارات التنموية في تلك المنطقة عن طريق زيادة ثقة المستثمرين بتوفر المناخ المناسب والامن لطرح مشاريع مستديمة.
- **الأهمية البيئية:** تنحصر هاته الأهمية في حماية البيئة من خلال ترشيد استغلال واستهلاك الموارد النادرة والسعي نحو استبدالها بموارد صديقة للبيئة، حيث تركز التنمية المستدامة في أهدافها على حماية البيئة من التلوث لكي لا يختل توازنها وتبقى مستقرة للأجيال القادمة الأمر الذي يسهم في خدمة مصلحة الطبيعة والإنسان كعنصر أساسي في هاته الطبيعة.
- **الأهمية الاجتماعية:** إن التنمية المستدامة تسعى أساسا إلى القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وهنا تكمن أهميتها في هذا الإطار حيث تركز على ضمان احتياجات الأفراد من الموارد في الوقت الحالي وفي المستقبل في ظل بيئة سليمة خالية من الأمراض من أجل الحفاظ على صحتهم، وكذا في ظل اقتصاد مزدهر لضمان العيش الكريم والرفاه المستديم بتحسين القدرة الشرائية لدى الأفراد وتحقيق العيش الكريم للأجيال الحالية والأجيال القادمة.

وعليه فإن التنمية المستدامة تشكل مثلثا ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية يهدف إلى تحسين ظروف العيش وتظهر أهميته في قدرته على تحقيق بيئة نظيفة وآمنة للأجيال المقبلة والحالية من خلال الموازنة بين النشاط البشري واستقرار النظام البيئي والاقتصادي.

[1] روابح إلهام شهرزاد، مقومات المدينة المستدامة، مجلة القانون العقاري، العدد14، 2021، ص19

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تعبّر أهداف التنمية المستدامة عن الخطة الفعلية التي تسعى لتحقيق مستقبل أفضل للعالم من حيث إنعاش الاقتصاديات أكثر وتطويرها ومن حيث مراعاة مصالح الأجيال القادمة وحقوقها مع مراعاة البيئة واستدامة الموارد، وفي هذا الصدد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سنة 2015 رؤية للتنمية المستدامة في غضون 2030 تمثلت في الأهداف السبعة عشر (17) [1]، وتنوعت هاته الحزمة من الاهداف بين أهداف تحقق التنمية المستدامة في يخص البيئة والمحافظة على سلامة الكرة الأرضية للأجيال القادمة، كما اشتملت مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي تضمن استدامة مستوى معيشي وعدالة اجتماعية للأجيال القادمة، كما تضمنت عددا من الأهداف التي تضمن استدامة ازدهار الاقتصاد إلى المدى البعيد.

الفرع الأول: الأهداف البيئية

إنّ الأهداف البيئية التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها هي عبارة عن حوصلة الجهود العالمية المبذولة لتحقيق توازن بيئي بحيث تضمن عدم المساس بالبيئة ومواردها الحيوية وتتمثل هاته الأهداف في[2]:

- **المياه النظيفة والنظافة الصحية:** وتتعلق بالحق في الحصول على مياه نظيفة، واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي الأمراض المتنقلة عبر المياه، مع السعي نحو تحقيق الأمن المائي الذي يشمل المحافظة على المياه وعدم تبذيرها وتطوير سبل الحصول على المياه والمحافظة عليها للأجيال القادمة.
- **طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:** يتعلق الأمر باستغلال الطاقات المتجددة من أجل الحفاظ على البيئة من التلوث والابتعاد عن استنزاف الموارد الطاقوية الأحفورية الناضبة والسعي نحو تحقيق الأمن الطاقوي.
- **العمل المناخي:** الوصول إلى معدل عالٍ من التكيف مع متغيرات المناخ وعدم التأثر بها في كل المجالات، لأن تغير المناخ في السنوات القادمة سيكون بمثابة نمط حياة يجب التكيف معه وتهيئة كل القطاعات للعمل وفقا لتذبذب المناخ.

[1] "what are the Sustainable Development Goals?" , site: www.undp.org , le 31/08/2023
[2] Dans le site web : https://www.mfa.gov.tr/objectifs-de-d%C3%A9veloppement-durable-sur-l-environnement--le-changement-climatique-et-l-eau.fr.mfa le 03/07/2025

- **الحياة تحت الماء**: يتعلق هذا الهدف بالمحافظة على المحيطات من التلوث، لأن الاقتصاد الأزرق يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي على اعتبار أن المحيطات والثروة الحيوانية المتواجدة بها هي ثروة غذائية يجب المحافظة عليها.
- **الحياة في البر**: المحافظة على الحياة على اليابسة بزيادة الغطاء النباتي حفاظا على الأكسجين المتواجد في الغلاف الجوي وحفاظا على طبقة الأوزون وكذلك لتفادي التصحر.

وتشمل هاته الأهداف المرتبطة بالعامل البيئي وتوازنه كل مجالات الطبيعة (جوا؛ بحرا؛ برا)، وإضافة إلى حماية البيئة تسعى التنمية المستدامة من خلال هاته الأهداف إلى حماية الثروات الموجودة في الطبيعة من الاستنزاف البشري سواء بسبب الاستهلاك اللاعقلاني أو التلوث، والتعامل مع هاته الثروات على أنها تؤول لامحالة للنضوب وخلق الحلول المبتكرة للمحافظة عليها من النفاذ، فالبنسبة لعامل المياه مثلا تسعى التنمية المستدامة إلى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق ما يعرف بالأمن المائي وذلك بابتكار طرق مختلفة لإنتاج المياه ومحاولة المحافظة قدر الإمكان على الثروة المائية للأجيال القادمة.

الفرع الثاني: الأهداف الاجتماعية

لقد ركّزت التنمية المستدامة في الأهداف التي ترتبط بالناحية الاجتماعية على تحسين جودة الحياة وتعزيز المساواة بين فئات المجتمع وصيانة كرامة الإنسان، وذلك من خلال الأهداف التالية[1]:

- **القضاء على الفقر**: إن من أولى أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفقر والحفاظ على كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم، ويكون ذلك بدعم المجتمعات الفقيرة والمتضررة لتصل إلى مستوى مقبول من الرفاه في الحياة، وبتحقيق العدالة الاجتماعية وبتعميم النمو الاقتصادي على مستوى كل الدول.

[1] « Les facteurs sociaux du développement durable », institut de recherche des nations unies pour le développement social, février 2014, https://cdn.unrisd.org/assets/library/briefs/pdf-files/04-social-drivers-of-sustainable-development-french.pdf le 03/07/2025.

- **القضاء التام على الجوع:** يعتبر هذا الهدف مرتبطا بتحقيق الأمن الغذائي من خلال النهوض بالقطاع الفلاحي من ناحية الثروة الحيوانية والنباتية، وتحسين آداء مصانع الغذاء ووضع حلول جذرية لندرة الغذاء في المناطق التي تعاني الفقر للقضاء على أزمة الجوع.
- **الصحة الجيدة والرفاه:** وذلك متعلق بضمان محيط صحي متطور في مجال الخدمات الصحية لتحقيق الرفاه الصحي، وتحقيق الأمن الصحي من خلال الوقاية من الأمراض وتطوير الأدوية لمعالجة الأمراض والأوبئة.
- **التعليم الجيّد:** ويتعلق الأمر هنا بممارسة الحق في التعلم المجاني وتوفير فرص متساوية في التدريب والتعليم عالي الجودة، وإيجاد حلول للقضاء على التخلف والأمية.
- **المساواة بين الجنسين:** يقصد بها المساواة بين الذكر والأنثى في التمتع بالحقوق، والقضاء على اضطهاد المرأة وضمان حقوقها.
- **العمل اللائق ونمو الاقتصاد:** إن نمو الاقتصاد يعكس تطور المؤسسات وتقدم عجلة الانتاج وازدهار الصناعة، الأمر الذي يخلق مناصب الشغل ويحسن المستوى المعيشي للدول.
- **الحد من أوجه عدم المساواة:** ويقصد بهذا الهدف الوصول إلى تكافؤ الفرص.
- **مدن ومجتمعات محلية مستدامة:** مواجهة التحديات التي تعرقل تحسين الخدمات الاجتماعية.

من خلال الأهداف الاجتماعية التي تطرقنا إليها نستنتج أن التنمية المستدامة تركز على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبار أن استمرار حياة الإنسان على هذا الكوكب هي الأساس الذي وضعت من أجله كل الأهداف بما في ذلك الأهداف البيئية والأهداف الاقتصادية، وعليه فإن تحقيق العيش الكريم وضمان حقوق وصيانة كرامة الإنسان الذي يعيش في هذا المجتمع تعد من أبرز ما تسعى إليه التنمية المستدامة من خلال توفير الإطار الصحي والتعليمي المناسب وضمان رفاهية العيش بتحسين المستوى المعيشي والقدرة الشرائية لدى الأفراد بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم تحت مسمى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

الفرع الثالث: الأهداف الاقتصادية

ركّزت التنمية المستدامة في أهدافها الاقتصادية على النمو الشامل والقضاء على الفقر وتعزيز فرص العمل التي ذكرناها سابقا في الأهداف الاجتماعية إضافة إلى الأهداف التالية[1]:

- **الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية:** ويقصد بهذا الهدف زيادة الاستثمار في البحث العلمي والابتكار حيث أن الابتكار والتطور التكنولوجي من العوامل الأساسية التي تخلق مناصب الشغل وتسير عجلة الإنتاج والنمو الاقتصادي.
- **السلام والعدل والمؤسسات القوية:** هذا الهدف يتعلق بالوصول إلى مجتمعات مسالمة وعالم خال من الحروب، مع وجود مؤسسات قوية تمارس العدالة.
- **الشراكات من أجل الأهداف:** ويقصد بهذا الهدف تكوين شراكات ناجعة بين الحكومات أو القطاعات تبنى على أهداف تنموية مشتركة.
- **الإنتاج والاستهلاك المستدام:** الوصول إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر تطورا وبأقل التكاليف مع المحافظة على الموارد من النفاذ.

ما لاحظناه في الأهداف الاقتصادية أنها تركز على تكثيف الجهود الإنتاجية والعمل المؤسسي المتكامل من أجل تحسين الإنتاج وزيادته واستمرار الاستهلاك في ظل شح الموارد، إضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وابتكار أساليب إنتاجية جديدة تحقق هاته الأهداف، أما عن تحسين القدرة الشرائية لدى الأفراد فتسعى التنمية المستدامة إلى ضرورة خلق مناصب شغل وتحسين دخل الأفراد.

خلال الأهداف سابقة الذكر يتبين أن آفاق التنمية المستدامة التي يطمح الكثير إلى تحقيقها في غضون سنة 2030 ستكون صعبة المنال قليلا للدول النامية، خصوصا فيم يخص تقليص معدل الفقر إلى الصفر، وكذا فيم يخص الاقتصاد الأزرق حيث سيتم الاعتماد على تحلية المياه في كثير من الدول وهذا يمكن أن يؤثر على بعض الثروات

[1] « La réalisation des objectifs de développement durable », conférence des nations unies sur le commerce et le développement durable,2018, p10-15

البحرية، أو أن يلوث المحيطات خصوصا في حالة عدم اعتماد الدول على الطاقات النظيفة في محطات التحلية، كذلك فيم يخص هدف الوصول إلى مجتمعات سلمية وعالم من غير مشاحنات وحروب سيكون من الصعب تحقيقه لأن القوى الكبرى في العالم تلجأ للحروب من أجل استنزاف ثروات البلدان الضعيفة مثلما هو واقع حاليا فهل يعقل أنه في غضون سنوات قليلة سيتغير تفكير هاته القوى الطاغية فيم يخص استنزاف والاستيلاء على ثروات الشعوب الضعيفة.

يمكننا القول إذن أنّ المبادرة طموحة وممتازة خصوصا وأن الغرض النهائي منها نبيل، إذ تسعى لتحقيق المساواة بين الدول على كافة الأصعدة وتسعى إلى تحقيق المساواة بين الشعوب فيم يخص العيش في رفاهية، ممّا يجعلنا نستنتج أن التنمية المستدامة في الأخير ستمكن الدول النامية مثل دول القارة الإفريقية أن تكون بمستوى الدول المتقدمة كدول أمريكا وغيرها من الدول.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بأمن الموارد

في ظل سعي الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة أضحى أمن الموارد ضرورة ملحة لدى هاته الدول، خصوصا أنّ العالم يعاني من تغيرات مناخية وبيئية تسببت في التأثير على المخزون الطبيعي لهاته الموارد خاصة فيم يتعلق بالطاقة والمياه والغذاء، لذلك أصبح من الضروري الأخذ بمؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بأمن الموارد من أجل وضع استراتيجيات مبنية على أسس دقيقة كتحليل أداء إدارة هاته الموارد وكفاءة استخدامها من أجل معرفة اتخاذ القرار المناسب لتوجيه السياسات التنموية نحو تحقيق أمن الموارد.

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد المائية (الهدف 6)

تستهدف التنمية المستدامة العديد من المجالات التي تحدد المستوى المعيشي للأفراد حاليا وفي المستقبل كذلك؛ باعتبار أن للظروف الاقتصادية السائدة حاليا يمكن أن تؤثر على نمط العيش للأجيال القادمة، وعليه فإن أهداف التنمية المستدامة التي تم تسطيرها قد سعت إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية؛ وسطّرت كذلك مستقبلا يحفظ حقوق الأجيال القادمة.

ويعتبر الهدف السادس للتنمية المستدامة والذي يحمل صفة الاستغلال الأمثل للمورد المائي، من الأهداف التي تراعي احتياجات الأجيال القادمة من هذا المورد الضروري والناذر، وعليه فإن تحقيق هذا الهدف ارتبط بمجموعة من الاستراتيجيات التي تركز على المحافظة على المياه واستغلال الوسائل المبتكرة للمحافظة على المياه العذبة لصالح الأجيال القادمة، ومن بين هاته التقنيات توجد تقنية تصفية المياه ومعالجتها لإعادة استخدامها؛ وكذا تقنية تحلية مياه البحر ولقد ذكرنا كلتاهما في الفصل السابق.

يتمّ تقييم مدى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة المتعلقة باستغلال المورد المائي من خلال بعض المؤشرات والمتمثلة فيما يلي[1]:

- **الإدارة السليمة لمياه الصرف الصحي:** حيث تعتبر من العناصر الأساسية التي تحافظ على البيئة من التلوث وبالتالي تحد من انتشار الأوبئة، فتعمل بذلك على مراعاة حق الأجيال القادمة في بيئة نقية، وتتمثل الإدارة السليمة لمياه الصرف الصحي في العديد من التقنيات التي تحد من تلوث المياه، كمعالجة المياه المستعملة وتنقيتها قبل طرحها في المسطحات المائية؛ كالأودية والأنهار، أو إعادة استغلالها في الأنشطة الزراعية والصناعية للتقليل من استخدام المياه العذبة، كذلك التخطيط العمراني بطرق فعالة وضمان نجاعة المخططات الصرفية التي تضمن السير الحسن لمياه الصرف الصحي في الأماكن العمرانية لحماية المياه الصالحة للشرب من التلوث، كذلك التوعية بضرورة اتباع السلوكيات الحسنة عند استعمال المياه تدخل ضمن الإدارة السليمة لمياه الصرف الصحي لأن المحافظة على قنوات الصرف من قبل المواطنين يساهم في حمايتها من الإتلاف، ومن جانب حوكمة هذا الجانب ينبغي وضع القوانين والتشريعات لتأطير منظومة الصرف الصحي.
- **الإدارة المتكاملة للموارد المائية:** إن تسيير المورد المائي يجب أن يكون بطريقة مرنة وعادلة بحيث تتفاعل الأنظمة التسييرية للمياه مع التغيرات المناخية التي تمس الرقعة الجغرافية لبلد معين، وبذلك يجب أن تدار الموارد المائية وفقا لإستراتيجيات معينة تتميز بالمرونة والعدالة ويراعى فيها تمكين كل المجتمع من الحصول على هذا المورد النادر مع حفظ حقوق الأجيال القادمة في الحصول عليه كذلك، إضافة إلى ذلك تهتم الإدارة المتكاملة للمياه بجميع

[1] ZINEB Moumen and others; "water security and sustainable development"; Insights Into Regional Development ; vol01- n 04 ; 2019; p 305

الجوانب المتعلقة بتسهيل وصول المياه للسكان من قنوات توزيع وتطهير المياه إلى صيانة هاته القنوات من أجل تفادي تبذير المياه أو تلوثها، إضافة إلى استغلال المياه بطرق بديلة كتحلية المياه ومعالجة المياه المستعملة وإعادة استعمالها مرة أخرى للمحافظة على المياه الجوفية ومياه الأمطار تحسبا للسنوات القادمة.

- **المساهمة الإنمائية الرسمية المتعلقة بمياه الصرف الصحي:** حيث تشير هاته النسبة إلى الدعم المالي الذي تدعم به الحكومات قطاع المياه من أجل تحسين خدمة توصيل المياه من جهة وخدمة الصرف الصحي من جهة أخرى، وتعتبر هاته المساهمة بمثابة استثمار في مجال المياه مردوده حماية البيئة من التلوث وحماية الموارد المائية من الإهدار وكذا تحسين الصحة العامة بتقليل الأمراض المتنقلة عبر المياه.
- **نسبة معالجة المياه بطريقة آمنة:** وتختلف هاته النسبة حسب اختلاف أنظمة معالجة المياه التي تعتمدها الحكومات، وكذا التقنيات المستخدمة ونسبة تطورها تسهم بشكل في تحسين نسبة معالجة المياه بطريقة آمنة.
- **نسبة استغلال المياه المعالجة:** ويقصد بها نسبة استغلال المياه العادمة المعالجة التي تستغل في الأنشطة الأخرى من أجل توفير المياه الصالحة للشرب، وتقاس نسبة استغلال المياه المعالجة من خلال نسب استغلال المياه في مختلف القطاعات كالزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات التي تستغل المياه في أنشطتها.
- **نسبة استغلال المياه المحلاة:** وقدرت هاته النسبة بمعدل تطور استخدام محطات التحلية لتحلية مياه البحر واستغلالها للحاجات اليومية والأنشطة الزراعية والصناعية، وتعتمد هاته التقنية في المناطق المطلة على البحر كوسيلة للمحافظة على المياه العذبة وتوفيرها للأجيال القادمة.

تتعلق المؤشرات السابقة بمدى تطوير السياسات التي يتم من خلالها تسيير قطاع المياه، والتي بدورها تتعلق بمدى المساهمات الإنمائية التي تنفق في سبيل تطوير هذا القطاع، من تقنيات مبتكرة وتكنولوجيا متطورة تسهم في تطوير البنية التحتية المتعلقة بقنوات توزيع المياه وقنوات الصرف الصحي؛ وتقنيات متطورة لتحلية المياه ومعالجة المياه المستعملة وتنقيتها بشكل فعال، لاستغلالها في جميع المجالات عوضا عن المياه العذبة لتوفيرها للأجيال القادمة وتحقيق الهدف السادس للتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد الطاقوية (الهدف 7)

إنّ علاقة التنمية المستدامة بقطاع الطاقة تتبلور حول المحافظة على الموارد الأحفورية الناضبة، واستغلال الطاقات المتجددة على قدر الإمكان وذلك لضمان حصة الأجيال القادمة من الموارد الطاقوية الأحفورية وأيضا للمحافظة على البيئة من اختلال التوازن الذي يسببه انبعاث الكربون الناتج عن استغلال هاته الموارد.

ويركّز الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة على تعزيز استخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءتها من خلال[1]:

- تعميم استخدام الطاقة المتجددة في المؤسسات والمرافق العمومية، وحتى المؤسسات الخاصة والمنازل
- توعية المواطنين بضرورة اقتناء خدمة الطاقة المستدامة مع توفيرها بأسعار معقولة للجميع.
- توفير الوسائل والتقنيات التي تسهل استخدام هاته الطاقات المتجددة بكميات لازمة (حسب الطلب)
- تسهيل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة وتوصيلها إلى جميع المناطق (المناطق الريفية والمهمشة)
- تطوير تقنيات استخدام الطاقات المتجددة وتعزيز التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير حول هذه الموارد واستخدامها.

أمّا عن مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالاستغلال الأمثل للموارد الطاقوية، فإنها تستخدم في تقييم مدى استغلال الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال ويمكن أن نذكر منها ما يلي[2]:

- **نسبة استخدام الطاقة المتجددة:** يمكن تحديد هاته النسبة من خلال قياس معدل استغلال الطاقة المتجددة من إجمالي المزيج الطاقوي الذي يعتمد في التزود بالطاقة، وتفيد هاته النسبة في تحديد مدى كفاءة الطاقة المتجددة ومدى السعي لتحقيق التنمية المستدامة ضمن السياسة الطاقوية المعتمدة وكذا معرفة مستوى الحفاظ على البيئة.
- **كفاءة الطاقة:** يقصد بهذا المؤشر قياس القدرة على تحقيق نفس النتائج المعتادة باستخدام أقل كمية من الطاقة، أو باتستبدال الطاقة الأحفورية بالطاقة المتجددة وتحقيق نفس الأداء أو أحسن.

[1] ISAAC-Zeb-Obipi; "Sustainable developement goals : content,importance, implementation chalenges and the roles of the management scientist " ; NIGERIA ACADEMY OF MANAGEMENT JOURNAL; vol18-n01-june 2023; P140

[2] NAVEEN Arora; " progress of sustainabale development goal 7: clean and green energy for all as the bigest challenge to combat climate crisis"; environmental sustainability;2020; p 397-398.

- **معدل الوصول إلى الطاقة:** إن هذا المؤشر يبين مدى تطور البنية التحتية لأنه يبرز توسع قنوات نقل الطاقة وإيصالها إلى السكان، ويحسب هذا المؤشر من خلال تحديد نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الطاقة المتجددة، وعليه فإن هذا المعدل يبين كذلك مستوى جودة الحياة.
- **استثمارات الطاقة:** يحدد هذا المؤشر نسبة الاستثمارات التي من خلالها يتم تطوير المجال الطاقوي وتشمل تحسين إنتاج وتوزيع واستهلاك الطاقة، وكذا ابتكار الوسائل التي تستخدم في هذا المجال كالألواح الشمسية مثلا، إضافة إلى الاستثمار في تحسين كفاءة انتاج الطاقة لتلبية الحاجات المتزايدة للأفراد وأيضا تحقيق الأمن الطاقوي.
- **تنوع مصادر الطاقة:** هو مؤشر يدل على نوعية المزيج الطاقوي، ومن خلاله يمكننا تحديد مصادر الطاقة المعتمدة ومعرفة مدى استغلال الموارد الطاقوية الأحفورية أو المتجددة، ومن خلال هذا المؤشر كذلك يمكننا قياس مدى تحقيق الأمن الطاقوي ومدى مراعاة الاستدامة الطاقوية للأجيال القادمة.

إنّ المؤشرات المتعلقة بالقطاع الطاقوي تمكننا من معرفة المرونة الطاقوية التي تصل إليها السياسة الطاقوية، حيث تسمح لنا بمعرفة مدى تكييف السياسة التسييرية للموارد الطاقوية مع تغيرات الطلب على الطاقة، في ظل ضرورة تحقيق الأمن الطاقوي والتنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة ومصادرها، وعليه فإن هاته المؤشرات تمكن الدول من ضبط الطريق وتصحيح الانحرافات للوصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطاقوية، وكذا تكييف المزيج الطاقوي مع ما هو سائد من ظروف بيئية واقتصادية ومناخية وما هو متاح من كمية الموارد الأحفورية مع مراعاة نصيب الأجيال القادمة منها.

المبحث الثالث: مؤشرات العلاقة بين استدامة الوقف وأمن الموارد

تعتبر الطاقات المتجددة من أهم البدائل الطاقوية المتاحة في العالم حاليا وعنصر رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، كما تعتبر تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي كبدائل مهمة لمواجهة ندرة المياه وتعزيز الأمن المائي. في الواقع تمتلك الجزائر كمّا لا بأس به من الطاقات الأحفورية، لكن نضوب هاته الموارد يحتم تعزيز الأمن الطاقوي من أجل ضمان عدم استنزاف الثروات الطاقوية الأحفورية، أما بالنسبة للأمن المائي فمن الضروري اللجوء للحلول التي تحقق استدامة المياه وجودتها وتضمن توفر هذا المورد الحيوي للأجيال القادمة.

واعتبارا لكون الوقف يتميز بنوع من الاستدامة التي تعتبر أساسا أحد شروط قيامه فإننا اخترنا خلال هذا المبحث أن نتطرق إلى سبل تعزيز الأمن المائي واستدامة المياه بالجزائر، كما سنتحدث عن استراتيجية تعزيز الأمن الطاقوي بالجزائر والبرنامج الذي وضعته الجزائر من أجل نجاح الانتقال نحو استغلال الطاقات المتجددة، وفي الأخير سنحدد مؤشرات استدامة الوقف ونربطها بمؤشري الأمن المائي والأمن الطاقوي.

المطلب الأول: الأمن المائي واستدامة المياه بالجزائر

إنّ من أهداف التنمية المستدامة الحصول على مياه نظيفة خالية من الأوبئة والأمراض، وهذا الهدف لن يتحقق إلا بشرط المحافظة على المياه من التلوث والاستنزاف، ولهذا الغرض بدأت الشعوب تنادي بضرورة الأمن المائي واستدامة المياه من أجل تحقيق الهدف (06) السادس من أهداف التنمية المستدامة، وتعد الجزائر كدولة عضو من أعضاء الأمم المتحددة ملزمة بتحقيق هذا الهدف[1] ولذلك فهي تسعى إلى تحقيق الأمن المائي بوضع استراتيجية محكمة من أجل مجابهة ندرة المياه، وسنتطرق إلى ذلك في هاته الجزئية.

الفرع الأول: مؤشر الأمن المائي

إنّ موضوع الأمن المائي أصبح من الأهداف المهمة التي تسعى الدول لتحقيقها نظرا لشح المورد المائي الصالح للاستعمال البشري، وفي هذا الصدد تطور الأمن المائي من هدف يراد تحقيقه إلى مؤشر مهم يقاس به مدى تحقيق استدامة المياه في منطقة معينة، حيث يعرف الأمن المائي على أنه كمية ونوعية المياه الصالحة للاستخدام البشري مع ضمان استمرار وفرتها دون تأثير[2]، وهدا المفهوم يركز على قياس العرض والطلب على المياه لتحديد حالة استقرار الأمن المائي، ومن منظور الاستغلال الأمثل للمياه فإن الأمن المائي يعرف على أنه الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استهلاكها وعدم تلويثها وبذل المجهودات للبحث على مصادر مائية جديدة بالاستثمار في هذا المجال الحيوي والبحث والتطوير لإيجاد حلول بديلة ومستدامة لتوفير المياه[3]، إذن يمكننا القول أن الأمن المائي هو أداة

[1] "الأمم المتحدة بالجزائر" من موقع www.unsdg.un.org في 2023/08/31

[2] اليازيد بوساق، "الأمن المائي دراسة في تطور المفهوم والأولوية"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد09، العدد02، 2022، ص 1129

[3] ابراهيم أحمد سعيد، "تحديات الأمن المائي العربي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد01، 2015، ص 529

تحليلية تقيس القدرة على توفير المياه بشكل كافي وآمن ومستديم مع تحقيق المحافظة على المورد المائي من التلوث والتبذير وضمان استمراريته في المستقبل، بمعنى اخر يقيس الأمن المائي مدى توفير المياه ومدى استدامتها.

ويتميز مؤشر الأمن المائي بمجموعة من المكونات التي إذا توفرت كلها بمعدلات مرتفعة يمكننا القول أن الأمن المائي قد تحقق، وسنلخص هاته المكونات فيم يلي[1]:

- **تنوع مصادر المياه وجودتها:** يرتبط هذا العنصر بمنشأ المياه سواء مياه طبيعية أو مياه مصنعة، وتختلف المصادر التي يتم من خلالها الحصول على المياه من مياه جوفية ومياه الأمطار المجمعة ومياه الأودية والأنهار وكذا مياه البحر المحلاة والمياه المستعملة المعالجة، وتشكل هاته المصادر عاملا حيويا في دعم مؤشر الأمن المائي شرط أن تتوفر هاته المصادر على خاصية الجودة من أجل التحكم في نوعية المياه ومعايير سلامتها، إذن فالأمن المائي لا يقترن فقط بزيادة مصادر الحصول على الماء وإنما يجب أن تكون المياه المحصل عليها ذات نوعية جيدة وصالحة للاستخدام البشري.
- **كفاءة استهلاك المياه** : إن هذا العنصر لا يرتبط فقط بعدم تبذير المياه وإنما يتعدى ذلك إلى القدرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مقابل كل وحدة ماء مستعملة، أي أنها تتعلق بتحسين تسيير المياه بحيث تصبح المياه تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمراعاة الإدارة الرشيدة والفعالة للمورد المائي.
- **سياسات فعالة لتوفير المياه** : إن توفير المياه لا يتعلق فقط بزيادة مصادر المياه، وإنما أساسه اتباع سياسة عقلانية شاملة تقوم على إدارة استهلاك المياه بدءا من البنية التحتية المتعلقة بتوزيع المياه وتصريف مياه الصرف الصحي، إلى تفعيل دور المجتمع في ترشيد المياه، وتتمثل أبرز هاته السياسات في إدارة الطلب على المياه من خلال ترشيد الاستهلاك وفرض التسعير العادل؛ إعادة استخدام المياه المستعملة للحد من استنزاف الموارد المائية الطبيعية،

[1] EMMA NORMAN et autres, « la sécurité hydrique : guide d'introduction », 2010, p31-33, site : https://watergovernance.sites.olt.ubc.ca/files/2010/05/Water-Security-Primer-FRENCH.pdf

فرض استخدام الوسائل الحديثة في شبكات التوزيع من أجل تقليل المياه المسربة، ويمكن أن تتعدى هاته السياسات إلى اتباع سياسة سن التشريعات الصارمة من أجل حماية هذا المورد الحيوي من التلوث والهدر.

الفرع الثاني: برنامج تعزيز الأمن المائي بالجزائر

إنّ الأمن المائي مصطلح يرتبط بقضية مهمة تتأثر بعوامل مختلفة مثل النمو السكاني وتغير المناخ والتلوث وممارسات أخرى تمس تسيير المورد المائي، ولذلك من الضروري الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي من شأنها أن تعرقل تحقيق الأمن المائي في دولة معينة، يعرّف الأمن المائي على أنّه "التوفر الموثوق لكمية ونوعية المياه المقبولة للاستخدام البشري من الناحية الصحية، وكذا توفر المياه من أجل الاستخدام الصناعي والفلاحي إضافة إلى توافره بكمية كبيرة لضمان استمراره للأجيال القادمة"، بمعنى آخر الأمن المائي هو "ضمان حسن تسيير المورد المائي وضمان استدامته مع مرور الزمن، أي تحقيق التنمية المستدامة فيم يخص هذا المورد المهم [1]، إذن فمفهوم الأمن المائي مرتبط بثلاث نقاط مهمة متمثلة في:

- **توفر المياه الصالحة للاستعمال البشري:** إن توفير المياه يعتبر قضية الدول منذ الأزل، فهي تسعى دائما لاكتشاف مصادر جديدة للمياه، والاستثمار في البنية التحتية للقطاع المائي بتحسين كفاءة أنظمة توصيل المياه، كما يمكن اللجوء لتصفية المياه ومعالجتها بإحكام كي تصبح هي الأخرى مصدرا للمياه الصالحة للاستخدام الزراعي والصناعي المرتبط بالصناعات الثقيلة (ليس لإنتاج المواد الغذائية)، وبذلك يتم التقليل من استخدام المياه العذبة.
- **تقليل مستوى المخاطر المتعلقة بالمياه:** يتضمن خفض مستوى المخاطر المتعلقة بالمياه تطبيق عدة استراتيجيات، كتحسين جودة المياه عن طريق الحد من التلوث وحماية مصادر المياه، وكذلك القدرة على التكيف مع تغير المناخ وذلك عن طريق تطوير برامج البيانات المناخية، وتحديد كمية المياه التي يمكن اكتسابها من التساقط الفصلي لتنظيم كمية الاستهلاك على ذلك الأساس.

[1] "Water Governance in the Arab Region Managing Scarcity and Securing the Future", United Nations Development Program, SWEDEN, 2013, p69, site: https://www.researchgate.net/publication/258995158_Water_Governance_in_the_Arab_Region_managing_scarcity_and_securing_the_future , le 20-05-2023 à 23:50

- **حسن تسيير المورد المائي:** يتطلب حسن تسيير المورد المائي عدة اجراءات واستراتيجيات، التي من أهمها استراتيجية التنمية المستدامة للمورد المائي، التي تعتمد على ترشيد الاستهلاك المائي وكذا نشر الوعي بضرورة عدم تبذير المياه، وفي بعض الأحيان تطبيق غرامات مالية عند تجاوز الحد الأقصى للاستهلاك، وكذا التحديد الدقيق لكمية المياه المتوفرة سواء الباطنية أو السطحية من أجل تقييم استدامة المياه مع تحديد الكمية المتاحة للاستخدام السنوي دون تجاوزها.

إذن مصطلح الأمن المائي لا يمكن تحديده فقط من منظور تقلص كمية المياه أو من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي وانما هو مجموعة سياسات يتم انتهاجها من أجل تحقيق استدامة المورد المائي والمحافظة عليه، حيث ترتبط هذه السياسات بترشيد الاستخدام، السعي للبحث عن مصادر أخرى جديدة وتطويرها، ورفع طاقات استثمارها.

وعليه فهو يعتبر المعادلة الأصعب على الإطلاق، حيث يتوجب توفير المياه وتلبية الاحتياجات اللازمة من هذا المورد كمّا ونوعا مع الاستمرار في ذلك، وبالمقابل العالم كله يعاني من شح في تساقط الأمطار وندرة المياه، وبالتالي يتطلب الأمن المائي حلولا لتطوير مصادر الحصول على المياه وتنمية هذه الموارد والمحافظة عليها[1]، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بـ:

- التوجه نحو تحلية مياه البحر كحلٍّ يمكن أن يساهم بشكل كبير في التقليل من حدة ندرة المياه خصوصا وأن الشريط الساحلي للبلاد يتسع للعديد من محطات التحلية.
- زيادة عدد الآبار الارتوازية ودراسة منسوب المياه المتواجدة في باطن الأرض، والسعي للوصول إلى كل نقطة في التراب الوطني تحتوي على مياه جوفية لجرد كميات المياه الموجودة وبناء خطط مستقبلية في هذا الصدد على قاعدة معلوماتية ثابتة وصحيحة.
- زيادة عدد السدود وتنظيف السدود الحالية من الأوحال لتكون صالحة لحشد المياه.

[1] زهراوي عفاف ، " الأمن المائي وعلاقته بالأمن الغذائي في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص 72

- تشغيل محطات تصفية المياه بشكل منتظم ومعالجة المياه على أسس صحيحة من أجل تفادي تلوث المياه وكذلك من أجل اعتماد المياه المرسكلة في تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب؛ مع مراعاة معايير الكمّ والنوع للمياه الناتجة عن عملية التصفية والمعالجة.
- ترشيد الري بصيانة وسائل الري وكذا استخدام الوسائل الحديثة للتقليل من تبذير المياه.
- توعية المواطنين بضرورة الحفاظ على الماء وتنبيههم للوضعية المستقبلية للمياه في الجزائر.

ولقد سعت الدولة إلى تحقيق الأمن المائي بوضع برنامج وطني لتعزيز الأمن المائي في الجزائر، مفاده تعميم محطات تحلية المياه على كامل ولايات الساحل ويتم من خلالها توزيع المياه للولايات الساحلية والولايات القريبة منها، والبرنامج حاليا في صدد الإنجاز، بالإضافة إلى تعزيز الأمن المائي تسعى الدولة كذلك إلى تعزيز الأمن الغذائي لأن هاذين العنصرين مرتبطين ببعضهما البعض، كون أن المياه تدخل في إنتاج المواد الغذائية والزراعية وبالتالي تحقيق الأمن المائي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: آفاق استدامة المياه بالجزائر

إنّ الحديث عن استدامة المياه، يقودنا نحو التنمية المستدامة للمورد المائي والمحافظة عليه للأجيال القادمة، وحسب ما قمنا بدراسته عن الأمن المائي واقتصاد المياه فإنهما يكملان بعضهما لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن الإدارة المتكاملة للمياه تسعى إلى جعل المياه سلعة تخضع لقانون العرض حسب الطلب وحسب مفهومها أن قانون العرض والطلب هو ما سيحقق استدامة المياه، على أساس أنه سيتم تحقيق التوازن بين تلبية الطلب فقط ولا يتم انتاج المياه بصفة تفوق الحاجة لكي لا يتم تبذيرها، وبالتالي تحقيق الحفاظ على استمرار المورد المائي لاستعماله في المستقبل وحمايته من النفاذ[1]، لكن هذا الأمر لا يمثل مفهوما شاملا للتنمية المستدامة للمياه، بل هو حل اقتصادي للتقليل من اسراف المياه وتحقيق استدامة المياه.

[1] ليليا بن صويلح، "الادارة المتكاملة للموارد المائية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة" ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 14، مارس 2014، ص58.

وبالتالي اقتصاد المياه الذي يطبق حاليا في الجزائر ما هو إلا مراعاة لحقوق الأجيال القادمة من المياه، أما تعزيز الأمن المائي فهو مراعاة لمصالح الأجيال الحالية فيم يخص توفر المورد المائي مع ضمان استمرار هذا الأمن للأجيال القادمة، ونلاحظ هنا أن التنمية المستدامة المتعلقة بمورد المياه ترتكز على مبادئ أخرى إضافة إلى المبدأ الاقتصادي، حيث تراعي التنمية المستدامة المبدأ الاجتماعي والمتمثل في احترام حقوق الغير في استغلال الموارد المائية، وكذلك تراعي المبدأ البيئي إذ تحافظ على الموارد المائية من الاستنزاف البشري الذي يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، أما البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة للمياه فيتعلق بضمان الرفاه الاقتصادي لقطاع المياه لأطول فترة ممكنة ويتحقق هذا الأمر بتوليد مداخيل في هذا القطاع تسمح باستمرار انتاجيته، وتكمن مؤشرات البعد الاقتصادي لاستدامة المياه في مؤشر البنية الاقتصادية لهذا القطاع (هل القطاع يحقق مداخيل وقادر على المساهمة في اقتصاد البلاد أم لا) ومؤشر الانتاج والاستهلاك (هل هناك توازن بين الإنتاج والاستهلاك أم أن انتاج المياه واستهلاكها غير مدروس).

أمّا عن التنمية المستدامة أو ما يعرف باستدامة المورد المائي، فتمثل مجموعة الخطط التي تضعها هيئة معينة في الدولة من أجل المحافظة على هذا المورد وضمان توفره للأجيال القادمة، وكذا حماية البيئة والاقتصاد ضمن الحدود الجغرافية لدولة ما، وقد ربطنا التنمية المستدامة بمفهوم التنمية البيئية ذلك لأن المحافظة على الموارد للأجيال القادمة تؤدي إلى صيانة البيئة، كما نصت المادة 03 من القانون 03-10 المؤرخ في 20 جويلية 2003 على أن التنمية المستدامة تضمن التوفيق بين تنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي وحماية البيئة في آن واحد، ترتبط إذن استدامة المورد المائي بالاكتفاء البشري لهذا المورد مع ضمان حق الأجيال القادمة فيه، ويتم ذلك من خلال جدية التفكير في محدودية هذا المورد وتحمل مسؤولية استهلاكه لتحقيق العدالة الاستهلاكية وتوفير المورد المائي وبالتالي المحافظة على البيئة، وهذا يعني أنه يجب على الدول استخدام الموارد المائية بشكل مسؤول ومنصف مع ضمان تقاسم المنافع الاقتصادية والاجتماعية بشكل عادل.

المطلب الثاني: استراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي بالجزائر

عند دراستنا لأهداف التنمية المستدامة، وجدنا من بين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هو الحصول على طاقة نظيفة وبتكلفة معقولة، ولكي تحقق الدول هذا الهدف يجب أن ترتكز على مزيج طاقوي صلب ومتنوع، لأن

تنوع مصادر الطاقة يمكّن الدول من توفير كم كبير من هذا المورد المهم، ولتحقيق ذلك يستلزم الاعتماد على مصادر لإنتاج الطاقة بصفة غير محدودة أي التوجه نحو استغلال الطاقة التي لا تنضب، والحل الوحيد في هذه الحالة هو التوجه نحو انتاج الطاقة المتجددة، وعليه سنحاول فهم المعنى الحقيقي للأمن الطاقوي وكيفية تحقيقه، إضافة إلى تقديم الاستراتيجية التي اتبعتها الجزائر من أجل التوجه نحو الطاقات المتجددة وتحقيق الأمن الطاقوي واستدامة الموارد الطاقوية.

الفرع الأول: مؤشر الأمن الطاقوي

ترتبط التنمية المستدامة بمفاهيم عديدة عن أمن الموارد، ومن بين هاته المفاهيم نجد مؤشر الأمن الطاقوي الذي يلعب دورا مهما في قياس استقرار الاقتصاد نظرا لدور الطاقة الفعال في دعم النمو الاقتصادي، لدا يعرف الأمن الطاقوي على أنه توفير الطاقة بشكل دائم وضمان عدم استنزاف الموارد الطاقوية[1]، ويعني هذا التعريف أن الأمن الطاقوي من الناحية الاقتصادية هو ضمان استمرارية التزود بالطاقة مع تقليل التكاليف، أما من الناحية البيئية فيعني تأمين الطاقة من مصادر مختلفة مع مراعاة تقليل الانبعاثات الضارة للبيئة وكذا حماية مصادر الطاقة الطبيعية الأحفورية من النفاذ، من جهة أخرى هناك من يعرف الأمن الطاقوي كمؤشر للتنمية المستدامة على أنه قدرة الدولة على ضمان إمدادات مستقرة وآمنة من الطاقة مع تقليل الاعتماد على المصادر الأحفورية الناضبة وذلك بالاعتماد على مزيج طاقوي يحتوي على طاقات متجددة صديقة للبيئة بما يحقق مثلث التنمية المستدامة[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن الأمن الطاقوي كمؤشر يقيس مدى تحقيق التنمية المستدامة في مجال الطاقة من خلال ثلاث ركائز:

- **تنوع مصادر الطاقة وتوفرها:** يعد توفر الطاقة أحد الركائز الأساسية لمؤشر الأمن الطاقوي إذ يعكس قدرة الدولة على إنتاج وتحصيل كميات من الطاقة تكفي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ويقدر هذا

[1] سليم عشور، "الأمن الطاقوي مقاربة مفاهيمية ونظرية تطبيقية"، مجلة آفق للعلوم، المجلد 08، العدد 03، 2023، ص818.
[2] DJOUHRI SMAIL, « les enjeux de la sécurité énergétique », the algérien journal of political sciences and international relations 12 th issue june 2019, p 53-54

العنصر بمدى امتلاك الدولة لاحتياطات مصادر الطاقة الأحفورية إضافة إلى قدراتها النتاجية للطاقات المتجددة، مع القدرة على استغلالها بكفاءة وتوفيرها بشكل فعال.

- **إمكانية الحصول على الطاقة:** إن هاته الركيزة تتعلق بالبنية التحتية المتضمنة لنقل الطاقة وتوزيعها، إذ تعبر عن العدالة في توزيع الطاقة حيث تتساوى المناطق المتطورة والمناطق الريفية النائية في هاته النقطة وكذا في نقطة تسعير الطاقة، وعليه فإن هذا العنصر مهم جدا في تحديد مؤشر الأمن الطاقوي لأنه كلما كانت الطاقة نظيفة ومتاحة باستمرار وبأسعار معقولة وتصل إلى كل أفراد المجتمع كلما تحقق الأمن الطاقوي.
- **استدامة الطاقة:** يقصد بها قدرة الدولة على تلبي احتياجاتها الحالية من الطاقة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الطاقوية، ويمكن تحقيق ذلك بتبني سياسات تضمن ترشيد استهلاك الطاقة والتحول نحو الطاقات المتجددة للمحافظة على مكنونات الطاقة الأحفورية وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة بتطوير وسائل إنتاج الطاقة المتجددة وتحسين البنية التحتية وتهيئتها لتوزيع هذا النوع من الطاقات.

الفرع الثاني: أسس تعزيز الأمن الطاقوي بالجزائر

منذ ظهور التوجه نحو التنمية المستدامة التي شغلت أكبر الدول في العالم، أصبح الجميع يسعى نحو تحقيق أهدافها ويضع الاستراتيجيات للتوجه نحو تحقيق الرفاهية في العيش وتحقيق التوازن الاجتماعي والمحافظة على التوازن البيئي وغيرها من الأسس التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، كما ظهرت مع هاته الأخيرة عدة مصطلحات تستوجب الدراسة لأنها تعتبر كخطوط عريضة تتبعها الدول من أجل الوصول إلى استدامة الموارد، ومن بين هاته المصطلحات نجد مصطلح الأمن الطاقوي.

تعرف وكالة الطاقة الدولية IEA الأمن الطاقوي بأنه "التوافر المستمر لمصادر الطاقة بسعر معقول"، وتنظر إلى المصطلح من جانبين[1]:

- **المدى القصير:** يجب أن يكون نظام الطاقة مرنًا بما يكفي للاستجابة السريعة لتغيرات العرض والطلب؛

[1] « The definition of energy security », from international energy agency web site: www.iea.org , on 31/08/2023

- **المدى الطويل**: يستلزم أن تكون مصادر الطاقة المعتمدة مضمونة بقدر كاف لتوفير الطاقة ومواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي.

إذن هذا التعريف ينظر للأمن الطاقوي كمجموعة مصادر طاقوية تكون ذات مرونة عالية في التكيف مع عدم استقرار العرض والطلب، كما ينظر إلى المصدر الطاقوي من حيث الاستدامة فالبنسبة لهذا التعريف المعادلة التي يجب أن تتحقق هي دوام المصدر المنتج للطاقة يؤدي إلى استدامة المورد.

إنّ مفهوم الأمن الطاقوي كذلك مرتبط بأربعة (04) عوامل تعرف بـ (04 As) وهي اختصار للعوامل الأربعة التالية[1]: التوافر(availability)؛ القدرة على تحمل التكاليف(affordability)؛ إمكانية الوصول إليها (accessibility)؛ خاصية القبول (acceptability).

وتتمثل العوامل التي تم التطرق إليها في جملة الخصائص التي يجب أن يتميز بها المورد الطاقوي ليكون دائما ويدخل الدولة في دائرة الأمن الطاقوي، وهي:

- **التوافر**: حيث يضمن مصدر الطاقة توافر إمدادات الطاقة بكميات وفيرة
- **القدرة على تحمل التكاليف**: بمعنى إتاحة المورد بأسعار معقولة لخفض تكاليف استغلاله.
- **إمكانية الوصول إلى المورد**: تعني إمكانية الحصول على المورد الطاقوي بسهولة، وهذا يتعلق بمدى تحسين البنية التحتية لتوزيع الموارد الطاقوية (مثال ذلك الوسائل التي يمكن أن تنتج الموارد الطاقوية المتجددة والوسائل التي تنقل هاته الطاقة لتصبح قابلة للاستغلال من طرف المستهلك النهائي)
- **خاصية القبول**: أن يكون المورد الطاقوي لا يشكل أثرا سلبيا في أي مجال من مجالات الحياة سواء على البيئة أو على الإنسان أو حتى على مدى فعالية هذا المنتج الطاقوي، بمعنى اخر يجب أن يكون هذا المورد مقبولا من طرف المستهلك والبيئة.

[1] Owain jones and Paul E.Dodds, " definitions of energy security", university college London, from the college web site: www.discovery.ucl.ac.uk , on 31/08/2023

يمكننا القول إذن أن مفهوم الأمن الطاقوي يتعلق بالكمية المتوفرة من الطاقة في دولة معينة والتي تحقق الاكتفاء من حيث الكمية والسعر وكذا من حيث الحفاظ على استدامة المورد الطاقوي والحفاظ على البيئة، وباعتبار الطاقة الأحفورية لا تحقق الأمن من حيث الكمية لكونها ناضبة ولا تحقق استدامة المورد الطاقوي فإن الأمن الطاقوي لا يتحقق إلا باعتماد مصدر طاقة دائم ويوفر الطاقة بكميات كبيرة، ومن خلال دراستنا لمصادر الطاقة المتجددة في جزئية المزيج الطاقوي بالجزائر، فإننا نرى أن الحل الأمثل والذي تتوفر فيه شروط الاستدامة هو الطاقات المتجددة؛ حيث يتم انتاجها من مصادر دائمة تتمثل في الرياح والشمس والمد والجزر وغيرها من المصادر التي تعتبر موجودة في أي مكان وزمان، ليست مثل الموارد الأحفورية التي تتضائل كميتها يوما بعد يوم وتؤول للنفاذ لا محالة.

وفي هذا الصدد توجهت الجزائر نحو الطاقات المتجددة عندما وجدت أن الموارد الأحفورية غير دائمة وكذلك عندما انخفض سعرها في السوق الدولية في فترات معينة تم ذكرها في مراحل تسيير القطاع الطاقوي في الجزائر، وكنا كذلك قد أشرنا إلى البرنامج الذي وضعته الدولة الجزائرية من أجل التوجه نحو الطاقات المتجددة، وسنتحدث عنه بالتفصيل في الجزئية القادمة.

الفرع الثالث: مضمون البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بالجزائر رؤية 2030

تعبّر الفعالية الطاقوية في المجال الاقتصادي عن القدرة على التسيير الأمثل للموارد الطاقوية في ظل تحديات التنمية المستدامة والندرة المشهودة في كمية الموارد الطاقوية التقليدية، ولهذا الغرض توجهت الجزائر نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة من أجل مواجهة هذه التحديات، فتمثلت أولى المجهودات المبذولة في وضع برنامج الطاقات المتجددة 2011 الذي تم التطرق إليه في الجزئية المتعلقة بمراحل تسيير القطاع الطاقوي، حيث ذكرنا ما تم تنفيذه خلال السنوات العشرة الأخيرة من مشاريع في ظل ما خُطّط له في هذا البرنامج، وبعد تعمقنا في البحث وجدنا أنه قد تم تعديل هذا البرنامج في سنة 2015 ليصبح مضمونه يتمثل في[1]:

- يهدف البرنامج إلى ديناميكية الطاقة الخضراء من خلال تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

[1] HAMITI Dalila, « état des lieux des énergies renouvelables et de la stratégie d'efficacité énergétique en ALG2RIE », revue d'études juridiques et économiques, vol05, N° 02, an 2022, P 1402

- بناء استراتيجية تركز على تطوير موارد لا تنضب واستخدامها لتنويع مصادر الطاقة وتحقيق مبدأ الطاقة المستدامة.
- التقليل من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 193 مليون طن.
- تحقيق وفورات في الطاقة بحلول عام 2030 من خلال إدخال معدات تكنولوجية لجميع القطاعات واستغلال الوقود النظيف.

ويتمثل المغزى من هذا البرنامج كما هو موضح في **الشكل (10)**:

الشكل (10): استراتيجية تطور استخدام الموارد المتجددة في انتاج الطاقة

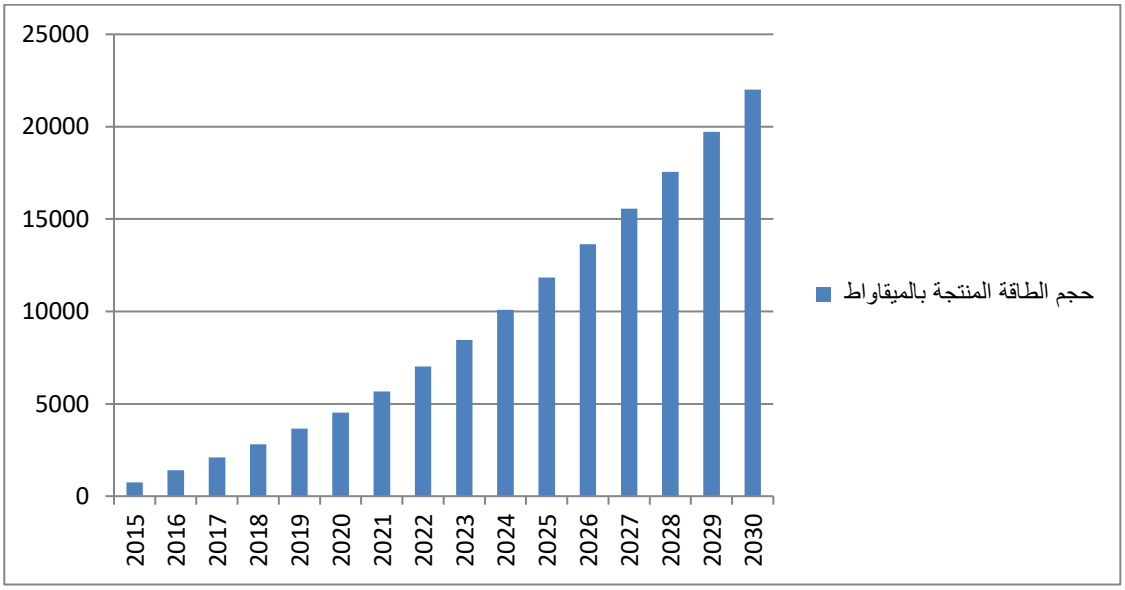

المصدر: موقع وزارة الطاقة والمناجم في 05-12-2022، 13:44 https://www.energy.gov.dz/?article=programme-de-developpement-des-energies-renouvelables

من خلال **الشكل (09)** الذي يلخص الهدف من برنامج الطاقات المتجددة الذي تم انجازه في سنة 2011، وإعادة هيكلته سنة 2015، حيث يتوقع أن يصل حجم الإنتاج الطاقوي من الموارد المتجددة سنة 2030 إلى 22000 ميقاواط، وإننا نلاحظ تطور الكمية المتوقع انتاجها من سنة إلى أخرى بشكل تدريجي حتى الوصول إلى الذروة في سنة 2030، وعلى نفس الوتيرة نتوقع أن يكون تقليص الإنتاج الطاقوي الذي يعتمد على الموارد الأحفورية الناضبة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة الطاقوية، لكن لبلوغ هاته الأهداف كان يجب الالتفات إلى البنية

التحتية الداعمة لهذا النشاط، وعليه فقد اعتمدت الوزارة تدابير الدعم التي تهدف إلى تطوير شبكات الطاقة المتجددة وتحسين البنية التحتية للقطاع الطاقوي، مع وضع حيز قانوني يؤطر هذا النوع من الموارد الطاقوية، كما تم وضع صندوق وطني لإدارة الطاقة المتجددة (**le fond national pour la maitrise de l'énergie, pour les énergies renouvelables et la cogénération**)، والذي يتم تمويله سنويا بنسبة 1 % من عائدات النفط وعائدات بعض الضرائب البيئية، كما تضمنت التدابير إنشاء مخابر لمراقبة نوعية وأداء المعدات التكنولوجية المقتناة، توفير مساحات من أجل إقامة المحطات الكهربائية، تكوين كفاءات بشرية في هذا المجال.

ما لاحظناه كذلك هو أن هذا البرنامج يعتمد على تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر وكذا تطوير الإنتاج الطاقوي في مجال الطاقة المتجددة كعامل لتنويع الاقتصاد الوطني، كما لاحظنا أن البرنامج يسعى إلى الحفاظ على الموارد وتنظيم الاستهلاك وتحقيق الكفاءة الطاقوية التي تعني تغيير السلوك الانتاجي واستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة في كافة القطاعات.

عموما أدت ندرة الموارد الأحفورية إلى التفكير في الموارد الطاقوية المتجددة كونها قادرة على تحقيق وتلبية الاحتياجات الحالية للأفراد، وقادرة كذلك على ضمان توفر الطاقة بكميات تسمح للأجيال القادمة بالاستفادة منها كما أنها تحافظ على البيئة من التلوث، وذلك لتوفرها على الخصائص التالية[1]:

- تتميز بأنها طاقة نظيفة تساهم في خفض ثاني أكسيد الكربون في الجو؛
- تتواجد بكثرة ومعدل تجددها عالي يضمن استدامة الموارد الطاقوية مستقبلا؛
- تساعد في حماية الموارد الطبيعية الأخرى من النفاذ حفاظا عليها للأجيال القادمة؛
- خفض نسبة النفايات والملوثات الناتجة عن انتاج الطاقة الأحفورية.

هذه الخصائص تثبت أن الموارد الطاقوية غير الناضبة تحترم معايير التنمية المستدامة التي ذكرناها سابقا من حيث الحد من التلوث البيئي، والتسيير الأمثل للموارد وكذا ضمان توفر الموارد الطاقوية للأجيال القادمة مستقبلا، كما

[1] Zegrir Nacera , « l'accès a l'énergie renouvelable et sa maitrise a l'échelle nationale et internationale », journal of contemporary business and economic studies, volume 03, numéro 02, 2020, p 285-286

تحقق هدف التنمية المستدامة المتعلق بالحصول على الطاقة النظيفة بتكاليف منخفضة، وبالتالي التوجه نحو هذا النوع من الطاقات يعتبر الخيار الأمثل في الحاضر والمستقبل، ويمكن الجزائر من المحافظة على الموارد الأحفورية واستغلال المناطق الصحراوية في انتاج الطاقة الشمسية بامتياز وكذلك استغلال المصادر الطاقوية الأخرى التي تحدثنا عنها في مصادر الطاقة المتجددة.

المطلب الثالث: استدامة الوقف كآلية للمحافظة على الموارد المائية والطاقوية

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق استمرارية النمو على جميع الأصعدة كما تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال المستقبلية في التمتع بموارد الطبيعة شأنها شأن الأجيال الحالية، ويتلخص كل هذا في مبدأ الاستدامة الذي يعني الاستغلال الرشيد للموارد سواء الموارد الطبيعية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بحيث يراعى في ذلك الاستهلاك الاحتياجات المستقبلية أي عدم استنزافها ومراعاة العدالة في توزيع هاته الموارد بين الأجيال[1]، وعند ربط مبدأ الاستدامة بإدارة الوقف نجد أنه يتعلق بإدارة الوقف بطريقة تحقق المنفعة الدائمة والمستمرة للمجتمع الأمر الذي أساسا يعتبر شرطا من شروط ثبات وصحة الوقف.

الفرع الأول: مؤشرات استدامة الوقف

تعتبر الاستدامة الوقفية من الآليات التي تسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمثل الوقف أداة فعالة في تعزيز العطاء الاجتماعي اللامحدود، لكن استمرارية هذا العطاء تتحقق بتطوير آليات تضمن استمرارية عوائده دون التسبب في استنزاف موارده، وقد تحدثنا في جزئيات سابقة عن هاته الآليات الاستثمارية التي تحقق استدامة الوقف حيث تشمل هاته الأخيرة أبعادا تتعلق بإدارة واستثمار الوقف ويمكن قياس هاته الاستدامة من خلال مؤشرات[2] سنقوم بتصنيفها كما يلي:

[1] « qu'est-ce que la durabilité », https://www.myclimate.org/fr-ch/sinformer/faq/faq-detail/quest-ce-que-la-durabilite/#:~:text=La%20durabilit%C3%A9%2C%20c'est%20l,'elles%20ne%20s'%C3%A9puisent. Le 03-07-2025

[2] MOHAMED SHARIF BASHIR ELSHARIF, " indicators of endowment growth: concept, dimensions and measurements", waqf revue, issue 02, octobre 2023 , site web: https://www.researchgate.net/publication/376809529_mwshrat_nmw_alwqf_almfhwm_walabad_walqyasat le 03-07-2025

- **مؤشرات مالية:** ترتبط المؤشرات المالية عادة بالمداخيل والنفقات والأرباح والخسائر التي يحققها مشروع معين، فهي عبارة عن نسب ومعايير كمية تستخدم لقياس وتحليل الأداء المالي للمؤسسات، حيث تمكننا من تقييم قدرة المؤسسة وأخذ القرار بتصحيح الانحرافات أو التخطيط المالي المستقبلي ورسم السياسات التنموية لها، ومن بين هاته المؤشرات المالية والتي يمكن أن تحدد لنا استدامة الوقف نجد[1]:

- **مؤشر تنويع مصادر التمويل:** يعكس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على تقليل المخاطر المالية التي يمكن أن تواجهها في حالة اعتمادها على مصدر تمويلي وحيد، حيث كلما زادت وتنوعت مصادر التمويل كلما كانت المخاطر أقل، ومن بين أهم مصادر تمويل الأوقاف نجد التبرعات الوقفية التي يسهم بها الواقفين وكذا مداخيل المشاريع الوقفية الاستثمارية كعوائد إجارة الوقف مثلا.

- **مؤشر نمو العائد الوقفي:** ترتبط كفاءة إدارة الأصول الوقفية بقدرتها على تحقيق إيرادات متزايدة ومستمرة حيث تغطي هاته العوائد المصاريف الوقفية وتحقق فائض مالي من تلك العوائد، فكلما زادت العوائد زاذ الأثر التنموي والاجتماعي للوقف وهذا ما يسهم كذلك في زيادة التمويل لاستغلال هاته العوائد في استثمارات تثمر الوقف، إذن كلما زادت العوائد الوقفية كلما كان الأثر المالي إيجابيا ويسهم في استدامة الوقف.

- **مؤشر نسبة الإنفاق من العوائد الوقفية:** يستخدم هذا المقياس في تحديد الانفاق مقارنة بالمداخيل، حيث يعكس مدى الالتزام بتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، فكما تدل نسبة الانفاق المرتفعة على حسن تسيير الأوقاف قد تدل نسبة المقارنة بالمداخيل على ضعف المنظومة والتسيير العشوائي، حيث يجب مراعاة نسبة المداخيل عند الخوض في الانفاق على الأوقاف ويتوجب في إدارة الأوقاف ترك هامش محدد من العوائد لمواجهة أي خطر مفاجئ قد يؤثر على تسيير الأوقاف.

- **مؤشرات اجتماعية:** إن هاته المؤشرات تتعلق بقياس وتحليل الأثر الاجتماعي للسياسات الوقفية المتبعة، وتساعد في توجيه الجهات المسؤولة عن تسيير الوقف نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في المجالات التي يكون المجتمع في حاجة إلى تحسينها كالاستثمار الوقفي في مجال الصحة أو التعليم أو الاستثمار في ترشيد

[1] رحيم حسين، "نحو لامركزية مؤسسية لإدارة الأوقاف الوقف المحلي والتنمية المحلية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 09، العدد01، جوان 2022، ص 14 -15

استغلال الموارد مثلا، وبعد البحث في الأثر الاجتماعي والمؤشرات التي يمكن أن تقيس هذا الأثر وقع اختيارنا على المؤشرات التالية[1]:

- **مؤشر مدى تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية:** يشير هذا المقياس التحليلي النوعي إلى معرفة مدى استمرارية الأثر الإيجابي للمبادرات الوقفية، حيث يستخدم لتقييم مدى فاعلية وجودة تقديم الخدمات الاجتماعية من ناحية تغطية التكاليف والنتائج المحققة فيم يخص تلبية احتياجات المجتمع باستمرارية ويمكننا من خلال هذا المؤشر توجيه السياسات الوقفية نحو تصحيح الانحرفات واتخاذ القرارات فيم يخص تحسين جودة الحياة.
- **مؤشر عدد المستفيدين من الوقف:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الكمية التي تقيس الحجم الحقيقي للفئة المستفيدة من الخدمات الوقفية أو من عوائد المشاريع الوقفية خلال مدة معينة، حيث يقيس نسبة تحقيق الأهداف التنموية عن طريق مسح شامل للعناصر المستفيدة، فيمكن القول أنه كلما زادت نسبة المستفيدين كلما زاد الأثر الإيجابي للوقف وفاعليته في تلبية احتياجات المجتمع.
- **مؤشر مدى تقليل الفوارق الاجتماعية:** هو مقياس يستخدم لقياس مدى نجاح السياسات والبرامج التسييرية للوقف في تحقيق الاستدامة الوقفية ويتم تقديره من خلال درجة توازن وتكافؤ المجتمع من حيث المستوى المعيشي والاستفادة من الخدمات الاجتماعية وكذا من خلال تقدير التفاوت بين الحياة في الريف وفي المدينة من حيث درجة تلبية الاحتياجات الاجتماعية وكذا من حيث إعانة الطبقات الهشة في المجتمع.

- **مؤشرات إدارية:** نقصد بهاته المؤشرات مجموعة المقاييس التي تتعلق بلوحة القيادة في المؤسسة أي المؤشرات التسييرية التي تبرز توجه المؤسسة وتقيس كفاءة وفعالية الأداء التسييري وتتعلق بجودة التخطيط وحسن استغلال الموارد، حيث تساعد هاته المؤشرات في تصحيح الأداء وتعزيز مبادئ الحوكمة، ومن أبرز هاته المؤشرات التي تعزز استدامة الوقف نجد[2]:

- **مؤشر تعزيز الشفافية والثقة** : إن التسيير الرشيد للأعيان الوقفية يرتبط بفعالية الحوكمة والإدارة، حيث يعتبر مؤشر الشفافية الثقة مقياسا لمدى التزام المؤسسة الوقفية بمبادئ الحوكمة ويعكس هذا المؤشر جودة الهياكل

[1] بلقاسمي خالد، "الدور الاجتماعي للوقف الاسلامي"، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 03، العدد02، 2024، ص 51
[2] فؤاد بن عبد الله العمر، "قواعد حوكمة الوقف"، مشروع بحثي دراسات الأوقاف ، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، ص 296-306

الإدارية وفاعلية اتخاذ القرار ويعد أداة مهمة لضمان استدامة الأداء وتعزيز الثقة لدى الأفراد المتبرعين وتقليل الفساد وسوء التسيير فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل ذلك على استدامة الاستثمارات الوقفية وبالتالي استدامة الوقف.

- **مؤشر التخطيط الإستراتيجي:** إن التخطيط الإستراتيجي يبرز مدى اهتمام المؤسسة بتحقيق أهدافها المستقبلية، ما يعكس النظرة المسؤولة تجاه الأوقاف وتنميتها حيث، يقيم هذا المؤشر مدى اعتماد المؤسسة الوقفية على منهجيات التخطيط التي تعتمد أساسا على دراسة محيط المؤسسة وتحديد الرؤية والأهداف ووضع خطط قابلة للتنفيذ وتتميز بالمرونة لمواجهة التغيرات، وهذا الأمر يعزز فرص النجاح لأنه يدل على أن الإدارة والتسيير مبنية على أسس صحيحة وليست إدارة عشوائية، مما يعزز استمرارية المؤسسة الوقفية.
- **مؤشر الابتكار والتحديث:** يعد هذا المؤشر كوسيلة تحليلية تقيس مدى اعتماد المؤسسة الوقفية على أساليب وتقنيات جديدة، الأمر الذي يحسن الكفاءة ويزيد من القدرة التنافسية، لأن المؤسسة التي تملك تكنولوجيا حديثة تعتبر ذات ميزة تنافسية وبالتالي لها فرصة الاستمرار والنجاح أكثر من المؤسسة التي لا تملك ولا تعتمد على التكنولوجيا، إذن هذا المؤشر يمكن أن يقيس استدامة المؤسسة الوقفية في حالة تبنيها للتقنيات الحديثة.

من خلال المؤشرات السابقة يتبين لنا أن قياس استدامة الوقف مرتبط بدراسة ثلاث مقومات تتمثل في المصدر التمويلي للمؤسسة الوقفية والتأثير الاجتماعي لها وأسلوب تسييرها، وعندما نتحدث عن استدامة الوقف فإننا نقصد بذلك الأوقاف بكل صورها مؤسسة وقفية، بمعنى أن هاته المؤشرات تنطبق على كل استثمار وقفي نريد أن نقيس استدامته بما في ذلك مشروع الشراكة الوقفية مع القطاعات الأولى والتي سبق وتحدثنا عنها.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه استدامة الوقف

يعد الوقف موردا يتمتع بخاصية الاستدامة لأنه يقوم على وقف العين وتوجيه منافعها بشكل دائم ومستمر لمنفعة وخدمة المجتمع، وعليه فإن تبني مشاريع وقفية إنتاجية وتنموية يعزز من كفاءة تخصيص وتسيير الموارد خصوصا في حالة دخول القطاع الوقفي في مشاريع شراكة مع القطاعات الأخرى مما يسمح بتحقيق أثر اجتماعي طويل

المدى مع الحفاظ على استدامة الأصل، بمعنى آخر يسهم الوقف في ترشيد استغلال الموارد لأن من أبرز شروطه استهلاك منافع العين دون تبديدها مما يجعله أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة. ويظهر دور الأوقاف في تحقيق استدامة الموارد الطاقوية والمائية وترشيد استغلالها من خلال استثمار الأوقاف في مشاريع تخص هذا المجال، كإبرام شراكة وقفية مع القطاعات الأخرى مثلا، لكن استدامة الوقف يمكن أن تواجه تحديات يمكن أن تؤدي إلى توقف استمرارية الوقف عن تحقيق الأهداف التنموية حيث تصنف هاته التحديات إلى:

- **تحديات إدارية:** ترتبط التحديات الإدارية بمجموعة العوائق التنظيمية والتسييرية التي يمكن أن تواجه الأوقاف كعدم وجود خبرة كافية لتسيير المشاريع وتحقيق الأرباح، أو عدم التخطيط الاستراتيجي في تنمية الوقف والاعتماد على الأساليب التقليدية التي لا تأخذ الرؤية المستقبلية بعين الاعتبار، إضافة إلى غياب الشفافية والمساءلة في إدارة الأوقاف الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الحوكمة[1] وبالتالي تترتب عن ذلك عدم ثقة المتبرعين وكذا عدم ثقة الشركاء في حالة وجود شراكة وقفية، أما على الصعيد العام فمن بين التحديات الموجودة في الإطار القانوني والتشريعي للأوقاف نجد قصور في القوانين الوقفية وخاصة القوانين والمواد التي تضبط استثمار الأوقاف مما يصعب الدخول في شراكة وقفية.

- **تحديات اقتصادية:** تمثل أبرز العوائق التي تقف أمام استدامة الوقف، إذ تعاني العديد من الأصول الوقفية من ضعف في توظيف أصولها بشكل فعال لتحقق عوائد ما يؤدي إلى ضعف تمويل الأوقاف وعجز ناظر الوقف على تغطية الاحتياجات اللازمة لصيانته وهنا تبدأ مشكلة ضعف التمويل وغياب التنويع في مصادر الدخل الوقفي[2]، أين يشكل تآكلا في قيمة الأعيان الوقفية وبالتالي ضعف المنظومة الوقفية ككل، وعليه يتوجب دائما تنويع مصادر التمويل والتعامل مع الأوقاف على أنها مؤسسة قائمة على أصول يجب المحافظة عليها وتوظيفها باستمرار لتخلق قيمة مالية مضافة وتحقق استدامة الوقف.

[1] محمد عبد الرحمان سلامة، " تحديات الوقف المعاصرة ودور تقنية البلوكتشين في حلها"، مجلة العلوم الدولية الإسلامية، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 269-272

[2] عمر مصطفى الشريف، "تحديات وعوائق تجاه الوقف والتنمية المستدامة"، من الرابط https://eajazjo.org

- **تحديات اجتماعية وثقافية**[1]: يعاني القطاع الوقفي من ضعف في الوعي المجتمعي وخاصة في الجزائر حيث يؤثر ذلك في ضعف التبرعات التي يقدمها الواقفون، ويعود ذلك ربما لانعدام الترويج لفكرة الوقف أو حتى تبسيط فكرة الوقف باستغلال الوسائل الوقفية البسيطة حتى يتسنى للأفراد المشاركة في هذا العمل الخيري، إضافة إلى نقص الوعي والثقافة الوقفية نجد أن المجتمع يعاني من ضعف الثقة في الجهات المشرفة على الأوقاف نتيجة غياب الشفافية والثقة الأمر الذي أدى إلى العزوف عن المشاركة في الأوقاف.

مما تقدم؛ خلصنا إلى أن التحديات المذكورة آنفا تعيق إلى حد ما من إمكانيات تحقيق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي خصوصا في المجالات التي تستهلك كثير من الأغلفة المالية وعلى رأسها الاستثمارات في ترشيد استهلاك الموارد الطاقوية والمائية.

الفرع الثالث: سبل استغلال الوقف لتحقيق الأمن المائي والطاقوي

إن الوقف كنظام إسلامي يتوفر على أغلفة مالية موجهة إلى العمل الخيري ويشترط فيه الاستدامة، كما أن استثماره يعتبر هو الحل الأمثل لضمان استدامته، كونه يسهم في استغلال تلك الأغلفة المالية أو الأعيان الوقفية بطريقة تضمن تحقيق عوائد مالية مستدامة. يخضع كل من القطاع المائي والقطاع الطاقوي إلى سياسات تسييرية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد، ومن بين الأهداف التي سطرتها معظم الدول لتحقيق تلك الاستدامة، نجد الأمن المائي والأمن الطاقوي اللذان يتطلبان تمويلا كبيرا لتحقيقهما، لذلك فإن استثمار الأوقاف لتحقيق أمن الموارد الطاقوية والمائية يكمن في ابرام شراكة مع هاذين القطاعين، ولعب دور الممول لعدة مشاريع وأفكار تدعم هذا المجال[2]، وسنقوم فيم يلي بتوضيح بعض الأفكار التي استنتجناها من خلال الأبحاث التي قمنا بها خلال الفصل الأول، والتي يمكن أن تسهم في خلق مشاريع بين القطاع الوقفي وقطاعي المياه والطاقة:

[1] مهدية أمنوح، "الوقف الإسلامي الحديث بين تحديات الواقع وضرورة الإصلاح"، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، ص 08-12 من خلال الرابط https://waqef.com.sa/upload/AAPN27lhWG9K.pdf

[2] هدى معيوف، "دور الوقف الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد07، العدد01، 2022، ص152

- **تمويل مشاريع الطاقة المتجددة:** حيث يمكن للأوقاف الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، كمزارع توربينات الرياح والطاقة الشمسية، أو تحويل المخلفات البيولوجية إلى طاقة كهربائية، وغيرها من سبل استغلال الطاقات المتجددة، أو إبرام شراكات مع القطاع الطاقوي بهدف تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعميم استغلال الموارد الطاقوية المتجددة في المؤسسات التابعة للقطاع الوقفي.
- **تحسين كفاءة استخدام المياه:** باستغلال الأوقاف في الحفاظ على الموارد المائية من التبذير وكذا تقليل تكاليف استخدام المياه، وذلك من خلال استثمار الأوقاف في تحسين البنية التحتية لقطاع المياه من قنوات صرف صحي وقنوات توزيع المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى الشراكة مع مؤسسات القطاع المائي بهدف إنجاز محطات تحلية المياه بالمناطق التي تقع على ضفاف البحر؛ ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي وتنقيتها لإعادة استغلالها، ويمكن أيضا تهيئة المؤسسات التابعة للقطاع الوقفي على هذا الأساس، حيث يمكن استغلال المياه المستعملة في هاته المؤسسات بمعالجتها وفقا لنظام محطات معاجة المياه ثم توجيهها لسقي المساحات الخضراء، أو تنظيف المساجد أو حتى في دورات المياه التابعة لهاته المؤسسات، وذلك بإنجاز أنظمة معالجة المياه على مستوى كل مؤسسة من هاته المؤسسات لتوفير المياه.
- **البحث والتطوير:** إن استثمار الأوقاف في تطوير تقنيات تسيير الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة يكمن في إبرام شراكات مع مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي، والمؤسسات المصنعة للأدوات المستخدمة في نقل الموارد الطاقوية، وتطوير تقنيات للمحافظة على الموارد المائية من التبذير وتطوير نظم معالجة المياه وتحلية مياه البحر.
- **التوعية والتدريب:** مشاركة الأوقاف في الحملات التحسيسية حول التنمية المستدامة وحسن استغلال الموارد المتاحة، مع تنظيم دورات لتكوين وتدريب العاملين في قطاع المياه وقطاع الموارد الطاقوية حول الابتكارات الجديدة التي تظهر في هذا المجال، كذلك تنظيم حملات توعوية للأفراد حول الاستغلال الأمثل للمياه وعدم تبذيرها، وتنظيم حملات لتوعية الأفراد حول ضرورة استغلال الموارد المتجددة البديلة للموارد الطاقوية الأحفورية، وكيفية

استغلال مولدات الطاقة الشمسية ومولدات طاقة الرياح وكيفية استغلالها في المنازل، باعتبار أن هاته المبادرات تتطلب نقودا لتمويلها، وبالتالي يمكن أن تكون الأوقاف كممول لمثل هاته الحملات.

- **تطوير البنية التحتية:** وذلك من خلال استثمار الوقف في تحسين أنظمة نقل الموارد المائية والطاقوية وتهيئة المساحات لتوليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ إضافة إلى تجديد وصيانة هاته الأنظمة والوقوف على تهيئتها وتقييم آدائها وتصحيح الانحرافات، وعليه يمكن تمويل هاته الأنشطة من طرف قطاع الأوقاف مع حفظ حصة الأوقاف من أرباح شركات الطاقة والمياه كعائد لاستثمار الأوقاف.
- **دعم الابتكارات المحلية:** يمكن للأوقاف دعم الاستثمارات التي تحسن من التقنيات المستعملة في مجال الموارد المائية والطاقوية، كتزويد أنظمة الطاقة المتجددة بابتكارات الذكاء الاصطناعي، أو الشراكة مع المؤسسات التي تصنع تكنولوجيا استخدام الطاقات المتجددة وكذا تكنولوجيا توفير المياه، وغيرها من الابتكارات.

إذن الأوقاف كنظام يدعم الأنشطة الخيرية والاجتماعية، يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال شراكات مع القطاعات الأخرى، وتوظيف أموال الوقف في تحسين أدائها، كالمساهمة في تطوير قطاع المياه من خلال استثمار الأوقاف في تحقيق الأمن المائي والحفاظ على المياه، بإنشاء محطات تحلية المياه وتعميم فكرة محطات معالجة المياه وتنقيتها لأنها تسهم بشكل كبير في تدوير المياه وإعادة استعمالها، بدلا من تبذير مياه السدود والمياه الجوفية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، أو تحسين شبكات الصرف الصحي وتوزيع المياه وصيانتها من أجل ضمان وصول المياه على أوسع نطاق.

كذلك بالنسبة لقطاع الطاقة فإن الأوقاف يمكن أن تقدم دعما كبيرا في هذا المجال وتسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الطاقوي، سواءا بتعميم استغلال الموارد الطاقوية المتجددة في المؤسسات التابعة لها وحتى التابعة لقطاعات أخرى، أو باستثمارها في مشاريع توليد الطاقة المتجددة وتحقيق عوائد من خلال ذلك، وغيرها من الأفكار التي قد ذكرناها سابقا، وباعتبار أن الأوقاف موردا دائما يستمر في دعم سبل الخير فإنه يحقق الاستدامة لأي قطاع يدعمه ويستثمر فيه.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل استخلصنا أن الشراكة الوقفية مع القطاع العام هي أسلوب وآلية يستثمر من خلالها الوقف ليسهم في تحقيق أمن الموارد، باعتبار أنها تتيح تعبئة الموارد الوقفية وجهود القطاعات الأخرى من أجل تحقيق أمثلية تسيير الموارد في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بندرة الموارد ونخص بالذكر الموارد المائية والطاقوية، كما أن توسيع نطاق هاته الشراكات الوقفية وتفعيلها ضمن الاستراتيجية التنموية أصبح من الضروريات القصوى من أجل ترشيد استغلال الموارد النادرة من جهة، ووضع الموارد الوقفية الكامنة في إطار تنموي من جهة أخرى، وهذا من أجل تحقيق التنمية لكلا القطاعين الوقفية والعام.

كما استنتجنا أن التنمية المستدامة متعلقة بالتسيير الأمثل للموارد من أجل ضمان عدم استنزافها، فهي بذلك تعتبر نهجا شاملا يهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دون التأثير السلبي على البيئة ودون التضحية بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية، وما جعلنا نتطرق للتنمية المستدامة في هذا الفصل هو أحد أهدافها المتعلق بالتوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة النظيفة مع مراعاة أسعار منخفضة لهاته الموارد، وفي هذا الصدد وجدنا أن الجزائر سعت ومازالت تسعى إلى التخلص من الاقتصاد التابع للمحروقات، والتوجه نحو الطاقات المتجددة من أجل المحافظة على البيئة ووضع برامج تنموية من أجل تحقيق الأمن الطاقوي، وكذلك أحد أهدافها الذي يتعلق باستدامة المياه وفي هذا النطاق وجدنا أن الجزائر تسعى إلى المحافظة على استدامة الموارد المائية بانتهاج مسار جديد للحصول على المياه وزيادة كمية المياه الصالحة للشرب ووضع برامج لتحسين أداء مؤسسات المياه وتحقيق الأمن المائي.

الفصل الرابع:

أثر شراكة الوقف مع القطاع العام في تحقيق أمن الموارد الطاقوية والمائية

تمهيد:

إن فكرة الشـراكة الوقفية مع القطاع العام في مجال الموارد المائية والموارد الطاقوية نابعة من الضـرورة الملحة لتعزيز أمن الموارد، خصوصا في خضم الضغوطات التي تتعرض لها الدول فيما يخص الأمن المائي والأمن الطاقوي في ظل التغيرات المناخية والنمو السـكاني وغيرها من العوامل التي تؤثر في اسـتنزاف الموارد، لذلك أصـبح من الضـروري التوجه نحو إسـتراتيجيات جديدة من أجل الوصـول إلى التسـيير الأمثل لهاته الموارد النادرة، وتأتي إسـتراتيجية شـراكة الوقف مع القطاع العام كأداة مبتكرة يمكن أن تسـهم في دعم قدرات الحكومات على تنفيذ المشاريع التنموية في هذا المجال.

إن الإضافة التي نهدف أن نقدمها من خلال هاته الدراسة التطبيقية، هي بلورة الحلول للمشاكل التي تواجه تسيير وتخصـيص الموارد المائية والطاقوية في الجزائر باسـتغلال الأوقاف في شـراكات أو في اسـتثمارات، وكذا دعم اتخاذ القرارات لتحسـين الأداء الوقفي وإخراجه من مجرد انتمائه إلى دائرة العمل الخيري والديني إلى تحقيق التنمية الإقتصـادية والتنمية المسـتدامة،كما تمكننا من الربط بين الدراسـات النظرية التي أجريناها والممارسـات الفعلية التي تقام على أرض الواقع والخروج باقتراحات قابلة للتنفيذ تساهم في تطوير القطاع الوقفي.

وعليه يهدف هذا الفصـل إلى معرفة تأثير شـراكة الوقف مع القطاع العام على التسـيير الأمثل للموارد الطاقوية والمائية في الجزائر، وسـنقوم من خلاله بدراسـة هذا الأثر بالاعتماد على أدوات إحصـائية اعتمدنا فيها على تقنية الاسـتبيان الذي تضـمن ثلاثة محاور عالجنا فيها النقاط التي يمكن أن تقيس لنا الأثر، وخصـصـنا في هاته المحاور مجموعة من المؤشرات سنتحدث عنها بالتفصيل لاحقا. وعلى ذلك قسّمنا هذا الفصل وفقا للخطة التالية:

- **المبحث الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة**
- **المبحث الثاني: ماهية التحليل الوصفي باستخدام برنامج التحليل SPSS 22.0**
- **المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمؤشرات الدراسة التطبيقية**

المبحث الأول: تحليل خصائص عيّنة الدراسة

تتعلق دراستنا بمجموعة من الخصائص المرتبطة بالوقف وحوكمته وكذا بالموارد الطاقوية والمائية وإستراتيجية تسييرها وتخصيصها، أي إستراتيجية تحقيق الأمن المائي والطاقوي، وعليه فإن الاستبيان الذي استخدمناه لدعم دراستنا قد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث محاور وخصصنا كلا منها لدراسة جانب معين من الشراكة الوقفية ودورها في تحقيق الأمن المائي والطاقوي، أين ركّزنا في المحور الأول على تقييم مدى أهمية شـــراكة الوقف مع القطاع العام في الجزائر، أما في المحور الثاني فتطرقنا لصيغ تحقيق الأمن الطاقوي والأمن المائي عن طريق استغلال الوقف في الجزائر، وفي المحور الأخير أردنا أن نختبر التحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق الشـراكة الوقفية مع القطاع العام، كما قمنا بتحديد مؤشرات لكل محور من أجل الوصول في الأخير إلى دراسة الارتباط والأثر بين هاته المؤشرات.

سنتحدث إذن خلال هذا المبحث عن كيفية تحديدنا لمجتمع الدراسة وكيفية التمثيل الدقيق للعيّنة المناسبة لدراستنا، وعن الأدوات التي استخدمناها في جمع وتحليل البيانات والمنهج الذي قمنا بانتهاجه، كما سنتطرق لعرض البيانات الشخصية للعينة التي تحصلنا عليها وطبقنا عليها دراستنا.

المطلب الأول: عرض أدوات جمع وتحليل البيانات

إنّ دراسة أثر الشراكة الوقفية مع القطاع العام في تخصيص وتسيير الموارد المائية والطاقوية تطلبت منّا جمع وتحليل بيانات لدعم الأفكار التي قمنا بطرحها في الفصـلين النظريين، واعتمدنا الخطوات المنهجية الأسـاسـية التي تسـتخدم في مثل هاته الدراسـات، والتي من أبرزها تحديد مجتمع الدراسـة الذي من خلاله قمنا بتحديد العينة، وكذا تحديد وسيلة جمع البيانات التي كانت عبارة عن استبيان قسمناه إلى عدة محاور، وسنقوم بتوضيح كل ذلك من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول:تحديد مجتمع الدراسة والعينة

يتمثّل مجتمع الدراسة أساسا في مجموعة الأفراد الذين يمكن أن يتحلّون بصفة المعرفة والوعي الكافي لتقديم إضـافة فكرية أو رأي موضـوعي حول وضـعية تسـتحق الدراسـة، حيث يمكن أن يُعتمد على آراء هؤلاء الأفراد في إثراء موضـوع الدراسـة من خلال درايتهم بحيثياتها، لذلك فإنّ ارتباط دراسـتنا بالشـراكة الوقفية جعلتنا نتوجه نحو الباحثين في مجال الأوقاف، وكذا ممثلي الأوقاف في الجزائر كالمسـؤولين في هذا المجال، من أجل أخذ نظرتهم ورأيهم

حول الشـــراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي وأثرها في تحقيق الأمن المائي والأمن الطاقوي، وعليه فإن مجتمع الدراسة في هاته الحالة تمثّل في فئتين مستهدفتين هما فئة الباحثين الأكاديميين في مجال الأوقاف وفئة الممارسين في الشؤون الدينية وتسيير صناديق الزكاة والأوقاف.

إنّ معالجة موضـــوعنا من الناحية التطبيقية الميدانية تطلبت منا تحديد مجتمع الدراســـة الذي يشـــكل الإطار العام للأفراد الذين يمكن أن يقدموا إضـــافة للبحث عن طريق خبراتهم الوظيفية أو البحثية، لكن بعد الأبحاث ومحاولة ضبط حجم مجتمع الدراسة وجدنا بأنه من الصعب تحديد الحجم بدّقة، ذلك لعدم معرفتنا الدقيقة لعدد الباحثين المهتمين بمجال الأوقاف وإدارتها، وكذا عدم تمكننا من حصـــر عدد الموظفين المســـؤولين في قطاع الأوقاف، الأمر الذي جعلنا نعتبر أن مجتمع الدراسة الذي اخترناه بخصائصه سابقة الذكر هو مجتمع غير محدود ولا يمكن حصره في عدد معين، ولأجل ذلك لجأنا إلى اختيار تجميع المعلومات من خلال ما يعرف بالعينة الموّجهة، حيث قمنا باختيار عينة من أشـــخاص يتمتعون بكفاءات ومعارف في مجال الأوقاف، ويمكنهم من خلال خبرتهم المعرفية أو المهنية أن يقدموا إجابات موضـوعية تفيدنا في دعم دراسـتنا، وتمكننا من قياس الأثر الذي يبرز أهمية الشـراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام في تخصـيص وتسـيير الموارد المائية والطاقوية في الجزائر، وتمثلت المعايير التي من خلالها قمنا باختيار مجموع الأفراد الممثلين لعينة الدراسة في:

- **الجنس والسن** : حيث حددنا السن بـــ 25 سنة فما فوق، باعتبار أن العينة الموجهة ستشمل باحثين دراســات عليا أو موظفين مســؤولين في مجال الأوقاف، وبالتالي اعتبرنا أن الســن في هاته الحالة لن يقل عن 25 سنة.
- **المســتوى التعليمي**: الذي حددناه بالشــهادات الجامعية المعترف بها في الجامعة الجزائرية التي لا تقل عن شهادة ليسانس، أو بتأهيل مهني والذي يرتبط بتعزيز الكفاءات المهنية عن طريق الدورات التكوينية ويشكل لدى الفرد نوعا من المعرفة الدقيقة لحيثيات المهنة.
- **الخبرة المهنية**: حيث تبيّن الخبرة المهنية العمق المعرفي لدى الفرد في مجال معين ســـواءا مجال بحثي أو وظيفي.

- **المنصب المشغول:** في هذا الصدد قمنا بوضع ثلاث محددات لتوجيه العينة بشكل دقيق، حيث اخترنا منصب باحث أكاديمي؛ منصب أستاذ أكاديمي؛ منصب موظف مسؤول، أين ارتأينا أن الأفراد الذين يشغلون هاته المناصب هم الأجدر بتقديم إجابات موضوعية لأسئلة الاستبيان .
- **قطاع النشاط:** اعتمدنا هذا المعيار لأنه يمكننا من الحصر الدقيق للعينة، حيث وضعنا الاختيارين اللذين يعبران عن الفئتين المرغوب الحصـــول على إجاباتهما، كما تركنا المجال مفتوح أمام أفراد آخرين من قطاعات أخرى أملا في تحصيل إجابات موضوعية إضافية يمكن أن تثري الدراسة.

الفرع الثاني: الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات وعناصرها

إنّ الهدف من دراستنا التطبيقية تمثل في جمع مجموعة بيانات تعبر عن آراء الخبراء والممارسين والباحثين في مجال الأوقاف وإدارتها، وعليه فإننا اخترنا الاستبيان كوسيلة لجمع هاته البيانات، باعتباره وسيلة فعالة تمكننا من جمع الكثير من البيانات والآراء في وقت وجيز، خصوصا أنّنا استخدمنا في دراستنا هاته الاستبيان الإلكتروني الذي أنجزناه عن طريق أرضية Google Forms، بعد أن تمّ تحكيمه من قبل خبراء متخصصين.

تمّ تقسيم الاستبيان لثلاثة محاور رئيسية، أين ارتبط كل محور بمجموعة مؤشرات نستطيع من خلالها قياس الارتباط والأثر فيما بعد، كما تعلّقت كل المؤشرات بمجموعة عبارات اخترنا تفسيرها وفقا لسلّم ليكرت*، إضافة إلى أننا قمنا بحذف خانة (محايد) تحسبا لتوجه الأشخاص نحو الحياد في الإجابة على العبارات، بدلا من إفادتنا بإجابات موضوعية تفيدنا في دراستنا، وكان الهدف من كل محور مايلي:

- **المحور الأول:** هدف إلى إبراز مدى أهمية الشـــراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي من خلال العبارات التي ارتبطت بمؤشرات الشراكة الوقفية والتي استنتجناها من مؤشرات استدامة الوقف التي درسناها في الفصل الثالث، وتمثلت المؤشرات التي اخترناها في:

– **مؤشر تعزيز مصادر التمويل:** حيث اعتمدنا عبارات تمكننا من قياس مدى إسهام هاته الشراكة في تنويع أدوات التمويل.

* يستخدم سلّم ليكرت كمقياس لتقدير الملاحظات والآراء غير الكمية، بحيث تمنح قيم معينة لكلّ رأي أو ملاحظة، وتحسب على أساسها متوسطات كمّية تمكن من معرفة الرأي العام الغالب حسب السلّم التصاعدي الذي وضعه ليكرت، ويمكن لهذا السلّم أن يكون ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا حسب طبيعة الدراسة ومقتضياتها.

- **مؤشـــر تحســـين كفاءة الخدمات الاجتماعية:** حيث اســـتخدمنا عبارات تمكننا من قياس فعالية وجودة الخدمات التي تنفع المجتمع في حالة تحقق هاته الشراكة.
- **مؤشـــر الشـــفافية والثقة:** الذي اســـتخدمنا فيه عبارات تمكننا من قياس تطور مســـتوى الشـــفافية في المؤسسات والثقة لدى المواطنين في إطار هاته الشراكة.

- **المحور الثاني:** كان الهدف منه معرفة مبادئ اســتغلال الوقف في تخصــيص وتســيير الموارد المائية والطاقوية بالجزائر، أين لخصنا تسيير وتخصيص هاته الموارد في مؤشري تحقيق الأمن الطاقوي وتحقيق الأمن المائي من خلال العبارات التي طرحناها في هذا الشق من الاستبيان .

إن المؤشـرات السـابقة ارتبطت بمتغيرات بحثنا بالتفصـيل، حيث تمثل المتغير الثابت لهاته الدراسـة في شـراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام، أما المتغير التابع فتمثل في الموارد المائية والطاقوية وكيفية تســييرها بأمثلية، بمعنى اخر كيف يمكن للمتغير الثابت أن يؤثر في المتغير التابع، وكيف يمكن أن تكون له أهمية في تسـيير هاته الموارد الناضـبة وتحقيق الأمن المائي والأمن الطاقوي، وعليه فإن هاته الدراســة التطبيقية ســتبرز لنا تأثير مؤشــرات الشــراكة التي ذكرناها سابقا على تحقيق الأمن المائي والأمن الطاقوي.

- **المحور الثالث:** كان الغرض منه اختبار التحديات التي تشـــكل عائقا أمام نجاح مثل هذا النوع من الشراكات بين القطاعات، وصنفنا التحديات إلى ثلاثة أقسام:
  - التحديات التي ترتبط بالثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر.
  - التحديات التي ترتبط بالرأسمال الوقفي ومصادر تمويل الأوقاف في الجزائر.
  - التحديات التي تتعلق بحوكمة الوقف.

ولقد خصـصـنا هذا المحور كإضـافة وإثراء لهذا الموضـوع، وأردنا من خلاله اختبار مدى تأثير التحديات التي تعرقل تطبيق الشـــراكة بين قطاع الوقف والقطاع العام على تحقيق الأمن المائي والطاقوي، من أجل التمكن من إقتراح حلول يمكن أن تسهم في إنجاح هاته الشراكة وتطويرها لتحقق التسيير الأمثل للموارد المائية والطاقوية.

المطلب الثاني: عرض البيانات الشخصية للعينة المدروسة

إنّ العينة التي اخترنا دراستها ارتبطت بخصائص معينة، لذا فإن الأشخاص الذين أجابوا على الاستبيان انقسموا إلى فئتي الباحثين في مجال الأوقاف والموظفين في مجال إدارة الأوقاف، وعند جمعنا للإجابات صادفنا أشخاصا ينتمون إلى قطاعات أخرى وقمنا باعتماد أجوبتهم كإضافة وإثراء، لأننا اعتبرناها إجابات موضوعية وستقدم إضافات علمية لدراستنا، لنصل في الأخير إلى الحصول على عيّنة موجهة حجمها 100 شخص ينتمون إلى الفئتين المطلوبتين إضافة إلى فئات أخرى سنقوم بذكرها في الجزئيات التالية.

الفرع الأول: دراسة البيانات المتعلقة بالفئات العمرية والمستوى التعليمي

تستخدم البيانات التي تكون غالبا في بداية إستمارة الاستبيان للحصول على معلومات ديمغرافية، بغرض تحليل الفروق الاجتماعية والإقتصادية للأفراد الذين يشكلون عينة الدراسة، وعادة ما تتعلق بالعناصر التالية:

- **الجنس**: يشير إلى تصنيف الأفراد بناءا على جنسهم، وفي دراستنا هاته ارتأينا بأن نستهل الإستمارة بتحديد جنس الشخص الذي سيقوم بالإجابة على الاستبيان ، لأن الدراسة تتطلب تحديد خصائص العينة ومن بين هاته الخصائص معرفة نسب الذكور والإناث في العينة؛ ويمثل التمثيل البياني التالي النسب المختلفة للذكور والإناث في العينة المدروسة:

الشكل (11) : التمثيل البياني لنسبة الذكور والإناث في عينة الدراسة

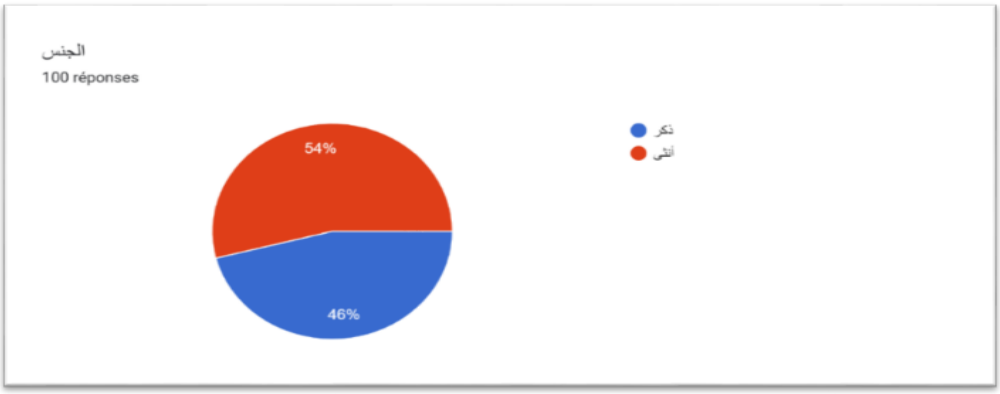

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات تحليل برنامج google forms بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها

يتبين من خلال الشكل المتحصل عليه بعد معالجة البيانات أن العينة التي تشكلت لدينا قد اشتملت ما نسبته 54% إناثا من مجموع 100 إجابة، و 46% ذكورا، الأمر الذي يبيّن أن الإهتمام بالإجابة على هذا الاستبيان

كان متقاربا نوعا ما ولا يوجد تفاوت كبير بين نسـبة الإناث والذكور لذلك لا يمكننا القول أن الإهتمام بهذا الموضوع كان محصورا في جنس معين دون الجنس الآخر.

- **السّن:** إن البيانات المتعلقة بالسّن تشير إلى تحديد الفئات العمرية التي تشتملها هاته العينة، ويبين التمثيل البياني التالي نسب الفئات العمرية التي انقسمت إليها العينة محل الدراسة:

الشكل (12): التمثيل البياني للفئات العمرية للعينة محل الدراسة

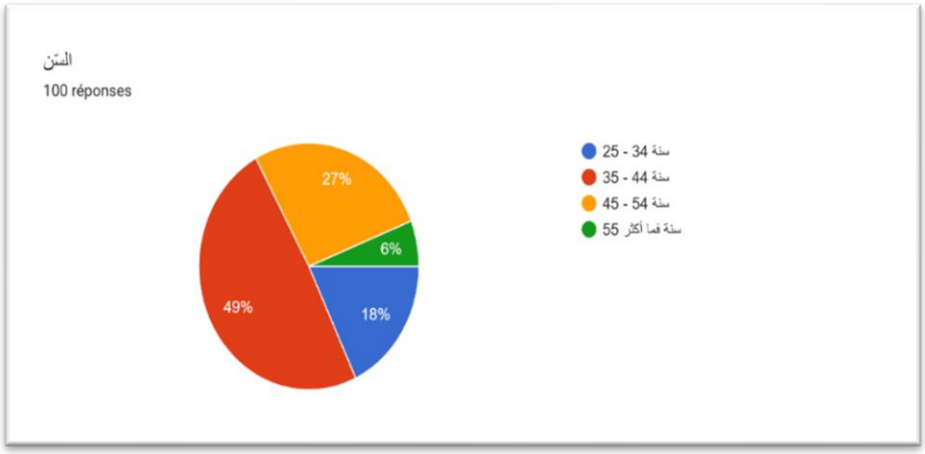

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات تحليل برنامج google forms بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها

من خلال الشـكل يتبين أن الفئة الأكبر من حيث عدد الإجابات في العينة، هي الفئة التي تمتد من35 إلى 44 سـنة بنسـبة 49%، الأمر الذي يمكننا من القول أنها الفئة التي كانت مهتمة أكثر بالإجابة على إسـتبياننا، وتأتي بعدها الفئة التي تمتد بين 45 إلى 54 سـنة في المرتبة الثانية بنسـبة 27% وهي فئة نوعا ما لديها كم من المعارف نظرا للسـن وربما الخبرة المهنية، أما الفئة التي تمتد من 25 إلى 34 سـنة فاحتلت المرتبة الثالثة بنسـبة 18%؛ وقد فسـرنا هاته النسـبة بأن الأشـخاص الذين ينتمون إلى هاته الفئة قلة قليلة من الباحثين الأكاديمين في طور الدكتوراه إضـافة إلى أن هاته الفئة لا تتضـمن مسـؤولين في مجال الأوقاف نظرا لعدم تطابق السـن المحدد مع الوظيفة والخبرة المهنية، وفي الأخير الفئة الأكبر من 55 سنة بنسبة 6% وقد فسرنا هاته النسبة الضئيلة بأن هاته الفئة في الأصل تضـم الأشـخاص المحالين على سـن التقاعد فيم يخص الموظفين المسـؤولين في مجال الأوقاف وبالتالي لم يحظى الاستبيان بالتجاوب من طرف هاته الفئة إضافة إلى أن نسبة قليلة من الباحثين الأكاديمين الذين يفوق سنهم 55 سنة قد قاموا بالإجابة على الاستبيان.

- **المستوى التعليمي:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تبين التركيبة الفكرية للعينة، أين نستطيع من خلال تحليل البيانات المتعلقة بهذا المؤشر فهم المستوى التفكيري لدى الأشخاص الذين سيدلون بإجاباتهم ومدى موضوعية ومصداقية إجاباتهم، حيث يعبر المستوى التعليمي على المنحى الذي ستسلكه الإجابات والمعلومات التي سنتحصل عليها بعد معالجة وتحليل البيانات في الجزئيات القادمة من الدراسة، ويبين التمثيل البياني التالي نسب الأشخاص والمستويات التعليمية التي ينتمون إليها:

الشكل (13): التمثيل البياني لنسبة المستوى التعليمي للعينة محل الدراسة

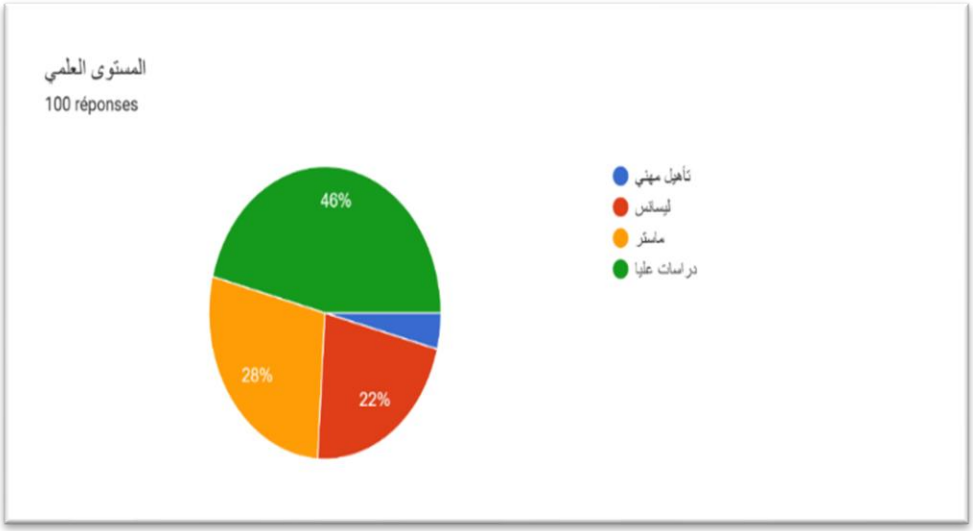

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات تحليل برنامج google forms بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها

من خلال الشكل نلاحظ أن المستوى التعليمي الأكبر نسبة في هاته العينة هو مستوى دراسات عليا، حيث تمثلت نسبة الأشخاص الذين ينتمون إلى هاته الفئة في 46%؛ وهذا ما يجعلنا نتوقع إجابات موضوعية نظرا لما تتمتع به هاته الفئة من الخبرة العلمية والمعرفية نتيجة لما قاموا به من أبحاث علمية، أما الفئة ذات المرتبة الثانية فكانت نسبتها 28% وتمثلت في الأشخاص الذين يملكون شهادة ماستر، والفئة المتعلقة بالأشخاص الحائزين على شهادة ليسانس كانت نسبتها 22% وترتيبها الثالث، وفي الأخير الفئة المتعلقة بالمؤهلين مهنيا فكانت قلة قليلة في هاته العينة وتمثلت نسبتها في 4%، من النسب السابقة يتبين أن العينة تتمتع بمستوى تعليمي عالي مما يهيئ للحصول على نتائج موضوعية في الأخير.

الفرع الثاني: دراسة البيانات المتعلقة بالخبرة المهنية ومجال النشاط

إنّ إدراج البيانات المتعلقة بالخبرة المهنية ومجال النشـــاط في البيانات العامة للإســـتبيان، يتعلق في الغالب برغبة الباحث في الحصـــول على إجابات مبنية على تجارب الأفراد في ســـوق العمل بما في ذلك نوع الوظيفة التي شـــغلوها خلال حياتهم المهنية، لأن المعارف التي يكتســـبها الفرد من التجربة الوظيفية لا تقل أهمية عن المعارف النظرية التي يتلقاها من التجربة العلمية والبحثية، وعليه فإن الاســـتبيان الذي قمنا بإعداده تضـــمن الخبرة المهنية وقطاع العمل كعنصـــرين مهمين في تحديد خصـــائص العينة، وكان الغرض من ذلك معرفة خصـــائص العينة بدقة وضـــبط المجال الذي ينشـــط فيه أغلبية الأفراد، لكي لا نخرج عن نطاق الفئتين اللتين حددناهما مســـبقا، وفيم يلي سنقوم بتحليل البيانات المتحصل عليها في هذا الصدد:

- **الخبرة المهنية:** يشـــير هذا المؤشـــر إلى المدة الزمنية التي قضـــاها الفرد في آداء مهام وظيفة معينة، ويتم الاعتماد على هذا المؤشـــر في تحديد أثر الآداء الوظيفي على توجيه تفكير الموظف وحوصـــلة مفاهيمه فيم يخص المهام التي يؤديها والمجال الذي ينشـــط فيه، وفي دراســـتنا هاته اعتمدنا مؤشـــر الخبرة المهنية لأنه يؤثر على إجابات الأشـخاص حول العبارات التي قمنا بوضعها في استمارة الاستبيان ، ويبين الشكل التالي انقسام الفئات حسب الخبرة المهنية:

الشكل (14): التمثيل البياني لنسبة الأفراد ذوو الخبرة المهنية في العينة محل الدراسة

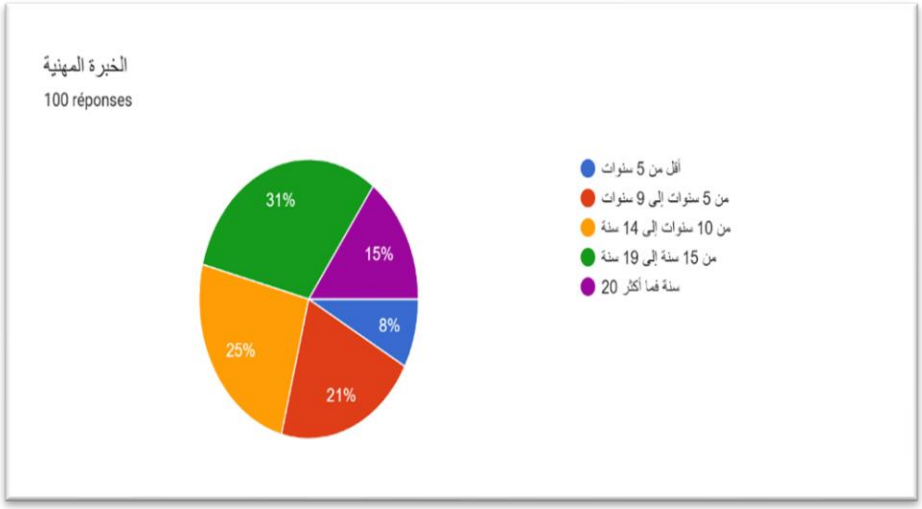

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات تحليل برنامج google forms بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الشكل السابق يظهر أن الفئة التي تتراوح خبرتها المهنية من 15 إلى 19 سنة قد تمثلت نسبتها في العينة ب 31%، أما الفئة التي تليها فكانت الفئة ذات الخبرة من 10 إلى 14 سنة وكانت نسبتها 25%، أما الفئة ذات المرتبة الثالثة بنسبة 21% فكانت لذوي الخبرة من 5 إلى 9 سنوات، وبما أننا لاحظنا تقاربا في النسب نوعا ما فإنه يمكننا القول أن العينة يغلب عليها الأشخاص الذين هم في طور تكوين خبرة مهنية، على عكس الفئة التي جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 15%، والتي اعتبرناها فئة الخبراء؛ حيث تمثل الأشخاص الذين يملكون خبرة مهنية تفوق 20 سنة، وعليه فإنه لا يمكننا القول أن الإجابة على استبياننا ستعتمد على خبرة الأفراد الذين أجابوا على الإستمارة بقدر ما ستكون مبنية على مؤهلاتهم العلمية التي علقنا على نسبها مسبقا، أما عن الفئة الأدنى نسبة فهي الفئة التي تتعلق بالأشخاص حديثي المناصب والذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات وكانت نسبتهم في هاته العينة 8%.

- **المنصب المشغول:** يعتبر هذا المؤشر مقياسا يتم من خلاله معرفة نوعية الوظائف المشغولة ومدى الصلاحيات المخولة للأشخاص فيم يخص اتخاذ القرار، ولقد اعتمدنا في دراستنا هاته على تقسيم هذا المؤشر لثلاث أقسام تمثلت حسب الشكل التالي في:

الشكل (15): التمثيل البياني لنسبة المناصب المشغولة لأفراد العينة محل الدراسة

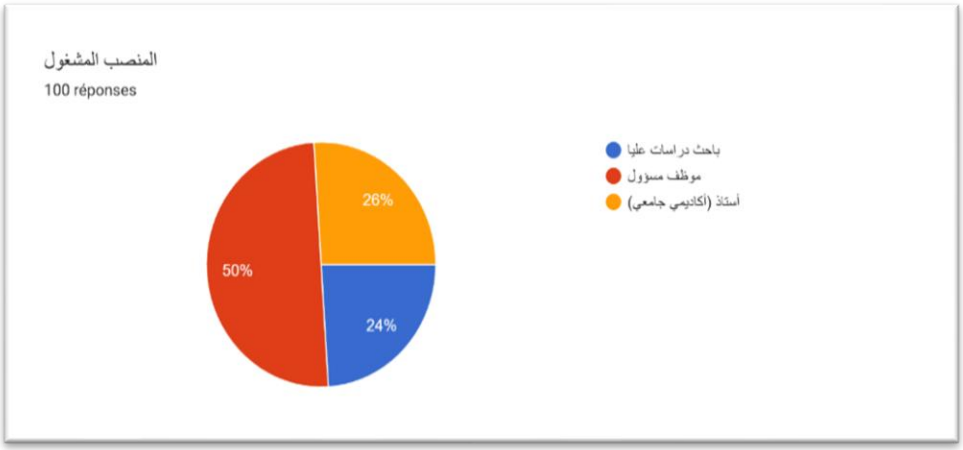

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات تحليل برنامج google forms بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها

من خلال الشكل يتبين أن النسب متفاوتة فيما بينها وسنقوم بتفسيرها كالاتي:

- **منصب موظف مسؤول**: تمثلت نسبة الموظفين المسؤولين في عينة الدراسة ب 50%، ولقد اخترنا منصب موظف مسؤول لما له من صلاحيات في اتخاذ القرارات الإستثمارية، إضافة إلى أن هذا النوع من المناصب يجعل من صاحبه يتحلى بنوع من التفكير بمسؤولية، وعليه اعتبرنا أن الإجابات التي يقدمها هذا النوع من الأفراد ستكون مبنية على تفكير إداري إستراتيجي ذو نظرة إستثمارية وبالتالي نتوقع أن الإجابات ستكون موضوعية.
- **باحث دراسات عليا**: تمثلت نسبة الباحثين في عينة الدراسة ب 24%، ولقد وقع اختيارنا على هاته الفئة بناءا على ما يمكن للباحثين أن يقدموه من إجابات مبنية على أساس بحثي وتحليلي، خصوصا وأننا وضحنا في بداية إستبياننا أنه موجه لفئة الباحثين المهتمين بمجال الأوقاف من الناحية التسييرية والإستثمارية.
- **أستاذ أكاديمي جامعي**: بالنسبة لهاته الفئة فتمثلت نسبتها ب 26% من العدد الكلي للعينة، ولقد اعتمدنا على الأفراد الذين ينتمون إلى هاته الفئة لأن إجاباتهم ستكون مبنية على خبرة بحثية من خلال ما قاموا به من أبحاث ومؤتمرات وكذا محاضرات في مجال تخصصهم، ويمكنهم من خلال إجاباتهم على الاستبيان إيصال خلاصة بحثهم المعمق في مجال الأوقاف وتسييرها.

- **قطاع النشاط**: إن مؤشر قطاع النشاط يرتبط بالمجال الذي ينشط فيه الأشخاص أو مجال تخصصهم بما أننا تحدثنا عن باحثين وأساتذة أكاديميين، وعليه فإن هذا المؤشر سيقوم بتعريف العينة بدقة، باعتبار أن دراستنا كانت مبنية منذ البداية على فئتين مثلما سبق وذكرنا، ولقد تحصلنا بعد معالجة البيانات على الشكل التالي الذي يبين القطاعات التي تنتمي إليها عناصر العينة محل الدراسة:

الشكل (16): التمثيل البياني لقطاع النشاط الذي يشكل العينة محل الدراسة

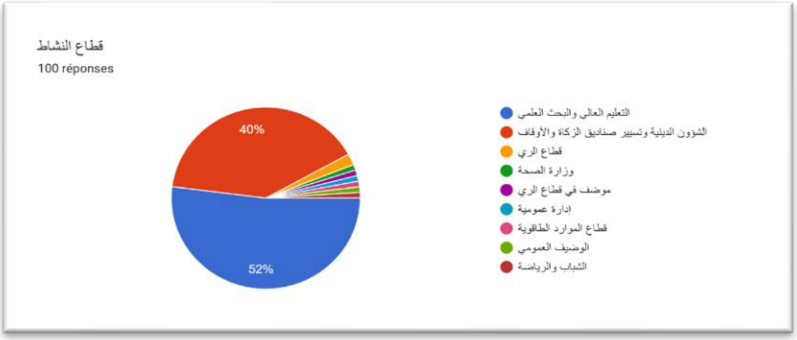

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات تحليل برنامج google forms بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها

يتبين من خلال الشـــكل أن القطاعين الأكثر تواجدا في العينة هما قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بنســـبة 52% ، وقطاع الأوقاف بنسبة 40%، وهذا يدل على أن الاستبيان قد استهدف الفئتين المطلوبتين للدراسة، أما عن نسبة 8% التي انقسمت إلى القطاعات الموجودة في الشكل فهذا راجع إلى أن الاستبيان إلكتروني ولا يمكننا التحكم في توجهه نحو أشخاص معينين، وإنما يمس كل الفئات التي تستخدم الأجهزة الإلكترونية، وبما أننا لاحظنا أن الإجابات المقدمة من طرف هؤلاء الأشخاص كانت إجابات موضوعية ومكتملة فإننا قررنا الإحتفاظ بها من أجل استكمال حجم العينة وإكمال الدراسة.

من خلال معالجة البيانات المتعلقة بالخبرة والمنصـــب المشـــغول وقطاع النشـــاط، تبين لنا أن العينة التي حددنا خصائصها في البداية قد تم تأطيرها بالشكل المطلوب، كما أنها استهدفت الفئتين اللتين تم التحدث عنهما سابقا، وبالتالي نتوقع أن تكون الإجابات التي سنقوم بتحليلها فيم بعد موضوعية ومبنية على أساس سليم يقودنا نحو نتائج تقدم إضافة علمية في نهاية الدراسة.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لإجابات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS 22.0

إنّ الإجابات التي يتم تجميعها من خلال آراء أفراد العينة، عادة ما يتم تحليلها بالاعتماد على أدوات ومقاييس إحصائية محددة ومضبوطة سلفا، وذلك من أجل اعتمادها كمعلومات تفيد الباحثين في دراسات مختلفة، لذلك فإن التحليل الوصفي يعتبر أداة أساسية في معالجة وتلخيص وتفسير البيانات بتقديم وصف شامل لها وجعلها قابلة لتســتعمل كأســاس لاتخاذ قرارات معينة، أو للوصـــول لنتائج تعتمد كخلاصـــة علمية، وعلى هذا الأساس قمنا خلال معالجتنا للاستبيان باستخدام برنامج **SPSS 22.0** كوسيلة إحصائية لمعالجة البيانات التي تحصلنا عليها، وسنقوم خلال هذا المبحث بعرض المقاييس الإحصائية التي استخدمناها في هذا البرنامج بالتفصيل مع توضيح الهدف منها.

المطلب الأول: عرض المقاييس الإحصائية المستخدمة في تحليل الاستبيان

يعتمد التحليل الإحصـائي على مختلف البرامج ولكل منها مميزاتها الخاصـة، وبما أننا اعتمدنا في دراسـتنا التطبيقية على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات فإننا أتممنا هاته الدراسة بتحليل إحصائي وصفي لمعالجة هاته البيانات، وقد وقع اختيارنا على برنامج **SPSS 22.0** كأداة للتحليل باعتباره أداة دقيقة لتحليل البيانات

حيث يتميز بمعالجة البيانات وفقا لعدة مقاييس، من بينها تحليل التباين والانحدار وغيرها من المقاييس التي سنتحدث عنها في الجزئيات القادمة، وكذلك وفقا لعدة مستويات حيث يستخدم لتحليل البيانات البسيطة أو المعقدة، ويوفر سهولة في إظهار البيانات في شكل رسوم بيانية وتقارير تسهل على الباحث فهم وتوجيه الدراسة واستخلاص النتائج في نهاية البحث.

الفرع الأول: اختبار ثبات وتجانس إجابات الاستبيان

يعتبر قياس ثبات وتجانس الإجابات المتعلقة باستبيانمعين من أولى خطوات التحليل، خصوصا إذا ارتبط الاستبيان بدراسة توجه آراء مجموعة من الأفراد وكان الهدف منه الخروج برأي واضح وموضوعي، هنا يتطلب الأمر اختبار ثبات الإجابات المتحصل عليها الذي يقصد به أساسا مدى إتساق هاته الإجابات، ويعتمد في هاته الخطوة على حساب ما يعرف بمعامل ألفا كرونباخ؛ والذي يعرف أساسا بمقياس تقييم الثبات الداخلي[1] ،ويمكننا من التأكد أن الأسئلة أو العبارات المستخدمة في الاستبيان تعالج نفس المفهوم وتنضوي تحت بعد واضح وموحد.

يتم قياس معامل الثبات الداخلي ألفا كرونباخ وفقا لبعض الخوارزميات التي يعتمد عليها برنامج التحليل الإحصائي **SPSS 22.0** والتي اعتمدناها في دراستنا هاته، أما بالطريقة الإحصائية فإنه يحسب وفقا للخطوات التالية مع توفر عدد العبارات ؛ عدد المشاركين ؛ عدد إجابات المشاركين:

- نقوم بحساب متوسطات الإجابات وذلك بحساب الوسط الحسابي لإجابات كل عبارة على حدة وفقا للصيغة الإحصائية التالية[2] : $\overline{X} = \frac{\sum X_i}{n}$

بحيث:

$\overline{X}$: المتوسط الحسابي لإجابات السؤال المعني.

X_i: إجابات المشاركين معبرا عنها بالقيم المكافئة لها حسب مقياس ليكرت.

[1] Salim Moussa, « L'alpha de Cronbach et l'estimation de son intervalle de confiance : L'étude de deux approches », Conference: Les 4èmes journées de l'entreprise organisées par l'Association de Recherches pour le Développement des Affaires (ARDA), mars 2008, p 05-04

[2] محمدي صبيحة، "محاضرات في مقياس الاحصاء" ، ص 52 ، من خلال الرابط : https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/9011/1/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%81%D9%8A.pdf

n: عدد مكونات عينة الإجابات على عبارات الاستبيان .

تجدر الإشارة أن مقياس ليكرت الرباعي، الذي سنستخدمه في دراستنا الميدانية، يفترض أن تكون متوسطات إجابات عينة الدراسة موزعة وفقا للسلم التصاعدي الآتي:

الجدول(12): جدول سلم ليكرت الرباعي

المجال	1.74 – 1	2.49 –1.75	3.24 – 2.50	4.00 –3.25
الإجابة المكافئة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي: J. R. Lindner, "Interpreting Likert-type Scales, Summated Scales, Unidimensional Scales, and Attitudinal Scales: I neither Agree nor Disagree, Likert or Not", Advancements in Agricultural Development Volume 5, Issue 2, 2024, p 160

وتتوزع المجالات التي اقترحها ليكرت انطلاقا من حسابه للمدى الإحصائي **R**، الذي يمثل الفرق بين القيمة الدنيا والقيمة القصوى المكافئتين للإجابات المتضمنة في سلم ليكرت الرباعي، وهما القيمة **'1'** والقيمة **'4'** بحيث يكون المدى **R = 3** ويقسّم على الإجابات الأربعة (04) تصاعديا بحيث تضاف النتيجة (**0.75**) إلى القيمة الدنيا لتعبر عن مجال الإجابة الأولى، ثم إلى نهاية المجال الأول لتعطينا مجال الإجابة الثانية وهكذا حتى نصل للمجال الأخير من سلم ليكرت الرّباعي.

- بعد ذلك نقوم بحساب تباين الإجابات وذلك وفقا للعبارة التالية[1]:

$$VAR = \frac{\sum(X_i - \bar{X})^2}{n}$$

بحيث:

VAR: هو التباين الجزئي لمتوسط تشتت إجابات العبارة المعنية عن متوسطها الحسابي.

$\bar{X}$: المتوسط الحسابي لإجابات السؤال المعني.

X_i: إجابات المشاركين معبرا عنها بالقيم المكافئة لها حسب مقياس ليكرت.

n: عدد مكونات عينة الإجابات على عبارات الاستبيان .

[1] « **Analyse de données statistiques : espérance, variance, écart-type** », site web : https://www.bibmath.net/dico/index.php?action=affiche&quoi=./e/esperance.html **le 22/04/2025**

وتعتبر هاته الخطوة أساسية لقياس اتساق الإجابات باعتبار أن التباين الداخلي يمكننا من تقييم مدى تشتت الإجابات حول الوسط الحسابي لكل عبارة في الاستبيان ، لذلك كلما كانت قيمته ضئيلة كلما كان اتساق العبارات أفضل.

- بعدها نقوم بحساب التباين الكلي وفقا للصيغة الإحصائية التالية:

$$VAR_G = \sum \frac{VAR_i}{n}$$

حيث:

VAR_G: يمثل التباين الكلي.

VAR: هو التباين الجزئي لمتوسط تشتت إجابات العبارة المعنية عن متوسطها الحسابي.

n: عدد مكونات عينة الإجابات على عبارات الاستبيان .

إن حساب التباين الكلي يتيح لنا فرصة فهم وتقييم التشتت العام للإجابات حول متوسطاتها الحسابية، مما يمكننا من فهم مدى توجه العبارات في أداة القياس نحو مفهوم محدد، فكلما كان التباين الكلي منخفضا بالنسبة للتباينات الفردية؛ كانت الإجابات متشتتة ولا تعبر عن نفس التوجه.

- حساب ألفا كرونباخ (α)، وهي الخطوة التي كنا نسعى لها منذ البداية حيث تعتمد الصيغة الإحصائية لهذا المعامل على حساب التباين الكلي، ويتم حساب ألفا كرونباخ وفقا للصيغة الإحصائية التالية[1]:

$$\alpha = (\frac{k}{k-1})(1 - \frac{\sum VAR_i}{VAR_G})$$

حيث:

α: يرمز إلى معامل الاتساق الداخلي ألفا كروباخ

k : يرمز إلى عدد الأسئلة

VAR_i: يرمز إلى التباين الجزئي

[1] Salim Moussa , « L'alpha de Cronbach et l'estimation de son intervalle de confiance : L'étude de deux approches », Conference: Les 4èmes journées de l'entreprise organisées par l'Association de Recherches pour le Développement des Affaires (ARDA), mars 2008, p 02

VAR_G: يرمز إلى التباين الكلي

يتم من خلال المعادلة السابقة قياس معامل ألفا كرونباخ وتصنيف النتيجة وفقا للجدول التالي مع مراعاة مستوى الإتساق الذي يقيس ثقة نتائج الدراسة:

الجدول (13) : جدول تصنيف الإتساق وفقا لمعامل ألفاكرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	أكبر من 0.90	0.89-0.80	0.79-0.70	0.69-0.60	أقل من 0.60
درجة الاتساق	ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من الموقع الالكتروني https://datatab.fr/tutorial/cronbachs-alpha في 2024/04/10

ممّا يتضح في الجدول أعلاه، فإن مستوى موثوقية وتناسق الإجابات المتحصل عليها من عناصر عينة الدراسة، يعدّ أحسن كلّما اقترب من مستوى (1) كما تعتبر الموثوقية ضعيفة إذا كان مستوى مؤشر ألفاكرونباخ أقل من 0.6 وغير مقبولة لإجراء الدراسة إذا كانت أقل من 0.5.

إذن يعتمد برنامج التحليل الإحصائي **SPSS 22.0** في بداية تحليل البيانات المدرجة فيه على تحديد معامل الثبات ألفاكرونباخ كخطوة أولى، من أجل ضمان موثوقية البيانات والزيادة من ثقة الباحثين في نتائج الدراسة وكذا تصحيح الانحرافات وتحسين آداء أداة البحث المستخدمة (الاستبيان).

الفرع الثاني: اختبار الارتباط البيني للإجابات

إنّ بناء استمارة الاستبيان وفقا لنموذج معين، كسلم ليكرت مثلا يعتمد على العديد من العبارات ويتطلب من المجيب عليها أن يتحلى بنوع من الموضوعية في الإجابة ونوع من الذاتية، ويمكننا أن نقيس تلك الذاتية من خلال الترابط بين الأجوبة التي يقدمها الفرد الواحد وكذا الموضوعية من خلال الترابط بين الإجابات التي يقدمها عناصر العينة ككل، وعليه فإن الترابط البيني للإجابات يمكن أن يأتي في عدة أشكال وصفية كأن تكون متكاملة؛ متناقضة؛ متسلسلة أو متكررة.

يمكن للارتباط البيني كذلك أن يعزز من قدرة الباحث على معرفة المنحى الذي تتجه نحوه الإجابات والتي بدورها يمكن أن تساعدنا في اتخاذ قرارات، أو تعميم نظريات، أو حتى من تطوير مهارات تفكيرية وتصحيح انحرافات في نطاق معين وذلك بعد تحليلها بشكل أعمق، وعليه فإن معرفة التفاعل بين الإجابات من خلال تحليل الارتباط

البيني يعد ضروريا في الدراسة الإحصائية الوصفية. إن تطور الإحصاء والبرامج التحليلة الإحصائية أدى إلى ترجمة كل تلك الارتباطات المعبر عنها بالوصف إلى معاملات يمكن حسابها واستنتاج درجة الترابط فيم بينها وطبيعته، وكأبرز نموذج يمكننا من معرفة الارتباط البيني بين الإجابات ويقيس لنا درجاته، نجد معامل **Spearman** ومعامل **Pearson** اللذان يستخدمان في خطوات معالجة البيانات على مستوى برنامج التحليل الإحصائي **SPSS 22.0** الذي اعتمدنا عليه في دراستنا، وسنقوم فيم يلي بتوضيح دور كل معامل على حدة مع وضع الصيغة الإحصائية التي يحسب وفقها:

- **معامل Pearson** : هو مقياس إحصائي يستخدم في قياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرين فقط لا أكثر، ويقاس الترابط وفقا لهذا المعامل في حالة البيانات الكمية كما يستوجب أن تكون هاته البيانات موزعة بشكل طبيعي. يتم حساب معامل **Pearson** وفقا للصيغة الإحصائية التالية[1]:

$$r_p = \frac{\frac{\sum xy}{n} - \overline{X}\overline{Y}}{S_x S_y}$$

حيث:

r_p: **ترمز إلى معامل الارتباط بيرسن الذي يقيس الارتباط بين متغيرين**

$\frac{\sum xy}{n}$: **تعبر هاته الصيغة عن مجموع جداء المتغيرين** yوx **مقسوم على حجم العينة**

$\overline{X}\overline{Y}$: **المتوسطين الحسابيين للمتغيرين** y و x

$S_x S_y$: **يرمز إلى الإنحراف المعياري للمتغيرين** y و x

بعد حساب معامل بيرسن سنجد قيمته غالبا تتراوح في المجال المحصور بين (1- و 1) حيث تعطينا قيمته المتحصل عليها تفسيرا واحدا من التفسيرات التالية:

- إذا كانت قيمته **1**: يفسر بوجود ارتباط إيجابي بين المتغيرين أي كلما زادت قيمة متغير x تزيد قيمة المتغير y؛

[1] Patrick Schober , « Correlation Coefficients: Appropriate Use and Interpretation », site web : https://www.researchgate.net/publication/323388613_Correlation_Coefficients_Appropriate_Use_and_Interpretation le 22/04/2025

- إذا كانت قيمته **0**: يشير إلى عدم وجود ارتباط واضح بين المتغيرين x و y ؛

- إذا كانت قيمته **1-**: يدل على وجود ارتباط سلبي أو علاقة طردية بين المتغيرين، أي كلما زادت قيمة المتغير x تنخفض قيمة المتغير y.

لقد قمنا من خلال هاته الصيغة بإبراز ما يتم معالجته وتحليله على مستوى البرنامج الإحصائي **SPSS 22.0** بوضوح وبطريقة الإحصاء النظرية المتعارف عليها، إن هاته الصيغة تمكننا من فهم العلاقة الخطية البسيطة بين متغيرين فقط لا أكثر، وبشرط ألا يحتوى أحد المتغيرين على قيم متطرفة لكي لا يؤثر ذلك على النتائج النهائية للتحليل الإحصائي.

- **معامل Spearman** : هو مقياس احصائي يستخدم لتحليل الارتباط بين متغيرين نوعيين وغير موزعين طبيعيا، هنا نحتاج إلى ترتيب البيانات من أجل ترجمة البيانات النوعية إلى كمية من خلال خلق رتب لكل منها، ويحسب معامل سبيرمان وفقا لبرنامج SPSS 22.0، كما يحسب كذلك بالطريقة الإحصائية التقليدية وفقا للصيغة التالية[1]: $$r_s = 1 - \frac{6 \sum d^2}{n(n^2 - 1)}$$

بحيث:

r_s: يرمز إلى معامل سبيرمان الذي يقيس الارتباط بين بيانات نوعية وغير موزعة طبيعيا.

d^2 : يعبر الرمز على الفرق بين المتغيرين مربع.

n: يمثل حجم العينة الذي بدوره يعكس عدد الأشخاص أو الإجابات.

إن تفسير قيمة معامل سبيرمان تكون مشابهة لتفسير قيمة بيرسن وتكون كالتالي:

- إذا كانت قيمته **1**: يفسر بوجود ارتباط إيجابي بين المتغيرين أي كلما زادت قيمة متغير x تزيد قيمة المتغير y

- إذا كانت قيمته **0**: يشير إلى عدم وجود ارتباط واضح بين المتغيرين x و y

[1] « la corrélation », université paris cité, site web : http://grasland.script.univ-paris-diderot.fr/STAT98/stat98_6/stat98_6.htm le 12/04/2025

- إذا كانت قيمته **1-**: يدل على وجود ارتباط سلبي أو علاقة طردية بين المتغيرين، أي كلما زادت قيمة المتغير x تنخفض قيمة المتغير y

مما سبق يمكننا القول أنه يتم اللجوء إلى حساب معامل سبيرمان بدلا من معامل بيرسن في حالة وجود بيانات نوعية أو تحتوي على قيم متطرفة لا يمكن تحليلها بشكل بسيط، وفي هاته الحالة ينبغي ترتيب البيانات وتحويلها إلى رتب ليتسنى للباحث حساب معامل الارتباط والوصول إلى تحليل إحصائي صحيح.

الفرع الثالث: تحليل التباين الكلي لإجابات الاستبيان ANOVA

إن التحليل الإحصائي يتعلق دائما بفهم اختلاف البيانات الفردية عن بعضها البعض ومدى تنوعها واختلافها من أجل الوصول في آخر التحليل إلى نتائج محددة يتم تفسيرها وفقا لسلم محدد نظريا، ويعرف هذا الاختلاف إحصائيا بمصطلح التشتت الذي يشير إلى انتشار وتباين القيم في مجموعة من البيانات حول المتوسط الحسابي لها، لذلك يستوجب التحليل الإحصائي الاعتماد على مقياس تحليل التباين الكلي من أجل فهم الاختلاف في البيانات المجمعة ومدى تنوعها وتحديد توجهها.

وينقسم التباين الكلي إلى نوعين، حيث يمكننا حساب التباين بين المجموعات من التعبير عن الاختلاف الناتج بين المتوسطات الحسابية للمجموعات الإحصائية، ويفسر هذا الاختلاف وفقا لدرجة التباين فكلما كان التباين الكلي مرتفعا كلما كان التشتت والاختلاف واضحا بين المجموعات، كما يمكننا حساب التباين داخل المجموعة من فهم التشتت بين القيم ويفسر وفقا لنتيجة التباين الكلي فكلما كان مرتفعا كلما كان الاختلاف كبيرا ويصعب تحديد توجه معين للإجابات داخل تلك المجموعة .

يتميز تحليل التباين الكلي للإجابات، بأنه يمكن الباحث من معرفة وفهم كيفية تباين الآراء لدى عناصر العينة المختارة، وكذا التعرف على التوجه العام لعناصر العينة مع تحديد مصدر التباين في الإجابات المجمعة، ويتم ذلك باتباع عدة مراحل وفقا لبرنامج التحليل الإحصائي SPSS 22.0 سنوضحها فيم يلي[1]:

[1] SGHIR AISSA, « bio-statistique sous **SPSS 22.0** », université mohammed premier, faculté des science Oujda, cours et travaux pratiques, année 2023-2024, p 20-25, site web : https://www.researchgate.net/publication/375671370_Biostatistique_sous_SPSS_22.0_25 , le 15/04/2022

- **حساب المتوسطات Means**: تعتبر أول خطوة يقوم بها البرنامج الإحصائي SPSS 22.0 بعد صياغته للفرضيات التي تعنى بوجود فروقات بين المتوسطات أو عدم وجودها، ويتم حساب المتوسطات لكل مجموعة على حدة ثم الإنتقال إلى المرحلة التي تليها.
- **حساب الانحرافات المعيارية $S.D_s$**: يقوم البرنامج بحساب الانحرافات من خلال تطبيق الصيغة الإحصائية للإنحراف المعياري للصيغة الإحصائية التالية[1]:

$$\sigma = \sqrt{VAR} = \sqrt{\frac{\sum(X_i - \bar{X})^2}{n}}$$

- **مجموع المربعات SS** : مجموع المربعات هو مفهوم أساسي في الإحصاء يُستخدم لقياس التباين في البيانات، ويحسب على ثلاث مستويات حيث :

أ. **مجموع المربعات الكلي (SST)** يُستخدم لتحديد مصدر التباين الكلي في البيانات؛

ب. **مجموع المربعات بين المجموعات (SSB)** يُستخدم لتحديد مدى تأثير العوامل المدروسة على النتائج، أي مصدر التباين بين المجموعات.

ج. **مجموع المربعات داخل المجموعات (SSW)** يُستخدم لتحديد التباين الناتج عن الاختلافات داخل كل مجموعة، أي مصدر التباين داخل كل مجموعة.

- **درجة الحرية df**: درجة الحرية هي مفهوم أساسي في الإحصاء يُستخدم لتحديد عدد القيم المستقلة في تحليل معين، ويقوم البرنامج بحسابها كالآتي:
  - **درجة الحرية بين المجموعات(df1)** : عدد المجموعات ناقص 1 أي (**k –1**)؛
  - **درجة الحرية داخل المجموعات (df2)** : العدد الكلي للإجابات ناقص عدد المجموعات أي (**n–k**)؛
  - **إجمالي درجات الحرية (df_total)** : هو مجموع درجات الحرية السابقة (**df1+df2**)؛

[1] « à quoi ça sert les stat ? la dispersion, écart type », cours sur le site web : https://www.rplusplus.com/blog/07-a-quoi-ca-sert-les-stat-la-dispersion le 15/04/2025

- **القيمة الجدولية** F : قيمة تستخدم في اختبار ANOVA لتحديد ما إذا كانت الفروق بين مربعات متوسطات المجموعات ذات دلالة إحصائية، حيث يتم حسابها بقسمة مجموع مربعات المتوسطات بين المجموعات MS_b على مجموع مربعات المتوسطات داخل المجموعة $\mathbf{MS_w}$.
- بعد ذلك يظهر في نفس الجدول الرمز **Sig** والذي يمثل احتمال الحصول على نتائج مشابهة أو أكثر تطرفًا من النتائج التي تم الحصول عليها، بشرط أن تكون الفرضية الصفرية صحيحة، بعبارة أخرى هو مقياس لمدى توافق البيانات مع الفرضية الصفرية، ويتم تفسير نتائجه كالآتي:

- **Sig < 0.05**: يشير إلى أن هناك فرقًا ذو دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن النتائج ليست ناتجة عن الصدفة، وأن هناك تأثيرًا حقيقيًا للعوامل المدروسة.
- **Sig ≥ 0.05** : يشير إلى عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين المجموعات، هذا يعني أن الاختلافات في المتوسطات قد تكون ناتجة عن الصدفة.

في نهاية التحليل **ANOVA** يمكننا فهم مصدر التباين في البيانات، مما يسهم في الخروج بنتائج موضوعية واستنتاجات من الدراسة الإحصائية تسهم في فهم اتجاه الاجابات المتحصل عليها أو من الممكن أن تظهر لدينا انحرافات فنقوم بتصحيحها لتكون نتائج الدراسة مبنية على أدلة صحيحة.

المطلب الثاني: تحليل الانحدار والانحدار المتعدد

يستخدم التحليل الإحصائي العديد من الأدوات الإحصائية لفهم العلاقات بين المتغيرات، فمنها ما يستخدم لدراسة العلاقة بين متغيرين لا أكثر ومنها ما يدرس العلاقة بين العديد من المتغيرات، ومن بين هاته الأدوات الإحصائية التحليلية نجد تحليل الانحدار الذي يدرس الأثر بين المتغير التابع والمتغير المستقل وفقا لنموذج إحصائي يعرف بدالة الانحدار التي يتم بناؤها من أجل فهم العلاقة بين المتغيرات وتقدير النتائج المستقبلية بالإستناد إليها كمرجع، وسنقوم خلال هاته الجزئية بالتعرف على كيفية بناء دالة الانحدار وتطبيقاتها، كما سنتطرق إلى اختبار المعنوية للانحدار المتعدد.

الفرع الأول: ماهية دالة الانحدار

تعتبر دالة الانحدار نموذجا إحصائيا تستخدم لدراسة العلاقة بين المتغيرات، وقد سمي بالانحدار لأنه ينحدر في تقديره للدرجات المختلفة نحو المتوسط[1]، بمعنى آخر تدرس الدالة إتجاه المتغير المستقل على المتغير التابع بتحديد كيفية تغير أحد المتغيرات على أســـاس تأثره بالمتغير الآخر، وتختلف أنواع الانحدار باختلاف عدد المتغيرات وعدد علاقات المتغيرات ببعضها البعض، فنجد:

- **الانحدار الخطي البســيط**: يســتخدم هذا التحليل لتقدير أثر متغير مســتقل واحد على متغير تابع واحد وتكون معادلته الإحصائية كما يلي[2]:

$$Y = a + bX + u$$

حيث:

Y : المتغير التابع؛ X : المتغير المستقل؛ b: ميل أو معامل الانحدار؛ a: ثابت الانحدار؛ u: البواقي أو الأخطاء العشوائية

نقوم خلال دراســتنا التطبيقية بحســابه وفقا لبرنامج **SPSS 22.0** ولذلك اخترنا ألاّ نتعمق في شــرح كيفية حسابه وإنما سنتطرق إلى طريقة تفسير نتائج الانحدار فقط وهي كالآتي:

- $b > 0$: تعني معامل الانحدار موجب ويمكننا القول في هاته الحالة أنه كلما كانت زيادة في المتغير المستقل X كلما تبعه زيادة في المتغير التابع Y بقيمة معامل الانحدار.
- $b < 0$: هذا يعني أن معامل الانحدار ســالب مما يفســر أن أي زيادة في المتغير المســتقل X تؤدي إلى نقصان أو انخفاض في المتغير التابع Y بقيمة الانحدار.
- $b = 0$: في هاته الحالة يكون الانحدار معدوما مما يثبت أنه لا توجد علاقة أو تأثير للمتغير المســـتقل X على المتغير التابع Y، كما يمكننا القول أن علاقة المتغير التابع ستنحصـر بالبواقي العشـوائية وثابت الانحدار فقط.

[1] محمد الشريف ناصري، "تحليل الإنحدار الخطي باستخدام برنامج SPSS 22.0 صمن بحوث علوم الرياضة"، مجلة علوم الاداء الرياضي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2021، ص 122

[2] ALI RAHEEM ALNASSAR , « Regression analysis », p05, from website: https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/6/6_2020_05_21!01_22_28_PM.pdf

ويكمن الهدف من حساب الانحدار الخطي البسيط في تحديد علاقة المتغيرات ببعضها البعض واستخدام هاته العلاقة في تحديد مسار المتغير التابع بناءا على المتغير المستقل مستقبلا، كما يمكن استخدام هاته العلاقة في بناء رأي محدد أو نظرية يتم تعميمها واستخدامها في دراسات أخرى.

- **الانحدار الخطي المتعدد:** يستخدم هذا التحليل لتقدير أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع واحد، وتكون معادلته الإحصائية كما يلي[1]:

$$Y = a + \sum b_i X_i + u$$

حيث:

Y : المتغير التابع؛ X_i : المتغيرات المستقلة؛ b_i: معاملات الانحدار المتعلقة بكل متغير على حدا؛ a: ثابت الانحدار؛ u: البواقي أو الأخطاء العشوائية.

تستخدم معادلة الانحدار المتعدد في حالة دراسة تأثير عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع، ومايجعله أمرا معقدا هو احتمالية تأثير المتغيرات المستقلة على بعضها البعض مما يؤدي إلى ظهور نتائج متشعبة تؤثر على فهم الظاهرة المطلوبة، ويتم تفسير نتائجه وفقا لبرنامج التحليل الإحصائي **SPSS 22.0** كما فسرناها سابق، أي وفقا لقيمة معامل الانحدار b_i.

الفرع الثاني: فترة الثقة لمعاملات الانحدار

تعتبر فترة الثقة في التحليل الإحصائي وسيلة لتقدير فترة معينة يتم خلالها تقدير مدى دقة النتائج المحصلة من تحليل البيانات، ويتم ذلك وفقا لمستوى ثقة محدد[2]، فهي تُستخدم لتقدير عدم اليقين وتقديم معلومات قيمة حول النتائج المستخلصة من البيانات وتساعد في دعم القرارات المستندة إلى الأدلة وتوفير فهم أعمق للعلاقات بين المتغيرات، ويتمثل الغرض من تحليل فترة الثقة في [3]:

[1]Ksenija Baždarić, "The ABC of linear regression analysis: What every author and editor should know", European science editing, 2021, P04.

[2]Ana-Maria Simundic , «Confidence interval », University Department of Chemistry, Sestre milosrdnice University Hospital, Zagreb, Croatia , 2008, P156.

[3]" دليل شامل حول تفسير فترات الثقة "، رابط الكتروني :
https://ar.statisticseasily.com/%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9/ في 2025/04/18

- **تقدير المقاييس الإحصائية:** تُستخدم فترة الثقة لتقدير القيم الحقيقية لمقاييس الإحصاء (مثل المتوسط أو النسبة) بناءً على عينة من البيانات؛ تساعد في إعطاء فكرة عن مدى دقة هذا التقدير.

- **تقييم درجة عدم التأكد** :توفر فترة الثقة مقياسًا لعدم اليقين المرتبط بالتقديرات بحيث كلما كانت فترة الثقة أضيق، كان التقدير أكثر دقة.

- **تحديد نطاق القيم المحتملة** :تعطي فترة الثقة نطاقًا من القيم التي يُحتمل أن تحتوي على القيمة الحقيقية للمعلمة، هذا يساعد الباحثين في فهم مدى تباين النتائج.

- **مقارنة المجموعات** :يمكن استخدام فترات الثقة لمقارنة المتوسطات أو النسب بين مجموعتين أو أكثر، إذا كانت فترات الثقة لا تتداخل، فقد يشير ذلك إلى وجود فرق معنوي بين المجموعات.

- **دعم اتخاذ القرارات:** تُستخدم فترات الثقة في اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، حيث توفر معلومات حول مدى موثوقية التقديرات.

- **تقديم معلومات واضحة:** تساعد فترات الثقة في تقديم معلومات واضحة ومفهومة للباحثين، مما يسهل فهم النتائج الإحصائية.

تتميز فترة الثقة بأنها تأخذ هامش الخطأ بعين الإعتبار مما يزيد من موثوقية النتائج المحصلة، ويرمز لفترة الثقة في جداول برنامج التحليل الإحصائي SPSS 22.0 ب الرمز $\boldsymbol{ci}$ ، ويتم حسابها احصائيا وفقا للصيغة التالية[1]:

$$\boldsymbol{ci}: (\bar{x} - E\ ;\ \bar{x} + E)$$

حيث:

$\boldsymbol{ci}$: **ترمز إلى فترة الثقة التي تكون محصورة بين قيمتين.**

$\bar{x}$: **يرمز إلى المتوسط الحسابي.**

E: **يرمز إلى هامش الخطأ والذي يتم حسابه من خلال المعادلة الإحصائية التالية:**

[1] محمد شكري الجماصي،"تقدر فترة الثقة" ، من خلال الرابط: https://www.jmasi.net/ehsa/int_est.htm ، في 2025/04/20

$$E = Z\frac{a}{2} \times \frac{\sigma}{\sqrt{n}}$$

حيث:

$Z\frac{a}{2}$: يرمز إلى القيمة الحرجة وتوجد في جدول التوزيع الطبيعي ويتم استخراجها من خلال مستوى الثقة.

σ: يرمز إلى الإنحراف المعياري.

n: حجم العينة المأخوذة.

يتم حساب فترة الثقة من أجل تفسير نتائجها واتخاذ القرار، ويكون تفسير نتائج فترة الثقة حسب الحد الأدنى والحد الأعلى لفترة الثقة كما يلي:

- إذا كان الفرق بين الحدين كبيرا فإن فترة الثقة تعتبر واسعة، وبالتالي يمكن القول أن التقدير غير دقيق ويحتوى على نسبة كبيرة من عدم التأكد مما يجعل التشتت في البيانات يكون مرتفعا.

- إذا كان الفرق بين الحدين صغيرا فهذا يعني أن فترة الثقة ضيقة، ويمكن القول أن التقدير دقيق ويمكن الاعتماد عليه في بناء القرارات.

في نهاية هذا المبحث نكون قد لخصنا العناصر الأساسية التي سنتحصل عليها من التحليل الإحصائي للاستبيانوفقا لبرنامج **SPSS 22.0**، والذي يعتمد في الأساس على خطوات محددة تبدأ بإدخال الإجابات المتحصل عليها وترميزها بأرقام لتحويلها إلى معطيات كمية يسهل تحليلها، ثم تحليل التكرارات والنسب وبعدها التحليل الوصفي أين يتم حساب الوسط الحسابي والوسيط والإنحراف المعياري التي تساعد الباحث في فهم الإتجاه العام للإجابات وتشتتها، ثم اختبار الإتساق الداخلي الذي يفسر وفقا لقيمة ألفاكرونباخ، ويساعد كذلك في إجراء الاختبارات المختلفة لفهم الدلالة الإحصائية للإجابات، تحليل الارتباط لفهم التشتت في الإجابات ثم تحليل اختبار الفروق الذي يمكننا من فهم الدلالات الإحصائية، وتحليل دالة الانحدار والانحدار المتعدد التي تمكننا من دراسة الأثر، وسنقوم في الجزئيات القادمة باستخدام كل هاته العوامل الإحصائية في تحليل الإجابات المحصلة بغرض إستكمال الشق التطبيقي لدراستنا.

المبحث الثالث: التحليل الإحصائي لمؤشرات الدراسة التطبيقية

إنّ التحليل الإحصائي لبيانات معينة بالاعتماد على برنامج **SPSS 22.0** يستند على اتباع خطوات مرتبة من أجل الحصول على نتائج صحيحة والخروج بمعلومات تفيد الباحثين في دراساتهم العلمية، وفي هذا الصدد قمنا خلال دراستنا التطبيقية باستخدام برنامج **SPSS 22.0** كوسيلة لمعالجة الاستبيان؛ أين قمنا بترميز إجابات جدول ليكرت الرباعي وفقا للجدول الآتي:

الجدول (14): جدول ترميز إجابات ليكرت

الإجابة	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
الرمز	01	02	03	04

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة التطبيقية والمراجع النظرية لسلّم ليكرت الرباعي.

بعد ذلك قمنا بإدخال إجابات العينة بالترتيب وحسب كل محور من محاور الاستبيان لنتمكن فيم بعد من تحليلها وفقا للمقاييس التي قمنا بشرحها سابقا، وسنقوم خلال هذا المبحث بعرض نتائج التحليل لكل محور على حدة من أجل معرفة دور كل مؤشر في هاته الدراسة، وكذا من أجل إبراز خصائص كل متغير في هاته الدراسة، سواء المتغيرات المستقلة والتي تمثلت في الشراكة بين الأوقاف والقطاع العام وكذا التحديات التي تقف عائقا أمام هاته الشراكة، أو المتغيرات التابعة والتي تمثلت في الأمن المائي والأمن الطاقوي.

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لمؤشرات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي

إنّ الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام تعني التعاون الرسمي بين هاتين الجهتين في مجالات مختلفة من أجل تحقيق التنمية لكلا الطرفين، وكذا من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية المشتركة، ولقد تطرقنا في دراستنا هاته لمؤشرات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي والتي يمكن من خلالها قياس مقدار التمويل الذي تم تخصيصه من قبل كل طرف، سواء من الأوقاف أو من الميزانية الحكومية، وكذا قياس الأثر الإجتماعي والإقتصادي للمشاريع المشتركة، مثل تحسين مستوى التعليم، الصحة، أو البنية التحتية ومدى مشاركة المجتمع المحلي في تصميم وتنفيذ المشاريع بما يعكس قبولهم واحتياجاتهم، إضافة إلى تقييم مدى إستدامة المشاريع بعد انتهاء فترة التمويل أو الدعم، ومدى قدرتها على الإستمرار في تحقيق الأهداف، وقياس درجة تبادل المعرفة

والخبرات بين المؤسسات الوقفية والجهات الحكومية، ومدى توافق المشاريع المشتركة مع السياسات العامة والخطط الإستراتيجية للدولة، حيث لخصنا هاته المؤشرات في ثلاث عناصر وحاولنا قياسها من خلال عبارات ارتأينا أنها تعبر عن هاته المؤشرات بصفة معمقة وتحصلنا في النهاية على نتائج التحليل الإحصائي وفقا لبرنامج **SPSS 22.0** والتي سنقوم بعرضها وتفسيرها في الجزيات التالية.

الفرع الأول: مؤشر تعزيز مصادر التمويل

لقد وقع اختيارنا على مصادر التمويل كمؤشر لقياس الشراكة لأنه يشير إلى تنوع وموثوقية المصادر المالية التي تستخدم لدعم المشاريع والبرامج المشتركة، ويلخص هذا المؤشر تنوع مصادر التمويل واستدامتها، وكذا حجم التمويل وتوافقه مع الأهداف الإستثمارية، حيث تساعد هذه العناصر في تقييم فعالية مصادر التمويل في الشراكة الوقفية مع القطاع العام، وتحديد نقاط القوة والضعف في إستراتيجية التمويل المستخدمة، ونعتمد في هذا الصدد أن H_0 تمثل الفرضية الصفرية التي نفرض من خلالها أنه "لا توجد موثوقية ولا ارتباط جيد مما لا يسمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد"، وعليه فإننا إستخدمنا لتحليل هذا المؤشر إحصائيا ثمانية عبارات ملمّة بكل التفاصيل التي توضحه وفقا لجدول ليكرت الرباعي، وتحصلنا على التحليل الإحصائي من خلال العناصر التالية:

- **معيار تحليل الموثوقية ألفا كرونباخ:** لقد قمنا بتحليل الموثوقية من أجل تقييم الإتساق الداخلي لعناصر الاستبيان فيم يخص مؤشر تعزيز مصادر التمويل، وكانت النتائج المحصل عليها كالآتي:

الجدول (15) : جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر تعزيز مصادر التمويل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,902	,893	8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها وتبويبها وتحليلها.

نلاحظ من الجدول أن عدد العناصر المدروسة هو 8 مثلما سبق وذكرنا، ، وكذلك نلاحظ أن 0. 902 =α مما يعني أن ألفاكرونباخ يفوق معدل 0.90 ؛ أي أن درجة الإتساق ممتازة حسب الجدول الذي تطرقنا له مسبقا، بالإضافة إلى أن الإتساق يعتبر جيد جدا عند استخدام العناصر القياسية لأن قيمته 0.893، مما يعني أن اتساق العبارات جيد ويمكن الإستمرار في التحليل الإحصائي.

- **تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:** لقد قمنا بتحليل الارتباط البيني بين الإجابات لكي نتمكن من تحديد العلاقة بين عناصر مؤشر تعزيز مصادر التمويل، ودراسة كيفية ارتباط كل الإجابات ببعضها البعض وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (16): مصفوفة الارتباط بين عناصر مؤشر تعزيز مصادر التمويل

Matrice de corrélation inter-éléments

	var1	var2	var3	var4	var5	var6	var7	var8
var1	1,000	,267	,078	,213	,301	,133	,144	,142
var2	,267	1,000	,645	,599	,331	,524	,565	,524
var3	,078	,645	1,000	,675	,452	,608	,737	,662
var4	,213	,599	,675	1,000	,638	,644	,669	,708
var5	,301	,331	,452	,638	1,000	,571	,562	,615
var6	,133	,524	,608	,644	,571	1,000	,817	,709
var7	,144	,565	,737	,669	,562	,817	1,000	,782
var8	,142	,524	,662	,708	,615	,709	,782	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يظهر من خلال الجدول مصفوفة الارتباط التي تبرز العلاقة بين البيانات التي نقوم بتحليلها، أو بمعنى آخر معاملات الارتباط مابين متوسطات الإجابات، ويتبين من خلال المصفوفة التدرج في العلاقات البينية لكن ما لاحظناه هو أن كل متوسطات الإجابات ترتبط مع بعضها البعض بشكل إيجابي لأنه لا يوجد قيم سالبة تدل على وجود ارتباط سلبي وعكسي، وعليه فإننا سنحلل تلك الارتباطات الإيجابية ونصنفها كما يلي:

– **ارتباط إيجابي قوي:** يصنف الارتباط قويا عندما تكون معاملات الارتباط مابين متوسطات الإجابات قريبة من1 أي عندما تنتمي إلى المجال (0.68-1)، ومن خلال المصفوفة يتضح أن القيم التي تعتبر قريبة من 1هي الارتباطات بين (var 6) و (var8 , var 7) وارتباط (var4) مع (var8) ، وكذا ارتباط (var 7) مع (var 3) مما يعني أن هاته العناصر مرتبطة ببعضها البعض وتؤثر فيم بينها بشكل قوي وإيجابي.

– **ارتباط إيجابي متوسط**: يصنف الارتباط متوسطا عندما تكون معاملات الارتباط مابين متوسطات الإجابات قريبة من 0.5 أي القيم التي تنتمي إلى المجال (0.34-0.67)، ومن خلال المصفوفة يتبين أن الارتباطات المتوسطة هي التي تربط بين (var 2) مع (var7;var3;var4;var6 ; var8)، وكذا ارتباط (var3) و (var4) مع (var8;var2;var5 ; var6) ، وكذلك ارتباط (var5) مع (var6, var7, var8) مما يبرز أن ارتباط هاته العناصر ببعضها البعض هو ارتباط إيجابي لكن بصفة متوسطة.

– **ارتباط إيجابي ضعيف**: يصنف الارتباط ضعيفا إذا كانت معاملات الارتباط مابين متوسطات الإجابات منخفضة عن 0.5 أو تكاد أن تكون منعدمة أي عندما تنتمي إلى المجال (0-0.33)، ومن خلال المصفوفة نلاحظ أن الارتباطات الضعيفة هي التي تربط بين (var1) وباقي العناصر إضافة إلى ارتباط (var2) و(var5).

- **الإحصائيات التلخيصية**: لقد قمنا بتحليل الإحصائيات التلخيصية من أجل تقديم معلومات مفيدة حول مجموعة البيانات دون الحاجة إلى عرض كل البيانات الفردية، وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (17): جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر تعزيز مصادر التمويل

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Minimum	Maximum	Plage	Maximum / Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	1,889	1,620	2,090	,470	1,290	,023	8
Variance des éléments	1,292	,608	1,523	,915	2,505	,095	8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يتعلق الجدول أعلاه بالإحصائيات التحليلية المتعلقة بمتوسطات الإجابات، ومعاملات تشتتها حول المتوسط حيث يمكننا تفسيرها كما يلي:

– **الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط**: يظهر من خلال الجدول أن قيمة متوسط الإجابات هي 1.889 وهي محصورة حسب مقياس ليكرت الرباعي بين المجال (1.75-2.49)، الذي يفسر أن الإجابة التي تتعلق بهاته

القيمة هي "**موافق**" وبالتالي فإن معظم الإجابات تتفق أن مؤشـــر مصـــادر التمويل له دور في إنجاح هاته الشراكة.

– الإحصـائيات المتعلقة بالتباين: يتبين من خلال الجدول أن قيمة التباين حول المتوسـط هي 0.023 وهي قيمة قريبة من الصـفر مما يعني أن التشـتت الجزئي حول المتوسـط ضـعيف، كما أن قيمة التباين الكلي هي 0.095 وتعتبر قريبة من الصـــفر كذلك مما يؤكد ما ورد عن التباين الجزئي، وعليه فإن الإجابات المتحصـــل عليها ليسـت ببعيدة عن الإجابة التي تحصـلنا عليها من خلال المتوسـط الحسـابي للإجابات ويمكن أن نعتبرها صحيحة والتشتت المحصل عليه مقبول لإتمام التحليل.

- **تحليل اختبار الفروق بين المجموعات ANOVA**: لقد قمنا باســـتخدام تحليل اختبار الفروق من أجل معرفة ما إذا كانت المجموعة المدروســة تحتوي على فروق ذات دلالة إحصــائية من أجل تقييم تأثير المتغيرات على النتائج النهائية :

الجدول(18): جدول تحليل الفروق لمؤشر تعزيز مصادر التمويل

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Entre personnes		606,974	99	6,131		
Intra-population	Entre éléments	15,789	7	2,256	3,754	,001
	Résidus	416,336	693	,601		
	Total	432,125	700	,617		
Total		1039,099	799	1,300		

Moyenne générale = 1,8888

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ:

– العدد الكلي للإجابات المدروسة هو 800 باعتبار أن قيمة العينة 100 وعدد العبارات 8.

– المتوسط العام هو 1.889 ويعبر عن متوسط الإجابات لمؤشر تعزيز مصادر التمويل وهاته القيمة محصورة بين (1.75-2.49) وعليه فيمكننا اعتبارها "موافق" مثلما سبق وذكرنا.

- مجموع المربعات الكلي والذي يستخدم لتحديد مصدر التباين الكلي قيمته هي 1039.99 ودرجة الحرية 799 والمتوسط المربع 1.300.

- مجموع المربعات بين المجموعات؛ أي مصدر التباين بين المجموعات قيمته: 606.974 ودرجة الحرية 99 ومتوسط المربعات 6.131.

- مجموع المربعات داخل المجموعات؛ أي مصدر التباين داخل كل مجموعة قيمته:15.789 ودرجة الحرية7 ومتوسط المربعات 2.256.

- القيمة الجدولية F قيمتها هي: 3.754 وتعتبر أكبر من 1 مما يدل على أن التباين بين المجموعات أكبر من التباين داخل المجموعات.

- قيمة Sig هي :0.001 وتعتبر أقل من 0.05 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن النتائج ليست ناتجة عن الصدفة وأن هناك تأثير حقيقي للعوامل المدروسة.

خلاصة التحليل: نستنتج من خلال ما سبق أن البيانات المحصلة تتميز بدرجة موثوقية ممتازة مما يجعلها قابلة للتحليل كما نخلص إلى وجود دلالة إحصائية قوية في التباين على الرغم من وجود بعض العناصر التي لا ترتبط فيم بينها بشكل قوي، وعليه فيمكننا نفي الفرضية الصفرية H_0 ونقر بوجود موثوقية وارتباط متوسط إلى جيد يعزز إدخال المتغيرات إلى نموذج الانحدار المتعدد.

الفرع الثاني: مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية

وقع اختيارنا على هذا المؤشر بناءا على إمكانية مساهمة الشراكة الوقفية مع القطاع العام في تعزيز فعالية تقديم الخدمات وتوسيع نطاقها وتلبية احتياجات المجتمع بشكل أفضل، وإعانة الطبقات الهشة مع تحقيق العدل والمساواة فيم يخص الإستفادة من عوائد الأوقاف، ونفرض في هذا الصدد أن H_0 تمثل الفرضية الصفرية التي نفرض من خلالها أنه "لا توجد موثوقية ولا ارتباط جيد مما لا يسمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد"، وعليه فإننا قمنا بوضع خمس عبارات تفسر هذا المؤشر وتؤطره من كل النواحي، وتحصلنا على تحليل إحصائي مفصل كما يلي:

- **معيار تحليل الموثوقية ألفا كرونباخ:** قمنا بتحليل الإتساق لعناصر مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (19): جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,920	,920	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها

من خلال جدول إحصائيات الموثوقية يتبين أن عدد العناصر المدروسة هو 5، و قيمة معامل ألفاكرونباخ هي 0.920 مما يعني أنه يفوق معدل 0.90 ؛ أي أن درجة الإتساق ممتازة حسب الجدول الذي تطرقنا له مسبقا، بالإضافة إلى أن الإتساق يعتبر ممتازا كذلك عند استخدام العناصر القياسية لأن قيمته 0.920، مما يعني أن إتساق الإجابات ممتاز ويمكننا الإستمرار في التحليل الإحصائي.

- **تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:** لقد قمنا بتحليل الارتباط البيني بين الإجابات لكي نتمكن من تحديد العلاقة بين عناصر مؤشر كفاءة تحسين الخدمات الاجتماعية، ودراسة كيفية ارتباط كل الإجابات ببعضها البعض وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (20): مصفوفة الارتباط بين عناصر مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية

Matrice de corrélation inter-éléments

	var1	var2	var3	var4	var5
var1	1,000	,705	,621	,549	,663
var2	,705	1,000	,729	,777	,688
var3	,621	,729	1,000	,761	,753
var4	,549	,777	,761	1,000	,721
var5	,663	,688	,753	,721	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها

يظهر من خلال مصـــفوفة الارتباط التي تبرز العلاقة بين العبارات التي نقوم بتحليلها، أو بمعنى آخر معاملات الارتباط مابين متوسـطات الإجابات، ويتبين من خلال المصـفوفة تدرج في العلاقات لكن ما لاحظناه هو أن كل متوسـطات الإجابات ترتبط مع بعضـها البعض بشـكل إيجابي لأنه لا يوجد قيم سـالبة تدل على وجود ارتباط سلبي وعكسي، كما لاحظنا أن هاته الارتباطات تصنف كالآتي:

- **ارتباط إيجابي قوي:** كما سبق وذكرنا فإن الارتباط يكون قويا إذا كانت قيمته محصورة بين (0.68-1) وعليه فإن الارتباطات التي صنفت على هذا النحو هي ارتباطات (var1) بـ (var2) وكذلك ارتباط (var2) بـ (var1 ; var3 ;var4 ;var5) وارتباط (var3) بـ (var2 ; var4 ; var5) وارتباط (var4) بـ (var5).

- **ارتباط إيجابي متوسط:** يكون الارتباط متوسطا إذا كانت قيمته محصورة بين(0.34-0.68) وعليه فإن الارتباطات المتبقية كلها تعتبر متوسطة وتتمثل في ارتباط (var1) بـ (var3 ; var4 ; var5) .

وعليه فمعظم الارتباطات موجبة وقريبة من 1 مما يدل على أن متوسطات الإجابات المحصل عليها مرتبطة ببعضها البعض بشكل قوي وتعزز موثوقية الإجابات ما عدا ارتباط متوسطات الإجابات بالعبارة 01 فهي متوسطة لكن في كل الأحوال تؤثر إيجابيا.

- **الإحصائيات التلخيصية:** لقد تلخصت إحصائيات المتوسط والتباين لمؤشر تحسين خدمات المجتمع في الجدول التالي:

الجدول (21): جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Minimum	Maximum	Plage	Maximum / Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	1,978	1,830	2,100	,270	1,148	,009	5
Variance des éléments	1,529	1,465	1,606	,142	1,097	,003	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها

يتعلق الجدول أعلاه بالإحصائيات التحليلية المتعلقة بمتوسطات الإجابات ومعاملات تشتتها حول المتوسط حيث يمكننا تفسيرها كما يلي:

– **الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط**: يظهر من خلال الجدول أن قيمة متوسط الاجابات هي 1.978 وهي محصورة حسب مقياس ليكرت الرباعي بين المجال(1.75-2.49) الذي يفسر أن الإجابة التي تتعلق بهاته القيمة هي "**موافق**" وبالتالي فإن معظم الإجابات تتفق أن مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية له دور في فعالية هاته الشراكة.

– **الإحصائيات المتعلقة بالتباين**: يتبين من خلال الجدول أن قيمة التباين حول المتوسط هي 0.009 وهي قيمة قريبة جدا من الصفر مما يعني أن التشتت الجزئي حول المتوسط ضعيف جدا، كما أن قيمة التباين الكلي هي 0.003 وتعتبر قريبة من الصفر كذلك مما يؤكد ما ورد عن التباين الجزئي، وعليه فإن الإجابات المتحصل عليها ليست ببعيدة عن الإجابة التي تحصلنا عليها من خلال المتوسط الحسابي للإجابات ويمكن أن نعتبرها صحيحة ومقبولة لإتمام التحليل.

- **تحليل اختبار الفروق بين المجموعات ANOVA**: إن الغرض من هذا التحليل هو معرفة ما إذا كانت المجموعة المدروسة تحتوي على فروق ذات دلالة إحصائية أو لا، ويمثل الجدول التالي النتائج المتحصل عليها:

الجدول (22): جدول تحليل اختبار الفروق لمؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Entre personnes		572,758	99	5,785		
Intra-population	Entre éléments	3,708	4	,927	1,992	,095
	Résidus	184,292	396	,465		
	Total	188,000	400	,470		
Total		760,758	499	1,525		

Moyenne générale = 1,9780

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

– العدد الكلي للإجابات المدروسة هو 500 باعتبار أن قيمة العينة 100 وعدد العبارات 5.

- المتوسط العام هو 1.978 ويعبر عن متوسط الإجابات على كل العبارات المتعلقة بمؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية وهاته القيمة محصورة بين (1.75-2.49) وعليه فيمكننا اعتبارها "موافق" مثلما سبق وذكرنا.

- مجموع المربعات الكلي والذي يستخدم لتحديد مصدر التباين الكلي قيمته هي 760.758 ودرجة الحرية 499 والمتوسط المربع 1.525.

- مجموع المربعات بين المجموعات أي مصدر التباين بين المجموعات قيمته: 572.758 ودرجة الحرية 99 ومتوسط المربعات 5.785.

- مجموع المربعات داخل المجموعات أي مصدر التباين داخل كل مجموعة قيمته:3.708 ودرجة الحرية4 ومتوسط المربعات 0.927.

- القيمة الجدولية F قيمتها هي: 1.992 وتعتبر أكبر من 1 مما يدل على أن التباين بين المجموعات أكبر من التباين داخل المجموعات.

- قيمة Sig هي :0.095 وتعتبر أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن الاختلافات بين المتوسطات قد تكون ناتجة عن الصدفة.

خلاصة التحليل:

نستنتج من خلال ما سبق أن البيانات المحصلة تتميز بدرجة موثوقية معتبرة، لكن في نفس الوقت لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن الاختلافات بين المتوسطات قد تكون ناتجة عن الصدفة، وعليه لا يمكننا نفي الفرضية الصفرية H_0 ونقر بوجود فروق معنوية بين مجموعات هذا المؤشر وبالتالي لا يمكن إدخال المتغيرات إلى نموذج الانحدار والانحدار المتعدد.

الفرع الثالث: مؤشر الشفافية والثقة

لقد قمنا بربط هذا المؤشر بالشراكة الوقفية مع القطاع العام لأنه يعكس مستوى النزاهة في إدارة الموارد، بمعنى آخر يفسر مدى تحقيق هاته الشراكة لفعالية المشاريع ومدى تعزيزها للثقة بين المجتمع والجهات المسؤولة على

استثمار الوقف وكذا الجهات المسؤولة على المؤسسات العامة، حيث يمكننا من خلال هذا المؤشر أن نثبت أن هاته الشراكة تزيد الشفافية والثقة أو ننفي ذلك، ونفرض في هذا الصدد أن H_0 تمثل الفرضية الصفرية التي نفرض من خلالها أنه لا توجد موثوقية ولا ارتباط جيد مما لا يسمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد، ولقد اخترنا في هذا الصدد أن نخصص خمس عبارات تعبر بشكل واضح عن الشفافية والثقة في الشراكة الوقفية مع القطاع العام وتحصلنا من خلال التحليل الإحصائي على النتائج التالية:

- **معيار تحليل الموثوقية ألفا كرونباخ:** قمنا بتحليل الإتساق لعناصر مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (23): جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر الشفافية والثقة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,877	,879	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول يتبين أن معامل ألفا كرونباخ المبني على خمس عبارات المتواجدة في الاستبيان يشير إلى مستوى موثوقية جيدة جدا للبيانات باعتبار أن قيمته 0.877، أي أن α محصورة بين القيمتين (0.80- 0.89) حسب جدول الإتساق الذي ذكرناه سابقا، مما يعني أن درجة الإتساق جيدة جدا كذلك، كما يشير معامل ألفاكرونباخ المبني على العناصر القياسية والذي تمثلت قيمته في $\alpha = 0.879$ ، إلى أن الموثوقية تبقى قوية وجيدة جدا حتى عند استخدام العناصر القياسية، مما يعني أن اتساق العبارات جيد ويمكن الاستمرار في التحليل الإحصائي.

- **تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:** إن هذا التحليل يمكننا من تحديد العلاقة بين عناصر مؤشر الشفافية والثقة، وعليه فإننا تحصلنا على النتائج الآتيه:

الجدول (24): جدول مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لمؤشر الشفافية والثقة

Matrice de corrélation inter-éléments

	var1	var2	var3	var4	var5
var1	1,000	,805	,480	,576	,747
var2	,805	1,000	,410	,518	,728
var3	,480	,410	1,000	,761	,398
var4	,576	,518	,761	1,000	,509
var5	,747	,728	,398	,509	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول يتضح أن كل القيم تفوق الصفر، وبالتالي الارتباط بين المتغيرات هو ارتباط إيجابي أي أن العلاقة بين المتغيرات ليست طردية، وينقسم هذا الارتباط الإيجابي إلى المستويات التالية:

- **ارتباط إيجابي قوي:** يكون الارتباط قويا عندما تنتمي القيم إلى المجال (0.68-1)، ومن خلال المصفوفة يتضح أن الارتباطات التي تصنف في هذا المجال هي ارتباط (var1) ب (var2 ; var5) وارتباط (var2) ب (var5)، وارتباط (var3) ب (var4).

- **ارتباط إيجابي متوسط:** يكون الارتباط متوسطا إذا كانت قيمه تنتمي إلى المجال (0.34-0.67) وبالتالي يمكننا من خلال الجدول أن نعتبر ارتباط (var4 ; var3) مع باقي المتغيرات (var1 ; var2 ; var5) هو ارتباط متوسط لكن في كل الحالات هي قيم أكبر من الصفر وتأثيرها إيجابي.

مما سبق يتبين أن غالبية الارتباطات بين المتغيرات تعتبر قوية، كما يتضح أنه لا يوجد قيم قريبة من الصفر مما يعني أنه لا يوجد ارتباط ضعيف بين المتغيرات.

- **الإحصائيات التلخيصية:** لقد تلخصت إحصائيات المتوسط والتباين لمؤشر الثقة والشفافية في الآتي:

الجدول (25) : جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر الشفافية والثقة

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Minimum	Maximum	Plage	Maximum / Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	1,904	1,720	2,150	,430	1,250	,027	5
Variance des éléments	1,500	1,295	1,745	,450	1,348	,032	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يمثّل الجدول السابق إحصاءات وصفية تتعلق بمتوسط الإجابات للعبارات المتعلقة بهذا المؤشر وكذا تباين هاته الإجابات وتبين النتائج ما يلي:

– **الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط**: نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط الإجابات يمثل 1.904، مما يعني وفقا للجدول الذي طرحناه سابقا حول متوسط الإجابات أن الإجابة التي يمكن احتسابها في هذا المؤشر هي "**موافق**" لأن المتوسط محصور بين (1.75-2.49).

– **الإحصائيات المتعلقة بالتباين**: نلاحظ من خلال الجدول أن التباين الجزئي يمثل قيمة 0.27 مما يوضح أن تشتت الإجابات حول متوسطها قريب من الصفر، وبالتالي التشتت ضعيف حول متوسط الإجابات لهذا المؤشر وعليه يمكننا القول أن ضعف التباين يعزز الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط التي تحصلنا عليها، أما عن التباين الكلي فقيمته 0.032 وهي كذلك قريبة من الصفر، وليست بعيدة بكثير عن قمة التباين الجزئي، وبالتالي تؤكد أن القيم ليست متشتتة كثيرا عن المتوسط وتتشابه بشكل عام وتنطوي معظمها تحت عبارة "**موافق**".

- **تحليل اختبار الفروق بين المجموعات ANOVA**: إن الغرض من هذا التحليل هو معرفة ما إذا كانت المجموعة المدروسة تحتوي على فروق ذات دلالة إحصائية أو لا، ويمثل الجدول التالي النتائج المتحصل عليها:

الجدول (26): جدول تحليل الفروق بين المجموعات لمؤشر الثقة والشفافية

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Entre personnes		497,392	99	5,024		
Intra-population	Entre éléments	10,872	4	2,718	4,391	,002
	Résidus	245,128	396	,619		
	Total	256,000	400	,640		
Total		753,392	499	1,510		

Moyenne générale = 1,9040

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول يتبين أنّ:

– العدد الكلي للإجابات المدروسة هو 500 باعتبار أن قيمة العينة 100 وعدد العبارات 5.

- المتوسط العام هو 1.904 ويعبر عن متوسط الإجابات على كل العبارات المتعلقة بمؤشر الشفافية والثقة وهاته القيمة محصورة بين (1.75-2.49) وعليه فيمكننا اعتبارها "موافق" مثلما سبق وذكرنا.

- مجموع المربعات الكلي والذي يستخدم لتحديد مصدر التباين الكلي قيمته هي:753.392 ودرجة الحرية 499 والمتوسط المربع 1.510.

- مجموع المربعات بين المجموعات أي مصـــدر التباين بين المجموعات قيمته: 497.392 ودرجة الحرية 99 ومتوسط المربعات 5.024.

- مجموع المربعات داخل المجموعات أي مصـــدر التباين داخل كل مجموعة قيمته 10.872 ودرجة الحرية 4 ومتوسط المربعات 2.718.

- القيمة الجدولية F قيمتها هي: 4.391 .وتعتبر أكبر من 1 مما يدل على أن التباين بين المجموعات أكبر من التباين داخل المجموعات.

- قيمة Sig هي :0.002 وتعتبر أقل من 0.05 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن النتائج ليست ناتجة عن الصدفة وأن هناك تأثير حقيقي للعوامل المدروسة.

خلاصة التحليل:

في نهاية التحليل الإحصائي للمؤشر المتعلق بالثقة والشفافية يمكننا القول أن الاجابات المحصلة تعتبر ذات موثوقية وارتباط جيد ممّا يعزّز موثوقية ادخال المتغيرات إلى نموذج الانحدار والانحدار المتعدد.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمؤشرات تخصيص وتسيير الموارد الطاقوية والمائية في الجزائر

تعتبر الجزائر كباقي دول العالم دولة تبني إســـتراتيجيات عديدة لتحافظ على مواردها وتحقق التنمية المستدامة، وتواجه في هذا الصدد تحديات كبيرة في تخصيص وتسيير الموارد ومن أبرزها الموارد المائية والطاقوية التي تسعى الدولة إلى تحسين تسييرها في ظل الندرة التي تعاني منها، ولقد اخترنا في هذا الصدد الحديث عن مؤشري الأمن المائي والأمن الإقتصادي لنعبر من خلالهما عن أسس تخصيص وتسيير الموارد المائية والطاقوية، حيث حاولنا

قياسهما من خلال عبارات ارتأينا أنها تعبر عن هذين المؤشرين بصفة معمقة، وتحصلنا في النهاية على نتائج التحليل الإحصائي وفقا لبرنامج SPSS 22.0 وسنقوم بتفسيرها في الجزئيات التالية.

الفرع الأول:مؤشر الأمن المائي

يعكس مؤشر الأمن المائي في الجزائر التحديات التي تواجه البلاد في إدارة الموارد المائية، حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق توازن بين الطلب المتزايد على المياه والموارد المتاحة من خلال بعض تجارب التنمية المستدامة في هذا الصدد والتي تشمل السياسات المتبعة لتحسين كفاءة استخدام المياه وتطوير تقنيات تحلية المياه، ونفرض في هذا الصدد أن H_0 تمثل الفرضية الصفرية التي نفرض من خلالها أنه لا توجد موثوقية ولا ارتباط جيد مما لا يسمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد، وعليه قمنا بالتعبير عن هذا المؤشر في خمس عبارات تمت الإجابة عليها من قبل العينة المذكورة سابقا وتحصلنا على النتائج التالية بعد التحليل الإحصائي:

- **معيار تحليل الموثوقية ألفا كرونباخ:** قمنا بتحليل الإتساق لعناصر مؤشر الأمن المائي وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (27) : جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر الأمن المائي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,921	,921	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها

يتضح من خلال جدول إحصائيات الموثوقية يتبين أنه قد تمت معالجة هذا المؤشر من خلال خمس عبارات وأن قيمة معامل الفاكرونباخ هي 0.921 ، مما يعني أن درجة الموثوقية ممتازة، إضافة إلى أن ألفاكرونباخ المبني على العناصر القياسية يحمل نفس القيمة مما يؤكد موثوقية العناصر المدروسة.

- **تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:** إن هذا التحليل يمكننا من تحديد العلاقة بين عناصر مؤشر الشفافية والثقة، وعليه فإننا تحصلنا على النتائج الآتيه:

الجدول(28): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لمؤشر الأمن المائي

Matrice de corrélation inter-éléments

	var1	var2	var3	var4	var5
var1	1,000	,695	,744	,734	,594
var2	,695	1,000	,773	,717	,584
var3	,744	,773	1,000	,745	,738
var4	,734	,717	,745	1,000	,668
var5	,594	,584	,738	,668	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يظهر من خلال مصـــفوفة الارتباط التي تبرز العلاقة بين العبارات التي نقوم بتحليلها، أو بمعنى آخر معاملات الارتباط مابين متوسطات الإجابات، أن كل متوسطات الإجابات ترتبط مع بعضها البعض بشكل إيجابي لأنه لا يوجد قيم سالبة تدل على وجود ارتباط سلبي وعكسي، ولقد صنفناها كما يلي:

- **ارتباط قوي:** من خلال المصفوفة يظهر أن القيم المحصورة في المجال (0.68-1) هي القيم المتعلقة بارتباط المتغيرات (var4 ; var3 ;var2 ; var1) ببعضها البعض وارتباط (var5) ب (var3).

- **ارتباط متوسط:** من خلال المصفوفة يتبين أن القيم التي تنتمي إلى المجال (0.34-0.67) هي قيم ارتباط (var5) بالمتغيرات (var4 ; var2 ;var1).

مما سبق يتبين أنّه لا يوجد ارتباطات ضعيفة في هذا النموذج وعليه فإن الإجابات تعتبر موضوعية ومترابطة.

- **الإحصائيات التلخيصية:** لقد تلخصت إحصائيات المتوسط والتباين لمؤشر الأمن المائي في الآتي:

الجدول(29): جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر الأمن المائي

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Minimum	Maximum	Plage	Maximum / Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,116	1,910	2,220	,310	1,162	,015	5
Variance des éléments	1,348	1,275	1,392	,117	1,092	,003	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يمثّل الجدول السابق الإحصائيات الوصفية التي تتعلق بمتوسط الإجابات بهذا المؤشر وكذا تباين هاته الإجابات وتبين النتائج ما يلي:

– **الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط**: نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط الإجابات يمثل 2.116 مما يعني وفقا للجدول الذي طرحناه سابقا حول متوسط الإجابات أن الإجابة التي يمكن احتسابها في هذا المؤشر هي "**موافق**" لأن المتوسط محصور بين (**1.75-2.49**).

– **الإحصائيات المتعلقة بالتباين**: نلاحظ من خلال الجدول أن التباين الجزئي يمثل قيمة 0.015، مما يوضح أن تشتت الاجابات حول متوسطها قريب من الصفر وبالتالي التشتت ضعيف حول متوسط الاجابات لهذا المؤشر وعليه يمكننا القول أن ضعف التباين يعزز الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط التي تحصلنا عليها، أما عن التباين الكلي فقيمته 0.003 وهي قريبة جدا من الصفر وبالتالي تؤكد أن القيم ليست متشتتة كثيرا عن المتوسط وتتشابه بشكل عام وتنضوي معظمها تحت عبارة "**موافق**".

- **تحليل اختبار الفروق بين المجموعات ANOVA**: إن الغرض من هذا التحليل هو معرفة ما إذا كانت المجموعة المدروسة تحتوي على فروق ذات دلالة إحصائية أو لا، ويمثل الجدول التالي النتائج المتحصل عليها:

الجدول (30): جدول تحليل اختبار الفروق بين المجموعات لمؤشر الأمن المائي

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Entre personnes		506,472	99	5,116		
Intra-population	Entre éléments	5,912	4	1,478	3,638	,006
	Résidus	160,888	396	,406		
	Total	166,800	400	,417		
Total		673,272	499	1,349		

Moyenne générale = 2,1160

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول يتبين أنّ:

– العدد الكلي للإجابات المدروسة هو 500 باعتبار أن قيمة العينة 100 وعدد العبارات 5.

- المتوسط العام هو 2.116 ويعبر عن متوسط الإجابات على كل العبارات المتعلقة بمؤشر الشفافية والثقة وهاته القيمة محصورة بين (1.75-2.49) وعليه فيمكننا اعتبارها "موافق" مثلما سبق وذكرنا.

- مجموع المربعات الكلي والذي يستخدم لتحديد مصدر التباين الكلي قيمته هي:673.272 ودرجة الحرية 499 والمتوسط المربع 1.349.

- مجموع المربعات بين المجموعات أي مصدر التباين بين المجموعات قيمته: 506.472 ودرجة الحرية 99 ومتوسط المربعات 5.116.

- مجموع المربعات داخل المجموعات أي مصدر التباين داخل كل مجموعة قيمته 5.912 ودرجة الحرية 4 ومتوسط المربعات 1.478.

- القيمة الجدولية F قيمتها هي: 3.638 .وتعتبر أكبر من 1 مما يدل على أن التباين بين المجموعات أكبر من التباين داخل المجموعات.

- قيمة Sig هي :0.006 وتعتبر أقل من 0.05 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن النتائج ليست ناتجة عن الصدفة وأن هناك تأثير حقيقي للعوامل المدروسة.

خلاصة التحليل:

نستنتج من خلال ما سبق أن البيانات المحصلة تتميز بدرجة موثوقية ممتازة مما يجعلها قابلة للتحليل كما نخلص إلى وجود دلالة إحصائية قوية، وعليه فيمكننا نفي الفرضية الصفرية H_0 ونقر بوجود موثوقية وارتباط متوسط إلى جيد يعزز إدخال المتغيرات إلى نموذج الانحدار المتعدد.

الفرع الثاني: مؤشر الأمن الطاقوي

مؤشر الأمن الطاقوي في الجزائر يرتبط بالجهود المبذولة لضمان استدامة مصادر الطاقة، مع التركيز على التحول نحو الطاقة المتجددة من خلال تعزيز الإنتاج المحلي لهذا النوع من الطاقة، وتطوير مشاريع جديدة ومبتكرة من أجل زيادة القدرة الإنتاجية من جهة والحفاظ على الموارد الطاقوية الاحفورية من جهة أخرى، ولذلك قمنا من خلال الاستبيان بتخصيص خمس عبارات للتعبير عن هذا المؤشر، ونفرض في هذا الصدد أن H_0 تمثل الفرضية

الصـــفرية التي نفرض من خلالها أنه لا توجد موثوقية ولا ارتباط جيد مما لا يســـمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد، وتوصلنا بعد تحليل الاجابات إحصائيا إلى النتائج التالية:

- **معيار تحليل الموثوقية ألفا كرونباخ:** قمنا بتحليل الإتســاق لعناصــر مؤشــر الأمن المائي وتحصــلنا على النتائج التالية:

الجدول(31): جدول إحصائيات الموثوقية لمؤشر الأمن الطاقوي

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,856	,858	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يتضّــح من خلال جدول تحليل الموثوقية أن عدد العبارات المســتخدمة في هذا التحليل هو 5 ، ويتبين كذلك أن قيمة ألفاكرونباخ هي 0.856 مما يجعل درجة الاتســاق جيدة جدا وهذا ما يؤكده معامل ألفاكرونباخ للعناصــر القياسـية الذي قيمته 0.858 والذي يعبر عن درجة إتسـاق ممتازة أيضـا، وعليه فإن العناصـر الخاضـعة للتحليل الإحصائي تعتبر موثوقة بصفة جيدة جدا.

- **تحليل مصــفوفة الارتباط بين المتغيرات:** إن هذا التحليل يمكننا من تحديد العلاقة بين عناصــر مؤشــر الأمن الطاقوي، وعليه فإننا تحصلنا على النتائج الآتية:

الجدول (32): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لمؤشر الأمن الطاقوي

Matrice de corrélation inter-éléments

	var1	var2	var3	var4	var5
var1	1,000	,646	,526	,420	,496
var2	,646	1,000	,716	,610	,469
var3	,526	,716	1,000	,559	,492
var4	,420	,610	,559	1,000	,546
var5	,496	,469	,492	,546	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال المصـــفوفة يتبين أن هناك تفاوت بين قيم معاملات الارتباط مابين متوســـطات الإجابات، لكنها تعتبر كلها ايجابية لأن كل القيم التي في المصـــفوفة موجبة، كما لاحظنا أن كل القيم تنتمي إلى المجال (0.34-0.68) وبالتالي تعتبر معاملات الارتباط مابين متوسطات الإجابات ذات ارتباط متوسط.

- **الإحصائيات التلخيصية:** لقد تلخصت نتائج الإحصائيات للمتوسط والتباين في الجدول التالي:

الجدول(33): جدول الإحصائيات التلخيصية لمؤشر الأمن الطاقوي

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Minimum	Maximum	Plage	Maximum / Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	1,976	1,830	2,240	,410	1,224	,027	5
Variance des éléments	1,303	1,132	1,437	,304	1,269	,017	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يمثل الجدول الســابق إحصــاءات وصــفية تتعلق بمتوســط الإجابات للعبارات المتعلقة بهذا المؤشــر وكذا تباين هاته الإجابات وتبين النتائج ما يلي:

– **الإحصـائيات المتعلقة بالمتوسـط:** نلاحظ من خلال الجدول أن متوسـط الإجابات يمثل 1.976 مما يعني وفقا للجدول الذي طرحناه سابقا حول متوسط الإجابات أن الإجابة التي يمكن احتسابها في هذا المؤشر هي "**موافق**" لأن المتوسط محصور بين (**1.75-2.49**).

– **الإحصـائيات المتعلقة بالتباين:** نلاحظ من خلال الجدول أن التباين الجزئي يمثل قيمة 0.027 مما يوضـح أن تشتت الاجابات حول متوسطها قريب من الصفر وبالتالي التشتت ضعيف حول متوسط الاجابات لهذا المؤشـر وعليه يمكننا القول أن ضـعف التباين يعزز الإحصـائيات المتعلقة بالمتوسـط التي تحصـلنا عليها، أما عن التباين الكلي فقيمته 0.017 وهي قريبة جدا من الصـــفر وبالتالي تؤكد أن القيم ليســـت متشـــتتة كثيرا عن المتوسط وتتشابه بشكل عام وتنضوي معظمها تحت عبارة "**موافق**".

- **تحليل اختبار الفروق بين المجموعات ANOVA:** إن الغرض من هـذا التحليل هو معرفة مـا إذا كانت المجموعة المدروســة تحتوي على فروق ذات دلالة إحصــائية أو لا، ويمثل الجدول التالي النتائج المتحصــل عليها:

الجدول (34): جدول اختبار الفروق بين المجموعات لمؤشر الأمن الطاقوي

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Entre personnes		409,712	99	4,139		
Intra-population	Entre éléments	10,652	4	2,663	4,481	,001
	Résidus	235,348	396	,594		
	Total	246,000	400	,615		
Total		655,712	499	1,314		

Moyenne générale = 1,9760

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول يتبين أن :

- العدد الكلي للإجابات المدروسة هو 500 باعتبار أن قيمة العينة 100 وعدد العبارات 5.

- المتوسط العام هو 1.976ويعبر عن متوسط الإجابات على كل العبارات المتعلقة بمؤشر الشفافية والثقة وهاته القيمة محصورة بين (1.75-2.49) وعليه فيمكننا اعتبارها "موافق" مثلما سبق وذكرنا.

- مجموع المربعات الكلي والذي يستخدم لتحديد مصدر التباين الكلي قيمته هي: 655.712 ودرجة الحرية 499 والمتوسط المربع 1.314.

- مجموع المربعات بين المجموعات أي مصدر التباين بين المجموعات قيمته: 409.712 ودرجة الحرية 99 ومتوسط المربعات 4.139.

- مجموع المربعات داخل المجموعات أي مصدر التباين داخل كل مجموعة قيمته 10.652 ودرجة الحرية 4 ومتوسط المربعات 2.663.

- القيمة الجدولية F قيمتها هي: 4.481 وتعتبر أكبر من 1 مما يدل على أن التباين بين المجموعات أكبر من التباين داخل المجموعات.

- قيمة Sig هي: 0.001 وتعتبر أقل من 0.05 وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن النتائج ليست ناتجة عن الصدفة وأن هناك تأثير حقيقي للعوامل المدروسة.

خلاصة التحليل: نستنتج من خلال ما سبق أن البيانات المحصلة تتميز بدرجة موثوقية ممتازة مما يجعلها قابلة للتحليل كما نخلص إلى وجود دلالة إحصائية قوية، وعليه فيمكننا نفي الفرضية الصفرية H_0 ونقر بوجود موثوقية وارتباط متوسط إلى يعزز إدخال المتغيرات إلى نموذج الانحدار المتعدد.

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي للتحديات التي تواجه شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام

تواجه الشراكة الوقفية مع القطاع العام في الجزائر عدة تحديات، منها قلة الموارد المالية الوقفية، بالإضافة إلى الحاجة لتحقيق الشفافية في استثمارات الأوقاف، كما أن هناك صعوبات في التنسيق بين القطاعين لتحقيق الأهداف التنموية المشتركة، بالاضافة إلى عدم وجود آليات فعالة للتعاون بين المؤسسات الوقفية والجهات الحكومية لغياب إستراتيجيات مشتركة تحدد الأدوار والمسؤوليات لكل جهة، وكذا نقص الشفافية في إدارة الأوقاف وعدم وضوح العمليات المالية والإدارية المتعلقة بالأوقاف، كما أن قلة الوعي بأهمية الأوقاف تسبب في عدم إدراك المجتمع لدور الأوقاف في التنمية الإقتصادية والاجتماعية ،وبالتالي تسبب في نقص البرامج الإستثمارية للوقف، وتسبب في قلة الموارد المالية المتاحة للمشاريع المشتركة.

ولقد استخلصنا كل تلك التحديات من عناصر بحثنا السابقة التي تتعلق بالأوقاف في الجزائر، وقمنا بتلخيص جملة تلك التحديات في ثلاث جزئيات لنتمكن من التعبير عنها إحصائيا فيم بعد، وخصصنا لكل عنصر من هاته التحديات عبارات توضح الجوانب المرتبطة به، لنتمكن من الحصول على إجابات موضوعية تفيدنا في دراستنا هاته، وسنقوم في الجزئيات القادمة بتحليلها إحصائيا وتفسير نتائجها.

الفرع الأول: تحدّي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر

ثقافة الوقف في الجزائر، كما في العديد من الدول الإسلامية، تعتبر جزءًا مهمًا من التراث الثقافي والديني، وعلى الرغم من ذلك فإن انتشار الوعي بخصوص الوقف يعتبر نوعا ما محدودا، حيث يعاني المجتمع من نقص التثقيف حول هذا الجانب وكيفية انشائه وما يعود به من خير على المجتمع، وذلك راجع لعدة عوامل قمنا بتلخيصها في الاستبيان بخمس عبارات ارتأينا أنها تلخص أبرز الأسباب التي تؤدي إلى نقص في ثقافة الوقف في المجتمع الجزائري، وقمنا بوضع الفرضية الصفريةH_0 التي نفرض من خلالها أنه لا توجد موثوقية ولا ارتباط جيد مما

لا يسمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد، ثم قمنا بتحليل الإجابات إحصائيا وتحصلنا على النتائج التالية:

- **معيار تحليل الموثوقية ألفا كرونباخ:** لقد قمنا بتحليل الموثوقية من أجل معرفة درجة الإتســـاق في هذا النموذج، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (35): جدول إحصائيات الموثوقية تحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,796	,839	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال جدول إحصـــائيات الموثوقية يتبين أن عدد العبارات التي تم ادخالها في النموذج وتحليلها هو 5، ويتبين كذلك أن قيمة معامل ألفاكرونباخ هي 0.796 مما يعني أن الاتســـاق جيّد، وهذا ما يؤكده كذلك معامل ألفاكرونباخ للعناصر القياسية الذي قيمته 0.839 والذي يعبر عن درجة إتساق جيدة أيضا، وعليه فإن العناصر الخاضعة للتحليل الإحصائي تعتبر موثوقة بصفة جيدة.

- **تحليل مصـــفوفة الارتباط بين المتغيرات:** إن الغرض من هاته المصـــفوفة هو معرفة العلاقة بين المتغيرات المرتبطة بتحدي الثقافة الإقتصادية للوقف، وتظهر المصفوفة التالية النتائج المتحصل عليها:

الجدول (36): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لتحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر

Matrice de corrélation inter-éléments

	var1	var2	var3	var4	var5
var1	1,000	,147	,624	,600	,650
var2	,147	1,000	,188	,226	,262
var3	,624	,188	1,000	,734	,819
var4	,600	,226	,734	1,000	,858
var5	,650	,262	,819	,858	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يتبين من خلال المصفوفة أن قيم معاملات الارتباط مابين متوسطات الإجابات موجبة ومتدرجة وفقا للتصنيف التالي:

– **ارتباط إيجابي قوي**: ويتمثل في ارتباط متوسطات اجابات العبارات (var3 var4 var5) فيم بينها لأن قيم ارتباطاتها تنتمي إلى المجال (0.680-1) الذي يضم القيم ذات الارتباط القوي.

– **ارتباط ايجابي متوسط**: ويتمثل في ارتباط متوسطات اجابات العبارات (var 3 var 4 var 5) ب (var1) لأن قيمها تنتمي إلى المجال (0.349-0.679) الذي يضم القيم ذات الارتباط المتوسط.

– **ارتباط ايجابي ضعيف**: ويتمثل في ارتباط متوسطات إجابات العبارات 2 مع كل العبارات المتبقية، لأن قيم ارتباط (var2) مع العبارات الأخرى تنتمي إلى المجال (0-0.334) الذي يضم كل القيم ذات الارتباط الضعيف.

- **الإحصائيات التلخيصية**: يبين الجدول التالي الإحصائيات الوصفية المتعلقة بالتباين والمتوسط التي تحصلنا عليها من التحليل الاحصائي:

الجدول (37): جدول الإحصائيات التلخيصية لتحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Minimum	Maximum	Plage	Maximum / Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	1,594	1,360	2,290	,930	1,684	,156	5
Variance des éléments	,942	,657	1,683	1,026	2,561	,178	5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يمثّل الجدول السابق احصاءات وصفية تتعلق بمتوسط الإجابات للعبارات المتعلقة بهذا المؤشر وكذا تباين هاته الإجابات وتبين النتائج ما يلي:

– **الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط**: نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط الإجابات يمثل 1.594 مما يعني وفقا للجدول الذي طرحناه سابقا حول متوسط الإجابات أن الإجابة التي يمكن احتسابها في هذا المؤشر هي "**موافق بشدة**" لأن المتوسط محصور بين (**1-1.74**).

– **الإحصـائيات المتعلقة بالتباين:** نلاحظ من خلال الجدول أن التباين الجزئي يمثل قيمة 0.156 مما يوضـح أن تشتت الاجابات حول متوسطها قريب من الصفر وبالتالي التشتت ضعيف حول متوسط الاجابات لهذا المؤشـر وعليه يمكننا القول أنّ ضـعف التباين يعزز الإحصـائيات المتعلقة بالمتوسـط التي تحصـلنا عليها، أما عن التباين الكلي فقيمته 0.178 وهي قريبة من الصـفر وبالتالي تؤكد أن القيم ليسـت متشـتتة كثيرا عن المتوسـط وتتشابه بشكل عام وتنضوي معظمها تحت عبارة "**موافق بشدة**".

- **تحليل اختبار الفروق بين المجموعات ANOVA**: تحليل اختبار الفروق بين المجموعات يمكننا من تحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية، ولقد تحصلنا بعد التحليل على النتائج التالية:

الجدول (38): جدول اختبار الفروق بين المجموعات لتحدي الثقافة الاقتصادية للوقف بالجزائر

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Entre personnes		256,982	99	2,596		
Intra-population	Entre éléments	62,252	4	15,563	29,439	,000
	Résidus	209,348	396	,529		
	Total	271,600	400	,679		
Total		528,582	499	1,059		

Moyenne générale = 1,5940

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

– العدد الكلي للإجابات المدروسة هو 500 باعتبار أن قيمة العينة 100 وعدد العبارات 5.

– المتوسـط العام هو 1.594 ويعبر عن متوسـط الإجابات على كل العبارات المتعلقة بمؤشـر الشـفافية والثقة وهاته القيمة محصورة بين (**1-1.74**) وعليه فيمكننا اعتبارها "موافق بشدة" مثلما سبق وذكرنا.

– مجموع المربعات الكلي والذي يستخدم لتحديد مصـدر التباين الكلي قيمته هي:528.582 ودرجة الحرية 499 والمتوسط المربع 1.059.

– مجموع المربعات بين المجموعات أي مصـــدر التباين بين المجموعات قيمته: 256.982 ودرجة الحرية 99 ومتوسط المربعات 2.596.

- مجموع المربعات داخل المجموعات أي مصـــدر التباين داخل كل مجموعة قيمته 62.252 ودرجة الحرية 4 ومتوسط المربعات 15.563.

- قيمة Sig هي: 0 وبالتالي قيمة معدومة تفسر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن النتائج ليست ناتجة عن الصدفة وأن هناك تأثير حقيقي للعوامل المدروسة.

خلاصـة التحليل: لاحظنا أن sig منعدمة وبالتالي فإن الإجابة موافق بشـدة تعتبر صـحيحة لأن احتمال الخطأ منعدم، وعليه فإننا ننفي الفرضية الصفرية التي قمنا بوضعها في بداية التحليل ونقول أنه توجد موثوقية وارتباط جيد يعزز معنوية ادخال المتغيرات إلى نموذج الانحدار المتعدد، ونقر أن ضـعف الثقافة الوقفية بالجزائر هو بالفعل يشـكل تحدي يمكن أن يؤثر لاحقا في انجاح الشراكة الوقفية مع القطاع العام.

الفرع الثاني: تحدي مصادر التمويل

يتجلّى مشكل ضعف مصادر التمويل الوقفية في ضعف النظام المالي والمصرفي وكذا محدودية دخل الأفراد والغلاء المعيشـي، حيث يصـعب على الأفراد التبرع بالأموال أو الممتلكات في ظل الحاجة الشـخصـية لها، مما يؤثر على الأوقاف في جمع الأموال واسـتثمارها بشـكل فعال، وعليه فإننا قمنا بتوضـيح هذا التحدي في أربع عبارات يمكن أن تشمل كل الجوانب التي تتسبب في نقص مصادر التمويل الوقفية، وقمنا بوضع الفرضية الصفرية H_0 التي نفرض من خلالها أنه لا توجد موثوقية ولا ارتباط جيد مما لا يسـمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد، وبعدها قمنا بتحليل الاجابات احصائيا لنخلص إلى النتائج التالية:

- **معيار تحليل الموثوقية ألفا كرونباخ:** تحليل الموثوقية يبين لنا درجة الاتســـاق، ولقد تبين لنا بعد التحليل النتائج التالية:

الجدول (39): تحليل الموثوقية لتحدي مصادر التمويل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,761	,797	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يتضح من خلال جدول إحصائيات الموثوقية أن عدد العبارات المستخدمة لتحليل **تحدي مصادر التمويل** هو 4 عبارات، كما تظهر قيمة معامل ألفاكرونباخ في الجدول ب 0.761 أي أن الاتســـاق يعتبر جيدا ويؤكد معامل ألفاكرونباخ للعناصر القياسية ذلك لأن قيمته تمثلت في 0.797.

- **تحليل مصـــفوفة الارتباط بين المتغيرات:** هذا التحليل يبرز درجة الارتباط بين المتغيرات، ومن خلال التحليل تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول(40): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لتحدي مصادر التمويل

Matrice de corrélation inter-éléments

	var1	var2	var3	var4
var1	1,000	,278	,244	,257
var2	,278	1,000	,759	,695
var3	,244	,759	1,000	,741
var4	,257	,695	,741	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يتبين من خلال المصـفوفة أن قيم معاملات الارتباط مابين متوسـطات الإجابات موجبة ومتدرجة وفقا للتصـنيف التالي:

– **ارتباط إيجابي قوي:** ويتمثل في ارتباط (var2 var3 var4) فيما بينها لأن قيمها تنتمي إلى المجال (0.680-1) الذي يضم القيم ذات الارتباط القوي.

– **ارتباط ايجابي ضـــعيف:** ويتمثل في ارتباط (var2) مع كل العبارات المتبقية، لأن قيم ارتباط متوســـط الإجابة على العبارة 2 مع العبارات الاخرى ينتمي إلى المجال (0-0.334) الذي يضـــم كل القيم ذات الارتباط الضعيف.

- **الإحصـائيات التلخيصـية:** يبرز جدول الإحصـائيات التلخيصـية القيم المتعلقة بالتباين والمتوسـط، ويمثل الجدول التالي النتائج التي تحصلنا عليها:

الجدول (41): جدول الإحصائيات التلخيصية لتحدي مصادر التمويل

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Minimum	Maximum	Plage	Maximum / Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	1,710	1,460	2,420	,960	1,658	,224	4
Variance des éléments	1,073	,837	1,680	,844	2,008	,166	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يمثّل الجدول السابق احصاءات وصفية تتعلق بمتوسط الإجابات للعبارات المتعلقة بهذا المؤشر وكذا تباين هاته الإجابات وتبيّن النتائج ما يلي:

– **الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط**: نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط الإجابات يمثل 1.710 مما يعني وفقا للجدول الذي طرحناه سابقا حول متوسط الإجابات أن الإجابة التي يمكن احتسابها في هذا المؤشر هي "**موافق بشدة**" لأن المتوسط محصور بين (**1-1.74**).

– **الإحصائيات المتعلقة بالتباين**: نلاحظ من خلال الجدول أن التباين الجزئي يمثل قيمة 0.224 مما يوضح أن تشتت الاجابات حول متوسطها قريب من الصفر وبالتالي التشتت ضعيف حول متوسط الاجابات لهذا المؤشر وعليه يمكننا القول أنّ ضعف التباين يعزز الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط، أما عن التباين الكلي فقيمته 0.166 وهي قريبة من الصفر وبالتالي تؤكد أن القيم ليست متشتتة كثيرا عن المتوسط وتتشابه بشكل عام وتنضوي معظمها تحت عبارة "**موافق بشدة**".

- **تحليل اختبار الفروق بين المجموعات ANOVA**: قمنا بهذا التحليل من أجل معرفة الفروق الإحصائية الموجودة ويمثل الجدول التالي النتائج المتحصل عليها:

الجدول (42): جدول اختبار الفروق بين المجموعات لتحدي مصادر التمويل

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Entre personnes		247,360	99	2,499		
Intra-population	Entre éléments	67,320	3	22,440	37,509	,000
	Résidus	177,680	297	,598		
	Total	245,000	300	,817		
Total		492,360	399	1,234		

Moyenne générale = 1,7100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

- العدد الكلي للإجابات المدروسة هو 400 باعتبار أن قيمة العينة 100 وعدد العبارات 4.

- المتوسط العام هو 1.710 ويعبر عن متوسط الإجابات على كل العبارات المتعلقة بمؤشر الشفافية والثقة وهاته القيمة محصورة بين (**1-1.74**) وعليه فيمكننا اعتبارها "موافق بشدة" مثلما سبق وذكرنا.

- مجموع المربعات الكلي والذي يستخدم لتحديد مصدر التباين الكلي قيمته هي:492.360 ودرجة الحرية 399 والمتوسط المربع 1.234.

- مجموع المربعات بين المجموعات أي مصـــدر التباين بين المجموعات قيمته: 247.360 ودرجة الحرية 99 ومتوسط المربعات 2.499.

- مجموع المربعات داخل المجموعات أي مصـــدر التباين داخل كل مجموعة قيمته 67.320 ودرجة الحرية 3 ومتوسط المربعات 22.440.

- قيمة Sig هي: 0 وبالتالي قيمة معدومة تفسر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن النتائج ليست ناتجة عن الصدفة وأن هناك تأثير حقيقي للعوامل المدروسة.

خلاصـة التحليل: لاحظنا أن sig منعدمة وبالتالي فإن الإجابة موافق بشـدة تعتبر صـحيحة لأن احتمال الخطأ منعدم، وعليه فإننا ننفي الفرضية الصفرية التي قمنا بوضعها في بداية التحليل ونقول أنه توجد موثوقية وارتباط جيد يعزز معنوية ادخال المتغيرات إلى نموذج الانحدار المتعدد، ونقر أن مصـادر تمويل القطاع الوقفي تشـكل عائقا أما تحقيق الشراكة الوقفية مع القطاع العام.

الفرع الثالث: تحدي حوكمة الوقف في الجزائر

إن حوكمة الوقف في الجزائر تتعلق بتحســين إدارة الأوقاف وتطبيق مبادئ الحوكمة لضـــمان فعالية الاستثمارات الوقفية، كما أن فعالية الحوكمة الوقفية تتطلب تعزيز الشفافية والمسائلة في إدارة الأوقاف بالاضافة إلى تطوير التشريعات والقوانين التي تؤطر استثمار الوقف وتسيير الأموال الوقفية، وعليه فإن هاته الجزئية قد تم الطرق إليها في الاستبيان من خلال سبعة عبارات اشتملت الأسباب التي تعرقل الاستثمار الوقفي وبالاخص الشراكة الوقفية مع قطاعات اخرى، وقمنا بوضع الفرضية الصفريةH0 التي نفرض من خلالها أنه لا توجد موثوقية ولا

ارتباط جيد مما لا يسمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد، وقمنا بتحليل الاجابات احصائيا لنتحصل على ما يلي:

- **معيار تحليل الموثوقية ألفا كرونباخ:** تحليل المثوقية يبرز درجة الإتساق في النموذج المدروس، ولدراسة درجة الإتساق تحصلنا على نتائج الموثوقية التالية:

الجدول (43): جدول تحليل الموثوقية لتحدي حوكمة الوقف في الجزائر

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,918	,916	7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول يظهر لنا أن عدد العبارات التي تمت من خلالها الدراسة هو 7، ويتبين أن قيمة معامل ألفاكرونباخ هي 0.918 أي أنه أكبر من 0.90 القيمة المثلى لألفا كرونباخ وبالتالي فالاتساق ممتاز إضافة إلى أن ألفاكرونباخ للعناصر القياسية هو 0.916 وهذا ما يؤكد أن الموثوقية ممتازة.

- **تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:** يمكننا هذا التحليل من دراسة درجة الارتباط بين المتغيرات لتحدي حوكمة الوقف، ويتمثل المصفوفة التالية النتائج المتحصل عليها:

الجدول (44): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لمؤشر حوكمة الوقف في الجزائر

Matrice de corrélation inter-éléments

	var1	var2	var3	var4	var5	var6	var7
var1	1,000	,697	,628	,665	,473	,635	,448
var2	,697	1,000	,770	,689	,538	,760	,364
var3	,628	,770	1,000	,752	,650	,805	,340
var4	,665	,689	,752	1,000	,680	,726	,418
var5	,473	,538	,650	,680	1,000	,735	,591
var6	,635	,760	,805	,726	,735	1,000	,414
var7	,448	,364	,340	,418	,591	,414	1,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يتبين من خلال المصفوفة أن قيم معاملات الارتباط مابين متوسطات الإجابات موجبة ومتدرجة وفقا للتصنيف التالي:

- **ارتباط إيجابي قوي**: ويتمثل في الارتباطات التي قيمها تنتمي إلى المجال (0.680-1) وتشمل ارتباط (var1) ب (var2) وارتباط (var2) ب (var6 ; var4 ; var3; var1) وارتباط (va3) ب (var2 ; var4 ; var6) وارتباط (var4) ب (var6 ; var5 ; var3; var2) وارتباط (var5) ب (var6 ; var4) وأخيرا ارتباط(var6) ب (var4 ; var5 ; var3; var2).

- **ارتباط إيجابي متوسط**: يتمثل في الارتباطات التي تنتمي قيمها إلى المجال (0.34-0.67) وتشمل ارتباط (var1) ب (var7 ; var6 ; var5 ; var4; var3) وارتباط (var2) ب (var7 ; var5) وارتباط (var3) ب (var7 ; var5 ; var1) وارتباط (var4) ب (var7 ; var1) وارتباط (var5) ب (var7 ; var3 ; var2; var1) وارتباط (var6) ب (var7 ; var1) وارتباط (var7) بكل المتغيرات.

ممّا سبق نلاحظ أن المتغيرات تؤثر إيجابيا في بعضها البعض، كما نلاحظ أن تأثير (var7) يعتبر ايجابيا وقريب من الضعيف، لكن في المجمل يمكن اعتبار المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض وتؤثر على الرغم من انخفاض بعض قيم الارتباط.

الإحصائيات التلخيصية: تركز على الإحصائيات المتعلقة بالتباين والمتوسط، ويمثل الجدول التالي الإحصائيات التلخيصية المتعلقة بتحدي حوكمة الوقف في الجزائر:

الجدول (45): جدول الإحصاءات التلخيصية لتحدي حوكمة الوقف في الجزائر

Statistiques récapitulatives d'éléments

	Moyenne	Minimum	Maximum	Plage	Maximum / Minimum	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	1,887	1,470	2,080	,610	1,415	,043	7
Variance des éléments	1,441	,878	1,616	,738	1,841	,068	7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يمثل الجدول السابق احصاءات وصفية تتعلق بمتوسط الإجابات للعبارات المتعلقة بهذا المؤشر وكذا تباين هاته الإجابات وتبين النتائج ما يلي:

– **الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط**: نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط الإجابات يمثل 1.887 مما يعني وفقا للجدول الذي طرحناه سابقا حول متوسط الإجابات أن الإجابة التي يمكن احتسابها في هذا المؤشر هي "**موافق**" لأن المتوسط محصور بين (**1.75–2.49**).

– **الإحصائيات المتعلقة بالتباين**: نلاحظ من خلال الجدول أن التباين الجزئي يمثل قيمة 0.043 مما يوضح أن تشتت الاجابات حول متوسطها قريب من الصفر وبالتالي التشتت ضعيف حول متوسط الاجابات لهذا المؤشر وعليه يمكننا القول أنّ ضعف التباين يعزز الإحصائيات المتعلقة بالمتوسط، أما عن التباين الكلي فقيمته 0.068 وهي قريبة من الصفر وبالتالي تؤكد أن القيم ليست متشتتة كثيرا عن المتوسط وتتشابه بشكل عام وتنضوي معظمها تحت عبارة "موافق".

- **تحليل اختبار الفروق بين المجموعات ANOVA**: اختبار الفروق بين المجموعات يبرز الفروق الإحصائية الموجودة ويمثل الجدول اتالي النتائج المتحصل عليها:

الجدول (46): جدول تحليل الفروق بين المجموعات لتحدي حوكمة الوقف في الجزائر

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig
Entre personnes		670,370	99	6,771		
Intra-population	Entre éléments	25,634	6	4,272	7,735	,000
	Résidus	328,080	594	,552		
	Total	353,714	600	,590		
Total		1024,084	699	1,465		

Moyenne générale = 1,8871

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

– العدد الكلي للإجابات المدروسة هو 700 باعتبار أن قيمة العينة 100 وعدد العبارات 7.

– المتوسط العام هو 1.887 ويعبر عن متوسط الإجابات على كل العبارات المتعلقة بحوكمة الوقف في الجزائر وهاته القيمة محصورة بين (**1.75–2.49**) وعليه فيمكننا اعتبارها "موافق " مثلما سبق وذكرنا.

- مجموع المربعات الكلي والذي يستخدم لتحديد مصدر التباين الكلي قيمته هي:1024.084 ودرجة الحرية 699 والمتوسط المربع 1.465.

- مجموع المربعات بين المجموعات أي مصدر التباين بين المجموعات قيمته: 670.370 ودرجة الحرية 99 ومتوسط المربعات 6.771.

- مجموع المربعات داخل المجموعات أي مصدر التباين داخل كل مجموعة قيمته 25.634 ودرجة الحرية 6 ومتوسط المربعات 4.272.

- قيمة Sig هي: 0 وبالتالي قيمة معدومة تفسر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات وهذا يعني أن النتائج ليست ناتجة عن الصدفة وأن هناك تأثير حقيقي للعوامل المدروسة.

خلاصة التحليل: لاحظنا أن sig منعدمة وبالتالي فإن الإجابة "**موافق**" تعتبر صحيحة لأن احتمال الخطأ منعدم، وعليه فإننا ننفي الفرضية الصفرية التي قمنا بوضعها في بداية التحليل ونقول أنّه توجد موثوقية وارتباط جيد يعزز معنوية ادخال المتغيرات إلى نموذج الانحدار المتعدد، ونقر أنّ حوكمة الوقف في الجزائر تشكل عائقا أما تحقيق الشراكة الوقفية مع القطاع العام.

المبحث الرابع: تحليل أثر الشراكة الوقفية على أمن الموارد الطاقوية والمائية

تعمل الشراكة الوقفية كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال عدة عناصر متكاملة تحقق إدارة مثلى للموارد الوقفية وتوظفها في تنمية المجالات الأخرى، وتحقق لها الإستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وتتجلى أهمية هاته الشراكة في الادارة المستدامة للموارد الوقفية والحفاظ عليها من الاندثار وتحقيق شرط استمراريتها إلى الأجيال القادمة، وكذا تحقيق صفة الإستمرارية للطرف الآخر من الشراكة، وعليه فإذا تمت الشراكة الوقفية مع قطاع الطاقة أو قطاع المياه فإنه من المحتمل أن القطاع الشريك سيحقق مبدأ الاستمرارية كذلك.

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تفسير أثر الشراكة الوقفية مع القطاع العام على تحقيق أمن الموارد وذلك من خلال التحليل الإحصائي لهذا الأثر بناءا على المؤشرات التي قمنا بتحليلها في المبحث السابق، حيث سنقوم بدراسة علاقة المؤشر المتعلق بالأمن المائي والمؤشر المتعلق بالأمن الطاقوي مع باقي المؤشرات التي تلخص شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام.

المطلب الأول: تحليل أثر مؤشرات الشراكة الوقفية والتحديات التي تواجهها على تحقيق الأمن المائي

يتعلق تحقيق الأمن بتوفير سبل الاستهلاك الأمثل للمياه والمحافظة عليه كثروة ناذرة للأجيال القادمة، ولتحقيق ذلك لابد من اللجوء إلى الأساليب المبتكرة لإدارة الموارد المائية كتحلية المياه واعادة استغلال المياه المستعملة، ولتجسيد هاته الإبتكارات لابد من توفير أغلفة مالية تسمح بسير هاته المشاريع، إضافة إلى نشر الوعي لدى الأفراد بضرورة المساهمة في إدارة الموارد المائية بطريقة مثلى وتفادي تبذيرها، مع دعوة القطاعات الأخرى لتحمل مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة في مجال الموارد المائية، وسنقوم من خلال هاته الجزئية بدراسة أثر شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام في تحقيق أمن الموارد المائية.

قبل البدأ في التحليل ارتأينا أن نشير إلى الرمز الإحصائي الذي أرفقناه بكل مؤشر ليتسنى للقارئ معرفة ما سنقوم بطرحه في الجداول القادمة:

- المؤشر رقم 05: هو مؤشر الأمن المائي والذي سنعتبره المؤشر الذي يتعلق بالمتغير التابع والذي سنقوم بدراسة ارتباطه بالمؤشرات المستقلة القادمة، وكذا أثرها عليه.

أما المؤشرات المستقلة فهي كالاتي:

- المؤشر رقم 01: مؤشر تعزيز مصادر التمويل

- المؤشر رقم 02: مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية، ولقد قمنا بإدخال هذا المؤشر في دالة الانحدار على الرغم من وجود فروق معنوية بين مجموعات هذا المؤشر، لأنه لا يؤثر في النموذج وفي كل الحالات سينتج لدينا معدل دلالة أكبر من 0.05.

- المؤشر رقم 03: مؤشر الشفافية والثقة

- المؤشر رقم 06: تحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر

- المؤشر رقم 07: تحدي مصادر التمويل

- المؤشر رقم 08: تحدي حوكمة الوقف بالجزائر

الفرع الأول: تحليل ارتباط الأمن المائي بمؤشرات الشراكة وتحدياتها

إنّ تحليل الارتباط يعد مقياسا لفهم العلاقة بين متغيرين أو أكثر حيث يمكن أن يكون هذا الارتباط موجبا أو سالبا ويفسر حسب قيمته في النتائج الإحصائية المتحصل عليها، وفي هذا الصدد قمنا بوضع فرضية صفرية H_0 التي نفرض من خلالها أنه لا توجد موثوقية ولا ارتباط جيد مما لا يسمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد، وسنقوم بتحليل ارتباط الأمن المائي بمؤشرات الشراكة التي قمنا بدراستها سابقا من خلال النتائج التي تحصلنا عليها من خلال برنامج SPSS 22.0 والمتمثلة في الجداول التالية:

الجدول (47): جدول الإحصائيات التلخيصة

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
Indice_05	2,1160	1,01152	100
Indice_01	1,8888	,87543	100
Indice_02	1,9780	1,07568	100
Indice_03	1,9040	1,00241	100
Indice_06	1,5940	,72052	100
Indice_07	1,7100	,79035	100
Indice_08	1,8871	,98354	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

يبين جدول الإحصائيات الوصفية المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مؤشر، حيث يتمثل المؤشر رقم 05 في مؤشر الأمن المائي أي المتغير التابع، ونلاحظ أن متوسط الاجابات لهذا المؤشر هو 2.116 مما يعني أن الاجابة حول هذا المؤشر هي "موافق بشدة" لكن قيمة الانحراف المعياري المتعلق بهذا المؤشر هي 1.011 مما يعني أن هناك تباين في الاجابات حول المتوسط مقارنة بالمؤشرات الأخرى لا يعتبر كبيرا جدا.

وعلى هذا الأساس سنقوم بدراسة ارتباط المؤشر 05 بالمؤشرات الأخرى من خلال الجدول التالي:

الجدول (48): جدول معاملات الارتباط مؤشر الأمن المائي بالمؤشرات الأخرى

Corrélations

		Indice_05	Indice_01	Indice_02	Indice_03	Indice_06	Indice_07	Indice_08
Corrélation de Pearson	Indice_05	1,000	,521	,495	,430	,401	,374	,356
	Indice_01	,521	1,000	,839	,849	,577	,588	,545
	Indice_02	,495	,839	1,000	,811	,501	,551	,536
	Indice_03	,430	,849	,811	1,000	,541	,574	,564
	Indice_06	,401	,577	,501	,541	1,000	,814	,652
	Indice_07	,374	,588	,551	,574	,814	1,000	,724
	Indice_08	,356	,545	,536	,564	,652	,724	1,000
Sig. (unilatéral)	Indice_05	.	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	Indice_01	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000
	Indice_02	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000
	Indice_03	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000
	Indice_06	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000
	Indice_07	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000
	Indice_08	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
N	Indice_05	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_01	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_02	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_03	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_06	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_07	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_08	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

بالنظر إلى الجدول نلاحظ أن Sig منعدمة وبالتالي لا يوجد احتمال للخطأ في هذا النموذج، وعليه فإن ارتباط المؤشر 05 بالمؤشرات الأخرى فيصنف بأنه ارتباط ايجابي متوسط لأن قيمه كلها موجبه وتنتمي إلى المجال (0.34-0.67) الذي يضم القيم ذات الارتباط المتوسط، لكن عند التمعن في هاته القيم سنجد أن ارتباط مؤشر الأمن المائي بمؤشر تعزيز مصادر التمويل هو الأكبر قيمة أي أن تحقيق الأمن المائي متعلق بتعزيز مصادر التمويل من خلال الشراكات مع القطاعات الأخرى الخارجة عن نطاق قطاع الموارد المائية، وعليه فإن تحقيق الشراكة الوقفية مع القطاع العام له ارتباط ايجابي مع تحقيق الامن المائي من ناحية تعزيز مصادر التمويل بدرجة أولى ثم تأتي بقية العوامل المتمثلة في المؤشرات المستقلة الأخرى.

الفرع الثاني: تحليل نموذج الانحدار المتعدد لمؤشر الأمن المائي

إن تحليل نموذج الانحدار المتعدد يدرس العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة، وخلال دراستنا لهذا النموذج أردنا تحليل أثر المتغيرات المستقلة على متغير الأمن المائي، وكانت النتائج كالاتي:

الجدول (49): جدول معاملات الانحدار للأمن المائي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
		B	Ecart standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partielle
1	(Constante)	,828	,236		3,517	,001			
	Indice_01	,422	,223	,365	1,893	,061	,521	,193	,164
	Indice_02	,224	,161	,238	1,393	,167	,495	,143	,121
	Indice_03	-,164	,179	-,163	-,916	,362	,430	-,095	-,079
	Indice_06	,238	,216	,170	1,103	,273	,401	,114	,095
	Indice_07	-,064	,215	-,050	-,297	,768	,374	-,031	-,026
	Indice_08	,047	,135	,046	,350	,727	,356	,036	,030

a. Variable dépendante : Indice_05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول يتبين لدينا معاملات الانحدار ومعاملات الارتباط لكل متغير بحيث:

– معامل الانحدار للمؤشر01 هو 0.422، بالاضافة إلى أن Sig قريبة من 0.05 وبالتالي فالنتائج المحصلة تعتبر ذات دلالة إحصائية، مما يمكننا من القول أن مؤشر تعزيز المصادر المالية يسهم في تحقيق الأمن المائي، أي كلما زادت نسبة مصادر الأموال كلما زاد تحقيق الامن المائي وهذا ما نفسره بأن الأمن المائي يتطلب تحقيق مشاريع لتحصيل المورد المائي دون اللجوء إلى استغلال الموارد المائية الجوفية والمحافظة عليها للأجيال القادمة، ومن بين هاته المشاريع التي تحتاج أغلفة مالية كبيرة نجد محطات تصفية المياه وإعادة استغلالها، وأيضا محطات تحلية المياه، وعليه فإننا نستنتج أن الشراكة الوقفية مع القطاع العام تعزز من تسيير وتخصيص المورد المائي من خلال توفير الأموال لإنشاء مشاريع المياه المحلاة أو مشاريع المياه المصفاة.

– معاملات الانحدار للمؤشرات الأخرى لا نعتبرها ذات معنوية لأنها ليست ذات دلالة إحصائية بالنظر إلى قيم Sig التي تعتبر أكبر بكثير عن القيمة المعنوية والتي تقدر ب 0.05، وعليه فإن المؤشرات الأخرى التي قمنا بدراستها يمكن أن تؤثر على تحقيق الأمن المائي في ظروف أخرى لكن ليس بقدر ما يؤثر المؤشر الأول بدلالة النتائج المحصلة.

المطلب الثاني: تحليل أثر مؤشرات الشراكة والتحديات التي تواجهها على تحقيق الأمن الطاقوي

إنّ تحقيق الأمن الطاقوي يتضمن إستراتيجيات عديدة منها ما يرتبط بتقليل استهلاك الطاقة الأحفورية الناضبة ومنها ما يتعلق بالتوجه نحو استغلال الطاقة المتجددة كتنويع لمصادر الطاقة، ومنها ما يضمن فعالية واستدامة الموارد الطاقوية لصالح الأجيال القادمة، وتحتاج هاته الإستراتيجيات لتكاثف الجهود من أجل تحقيقها، كتطوير الأساليب الاستثمارية في هذا المجال وتحسين كفاءة استغلال الطاقة وتحسين البنية التحتية، وفي دراستنا هاته ارتأينا أن الشراكة الوقفية مع القطاع العام يمكن أن تسهم في تحقيق إستراتيجية الأمن الطاقوي كإستراتيجية تسعى لتخصيص وتسيير هذا المورد الحيوي وتحافظ على استدامته للأجيال القادمة، وعليه قمنا في دراستنا التطبيقية بتحليل أثر هاته الشراكة على تحقيق الأمن الطاقوي من خلال دراسة أثر المؤشرات التالية على مؤشر الأمن الطاقوي:

- المؤشر رقم 04: هو مؤشر الأمن الطاقوي والذي سنعتبره المؤشر الذي يتعلق بالمتغير التابع والذي سنقوم بدراسة ارتباطه بالمؤشرات المستقلة القادمة، وكذا أثرها عليه.

أما المؤشرات المستقلة فهي كالآتي:

- المؤشر رقم 01: مؤشر تعزيز مصادر التمويل
- المؤشر رقم 02: مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية، وكما ذكرنا سابقا فقد قمنا بإدخال هذا المؤشر في دالة الانحدار على الرغم من وجود فروق معنوية بين مجموعات هذا المؤشر، لأنه لا يؤثر في النموذج وفي كل الحالات سينتج لدينا معدل دلالة أكبر من 0.05.
- المؤشر رقم 03: مؤشر الشفافية والثقة
- المؤشر رقم 06: تحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر
- المؤشر رقم 07: تحدي مصادر التمويل
- المؤشر رقم 08: تحدي حوكمة الوقف بالجزائر

الفرع الأول: تحليل ارتباط الأمن الطاقوي بمؤشرات الشراكة وتحدياتها

يستخدم تحليل الارتباط عادة لفهم العلاقة بين متغيرين أو أكثر حيث يمكن أن يكون هذا الارتباط موجبا أو سالبا ويفسر حسب قيمته في النتائج الإحصائية المتحصل عليها، وفي هذا الصدد قمنا بوضع فرضية صفرية H_0 التي نفرض من خلالها أنه لا توجد موثوقية ولا ارتباط جيد بين المتغيرات مما لا يسمح بإدخال النموذج إلى تحليل الانحدار والانحدار المتعدد، وسنقوم بتحليل ارتباط الأمن الطاقوي بمؤشرات الشراكة التي قمنا بدراستها سابقا من خلال النتائج التي تحصلنا عليها من خلال برنامج SPSS 22.0 والمتمثلة في الجداول التالية:

الجدول (50): جدول الإحصائيات الوصفية لمؤشر الأمن الطاقوي

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type	N
Indice_04	1,9760	,90978	100
Indice_01	1,8888	,87543	100
Indice_02	1,9780	1,07568	100
Indice_03	1,9040	1,00241	100
Indice_06	1,5940	,72052	100
Indice_07	1,7100	,79035	100
Indice_08	1,8871	,98354	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنحراف المعياري المرتبط بالمؤشـــرات يختلف من مؤشـــر إلى آخر مما يعني أن درجة التباين متفاوتة وتعبر عن عدم الإتســـاق في اجابات الفراد، حيث لاحظنا أن المؤشـــر الثاني لديه أعلى انحراف معياري، مما يعني أنه يتفاوت بشكل أكبر في القيم ويمكن أن يشير ذلك إلى تفاوت كبير في الاجابات التي قدمها أفراد العينة بينما المؤشـر السـادس لديه أدنى انحراف معياري، مما يدل على اتسـاق أكبر أو تباين أقل في اجابات الأفراد أي أن الأفراد يتفقون تقريبا على أن الثقافة الاقتصادية للوقف تمثل عائقا للشراكة الوقفية في الجزائر مما يؤثر على تحقيق الأمن الطاقوي، أما عن الانحراف المعياري العالي في بعض المؤشـــرات والمنخفض في البعض الاخر قد يتطلب مزيدًا من التحليل لفهم أســـباب ذلك التباين وهذا ما ســـتحدده الجداول التالية والتي تحلل الارتباط بين المؤشرات وتحلل المعنوية والانحدار المتعدد.

وعلى هذا الأساس سنقوم بدراسة ارتباط المؤشر 05 بالمؤشرات الأخرى من خلال الجدول التالي:

الجدول (51): جدول معاملات الارتباط مؤشر الأمن المائي بالمؤشرات الأخرى

Corrélations

		Indice_04	Indice_01	Indice_02	Indice_03	Indice_06	Indice_07	Indice_08
Corrélation de Pearson	Indice_04	1,000	,472	,414	,336	,414	,340	,236
	Indice_01	,472	1,000	,839	,849	,577	,588	,545
	Indice_02	,414	,839	1,000	,811	,501	,551	,536
	Indice_03	,336	,849	,811	1,000	,541	,574	,564
	Indice_06	,414	,577	,501	,541	1,000	,814	,652
	Indice_07	,340	,588	,551	,574	,814	1,000	,724
	Indice_08	,236	,545	,536	,564	,652	,724	1,000
Sig. (unilatéral)	Indice_04	.	,000	,000	,000	,000	,000	,009
	Indice_01	,000	.	,000	,000	,000	,000	,000
	Indice_02	,000	,000	.	,000	,000	,000	,000
	Indice_03	,000	,000	,000	.	,000	,000	,000
	Indice_06	,000	,000	,000	,000	.	,000	,000
	Indice_07	,000	,000	,000	,000	,000	.	,000
	Indice_08	,009	,000	,000	,000	,000	,000	.
N	Indice_04	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_01	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_02	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_03	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_06	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_07	100	100	100	100	100	100	100
	Indice_08	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول نلاحظ أن sig منعدمة وبالتالي لا يوجد احتمال للخطأ في هذا النموذج، كما نلاحظ أن ارتباط المؤشر 04 مع المؤشرات الاخرى يصنف بأنه ارتباط ايجابي متوسط لأن قيمه كلها موجبه وتنتمي إلى المجال (0.34-0.67) الذي يضم القيم ذات الارتباط المتوسط ماعدا المؤشر 08 الذي يرتبط مع المؤشر 04 ارتباطا ضعيفا لأن قيمته تنتمي إلى المجال (0-0.33)، وعند التمعن في القيم نجد أن ارتباط المؤشر 04 يكون كبيرا مع المؤشرات 01 ؛02 ؛03 مما يدل على أن تحقيق الأمن الطاقوي يتأثر كثيرا بتعزيز مصادر التمويل وتحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية وكذا تطوير الثقافة الاقتصادية للوقف بالجزائر.

الفرع الثاني: تحليل نموذج الانحدار المتعدد لمؤشر الأمن الطاقوي.

لقد قمنا بتحليل نموذج الانحدار المتعدد لمؤشر الأمن الطاقوي من أجل معرفة علاقة المتغيرات المستقلة الأخرى بهذا المتغير باعباره متغيرا تابعا، ويمكننا دراسة أثر كل تلك المتغيرات على الأمن الطاقوي من خلال معاملات الانحدار التي تظهر في الجدول التالي:

الجدول (52): جدول معاملات الانحدار للأمن الطاقوي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
		B	Ecart standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Partielle
1	(Constante)	,901	,214		4,219	,000			
	Indice_01	,494	,202	,476	2,445	,016	,472	,246	,213
	Indice_02	,157	,146	,186	1,077	,284	,414	,111	,094
	Indice_03	-,266	,163	-,293	-1,639	,105	,336	-,168	-,143
	Indice_06	,418	,196	,331	2,130	,036	,414	,216	,186
	Indice_07	-,042	,195	-,036	-,213	,832	,340	-,022	-,019
	Indice_08	-,136	,123	-,147	-1,112	,269	,236	-,115	-,097

a. Variable dépendante : Indice_04

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل SPSS 22.0 بعد جمع البيانات وتبويبها وتحليلها.

من خلال الجدول يتبين لدينا معاملات الانحدار ومعاملات الارتباط لكل متغير بحيث:

- معامل الانحدار للمؤشر 01 هو 0.494، بالإضافة إلى أن Sig أقل من 0.05، وبالتالي فالنتائج المحصلة تعتبر ذات دلالة إحصائية، مما يمكننا من القول أن مؤشر تعزيز المصادر المالية يسهم في تحقيق الأمن الطاقوي، أي كلما زادت نسبة مصادر الأموال كلما زاد تحقيق الأمن الطاقوي وهذا ما نفسره بأن الأمن الطاقوي يتطلب تحقيق مشاريع لتحصيل المورد الطاقوي دون اللجوء إلى استغلال الموارد الطاقوية الأحفورية والمحافظة عليها للأجيال القادمة، ومن بين هاته المشاريع التي تحتاج أغلفة مالية كبيرة نجد مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها من المشاريع التي قمنا بذكرها في الفصل الأول، وعليه فإننا نستنتج أن الشراكة الوقفية مع القطاع العام تعزز من تسيير وتخصيص المورد الطاقوي من خلال توفير الأموال لإنشاء مشاريع الطاقة المتجددة للمحافظة على الطاقة الاحفورية الناضبة.

- معامل الانحدار للمؤشر 06 هو 0.418 إضافة إلى أن قيمة Sig أقل من 0.05 وبالتالي النتائج المحصلة تعتبر ذات دلالة إحصائية، مما يمكننا من القول أنّ تحدي الثقافة الإقتصادية للوقف يعرقل تحقيق الأمن الطاقوي لأنه في الأصل يعد عائقا أما تحقيق الشراكة الوقفية مع القطاع العام، أي أن المجتمع الجزائري لم يصل بعد إلى اعتبار الوقف كمورد يمكن استثماره لتحقيق النمو الإقتصادي وإنما مازال يقتصر مفهوم الوقف لدى الأفراد كشعيرة من شعائر الإسلام دورها يقتصر على تحقيق مبدأ الصدقة الجارية فقط.

– معاملات الانحدار للمؤشرات الأخرى لا نعتبرها ذات معنوية لأنها ليست ذات دلالة إحصائية بالنظر إلى قيم Sig التي تعتبر أكبر بكثير من القيمة المعنوية والتي تقدر ب 0.05، وعليه فإن المؤشرات الأخرى التي قمنا بدراستها يمكن أن تؤثر على تحقيق الأمن المائي في ظروف أخرى لكن ليس بقدر ما يؤثر المؤشر الأول والمؤشر السادس بدلالة النتائج المحصلة.

في نهاية هذا المبحث نستنتج أن العوامل التي تؤثر في تحقيق الأمن المائي والأمن الطاقوي في إطار الشراكة الوقفية مع القطاع العام، هي العوامل التي تتعلق بمصادر التمويل وهذا راجع إلى أن تحقيق مشاريع الطاقة المتجددة أو مشاريع إنتاج الموارد المائية تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة، كما أننا استنتجنا أن الأمن الطاقوي يتأثر بعامل الثقافة الإقتصادية للوقف أي أن المجتمع في حد ذاته لم يصل إلى تطبيق ثقافة استثمار الموارد الوقفية لتحقيق التنمية الإقتصادية بل لا يزال متأثرا بفكرة أن الوقف هو صدقة جارية فقط تستهلك حتى تندثر يوما ما، وأيضا استنتجنا أن مستوى الوعي بأن التنمية الإقتصادية مسؤولية الجميع وليست مسؤولية الحكومة فقط مازال منخفضا لدى المجتمع الجزائري، ولذلك لابد من إيجاد حلول لتحسين مداخيل الوقف في الجزائر حتى ترقى إلى مستوى المساهمة في تطوير الإقتصاد في الجزائر.

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هاته الدراسة التطبيقية أن المؤشرات السابقة (تعزيز مصادر التمويل، تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية، الشفافية والثقة، تحدي الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر، تحدي مصادر التمويل وتحدي حوكمة الوقف بالجزائر) تؤثّر في بعضها البعض بشكل إيجابي، بحيث كلما ارتفعت درجة المتغيرات المستقلة حتما ترتفع درجة المتغيرات التابعة، ما يمكننا من القول أن الشراكة الوقفية مع القطاع العام تحقق أثرا إيجابيا في تسيير وتخصيص الموارد المائية والطاقوية، بمعنى أنها تؤثر إيجابيا في تحقيق الأمن المائي والطاقوي، وعلى الرغم من ظهور بعض النتائج متضاربة بسبب معامل الدلالة الإحصائية الذي وجدناه في بعض المؤشرات يفوق قيمة 0.05، إلا أننا نعتبر تلك المؤشرات تؤثر إيجابيا في المتغير التابع وربما لو وسعنا عينة الدراسة أكثر لوجدنا النتائج ذات دلالة إحصائية، وعليه فإننا نعتبر أن الشراكة الوقفية مع القطاع العام كمتغير مستقل تؤثر على المتغيرين التابعين المتمثلين في الأمن المائي والأمن الطاقوي من خلال مؤشر تعزيز مصادر التمويل بمعنى أنه كلما عززنا مصادر التمويل في هاته الشراكة

كلما كانت النتائج إيجابية فيم يخص تحقيق أمن هاته الموارد في الجزائر؛ الأمر الذي يبرز أهمية هاته الشراكة ودورها الفعال في أمثلية تسيير المورد المائي والمورد الطاقوي في الجزائر.

أما عن عنصر التحديات التي تواجهها الشراكة الوقفية فإننا أردنا أن نقيس أثرها على تحقيق الأمن المائي والطاقوي، فاستخدمناها كمتغير مستقل عرّفناها من خلال المؤشرات 06؛07؛08 في النموذج التحليلي السابق، وتمثلت في تحدي الثقافة الإقتصادية للوقف؛ تحدي مصادر التمويل؛ تحدي حوكمة الوقف بالجزائر، ووجدنا في نهاية التحليل الإحصائي أن تحدي الثقافة الإقتصادية للوقف يؤثر بشكل إيجابي في تحقيق الأمن الطاقوي مما يبين لنا أن انتشار ثقافة استثمار الوقف في مجال الطاقة المتجددة يمكن أن يسهم في تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر مثلما يسهم في الوصول إلى تحقيق شراكة الوقف مع القطاع العام، وبالتالي يمكن أن نعتبره تحديا يعيق تحقيق الأمن الطاقوي في ظل هاته الشراكة، كما وجدنا أن تحدي مصادر التمويل الذي يعرقل إبرام الشراكة الوقفية مع القطاع العام، يعتبر عائقا أمام تحقيق الأمن المائي والأمن الطاقوي كذلك ويعني ذلك أن مصادر التمويل مهمة جدا لدرجة أنها يمكن أن تعرقل أمثلية تسيير الموارد الطاقوية والمائية في ظل هاته الشراكة.

ولقد استنتجنا من الدراسة التطبيقية أيضا أن الشفافية والثقة مهمة جدا في تطوير القطاع الوقفي وزيادة إيراداته لأن ذلك يسهم في علم الواقفين بمجال توظيف تلك الأوقاف وخصوصا الوقف النقدي، كما أن نشر ثقافة ووعي الاستثمار الوقفي في مشاريع كبرى يعد من الأمور التي تسهم في بناء إقتصاد متين ومستدام كما تسهم في تحفيز الأفراد لوقف ممتلكاتهم في سبيل جني الحسنات وكذا في سبيل تطوير اقتصاد البلاد، وتحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية والسعي وراء تحقيق العدالة الاجتماعية وإعانة الطبقات الهشة ورفع المستوى الاقتصادي والمعيشي بالجزائر، وهنا نختم خلاصتنا بقوله تعالى: ﴿ **مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[البقرة: 261]

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال تحليل الإطار النظري والتجارب الوقفية الميدانية لبعض الدول وكذا الدراسة التطبيقية التي قمنا بها خلصت دراستنا إلى أن الوقف يمكن أن يشكّل منفذا فعالا لتمويل المشاريع الطاقوية والمائية بعيدا عن الضغوط التقليدية على ميزانية الدولة في حالة تطويره واستثماره في مشاريع ذات مردودية عالية.

- **نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:**

وقد تمثلت نتائج هذا البحث بالتفصيل التي ساعدتنا في اختبار الفرضيات التي أوردناها في مقدمة الدراسة، في النقاط التالية:

– الشراكة الوقفية تساهم في تعبئة الموارد المالية بطريقة مستدامة وغير تقليدية، مما يخفف الضغط عن التمويل الحكومي، مثلما شهدنا في التجربة التي خاضتها دولة ماليزيا حول الاسكان الوقفي والتي أتت في إطار الشراكة الوقفية مع قطاع السكن، أين كان القطاع الوقفي هو الممول لهذا المشروع الأمر الذي حقق استدامة التمويل وكذا استدامة الوقف من خلال إيرادات المشروع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى في دراستنا والتي مفادها أن الشراكة بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الوقفي تمثل خيارا استراتيجيا من أجل دعم النمو الاقتصادي.

– الأوقاف قادرة على دعم مشاريع تحلية المياه؛ صيانة الشبكات؛ وإنشاء مشاريع الطاقات المتجددة خاصة في حالة الرفع من مستوى تأطيرها القانوني والرفع من مستوى التبرعات الوقفية بزيادة الوعي لدى المجتمع الجزائري بضرورة الأوقاف وأهمية تثميرها وإشراكها في المشاريع التنموية، مثلما شهدنا في التجربة السعودية في مجال الشراكة الوقفية والتي أثبتت لنا صحة الفرضية التي جاءت تمثلت في أن الشراكة الوقفية مع القطاع العام تسهم في تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية. .

– الإطار القانوني للوقف في الجزائر لا يزال بحاجة إلى تحديث ليستوعب صيغ الشراكة المعاصرة التي تسمح بتوظيف الأوقاف في مشاريع تنموية استراتيجية، مما يثبت أن الحوكمة تؤثر في تحقيق الشراكة الوقفية مع القطاعات الأخرى بما فيها القطاع العام وبالتالي ينفي الفرضية المتعلقة بعد تأثير الحوكمة في تحقيق الشراكة الوقفية مع القطاع العام.

- وجود وعي محدود لدى المجتمع الجزائري حول مفهوم الوقف التنموي الذي يحقق التنمية الاقتصـــادية من خلال التبرعات الوقفية، حيث لاحظنا من خلال الإجابات التي تحصـــلنا عليها عند معالجة الاســـتبيان أن العديد من الأشـخاص يعتقدون أن الوقف مجرد صـدقة جارية لا يمكن التصـرف فيها أو تثميرها إلى عن طريق الإجارة.

- ضـعف التنسـيق المؤسـسـي بين الجهات الوصـية على الأوقاف (وزارة الشـؤون الدينية) والقطاعات التقنية كوزارة الطاقة والمياه مما يعيق إمكانية الشراكة الفعلية، حيث تركز هاته الجهات على تغطية تكاليف المؤسسات التابعة لها مثل المسـاجد والمراكز التابعة لوزارة الشـؤون الدينية والأوقاف دون النظر في توظيف هاته الموارد المالية في مشاريع تنموية يمكن أن تحقق إيرادات نقدية تدعم القطاع الوقفي.

- نقص الكفاءات المتخصـصـة في تسيير المشـاريع الوقفية ذات الطابع الاقتصـادي أو التنموي، حيث غالبا ما يفتقر الموظفون في إدارة الاوقاف إلى التكوين الأكاديمي أو المهني في مجالات الاقتصـــاد وإدارة الأعمال مما يحد قدرتهم على التخطيط لمشاريع تنموية وإعداد دراسات جدوى دقيقة لمشاريع ذات نسبة الخطر المنخفضة، واتخاذ قرارات مالية رشيدة لتثمير الأعيان الوقفية والمحافظة عليها.

- يقترن نجاح شراكة الوقف مع القطاع العام بإدراجها ضـمن الإسـتراتيجيات التنموية والتمويلية التي تضـعها الحكومة، أين ينبغي على الحكومة التخطيط لتنمية الأوقاف بالأسـاليب الاسـتثمارية المختلفة، ثم توظيف تلك الأوقاف في مشـــاريع اســـتثمارية تخص القطاعات الأخرى من أجل تنمية القطاعات الأخرى وفي نفس الوقت تنمية القطاع الوقفي، وهاته النتيجة تثبت فرضـــيتنا حول تحقيق التنمية الاقتصـــادية بتوظيف الموارد الوقفية في المشاريع التنموية.

- يمكن اعتبار الأوقاف كوسيلة تمويل إسلامي تستغل في تمويل مشـاريع استثمارية وتنموية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في صـياغة النماذج الوقفية التي تهدف إلى التنمية المسـتدامة في إطار الشـراكة الوقفية مع القطاع العام، مثلما شـــهدنا في تجربة الوقف الســـعودية في مجال الاســـتغلال الأمثل للموارد المائية في إطار شراكة وقفية مع قطاع الموارد المائية، حيث تعتمد التجربة على إعادة استغلال المياه المستعملة المعالجة في مراكز التابعة للحرم وحتى في الفنادق المجاورة للحرم من أجل التقليل من هدر المياه العذبة، مما يثبت أن الشـــراكة الوقفية تحقق التسيير الأمثل للموارد.

- تحقق الشـــراكة الوقفية مع القطاع الطاقوي إيرادات للقطاع الوقفي وفي نفس الوقت تحقق الأمن الطاقوي وهذا ما أثبتته التجربة القطرية في مجال الشـــراكة الوقفية مع قطاع الطاقة وكيف للأوقاف أن حققت إيرادات

مالية من إنتاجها للطاقة بالاعتماد على الموارد المتجددة وإعادة بيعها للمســـتهلكين، الأمر الذي يثبت لنا أن الشراكة الوقفية مع القطاعات الأخرى تحقق إيرادات للقطاع الوقفي وتحقق أمن الموارد.

- **تحديات البحث:**

وقفنا خلال إعداد دراستنا هاته على جملة من التحديات والعوائق التي أثرت على تطوير علاقة القطاع الوقفي مع القطاعات الأخرى التي من شأنها تحقيق الشراكة المنشودة لتحقيق التنمية المستدامة، تمثلت أساسا في:

- الجمود التشريعي: لا يزال الإطار القانوني الجزائري للوقف يعتمد على التصور التقليدي ولا يتضمن صيغ الشراكة الحديثة أو الوقف الاستثماري مما يصعب التوظيف التنموي للأوقاف الأمر الذي صعب علينا تكييف شراكة الوقف مع القطاع العام وصعب علينا تحديد مؤشرات الدراسة التطبيقية.
- غياب التنسيق بين القطاعات: ضعف التواصل والتكامل بين القطاعات يعيق بلورة رؤية موحدة لتفعيل الشراكات الوقفية، مما جعل كذلك الدراسة تفتقر إلى نماذج حقيقية لشراكة الوقف مع قطاع الطاقة أو قطاع المياه لكي نقيس مدى نجاح الشراكة الوقفية في هذا المجال.
- قلة الإحصائيات والبيانات المحدثة: عدم توفر قاعدة بيانات دقيقة وشاملة حول الأملاك الوقفية في الجزائر أو حول إمكانية تحويلها إلى مشاريع إنتاجية، وحتى الاستثمارات الوقفية التي تم تنفيذها على أرض الواقع لم نجد المعلومات الكافية حول مردودها الاستثماري أو ما تحققة من إيرادات لكي نقيس الأثر الفعلي لهاته الاستثمارات على القطاع الوقفي.
- ضعف الثقافة الوقفية لدى المجتمع: حيث لايزال التصور العام للأوقاف في المجتمع الجزائري محصورا باستغلال الأوقاف بصفة محدودة ولتأدية حقوق الموقوف عليهم فقط، في الوقت الذي توصلت الدول الإسلامية الرائدة في هذا المجال إلى استثمار الوقف واستغلاله كوسيلة تمويل إسلامي في عدة مجالات مع توفير حقوق الموقوف عليهم وزيادة إيرادات الأوقاف.

- **صعوبات الدراسة:**

أمّا عن الصعوبات التي واجهناها في إعداد بحثنا هذا إضافة إلى نقص وقصور الأبحاث المتخصصة في المجالات المرتبطة بالأوقاف، فقد وقفنا على ما يلي:

- تركّز جلّ الدراسات في مجال الأعيان الوقفية على الجانب الفقهي وتهمل إلى حد كبير ربط الوقف بالجوانب الاقتصادية والتنموية.

- اكتفاء الباحثين في مجال الأوقاف بالتطرق إلى استراتيجيات وسياسات تسيير الأوقاف دون البحث في أساليب تنميتها وتعظيم الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية منها عبر استثمارها وتطويرها.

- افتقار البحوث الوقفية الأكاديمية والتقارير الميدانية إلى الدقة الإحصائية والبيانات الكافية لإجراءات دراسات كمية معمقة في مختلف المجالات المرتبطة بتنمية واستثمار الأوقاف.

- صعوبة إسقاط المنهجية الكمية للتحليل على البيانات الوقفية المتاحة، وهو الأمر الذي اضطرنا إلى اعتماد الاستبيان الإحصائي لتجميع البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية، للتمكن من تقدير الارتباط والتأثير المتبادل والشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام.

- **الاقتراحات والتوصيات:**

ويمكننا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها أن تفيد قطاع الأوقاف في نطاق الشراكة الوقفية مع القطاعات التنمية الحيوية والاستراتيجية والتي سنقوم بحصرها في النقاط التالية:

- مراجعة وتحيين القانون الجزائري للوقف والتعمق في بنود وأساليب استثماره من أجل ضبط الجانب القانوني لتنمية الوقف، مع التركيز على مبادئ استثمار الأوقاف والمخاطر المحتملة التي تتهدّدها للوصول إلى النجاعة الاقتصادية المطلوبة للاستثمار الوقفي.

- إنشاء هيئة أو مرصد وطني لتوجيه ومتابعة الأوقاف التنموية خاصة في قطاع المياه والطاقة.

- إدماج الوقف ضمن الخطط الوطنية للطاقة المتجددة والأمن المائي واقتراح مشاريع نموذجية لذلك.

- تطوير سبل تمويل الوقف كالتوجه نحو الصكوك الوقفية مثلا وتوجيه المدخرات نحو مشاريع تحقق الأمن المائي والأمن الطاقوي، أو إبرام شراكة بين الصندوق المركزي للوقف وصندوق تمويل مشاريع الطاقات المتجددة واستغلال مداخيل صندوق الأوقاف بصيغة القرض الحسن لتمويل صندوق الطاقات المتجددة.

- التشجيع على تعميم استغلال الموارد الطاقوية المتجددة على مستوى المؤسسات التابعة لقطاع الأوقاف في إطار شراكة وقفية مع القطاع العام، مما يسهم في تقليص استغلال الكهرباء التقليدية على مستوى هاته الهيئات.

- تحفيز المجتمع على الالتزام بالوقف النقدي، من خلال حملات توعية للمواطنين وكذلك توظيف هاته الأموال الوقفية في تمويل مشاريع تخدم المجتمع مما يزيد الثقة والشفافية ويدفع بالمواطنين إلى تعظيم هاته السنة من أجل تأدية الالتزامات الدينية من جهة ومن جهة أخرى تنمية اقتصاد البلاد.

- تكثيف الدورات التكوينية التي ترتبط بالإدارة والتسيير الاستراتيجي لصالح الإطارات المسيرة للوقف.

- **آفاق البحث:**

من خلال مختلف محاور الدراسة وما واجهناه من إشكاليات وكتكملة لمسعى تعميق الدراسات في مجال الأوقاف وربطها بالتنمية المستدامة وأهدافها خصوصا في القطاعات المتعلقة باستدامة الموارد الطاقوية والمائية، نوصي بالبحث في المحاور التالية:

- دراسة واقع الوقف في ولايات الجنوب والهضاب ومدى قابليته للتحول إلى مشاريع طاقوية ومائية تدعم التنمية المستدامة.

- تحليل جدوى الصندوق المركزي للأوقاف في دعم مشاريع الأمن المائي والأمن الطاقوي.

- دراسة أهمية استثمار الوقف في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر.

- دراسة تقنيات تنمية إيرادات الصندوق المركزي للأوقاف.

قائمة

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

I. المصادر:

1. القرآن الكريم.
2. السنة النبوية الشريفة.

II. الكتب:

1. ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، جزء 03 ، بيروت، دار صادر، 1990
2. أحمد سعيد، مبادئ الاستثمار وإدارة الحافظ المالية، عمان، دار المسيرة، 2021.
3. الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، شرح مختصر الخرقي، تحقيق عبد الله التركي، الرياض مؤسسة الرسالة، 1992.
4. سمير الزهراني، "الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية"، الرياض، دار الملتقى،2018.
5. السيد مصطفى أحمد أبوخير، "عقود نقل التكنولوجيا دراسة قانونية"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط 01، 2007.
6. عبد العزيز خياط، تاريخ النقود والمؤسسات المالية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 2005.
7. محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، التعريفات الفقهية، دار الكتاب العلمية، الطبعة الأولى 1424هـ، بيروت.
8. محمد كنازة، "الوقف العام في التشريع الجزائري"، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2006.
9. محمد محمد السيد الطوخي، الإدراة الاستراتيجية بين الفلسفة والتنفيذ، مكتبة جامعة القاهرة، 2000
10. محمد مصطفى الشلبي ، أحكام الوصايا والأوقاف،الطبعة الرابعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر،بيروت، السنة 1402/1982

11. مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، الطبعة الأولى، 1999/1420، المكتب الاسلامي، دار الوراق للنشر.

12. معجم مصطلحات العلوم الشرعية، الطبعة الثانية 1439هـ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية KACST.

III. المقالات العلمية:

1. ابراهيم مختار، "الشركة وأحكامها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي" ، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد 11، يونيو 2018.

2. اليازيد بوساق، "الأمن المائي دراسة في تطور المفهوم والأولوية"، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد09، العدد02، 2022،

3. أحمد فايز الهرش، "أسس الاقتصاد الإسلامي وأثرها على النشاط الاقتصادي"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد03، العدد01، 2020.

4. أحمد لمين مناجلي، "تأجير العقارات الوقفية في القانون الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، العدد9، 2018.

5. أحمد ميلي سمية، "صيغ وضوابط استثمار الوقف الحديثة (دراسة حالة الجزائر)"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد01، العدد 02، ديسمبر 2020.

6. أمال بن بريح، "العقد الإداري للاستثمار الوقفي"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 09، العدد01، السنة 2021.

7. أونيسي عبد المجيد، "المنظمات غير الهادفة للربح ودورها في التكامل الاجتماعي والاقتصادي"، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد04، 2014.

8. بن جيمة عمر وصديق زكرياء، "نظرة الشريعة الإسلامية للإستثمار"، مجلة البدر الصادرة عن جامعة بشار، المجلد 09، العدد 02، 2017.

9. بن عمرة عبد الرزاق، دراسة قياسية لأثر السياسات المالية والنقدية على التوازن الخارجي في الجزائر 1990-2018، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12 العدد 04، 2021.

10. بن نعوم عبد اللطيف، "دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية التي في مجال الشراكة بين القطاع العاموالخاص لترقية الخدمات العامة"، المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت، المجلد 08، العدد01 مارس 2021.

11. بوحسون إيمان، " رمزية الماء وطرق ترشيده واستعماله وعلاقته بالثقافة الدينية والاقتصادية في الجزائر من خلال المقاربتين: الأنثروبولوجية والاقتصادية "، مجلة انثروبولوجية الأديان، المجلد 16، العدد02، 2020/06/15.

12. جيدل كريمة، "عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مجلة الدراسات القانونية"، المجلد 07، العدد 02، 2021.

13. حمدي محمد، "تشخيص الميزانية العامة ومكانتها في التشريع الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد02 ، 2023.

14. خديجة عرقوب،" الأعمال الوقفية للمؤسسات في إطار المسؤولية الإجتماعية للشركات – دراسة حالة شركة جوهور الماليزية خلال الفترة 2000-2016"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، 2018

15. خشمان الخنساء، "دور الطاقة في تنمية الاقتصاد الجزائري في ظل الريع النفطي وتحديات التحول الطاقوي" مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية العدد02، سنة 2022.

16. خوجة علامة ســـفيان وقايد مريم، "تعزيز الرقابة على الأداء الوقفي الجزائري في إطار الحوكمة وعلى ضـوء التجربة الغربية منظمات مراقبة الأعمال الخيرية أنموذجا"، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد03، السنة 2022.

17. دلال بن سمينة، "دور نظام الوقف في التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد 34، أفريل 2018.

18. دهيليس سمير وأعمر سـعيد شـعبان، " الوقف في الجزائر الواقع ومتطلبات تفعيل دوره التنموي"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 11، العدد 1.

19. راتول محمد وآخرون، " تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد 21، العدد 66

20. زرواط فاطمة الزهراء، "تطور النفقات العامة بالجزائر وأثرها على النمو الاقتصـــادي في الفترة 1999-2014"، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01، 2015.

21. زهراوي عفـاف، " الأمن المـائي وعلاقته بالأمن الغـذائي في الجزائر"، الأكـاديمية للـدراســـات الاجتماعية والانسانية، المجلد 13، العدد 02، 2021.

22. ســـارة جدي، طارق جدي: "واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر"، مجلة الإصـــلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلد 10، عدد20، سنة 2015.

23. سـليم عشـور، "الأمن الطاقوي مقاربة مفاهيمية ونظرية تطبيقية"، مجلة آفق للعلوم، المجلد 08، العدد 03، 2023

24. سـهيل شـاتيلا ورامي العشـماوي، "توقعات اسـتثمار الطاقة في منطقة الشـرق الأوسـط وشمال إفريقيا للأعوام 2022-2026"، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 48، عدد 108، سنة 2022.

25. سيوطي عبد المناس وإسماعيل عبد الله، "الوقف الإسلامي دراسة في الأركان وطرق التعامل معه"، المجلة العالمية للدراسات الفقهية.

26. شـايب باشـا كريمة، "أسـاليب الشـراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار إنجاز المشـاريع العمومية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019.

27. شريط حسان، "دور الوقف في التقليل من البطالة "، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05 العدد 02 أكتوبر 2022.

28. شـريط عابد، "دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصـادية المحلية"، مجلة الاسـتراتيجية والتنمية، المجلد06، العدد 10، 2016.

29. شعوفي فاطمة الزهراء، "أثر سياسة التنويع الاستثماري على خصائص المحفظة المالية دراسة قياسية لحالة بعض البورصات العربية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر 2020.

30. شـقرون العربي وغلاي نسـيمة، "واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشـركات الجزائرية دراسـة حالة شركة اسمنت عين التوتة– باتنة"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد01، 2022.

31. عبد القادر باخو، "المبررات التشريعية للشكلية في عقود الاستثمار الوقفي بين التنضير والتطبيق دراسة المؤسسة الوقفية نموذجا"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد02، 2022.

32. عبد الله حسون محمد وآخرون، " التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد"، مجلة ديالي، السنة 2015.

33. عبد الوهاب بن حمادي، "الإدارة المباشـرة للوقف في التشـريع الجزائري"، مجلة الأسـتاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن، المجلد الثاني، ديسمبر 2017.

34. عبد الوهاب بن حمادي، "النظارة على الوقف في الجزائر"، المجلة الإفريقية للدراسـات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية– الجزائر–، المجلد 07، العدد 01.

35. عز الدين عبد الدائم، "اسـتثمار الأموال الوقفية وضـوابطه الشـرعية"، مجلة معارف، المجلد 17، العدد02، 2022.

36. عسال نورالدين، "سياسة الجزائر البترولية بعد الاستقلال 1962-1970(تحديات ونتائج)"، المجلة الجزائرية للدراسات والبحوث التاريخية المتوسطية، مجلد 7، عدد 01، جوان 2021.

37. فضيلة ملواح، " محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018"، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée Volume 17, Special Issue: Algeria, economic prospects, June 2020

38. فيلالي بومدين، "إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد06، جوان 2016.

39. قيمتي عفاف وبوفاتح فريحة، "الدور الاقتصادي للأوقاف في الجزائر وطرق استثمارها"، مجلة العلوم الاسلامية والحضارة، العدد الثالث، أكتوبر 2016، مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارة الأغواط.

40. كرمين سميرة، "أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014 "، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 09، 2018.

41. كمال بوعظم وأمال ينون، "تحلية مياه البحر في الجزائربين توفير مياه الشرب وحماية البيئة"، مجلة الباحث، عدد 16، سنة 2016.

42. لخذاري عبد القادر وحطاب عبد النور، "دور الديوان الوطني للأوقاف في حماية وتسيير الأملاك الوقفية في الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 07، العدد 02، 2024.

43. ليليا بن صويلح، "الادارة المتكاملة للموارد المائية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة" ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 14، مارس 2014.

44. مالك براح، "استثمار الأموال الوقفية الآليات والضوابط الشرعية"، مجلة مجاميع المعرفة، رقم 05، عدد أكتوبر 2017.

45. محسن زوبيدة ووصاف سعيدة، "الموارد المائية في الجزائر وأدوات تسييرها المتكامل لمياه الشرب"، مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية، جامعة أدرار، نوفمبر 2006.

46. محمد الشريف ناصري، "تحليل الإنحدار الخطي باستخدام برنامج SPSS 22.0 صمن بحوث علوم الرياضة"، مجلة علوم الأداء الرياضي، المجلد 03، العدد 01، جوان 2021،

47. محمد جلاب، " شرطة المياه وصلاحياتها في النظام الجزائري"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، 2012، جامعة سعد دحلب.

48. محمد عبد الرحمان سلامة، " تحديات الوقف المعاصرة ودور تقنية البلوكتشين في حلها"، مجلة العلوم الدولية الإسلامية، المجلد 05، العدد 01، 2021.

49. محمد رافع يونس محمد، "أركان الوقف وشروطه"، مجلة الرافدين للحقوق، مجلد11، العدد 40، السنة 2009،

50. مهدي ميلود، "دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة-مع التركيز على التجربة الأمريكية-"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، السنة 2022.

51. هدى معيوف، "دور الوقف الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد07، العدد01، 2022.

52. وراد رفيقة؛ "دور المؤسسة الوقفية في تحسين التنمية المحلية"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد الرابع، العدد الثاني،2018.

IV. المداخلات والمؤتمرات العلمية:

1. أبلغالي محمد، "سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر تشخيص الواقع والأفاق، مداخلة قدمت إلى الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالجزائر العاصمة، مارس 2008.

2. حسن السيد حامد خطاب، "ضوابط استثمار الوقف في الفقه الإسلامي"، المؤتمر الرابع للأوقاف بعنوان نحو استراتيجية متكاملة للنهوض بالوقف الاسلامي، السعودية، 2013،

3. الكاهنة ارزيل، "نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022" المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، المجلد17، العدد02 من سنة 2022.

4. مجدوب بحوصي وآخرون، " الدور التنموي للصكوك الوقفية"، مؤتمر الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، 2017.

5. موسى كاسحي، "طرق وأساليب تمويل القطاع الثالث والمنظمات الخيرية" ، المؤتمر الدولي الافتراضي حول دور القطاع الثالث والمؤسسات الوقفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في التجارب الحديثة، 03 أفريل 2021.

V. المقالات الالكترونية:

1. "ارتفاع عائدات الجزائر من النفط والغاز"، من الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/

2. "الأمم المتحدة بالجزائر" من موقع www.unsdg.un.org

3. "مفهوم البنية التحتية" من خلال موقع صندوق التنمية الوطني عبر الرابط : https://ndf.gov.sa/ar/infrastructure

4. الحدي نجوية وآخرون، «عصر الغاز الصخري »، منشور بمجلة البديل الإقتصادي، العدد الثاني، الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/400/1/2/36682

5. رياض مهدي كريم،" مدخل لدراسة القطاع العام" ، مواضيع إدارية على الرابط : https://www.riadhkraiem.com/administrative-topics/public-sector-management/introduction-to-public-sector-management

6. الفدرالية الجزائرية للمستهلكين، "الجزائر عملاق الطاقة النائم"، حرر في 17 ماي 2022، من خلال الرابط: http://fac-dz.org/

7. محمد شكري الجماصي،"تقدير فترة الثقة" ، من خلال الرابط:
https://www.jmasi.net/ehsa/int_est.htm

8. مهدية أمنوح، "الوقف الإسلامي الحديث بين تحديات الواقع وضرورة الإصلاح"، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، من خلال الرابط
https://waqef.com.sa/upload/AAPN27lhWG9K.pdf

9. مقال بعنوان " تزويد دور العبادة والعقارات الوقفية بأنظمة توليد وإنتاج الطاقة الشمسية"، من موقع إدارة الأوقاف الجعفرية (البحرين):https://www.jwd.gov.bh/ar/latest/news/1656 /

10. الهيئة العامة للأوقاف، "المبادئ العامة للحوكمة الوقفية"، مقال الكتروني من خلال الرابط:
https://istitlaa.ncc.gov.sa/ar/islamic/awqaf/governance/

VI. التقارير:

1. "أهم إنجازات الجزائر في تهيئة الإقليم من 1962 إلى 2021 " ، الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، www.interieur.gov.dz
2. "تاريخ وزارة الري" موقع وزارة الري www.mh.gov.dz
3. "مخطط إستعجالي لإنجاز محطات التحلية على مستوى 14 ولاية ساحلية" الموقع الرسمي للوزارة
www.mh.gov.dz
4. "تصريحات وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية حول القطاع المائي"، من موقع
www.news.radioalgerie.dz
5. مالية الحكومة، "تغطية القطاع العام وتقسيمه القطاعي"، صندوق النقد الدولي، 2001، من خلال الرابط https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/ara/cova.pdf
6. الموقع الرسمي لثقافة الماء، "تقديم الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية " ، من الموقع
www.cultureeau.com

7. "وضـــعيـة الأوقـاف في الجزائر"، الموقع الخـاص بوزارة الشـــؤون الـدينيـة والأوقـاف الجزائريـة، www.marw.dz

8. "وضـــعية الوقف في ظل الاحتلال الفرنســـي"، الموقع الخاص بوزارة الشـــؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، www.marw.dz

9. مقـال بعنوان: "الأوقـاف في الجزائر بعـد الاســـتقلال"، من موقع وزارة الشـــؤون الـدينيـة والأوقـاف: https://marw.dz/index.php/

10. مـــقـــال عـــن وقـــف المـــلـــك عـــبـــد الـــعـــزيـــز مـــن خـــلال الـــرابـــط: https://web.awqaf.gov.sa/ar/awqaf-sector

VII. القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 53/ المؤرخ في 08 جويلية 2021

2. المادة 03 من المرســـوم التنفيذي رقم 94-240 المؤرخ في 10 أوت1994 يحدد صـــلاحيات وزير التجهيزوالتهيئة العمرانية

3. المادة 26 مكرر 2 مدرجة بموجب المادة 04 من القانون 01-07

4. المرسوم 98/381 الذي حدد أبعاد تسوية وضعية الأملاك الوقفية بالنسبة لتصنيفها.

5. المرسوم رقم 63-80 من الجريدة الرسمية والمتضمن تنظيم وزارة الأوقاف.

6. المرسـوم رقم 71-299 المؤرخ في 31 ديسـمبر 1971 والذي تضـمن إلحاق الشـؤون الدينية والأوقاف بالتعليم الأصلي.

7. المرسوم رقم 80-31 الصادر في 28 فيفري 1980 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية

VIII. المذكرات والأطروحات:

1. عيد رشـــاد عبد المجيد، "دور اللامركزية المالية في تحقيق التمية المحلية في مصـــر"، مذكرة ماجيســـتير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

I. Les ouvrages :

1. Bernard Garette, « Les stratégies d'alliances », les éditions d'organisation, 1996, Paris.
2. SGHIR AISSA, « bio-statistique sous SPSS 22.0 », université Mohammed premier, faculté des science Oujda, cours et travaux pratiques, année 2023-2024, p 20-25, site web : https://www.researchgate.net/publication/375671370_Biostatistique_sous_SPSS 22.0_25

II. Les articles scientifiques:

1. « Integrated water resources management plans », training manual and operational guide, march2005, from the global water partnership web site: www.gwp.org
2. « La valeur de l'eau pour l'économie », rapport mondial sur la mise en valeur des ressources en eau, le site web de l'UNESCO : www.unesco.org.
3. « les potentialités hydriques de Sahara stimulent le développement mais doivent être exploitées », Algérie presse service, publié le mercredi 07/04/2021, site www.aps.dz
4. « Recyclage des eaux usées une alternative à la rareté de la ressource hydrique », entretien réalisé par SAMIRA BELABED avec la Directrice de l'Office National de l'Assainissement NOURA FRIOUI, journal l'HORIZONS de 12 aout 2023.
5. Abdelouahab zaatri, «introduction aux énergies renouvelables », Constantine , 2018, site : https://www.researchgate.net/publication/348135476_Introduction_aux_Energies_Renouvelables
6. Ahmed KORICHI & Messoud SEDDIKI , « Gestion et simulation : investigation sur la possibilité de l'évaluation de performance multicritéres d'une entreprise par l'exploitation de la simulation sur ordinateur » , revue du chercheur , n 03 , 2004

7. Alix willemez, «Exploitation durable des ressources énergétiques et minérale marines aspect juridiques », Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2018, site : https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01905059
8. AMIRAH Alias and others , « the impact of waqf on economic growth » , BITARA international journal of civilizational studies and human sciences, vol05-n04, 2022.
9. ASMAE BOU , « les quatres secteurs économiques » , fichier pdf sur internet : https://fr.scribd.com/document/441722344/les-quatre-secteurs-economiques
10. Benfetta, « perte de capacité dans les barrages situes dans les zones arides et semi arides », larhyss journal, mars 2016, www.researchgate.net
11. BENSLIMANE ABDENNOUR, « Les sources des conflits sur la propriété privée en ALGERIE », revue droit et de science politique, v08, N° 02 2022.
12. Christina jeyadevi , "types of investment" , research trends in multidisiplinary subjects , volume 02 ,2021.
13. DJOUHRI SMAIL, « les enjeux de la sécurité énergétique », the algérien journal of political sciences and international relations 12 th issue june 2019
14. DRAOU Ismahane et MEHOR Ahmed, « impact de la baisse des prix de pétrole sur l'économie des pays producteurs (le cas de l'Algérie) et les pays importateurs (cas de la France), revue Nour des études économiques, vol05, N° 2, décembre 2019.
15. Fatiha Bouchenaki , «la relation entre chômage et croissance économique en Algérie : une étude empirique utilisant l'approche VECM » , revue des sciences humaines de l'université d'Oum el Bouaghi , vol 08- n 02 , juin 2021.
16. Franz-christian et alban knecht , « ressources-caractéristiques théories et concepts en un coup d'œil », 2021, site : https://www.researchgate.net/publication/351626591_Ressources_-_Caracteristiques_theories_et_concepts_en_un_coup_d'oeil/link/60a25523299bf15ca390e872/download

17. HAMITI Dalila, « état des lieux des énergies renouvelables et de la stratégie d'efficacité énergétique en ALGERIE », revue d'études juridiques et économiques, vol05, N° 02, an 2022.
18. Harid Rami, « Les énergies renouvelables comme un levier de développement durable : réalité et opportunités en Algérie », revue des sciences humaines université Mohamed Khider Biskra, n° 47, juin 2017.
19. ISAAC-Zeb-Obipi, "Sustainable developement goals : content,importance, implementation chalenges and the roles of the management scientist " , NIGERIA ACADEMY OF MANAGEMENT JOURNAL, vol18-n01-june 2023.
20. J. R. Lindner, "Interpreting Likert-type Scales, Summated Scales, Unidimensional Scales, and Attitudinal Scales: I neither Agree nor Disagree, Likert or Not", Advancements in Agricultural Development Volume 5, Issue 2, 2024
21. K.Santhanalaxmi, "organizational contention and confrontation to sustainable development: a socio-economic perspective", BI-LINGUAL INTERNATIONAL RESEARCH JOURNAL, vol10, issue 38,april 2020.
22. LIVIA BIZIKOVA and others , "the water-energy-food nexus and agricultural investment" , a sustainable development guidbook, 2015, from the link: https://www.iisd.org/system/files/publications/WEF_guidebook.pdf
23. Malika Amzert, « les politiques de l'eau en Algérie depuis l'indépendance – de l'usage agricole à l'usage urbain », revue monde arabe Maghreb Machrek, N° 149, septembre 1995.
24. MOHAMED SHARIF BASHIR ELSHARIF, " indicators of endowment growth: concept, dimensions and measurements", waqf revue, issue 02, octobre 2023.
25. NAVEEN Arora, " progress of sustainabale development goal 7: clean and green energy for all as the bigest challenge to combat climate crisis", environmental sustainability,2020.

26. Owain jones and Paul E.Dodds, " definitions of energy security", university college London, from the college web site: www.discovery.ucl.ac.uk

27. Patrick Schober , « Correlation Coefficients: Appropriate Use and Interpretation », site web : https://www.researchgate.net/publication/323388613_Correlation_Coefficients_Appropriate_Use_and_Interpretation

28. SARA ADJEL- DEBBICH, "la SONATRACH et la diplomatie énergétique algérienne (une diplomatie parallèle au service du développement Algérien 1962-1971" , revue les cahiers Sirice , N°25 , 2020.

29. Stefanie koch, « l'importance des partenariats multisectoriels pour le secteur privé : l'expérience de Holcim », le site : https://journals.openedition.org/aspd/355

30. syamusal bachri and others , "the potential and challenges of waqf in overcoming economic crises and recessions" , al afkar journal of islamic studies , vol 07-n 01, 2024.

31. Zegrir Nacera , « l'accès a l'énergie renouvelable et sa maitrise a l'échelle nationale et internationale », journal of contemporary business and economic studies, volume 03, numéro 02, 2020

32. ZINEB Moumen and others, "water security and sustainable development", Insights Into Regional Development, vol01- n 04, 2019.

III. Les rapports :

1. "Water Governance in the Arab Region Managing Scarcity and Securing the Future", United Nations Development Program, SWEDEN, 2013, p69, site: https://www.researchgate.net/publication/258995158_Water_Governance_in_the_Arab_Region_managing_scarcity_and_securing_the_future
2. « Activités économiques par secteur et par branche », P78, document pdf dans le web : file:///C:/Users/User/Downloads/ENTFRA17_f9_FTL01%20(1).pdf
3. Club du sahel , union européenne , « tableau de bord de l'économie local » , 1996 dans le site web :

https://www.oecd.org/content/dam/oecd/fr/publications/reports/2002/12/profil-de-l-economie-locale-de-sikasso_g1gh2ed6/9789264063051-fr

4. Déclaration du congrès du TRIPOLI 1962 , projet de programme pour la réalisation de la révolution démocratique populaire , tripoli , 1962.
5. FARID.L, « eau-Algérie : le plan TEBBOUNE pour faire face au stress hydrique », site : www.algerie360.com
6. « présentation de l'ONID » ,Site officiel de l'ONID : www.onidri.dz
7. ORGANISATION OF ARAB PETROLEUM EXPORTING COUNTRIES , "annual statistical report 2021" , site: https://www.oapecorg.org/media/f529c4bc-4c2c-4925-a152-57539be37c95/2038371578/Annual%20Statistical%20Report/Statistical%20Report%202021%20 .
8. « US ENERGY INFORMATION ADMINISTRATION », analyses et projections, site : https://web .archive.org/web/20191014174032/ https://www.eia.gov/analysis/studies/worldshalegas/
9. "what are the Sustainable Development Goals?" , site: www.undp.org , le 31/08/2023
10. Gwenaël Piaser ; « kaldor's magic ; magic square » ; original article from the web sie : https://www.researchgate.net/publication/380819422_Kaldor's_magic_Magic_Square
11. Ana-Maria Simundic , «Confidence interval », University Department of Chemistry, Sestre milosrdnice University Hospital, Zagreb, Croatia , 2008.

IV. Les communications scientifiques:

1. « Analyse de données statistiques : espérance, variance, écart-type », site web : https://www.bibmath.net/dico/index.php?action=affiche&quoi=./e/esperance.html
2. Abid nabila , « Le service public algérien à l'ère de la gouvernance et de la performance Titre: L'entreprise publique entre la mission de Service public et l'impératif de la performance économique Cas: Sonelgaz » ,

Ecole Superieure De Commerce Alger , Colloque National Sur Le Management Public Esc Alger , (LE 20 ET 21 OCTOBRE 2015) le lien : https://www.researchgate.net/publication/324774170_Le_service_public_algerien_a_l'ere_de_la_gouvernance_et_de_la_performance

3. Salim Moussa, « L'alpha de Cronbach et l'estimation de son intervalle de confiance : L'étude de deux approches », Conférence: Les 4èmes journées de l'entreprise organisées par l'Association de Recherches pour le Développement des Affaires (ARDA), mars 2008
4. Siti nadiah and others, "hungry for housing: waqf real estate development- a social welfare alternative" , MATEC Web of Conferences, janury 2016, p 04.from the website: https://www.researchgate.net/publication/305309822_Hungry_for_housing_waqf_real_estate_development_-_a_social_welfare_alternative
5. Tomas kruilcky, "Real estate as an investment assets", SHS web conference, 2019, from website: https://www.researchgate.net/publication/330731110_Real_estate_as_an_investment_asset

V. Les Lois et les decrets:

1. Décret executif N° 90-123 du 30 avril 1990 portant organisation de l'administration centrale du ministère de l'équipement, art 02, site : www.joradp.dz
2. Décret exécutif N° 2000-325 du 25 octobre 2000, portant l'organisation de l'administration centrale du ministère des ressources en eau, art (02-09), site : www.joradp.dz
3. Décret exécutif N° 101-01 du 21 avril 2001 , portant la création de l'Algérienne Des Eaux, site: www.joradp.dz
4. Décret exécutif N° 05-101 du 23 mars 2005 portant réaménagement du statut de l'agence nationale des barrages, art 07-08, site : www.joradp.dz.

الملاحق

الملحق رقم 01

جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية

كلية الشريعة والإقتصاد

قسم الإقتصاد والإدارة

الإستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، تحية طيبة وبعد:

تسعى الطالبة "فريفط وردة" من خلال إعداد وتوزيع ومعالجة هذا الاستبيان إلى إعداد الدراسة التطبيقية المتعلقة بأطروحة دكتوراه بعنوان: "**أهمية الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام في تخصيص وتسيير الموارد المائية والطاقوية بالجزائر**"، ضمن تخصص إدارة الأوقاف بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

يوجه هذا الإستبيان إلى الباحثين والممارسين في مجال إدارة الوقف واستثماره، ويكمن الغرض من توجيهه لهذه الفئات في الحصول على إجابات موضوعية تدعم هاته الدراسة التطبيقية، حيث نهدف من خلال هذا الإستبيان إلى إجراء دراسة أكاديمية معمقة حول شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام وأثرها في تحقيق الأمن المائي والأمن الطاقوي. ستساعدنا إجاباتكم في تحليل أفضل لهذا الأثر والوصول إلى نتائج عملية تمكن من تقييم مدى أهمية الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام في تخصيص وتسيير الموارد المائية والطاقوية في الجزائر، لذا يرجى منكم التعاون من خلال التكرم بوضع إشارة (X) أما الإجابة التي تعبر عن رأيكم، مع العلم أن إجاباتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

البيانات العامة

يتميز هذا الاستبيان بسرية البيانات (عدم إدراج معلومات تتعلق بهوية الشخص المجيب)، والغرض من إدراج البيانات هو ضمان الاعتماد على أجوبة الفئات المستهدفة وموضوعية النتائج المراد الحصول عليها.

1. **الجنس:**
   - ذكر
   - أنثى
2. **السن:**
   - من 25 إلى 34 سنة
   - من 35 إلى 44 سنة
   - من 45إلى54 سنة
   - 55 سنة فما أكثر
3. **المستوى العلمي:**
   - تأهيل مهني
   - ليسانس
   - ماستر
   - دراسات عليا
4. **الخبرة المهنية:**
   - أقل من 5 سنوات
   - من 5 سنوات إلى 9 سنوات
   - من 10 سنوات إلى 14 سنة
   - من 15 سنة إلى 19 سنة
   - من 20 فما فوق
5. **المنصب المشغول:**
   - باحث دراسات عليا
   - موظف مسؤول
   - أستاذ (أكاديمي–جامعي)
6. **قطاع النشاط:**
   - التعليم العالي والبحث العلمي

- الشؤون الدينية وتسيير صناديق الزكاة والأوقاف

المحور الأول: أهمية الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام في الجزائر

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة
مؤشر تعزيز مصادر التمويل				
– تتركز الاستثمارات الحكومية في الإقتصاد الجزائري على قطاعات البنية التحتية المنتجة للقيمة والدخل				
– يمكن اعتبار الأوقاف كوسيلة تمويل اسلامي تستغل في تمويل مشاريع استثمارية وتنموية				
– تعتبر شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام كتقنية تسهم في تمويل وتطوير وزيادة مشاريع القطاع العام				
– شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام يمكن أن تحقق مبدأ استدامة التمويل لمشاريع القطاع العام				
– يقترن نجاح شراكة الوقف مع القطاع العام بادراجها ضمن الإستراتيجيات التنموية والتمويلية التي تضعها الحكومة				
– تساهم شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام في زيادة الأموال الوقفية والمحافظة على استدامتها				
–يمكن لشراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام أن تخفف العبء على خزينة الدولة من خلال تمويل جزء من مشاريع التنمية المستدامة والمرافق العامة.				
– يحقق استثمار الوقف مداخيل مستدامة للصندوق المركزي للأوقاف				
مؤشر تحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية				
– توجد بالجزائر مبادرات للشراكة الوقفية في مجالات تخدم المجتمع				
– يدعم الوقف المشاريع التنموية التي تحسن جودة الحياة والخدمات العامة للمجتمع				
– استثمار الوقف في مشاريع البنية التحتية يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري				
– يهدف الوقف إلى تلبية احتياجات الطبقات الهشة في المجتمع				
– تؤثر شراكة القطاع الوقفي مع القطاع العام في تعزيز الوعي المجتمعي حول أهمية الوقف				

مؤشر الشفافية والثقة				
–الإدارة المركزية للأوقاف تعزز الشفافية وتحفز القطاعات الأخرى للتوجه نحو الشراكة مع القطاع الوقفي				
– يمكن اعتبار الحوكمة الوقفية في الجزائر عنصرا مهما لتعزيز الثقة وجذب الاستثمار				
– تفتقر الشراكة الوقفية للتأطير القانوني الأمر الذي يعرقل تجسيدها				
– الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي تسهم في تبادل المعلومات بين القطاعين مما يعزز الشفافية في اتخاذ القرارات المشتركة				
– يمكن للشراكة بين الأوقاف والحكومة الجزائرية أن تعزز مبدأي الشفافية والمساءلة				

المحور الثاني: أثر الوقف في تحقيق الأمن الطاقوي والأمن المائي في الجزائر

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة
تحقيق الأمن الطاقوي				
– تسهم الأوقاف في تحقيق الأمن الطاقوي من خلال استغلال المورد الوقفي في انجاز مشاريع طاقوية مستدامة (مشاريع الطاقة الشمسية مثلا)				
– يمكن للقطاع الوقفي أن يعمم استغلال الموارد الطاقوية المتجددة على مستوى مؤسساته واستثماراته من أجل دعم الأمن الطاقوي				
– تهدف الاستراتيجية الطاقوية في الجزائر إلى المحافظة على الموارد الأحفورية من النضوب واستدامة الطاقة				
– إن شراكة الأوقاف مع القطاع الطاقوي يمكن أن تعزز التوجه نحو استغلال الطاقة النظيفة والمتجددة بدلا من الطاقات الأحفورية القابلة للنضوب				
– تدعم الأوقاف الأمن الطاقوي من خلال التوجه نحو استغلال الموارد الوقفية في مشاريع الطاقات المتجددة				
تحقيق الأمن المائي				
– يسهم الوقف في ترشيد استغلال المياه العذبة من خلال استثماره في تشييد محطات التحلية ومحطات معالجة المياه المستعملة				
– يسهم وقف الآبار في المحافظة على تزويد مناطق الظل بالمياه الصالحة للشرب				

– يسهم تمويل الأوقاف لمشاريع المياه في تقليل العبء التمويلي الذي يقع على عاتق خزينة الدولة				
– تسهم الأوقاف في دعم القرارات التي تهدف إلى استدامة الموارد المائية				
– تسهم الأوقاف في تعزيز الوعي لدى الأفراد بقيمة المياه وضرورة المحافظة عليها				

المحور الثالث: التحديات التي تقع عائقا أمام تحقيق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي

العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة
الثقافة الإقتصادية للوقف بالجزائر				
– يعتبر الوعي بأهمية الأوقاف أمرا محكوما بعوامل غير اقتصادية تتعلق بالالتزام الديني والأخلاقي للمتعاملين الاقتصاديين				
– حجم تبرعات وهبات الوقف في الجزائر يمكن أن تسهم في تجسيد مشاريع تنموية				
– نقص الوعي الوقفي في الجزائر يؤثر على تحصيل الأوقاف النقدية التي من خلالها يمكن تمويل القطاعات الأخرى تحت إطار المشاركة				
– تعاني الأوقاف في الجزائر من نقص في الثقافة الوقفية بالمجتمع				
– تفتقر الإدارة الوقفية إلى التسويق الكافي من أجل نشر ثقافة الوقف في المجتمع الجزائري				
مصادر التمويل				
– يتم الاعتماد على القطاع الوقفي في تمويل القطاعات الأخرى في الجزائر				
– المشاريع الاستثمارية الوقفية في الجزائر ضئيلة جدا بسبب نقص التمويل				
– يحتاج الاستثمار في القطاعات الحساسة كقطاع المياه إلى أغلفة مالية ضخمة الأمر الذي يفتقر إليه القطاع الوقفي في الجزائر				
– يمثل ضعف تمويل الصندوق المركزي للأوقاف الجزائرية سببا في عدم استثمارها في المجالات ذات المردودية العالية كمجال الطاقة مثلا				
حوكمة الوقف في الجزائر				
– يفتقر القطاع الوقفي الجزائري إلى معايير الحوكمة الوقفية الأمر الذي يؤثر على ثقة الواقفين في شفافية هذا النظام				

– يفتقر القطاع الوقفي للقوانين التي تضبط تحقيق المداخيل لهذا القطاع خارج دائرة التبرعات				
– يوجد نقص كبير في التأطير القانوني لشراكة القطاع العام مع القطاع الوقفي				
– هناك تحديات تتعلق بالشفافية والمساءلة في مجال الشراكة بين القطاعات				
– التأطير القانوني للاستثمار الوقفي يلعب دورا كبيرا في التنسيق بين الجهات المعنية بالشراكة				
– يتسبب افتقار الإدارة الوقفية للكوادر المؤهلة للتسيير في فشل الحوكمة الوقفية وبالتالي فشل النظام الوقفي				
– تتطلب الشراكة مع القطاع الوقفي دعما من الحكومة الجزائرية لتعزيز فعاليتها				

أنا الممضي أسفله

الأستاذ (إسم ولقب الخبير): محمد الصالح عزيزي

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم أ

جامعة: الشاذلي بن جديد - الطارف

تقرير خبرة حول استبيان علمي لغرض إنجاز الدراسة التطبيقية لأطروحة دكتوراه

إسم ولقب الطالب (ة): **وردة فريفط**

موضوع الأطروحة: **أهمية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الوقفي في تخصيص وتسيير الموارد المالية والطاقوية في الجزائر**

مدى استجابة الاستبيان للمعايير الشكلية والمنهجية: **استجاب الاستبيان للمعايير الشكلية والمنهجية لإعداد الاستبيان العلمي في بحوث الدكتوراه، مما يسمح بتجميع بيانات علمية ذات موثوقية.**

الأصالة العلمية للاستبيان (الحداثة، التقنيات الإحصائية المستخدمة في الإعداد والتوزيع): **يعتبر الاستبيان أصيلا كونه يدرس موضوعا حديثا مركبا من متغيرات ذات أهمية استراتيجية، وهو متوافق مع المتطلبات الإحصائية في مجال التسيير والبحوث العلمية المرتبطة بالإدارة.**

ارتباط متغيرات الاستبيان بمتغيرات الدراسة (وضوح المتغيرات المراد قياسها وتحليلها): **تترابط المتغيرات المدرجة في الاستبيان بشكل كبير وتتقاطع مع متغيرات الدراسة، بحيث تتسم متغيرات الاستبيان بالوضوح وسهولة الفهم.**

قابلية متغيرات الاستبيان للقياس والتحليل: **استمت متغيرات الدراسة ببساطة العرض مما يسهل عملية فهمها من قبل الفئات المستهدفة بالاستبيان، وهو ما يسمح بقياسها وتحليلها بصورة منطقية وموضوعية.**

ترابط محاور الاستبيان ومتغيراته: **تميزت محاور الاستبيان ومتغيرات بالتسلسل المنهجي الواضح، بحيث جاءت المتغيرات شاملة لمختلف محاور الدراسة وتحليلها يمكن من الوصول إلى نتائج موضوعية.**

صياغة الأسئلة والعبارات: **جاءت صياغة أسئلة وعبارات الاستبيان سليمة من الناحية اللغوية، كما تميزت بالبساطة والوضوح مما يمكن المستهدفين من الاستبيان من فهمها والإجابة عنها بكل موضوعية وحيادية.**

ملاحظات أخرى: **لا توجد.**

النتيجة: **الاستبيان مقبول من الناحية المنهجية والشكلية والعلمية لإجراء الدراسة التطبيقية لبحث الدكتوره، ويمتاز بالجدية العلمية اللازمة للبحوث في مثل هذا المستوى.**

إسم ولقب وتوقيع الخبير

Scanné avec CamScanner

أنا الممضي أسفله

الأستاذ (إسم ولقب الخبير): تنيو كنزة

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

جامعة: الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تقرير خبرة حول استبيان علمي لغرض إنجاز الدراسة التطبيقية لأطروحة دكتوراه

إسم ولقب الطالب (ة): فريفط وردة

موضوع الأطروحة: أهمية الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام في تخصيص وتسيير الموارد المائية والطاقوية في الجزائر

مدى استجابة الاستبيان للمعايير الشكلية والمنهجية :تم تعديل الاستبيان بناء على الملاحظات المقترحة، مما يجعله يتماشى مع الأطر المنهجية والعلمية المعتمدة، من حيث وضوح بنيته، وتسلسل محاوره بشكل منطقي ومنظم.

الأصالة العلمية للاستبيان الحداثة، التقنيات الإحصائية المستخدمة في الإعداد والتوزيع: يمتاز الاستبيان بطرح اشكالية حديثة ومعاصرة وفق أسس علمية واضحة.

ارتباط متغيرات الاستبيان بمتغيرات الدراسة وضوح المتغيرات المراد قياسها وتحليلها: هناك انسجام واضح بين متغيرات الاستبيان ومحاور الدراسة، اذ تم تحديد المتغيرات بوضوح، كما تم صياغة الأسئلة المناسبة الموجهة لقياس المتغيرات الأساسية للدراسة.

قابلية متغيرات الاستبيان للقياس والتحليل :جميع الأسئلة صيغت بطريقة تسمح بقياس المتغيرات بدقة، بالإضافة إلى امكانية تحليل النتائج احصائيا واقتصاديا من خلال اختيار البرامج الاحصائية المناسبة لذلك.

ترابط محاور الاستبيان ومتغيراته :تم توزيع الأسئلة داخل محاور الاستبيان بشكل متوازن ومنهجي.

صياغة الأسئلة والعبارات :تم صياغة الأسئلة والعبارات بأسلوب واضح وموضوعي ومحايد ممن يضمن سهولة فهم العبارات والاجابة عليها بهدف تفادي التحيز والحصول على نتائج دقيقة.

ملاحظات أخرى :يوجد مجهود واضح من قبل الطالبة من خلال التحسينات المدخلة على الاستبيان مما يؤهلها للانتقال إلى المرحلة التطبيقية بكفاءة.

النتيجة :الاستبيان في صيغته الحالية يستوفي الشروط العلمية والمنهجية، وهو صالح للاستخدام في الدراسة الميدانية لأطروحة الدكتوراه.

إسم ولقب وتوقيع الخبير

د. تنيو كنزة

أنا الممضي أسفله

الأستاذ (إسم ولقب الخبير): علالي سارة

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

جامعة: الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تقرير خبرة حول استبيان علمي لغرض إنجاز الدراسة التطبيقية لأطروحة دكتوراه

إسم ولقب الطالب (ة): فريفط وردة

موضوع الأطروحة: أهمية الشراكة بين القطاع الوقفي والقطاع العام في تخصيص وتسيير الموارد المائية والطاقوية في الجزائر

مدى استجابة الاستبيان للمعايير الشكلية والمنهجية :تم تعديل الاستبيان وفق الملاحظات المقترحة، وأصبح الآن يستوفي المعايير العلمية والمنهجية من حيث وضوح الهيكلة والتنظيم والتدرج المنطقي للمحاور.

الأصالة العلمية للاستبيان الحداثة، التقنيات الإحصائية المستخدمة في الإعداد والتوزيع: يتميّز الاستبيان بأصالة فكرية من خلال تبنيه لموضوع حديث وحيوي، كما أنه يستند إلى أسس منهجية سليمة.

ارتباط متغيرات الاستبيان بمتغيرات الدراسة وضوح المتغيرات المراد قياسها وتحليلها: هناك تطابق واضح بين متغيرات الاستبيان ومحاور الدراسة، حيث تم تحديد المتغيرات الأساسية، كما أن الأسئلة تسهم مباشرة في قياس المفاهيم المرتبطة بالموضوع المطروح.

قابلية متغيرات الاستبيان للقياس والتحليل :جميع المتغيرات قابلة للقياس، وقد تم تصميم الأسئلة بطريقة تسمح بتحليلها إحصائيًا باستخدام أدوات تحليل مناسبة، مما يعزز من مصداقية وموثوقية النتائج المتوقعة.

ترابط محاور الاستبيان ومتغيراته :يتسم الاستبيان بترابط منهجي بين محاوره، حيث تم توزيع الأسئلة على المحاور بشكل منطقي يضمن شمولية التناول وعدم التداخل بين المتغيرات.

صياغة الأسئلة والعبارات :تمت مراجعة صياغة الأسئلة والعبارات، وأصبحت تتسم بالوضوح والدقة والحيادية، مما يسمح للمبحوثين بفهمها بسهولة والإجابة عنها دون غموض أو لبس.

ملاحظات أخرى :أثني على المجهود المبذول من طرف الطالبة في تحسين وتطوير الاستبيان، بما يعكس جدّية البحث واستعدادها العلمي لمباشرة المرحلة التطبيقية.

النتيجة :الاستبيان في صيغته الحالية يستجيب لكل المتطلبات العلمية والمنهجية، وهو صالح للاستخدام في إطار الدراسة الميدانية لأطروحة الدكتوراه.

إسم ولقب وتوقيع الخبير

سارة علالي

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education
and Scientific Research

Abdelkader for islamic sciences- Constantine

Faculty : Sharia and Economics **Serial number : ……/……**

Department : of Economic and Administration **Resgistration number : ……..**

The importance of partnership between the public sector and the Wakf sector in allocating and managing water and energy resources in Algeria

A Thesis Submitted to the Department of islamic sciences Division candidacy for the Degree for Doctorat L.M.D In Wakf Management

Student's Name : **Frifet Ouarda** Suprevisor: **Prof. Hassiba Semira**

Examination Committee

Name	Role	Rank	Affiliation
Prof. Said Derradji	President	Professor	Emir Abdelkader university for islamic sciences – Constantine
Prof. Hassiba Semira	Supervisor/ reporter	Professor	Emir Abdelkader university for islamic sciences – Constantine
Prof. Kassehi Moussa	Member	Professor	Emir Abdelkader university for islamic sciences – Constantine
Dr. Teniou Kenza	Member	MCA	Emir Abdelkader university for islamic sciences – Constantine
Prof. Elouafi Chahrazed	Member	Professor	Abdelhamid Mehri University – Constantine 2
Dr. Benhamlaoui Nouna	Member	MCA	Abdelhamid Mehri University – Constantine 2

Academic year : 1446-1447 A.H / 2025-2026 A.D